



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القيوين  
كلية الدعوة وأصول الدين  
قسم القراءات - الدراسات العليا

# عمدة العرفان في مرسوم القرآن للإمام محمد بن عبد الرحمن التالبي (ت: ١٢٨٥هـ)

من أول الفصل الثاني عشر: (في هاء التأنيث التي رسمت تاء)

إلى آخر الكتاب: (خاتمة فيما يتعلق بنقط الإعجام)

دراسة وتحقيقاً

بحث تكميلي مقدّم لنيل الدرجة العالمية "الماجستير" في القراءات

إعداد الباحثة: أمينة بنت محمد رشاد بن عدنان شريف

الرقم الجامعي: ٤٣١٨٠٣٣٢

إشرافه فضيلة الدكتور: أحمد بن علي حيان حريصي

العام الجامعي: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



## شكر وتقدير

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه. وبعد: فعملاً بقول الله تعالى: ﴿لَيْنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، أحمد الله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السماوات والأرض وما بينهما، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، على ما منَّ به عليّ من تشریف بخدمة كتابه الكريم وعلومه، وطلابه، ومن توفيق في العمل، وحسن تدبير، وتيسير لإتمام هذا البحث، وأسأله أن يرزقني الإخلاص والقبول، وأن يعود هذا البحث بالنفع المأمول. ثم أثنى شكري وأهدي بحثي لوالديّ الغاليين، اللذين غمراني بحُسن رعايتهما، وتوجيههما، وتشجيعهما، ودعائهما، وتحملاً الكثير من أجلي، وفي سبيل الرُقيّ بي إلى أفضل مراتب العلم والآداب، وفقني الله لبرهما، وجزاهما عني خير الجزاء، وأقول: ﴿رَبِّ أَرْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]. كما أشكر فضيلة المشرف على هذا البحث، الشيخ الدكتور: أحمد علي حيان حريصي، على جهوده العظيمة التي بذلها في تعليمنا، وتوجيهنا، وإرشادنا للطريق الأقوم، وحُسن تعامله معنا طيلة فترة البحث، وكذلك فضيلة المناقش لهذا البحث، الشيخ الدكتور: محمد بن امبارك الشاذلي، والذي تفضّل بقبول بحثي وقراءته وتقويمه، وأثراه بتوجيهاته القيّمة؛ ليخرج هذا البحث على أفضل صورة، وأجهى حُلّة، وجزاهما الله خيراً، ووفقهما، وبارك في علمهما وعملهما.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى على ما تقدّمه لنا من عون في سبيل طلب العلم وتحصيله، والشكر موصول للمسؤولين بكلية الدعوة وأصول الدين عامة، وبقسم القراءات خاصة، ولكل أساتذتي وشيوخي الذين تشرفْتُ بالتلمُّذ عليهم، وأزجي شكري لرئيسة قسمنا الدكتورة الفاضلة الحبيبة: نوال حامد اللهيبي، على جهودها، ومساعدتها لي في التفرّغ للتحصيل والبحث، فجزاها الله عني خيراً، وأحسن إليها، ورفع قدرها.

ولا أنسى في هذا المقام أن أشكر فضيلة الشيخ الدكتور: مدثر الأمين حسن خيرى، الأستاذ بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، على ما مدّني به من مخطوطات، وكتب، ورسائل جامعية، كنتُ في أمسّ الحاجة إليها لأهميتها، وكدتُ أفقد الأمل في الحصول عليها، وقد

أثرت البحث إثراءً بالغاً، وسدّت نقص المراجع المتعلّقة بالضبط، فجزاه الله خير الجزاء، ودلّل له الصعاب، وبارك في جهوده، وعلمه.

وأشكر أيضاً كل من قدّم لي يد العون، والمشورة، والدعاء، من إخوة وزميلات، وأساتذة وأستاذات، وأخصُّ بالشكر: الشيخ الأستاذ فرغلي عرباوي، وأخواتي الحبيبات المشاركات معي في التحقيق: دعاء زهير سندي، وفاطمة أحمد ماحي، وصفية أحمد البعجوري، وبدور محمد القرشي، وشقيقتي الحبيبة: إهداء، وأختي الغالية: يسرا محمد الشاهد، فلهم مني جميعاً الشاء الحسن والدعاء، وبارك الله في جهودهم، وجزاهم خير الجزاء، ووفقنا وإياهم لما يحبه ويرضاه.

الباحثة:

أمنية محمد رشاد شريف

جامعة أم القرى

١٨ / ٧ / ١٤٣٤ هـ.

## مُلخَصُ البَحْثِ

هذا البحث عبارة عن دراسة وتحقيق كتاب: (عمدة العرفان في مرسوم القرآن) لمؤلفه: محمد بن عبد الرحمن النَّابلي (ت: ١٢٨٥هـ)، من أول الفصل الثاني عشر: (في هاء التأنيث التي رسمت تاءً)، إلى آخر الكتاب: (خاتمة فيما يتعلّق بنقط الإعجام)، وهو مقدّم كبحث تكميلي لنيل درجة "الماجستير" في القراءات، وهذا الكتاب الذي وقّنا المولى لاختياره كتابٌ جامع بين علمي رسم القرآن الكريم وضبطه، تناول فيه المؤلف أبرز الموضوعات المهمّة في العلمين وقواعدهما ومسائلهما، وربّتها حسب الأبواب والفصول، بأسلوبٍ يجمع بين السهولة والتوسط في عرض المسائل.

وتتبع أهمية البحث من ارتباطه الوثيق بالقرآن الكريم وقراءاته، وهو يهدف للإسهام في خدمة القرآن وعلومه وطلّابه، وإحياء التراث الإسلامي ونشره، وإثراء المكتبة الإسلامية بالكتب النافعة.

وقد ابتدأتُ البحث بمقدمة احتوت على عنوان الكتاب، وأهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وخطة البحث، ومنهجي في التحقيق، ثم أتبعْتُ المقدمة بتمهيد عبارة عن مقدّمة في علم الضبط، اشتملت على عدّة مباحث هي: تعريف علم الضبط، وموضوعه، وفائدته، تلاها حكم ضبط المصاحف، ثم أشهر المصنفات المطبوعة في علم الضبط، وآخرها الفرق بين علمي الرسم والضبط.

وبعد التمهيد يأتي بابان: الأول قسم الدراسة بفصليّه: دراسة حياة المؤلّف، ودراسة الكتاب، وكلُّ منهما يشتمل على مباحث مفصّلة، والباب الثاني: تحقيق جزئيتي من نصّ الكتاب، وهي خاتمة أبواب الرسم: فصل هاء التأنيث المرسومة تاءً، وحصر أنواعها ومواضعها، ثم باب بيان الضبط والشكل، حيث ابتدأه المؤلّف بمقدّمة موجزة، تضمّنت التعريف بالنقط، وأقسامه، وواضع كل قسم، وعلاماته، ثم أتبعها بخمسة فصول، ذكر فيها موضوعات علم الضبط، فتكلّم عن حكم وضع الحركات بأنواعها، والتنوين، وحكم حركة المُمال، والمُحتلّس، والمُشتمّ، وكذا حركة الهمزة المحقّقة والمخففة، وحكم السكون، والشدّ، وموضع المدّ، وفواتح السُور، والمُظْهر والمُدغم، وحكم صلة ألف الوصل، والابتداء بها، وحكم النقل، وحكم الألف والياء والواو الزائدات في الهجاء، ومواضع زيادتها، وعلامة الزيادة، وختم الباب بما يتعلّق بنقط الإعجام.

وختمْتُ البحث بذكر أبرز النتائج والتوصيات، ومنها: اكتشاف العالم الجليل: محمد بن عبد الرحمن النَّابلي، ومحاولة التعريف به، وبيان سعة علمه وإطلاعه، وأيضًا جمع الكتاب لعلوم الرسم والضبط والقراءات، وشموله للجانبين النظري والعملي بذكر القواعد مع التمثيل، وكذلك تمّيّز الكتاب بذكر ما عليه العمل في مصاحف المغاربة عند وجود الخلاف في رسم الكلمة وضبطها.

وأخيرًا ذبّلتُ البحث بالفهارس العلمية التي تخدم الكتاب، وتيسّر للباحثين الاطلاع عليه.

## المقدمة

الحمد لله القائل في كتابه العظيم: ﴿تَوَّابٌ وَأَلْفًا وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، والصلاة والسلام على النبي الأُمِّيِّ الكريم، الذي أنزل بشأنه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَحِطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمَبْطُورُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فلم يعرف التاريخ كتابًا سماويًا أو بشريًا أُحيط بالعناية والحفظ مثل القرآن الكريم، فقد حظي بسلسلة من العناية والرعاية، والتدقيق والتوثيق، منذ عصر الصحابة وحتى عصرنا الحاضر، وفي مختلف الأقطار، فتتابعت جهود العلماء الأجلاء في خدمته، وخدمة كل ما يتصل به من علوم، من جميع النواحي، وبشتى الوسائل، بالقراءة والإقراء، والحفظ والكتابة، والتصنيف والترتيب، وغير ذلك.

وكتاب الله مستودعٌ للعلوم، ومنبعٌ للمعارف، لا تفتنى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، ولا يشبع منه الدارسون والباحثون، ومن العلوم الوثيقة الصلة بالقرآن الكريم علمًا رسم المصحف وضبطه؛ حيث أن موضوعاتهما تبحث في رسم كلمات القرآن، وضبط حروفه، وقد أولاهما العلماء عناية بالغة، وألّفوا فيهما كتبًا كثيرة، جامعة نافعة، ما بين منظومٍ ومنثور، ومختصرٍ ومطول.

وكان ممن أسهم في خدمة هذين العلمين: الشيخ محمد بن عبد الرحمن النَّابِلِيّ (ت: ١٢٨٥هـ)، الذي ظفرنا بكتابه المخطوط: (عمدة العرفان في مرسوم القرآن)، ووفقنا الله ﷻ لاختياره من بين مئات المخطوطات المحفوظة في المكتبات، وقد جمع فيه موضوعات علمي الرسم والضبط، بأسلوبٍ متوسطٍ ميسرٍ مقرَّبًا للأذهان، واستخرج من هذه الموضوعات الدرر الحسان، فلنا الشرف في دراسته، وتحقيقه تحقيقًا علميًا، وإخراجه للنور، كبحث تكميلي ضمن متطلبات الحصول على الدرجة العالمية "الماجستير" في القراءات، بمشاركة مجموعة من الأخوات، وكان نصيبي المخصَّص للتحقيق هو: من أول الفصل الثاني عشر: (في هاء التأنيث التي رسمت تاءً)، إلى آخر الكتاب: (خاتمة فيما يتعلق بنقط الإعجام).

وأسأل الله العليّ القدير العون والسداد، والتوفيق والرشاد، وأن يتقبل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني ويرفعني به، وينفع به الإسلام والمسلمين.

## ❖ أهمية الموضوع :

- تبرز أهمية الكتاب العلمية في عدّة جوانب، من أهمها ما يلي :
- ١- بيان جهود العلماء الأفاضل في المصنّفات التي صنّفوها في علمي الرسم والضبط.
  - ٢- مكانة المؤلف العلمية، وإحاطته بعلوم القراءات، والرسم، والضبط، والتجويد، وجودة تأليفه، وحسن ترتيبه.
  - ٣- اشتمال الكتاب على رسم الكلمات باختلاف القراءات، بخلاف معظم الكتب المؤلفة في علم الرسم، المقتصرة على قراءة نافع-رحمه الله-.
  - ٤- جمع الكتاب لموضوعات علمي الرسم والضبط في مصنّف واحد، مما يحصل به فائدة كبيرة لطالب العلم.
  - ٥- عرض المؤلف لموضوعات علمي الرسم والضبط مفصّلة، مرتّبة، ملخّصة، مُخرّجًا الفوائد والدُّرر من كتب هذين العُلَمين تخرّيجًا مميّزًا، وذلك مما يُسهّل على طالب العلم فَهْم المادة العلمية.
  - ٦- اشتمال الكتاب على فوائد جَمّة، منها :
    - أ. ذكر القراءات، وبيان علاقتها برسم الكلمة.
    - ب. توجيه بعض ظواهر رسم الكلمات القرآنية وضبطها من كلام النحويين، والمفسّرين، وعلماء الرسم والضبط.
    - ج. عقد تنبيهات في أواخر بعض الأبواب، يُلخّص فيها أبرز ما جاء في الباب، ويُبيّن بعض ما أغفله علماء الرسم والضبط من كلمات وقواعد.
    - د. بيان ما عليه العمل عند وجود الخلاف في رسم الكلمة.

## ❖ بواعث اختيار الموضوع :

- ١- فضل علمي الرسم والضبط؛ حيث إنّهما من أوثق العلوم صلة بالقرآن الكريم؛ لأن موضوعهما كتاب الله، ومجوتهما حول رسم كلماته، وضبط حروفه.
- ٢- جمع مؤلّف الكتاب لخلاصة من سبقه من العلماء، مما سطرّوه في كتبهم المصنّفة في علمي الرسم والضبط، وذلك بنقل طائفة كبيرة من أقوال علماء الرسم، وأقوال شُرّاح مورد الظمان، والعقيلة، واستشهاده بأبيات المورد، والعقيلة.
- ٣- إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلّفات علمي الرسم والضبط، التي ما يزال جُلّها - رغم جهود العلماء الأجلاء- ما بين مخطوط، ومفقود.

- ٤ - عدم تطرُّق الباحثين إلى دراسة هذا الكتاب، أو تحقيقه.  
 ٥ - الإسهام في تحقيق التراث الإسلامي، ونشره وفق منهج علمي أصيل، يُتَّبَع فيه أُسُس التحقيق المنهجي.

### خطة البحث :

قسِّمَتُ البحثُ إلى : مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس.

### المقدمة :

احتوت على عنوان الكتاب، وأهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وخطة البحث، ومنهجي في التحقيق.

### تمهيد : مُقدمة في علم الضبط، وتشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف علم الضبط، وموضوعه، وفائدته.

المبحث الثاني : حكم ضبط المصاحف.

المبحث الثالث : أشهر المصنفات المطبوعة في علم الضبط.

المبحث الرابع : الفرق بين علمي الرسم والضبط.

### الباب الأول : قسم الدراسة، وفيه فصلان :

#### الفصل الأول : دراسة حياة المؤلف، ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : العصر الذي عاش فيه، والأحوال السياسية، والاجتماعية، والعلمية، وتحتة مطلبان :

المطلب الأول: تونس في عصر المؤلف.

المطلب الثاني: مصر في عصر المؤلف.

المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، وبلده، ومولده.

المبحث الثالث: المجالات التي برز فيها المؤلف، ومؤلفاته.

المبحث الرابع: وفاته.

#### الفصل الثاني : دراسة الكتاب، ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى مؤلفه.

المبحث الثاني : التعريف بالكتاب، وبيان قيمته العلمية .

المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: مصادر الكتاب .

المبحث الخامس: أبرز الملحوظات على الكتاب.

المبحث السادس : وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

### الباب الثاني: قسم التحقيق :

ويشتمل على الجزء المقرر من نصيبي في التحقيق، وهو من أول الفصل الثاني عشر: (في هاء التأنيث التي رسمت تاءً) إلى آخر الكتاب: (خاتمة فيما يتعلّق بنقط الإعجام)، والذي يمثّل (١١) ورقة ووجه، من نسخة المكتبة الأزهرية (الأصل)، و(١٨) ورقة من نسخة دار الكتب المصرية.

**الخاتمة :** وتحتوي على أهم النتائج، والتوصيات.

### الفهارس العلمية: وهي كما يلي :

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس القراءات.
- ٣- فهرس الآيات الشعرية.
- ٤- فهرس الأعلام .
- ٥- فهرس المصطلحات.
- ٦- فهرس الكتب.
- ٧- فهرس المصادر والمراجع .
- ٨- فهرس الموضوعات.

### ❖ منهجي في تحقيق الكتاب:

١- نسخت مادة النص المحقق وفق القواعد الإملائية الحديثة، وضبطته بالشكل عند الحاجة، معتمدة في ذلك على نسخة المكتبة الأزهرية، والتي جعلتها أصلاً؛ لأنها أتقن من النسخة الأخرى، وأحسن، وأكمل، ورمزت لها بالرمز (ز)، وقابلت عليها نسخة دار الكتب المصرية، التي رمزت لها بالرمز (م)، وأثبت الفروق في الحاشية.

٢- وضعت رقم انتهاء الورقة من نسخة الأزهرية (الأصل) بين خطين مائلين / /، ورمزت بالرمز (ظ) لظهور الورقة، وبالرمز (و) لوجهها.

٣- أثبت علامات التقييم اللازمة، وفق قواعد التحقيق المتبعة.

٤- كتبت معظم الآيات القرآنية في النص المحقق على الرسم العثماني، وفق المصحف المضبوط على رواية ورش عن نافع، والذي يمثّل عمل المغاربة؛ حفاظاً على مذهب المؤلف، وكتبت معظمها في

حواشي التحقيق وفق المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم، والذي يمثل عمل المشاركة؛ ليكون الكتاب جامعاً لكيفية الرسم والضبط على مذهب المشاركة والمغاربة، وأما الكلمات التي سيقت لبيان قراءة غير حفص ونافع فإني أضبطها وفق هذه القراءة.

٥- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وأرقامها بحسب العدد الكوفي، فإن ذكر اسم السورة، فإني أكتفي بذكر رقم الآية، وفي حالة تكررها في القرآن: إن كان موضعان ذكرتهما، وإن كان أكثر من موضعين فإني أكتفي بذكر الموضع الأول منها فقط، وأقول بعده: (وغيرها).

٦- ترجمت للأعلام- عند أول موضع يرد ذكرهم-، دون الرسول ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، ودون الأعلام المعاصرين، وجعلت الترجمة تشمل غالباً: (الاسم، والكنية، وتاريخ المولد والوفاة، وأهم ما اشتهر به، واثنين من أبرز الشيوخ، وكذا التلاميذ، واثنين من أهم المؤلفات)، وتوثيق ذلك بذكر المصادر.

٧- وثقت النصوص، والنقول، والآثار، بعزوها إلى مصادرها، وكذا ما لم ينسبه المؤلف إلى قائله.

٨- ناقشت المسائل التي تناولها المؤلف، مُوردةً أقوال العلماء فيها، مع الإحالة إلى الكتب المعتمدة

في هذا الفن.

٩- وضّحت بعض المعاني والأحكام الواردة في النص- إن احتاج الأمر-؛ تأكيداً في البيان،

وتسهيلاً على القارئ.

١٠- حرّجتُ القراءات المتعلقة برسم أو ضبط الكلمة القرآنية، ووضّحتها- عند أول ورود لها-

ونسبتُ كل قراءة لمن قرأ بها من القراء العشرة؛ ربطاً بين علم القراءات وعلمي الرسم والضبط، وبياناً لرسم وضبط الكلمات القرآنية على القراءات العشر.

١١- ذكرت حكم الشيخين (الداني، وأبي داود) في الكلمات التي أوردتها المؤلف رسمًا، أو ضبطًا -

حسب بابها-، وأوردتُ أهم أقوال علماء الفنّ فيها، وذكرت ما عليه العمل عند المشاركة والمغاربة، وأحلتُ في كل ذلك على المصادر المعتمدة في علمي الرسم والضبط.

١٢- أوردتُ بعض الشواهد من (مورد الظمان)، و(الشاطبية)، و(الدرة الجلية)، وغيرها، على

الأحكام والمسائل التي تناولها المؤلف.

١٣- ذكرتُ بعض توجيهات العلماء -المتقدمين والمتأخرين- لرسم الكلمات القرآنية وضبطها،

وترجيحاتهم فيها، مع الإحالة على كتبهم.

١٤ - نبّهتُ على ما ترك المؤلف - رحمه الله - ذكره من المسائل والمباحث، وذكرت بعض ما أغفله

منها، وأحلتُ على المصادر المعتمدة في ذلك؛ تكميلاً لمسائل وفروع الضبط، واستكمالاً للفائدة المرجوة من تحقيق هذا الكتاب.

- ١٥ - ذكرتُ كثيراً من المذاهب التي لم يتعرّض لها المؤلف في ضبط الكلمات، سواء كانت معمولاً بها، أو غير معمول؛ تمييزاً للفائدة، وهي تصوّر المسألة بشكل كامل.
- ١٦ - ربطتُ أجزاء الكتاب بعضها ببعض، برّد اللّاحق إلى السابق، والعكس، سواء كان في المتن، أو الحاشية؛ تيسيراً على القارئ.
- ١٧ - أثبتتُ أبيات المنظومات بضبطها من متونها المحقّقة المطبوعة- إن وُجدت-، وإلا فمن نسختها المخطوطة المتوفّرة لديّ.
- ١٨ - قمت بتقييم مواضع الآيات القرآنية المتعددة، وكذلك تعداد بعض فقرات ومسائل الكتاب، إما نُقطياً، أو رقمياً، أو حرفياً؛ للربط بين هذه الفقرات والمسائل، والتسهيل على القارئ.
- ١٩ - عرّفتُ بالكتب الواردة في النصّ المحقق، عند أول ذكر لها، وذكرت أفضل الطباعات والتحقيقات، وبالنسبة للمخطوطة منها فقد أوردتُ معلومات نسخ الكتب المحفوظة في المكتبات وغيرها؛ للتيسير على الباحثين، وطلاب العلم.
- ٢٠ - عرّفتُ بمصطلحات القراءات، والرسم، والضبط، الواردة في النصّ المحقق- عند أول ذكر لها- كالإشمام، والروم، والاختلاس، والتركيب، والإتباع، وغيرها، دون المصطلحات الواضحة، الدارجة كثيراً في الاستعمال، مثل: المدد، والحركة، وغيرها.
- ٢١ - ميّزت الآيات والقراءات القرآنية بوضعها بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾، ووضعت الآثار المروية عن السلف بين علامتي التنصيص " "، ووضعت النقول، وأسماء الكتب، وبعض التوضيحات، والتعليقات في حاشية النسختين، بين قوسين هلالين كبيرين ( )، أما الزيادات على النصّ المحقق، والتصويبات من النسخة الأخرى، فوضعتها بين قوسين معكوفين [ ] .
- ٢٢ - راعيت الناحية التاريخية غالباً في ترتيب المراجع في الحواشي، وأحياناً حسب المرجع المباشر.
- ٢٣ - قمت بوضع فهرس علمية تخدم الكتاب، وتُغني عن تكرار الإحالات في المعلومات التي سبق التعريف بها، أو التي سيأتي ذكرها، وتعين الباحث في الوصول إلى ما يريد.
- ٢٤ - ذيلت البحث بذكر أبرز النتائج والتوصيات.



تمهيد :

مُقدِّمة في علم الضبط

وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول : تعريف علم الضبط، وموضوعه، وفائدته.

المبحث الثاني : حكم ضبط المصاحف.

المبحث الثالث : أشهر المصنفات المطبوعة في علم الضبط.

المبحث الرابع : الفرق بين علمي الرسم والضبط.

## المبحث الأول: تعريف علم الضبط، وموضوعه، وفائدته.

### أولاً: تعريف الضبط:

الضبط في اللُّغة: تدور مادة (ض ب ط) في اللُّغة حول الحفظ، والإتقان، والحزم في معالجة الأمور<sup>(١)</sup>.

وخلاصة التعريفات اللُّغوية للضبط عند المتقدمين، والمتأخرين، أن الضبط هو: لزوم الشيء لزوماً شديداً، وحبسه، وحفظه بالحزم، مع بلوغ الغاية في إحكام حفظه، وإتقانه، يقال: ضَبَطَ عَلَيْهِ، وضَبَطَهُ، يَضْبُطُ، ضَبْطًا، وضَبَاطَةً، ومن المجاز: هو ضابطٌ للأمور، والرَّجُلُ ضابطٌ: أي حازمٌ، وفلان لا يَضْبِطُ عمله: لا يقوم بما فُوِّضَ إليه، ولا يَضْبِطُ قراءته: لا يُحَسِّنُهَا، وضبط الكتاب، ونحوه: أصلح خَلَلَهُ، أو أحكم حفظه بما يزيل عنه الإشكال، والضَّابِط عند العلماء: حُكْمٌ كُلِّي ينطبق على جُزئِيَّاته<sup>(٢)</sup>.

### وأما تعريفه في اصطلاح علماء هذا الفن:

عرّفه أبو عبد الله التَّنْسِي بقوله: (ما يرجع إلى علامة الحركة، والسكون، والشّد، والمد، والساقط، والزائد، وغير ذلك)<sup>(٣)</sup>.

وقال المارغني: (علمٌ يُعرَف به ما يدلّ على عوارض الحرف، التي هي الفتح، والضم، والكسر، والسكون، والشّد، والمد، ونحو ذلك)<sup>(٤)</sup>.

وقال الدكتور محمد محيسن: (علمٌ يُعرَف به ما يعرض للحرف، من حركة، أو سكون، أو شدّ، أو مدّ، أو غير ذلك)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: (الضبط المصحفي ونشأته: ٦٣).

(٢) ينظر: (الصّحاح: ١١٣٩/٣)، (لسان العرب: ٣٤٠/٧)، (أساس البلاغة: ٥٧٣/١)، (المعجم الوسيط: ٥٣٣/١)، (سمير الطالبين: ٧٩).

(٣) (الطراز: ٩).

(٤) (دليل الحيران: ٣٤٥)، (سمير الطالبين: ٨٦).

(٥) (إرشاد الطالبين: ٥)، (وينظر: (السبيل: ١١)).

ووجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن الضبط مُراعَى فيه إتقان الكلمة، فيرتفع اللَّبْس عنها، والضبط مصدر سُمِّيَ به الأشكال المحدثَة، يقال فيه: الضبط، والشكل، والنقط، وهي ألفاظ مترادفة عند أهل هذا الشأن، ولكن إطلاق الضبط والشكل على النقط حقيقة؛ إذ الجميع شكل وضبط، وأما إطلاق النقط على الشكل والضبط فَمَحَاز؛ لأن النقط في الحقيقة هو الشكل المُدَوَّر الصغير الجُزْم<sup>(١)</sup>.

وقال الدكتور عبد التَّوَاب الأكرت: فالعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، قائمة وواضحة، وهي الدِّقَّة، والحزم، والحفظ، ولا يتمُّ هذا إلا إذا كان مطابقاً للقواعد اللغوية، ومُتمشياً مع السَّليقة اللغوية الصحيحة؛ حتى يُفهم منه المعنى المقصود به<sup>(٢)</sup> (٣).

وهذه المصطلحات الثلاثة (الشكل، والنقط، والإعجام) كانت معروفة ومستعملة في القرون الهجرية الأولى، وفي عناوين مؤلفاتهم المختصة بهذا العلم، ثم غلب وشاع استعمال مصطلح (الضبط)، كمقابل لعلم الرسم، في العصور المتأخرة عليها، وكذلك في عناوين مؤلفاتهم في هذا العلم<sup>(٤)</sup>، حيث استعمله أبو عمرو الدَّانِي كمرادف للشكل، فقال: (والشَّكْل أصله التقييد والضبط، تقول: شَكَلْتُ الكتابَ شَكْلاً، أي: قَيَّدْتُهُ وَضَبَطْتُهُ)<sup>(٥)</sup>، وتابعه تلميذه سليمان بن نجاح، فقال: ويحتاج الناسخ لكل مصحف يضبطه أن يترك يترك فُسْحَةً للموضع الذي حذف منه الألف، أو الياء، أو الواو<sup>(٦)</sup>، وفي موضع آخر سَمَّى ناقط المصحف

(١) ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ١٧/و).

(٢) ينظر: (الضبط المصحفي ونشأته: ٦٣-٦٤)- باختصار-.

(٣) تعرَّض مؤلف هذا الكتاب (النايلي) -رحمه الله-، في مقدِّمة باب الضبط والشكل إلى تعريف النقط بقسميه: نقط الإعراب، ونقط الإعجام، وكذلك تعريف الشكل، وواضع كل منهم، وذكر بعض أقوال العلماء في ترادف مصطلحي النقط والشكل، أو اختلافهما، وناقش ذلك، وعلَّق عليه في موضعه، وذكر سبب نقط الإعجام، وسبب نقط الإعراب، ووثَّق جميع ذلك من المصادر المعتمدة بما يغني عن إعادته هنا. ينظر: (ص ٧٩-٨٩) وحواشيهما في قسم التحقيق.

(٤) ينظر: (مقدمة دراسة الطراز، للدكتور أحمد شرشال: ٣٦-٣٧)، (الميسر في علم رسم المصحف وضبطه: ٢٨٧-٢٨٨).

(٥) (المحكم: ٢٢).

(٦) ينظر: (مختصر التبيين: ٣٥/٢).

المصحف بالضوابط<sup>(١)</sup>، وسمي أحد كتبه (أصول الضبط، وكيفية على جهة الاختصار)<sup>(٢)</sup>، وقد استعمله أبو عبد الله الخزاز في منظومته في الرسم والضبط، فقال:

هَذَا تَمَامُ نَظْمِ رَسْمِ الْخَطِّ وَهَذَا أَنَا أُتْبِعُهُ بِالضَّبِّطِ<sup>(٣)</sup>

ويُعلم ممَّا تقدّم، وممَّا ذُكر في مقدّمة تحقيق باب الضبط والشكل<sup>(٤)</sup>: أن المصطلحات الثلاثة (الضبط، والشكل، والنقط) كلها تؤدي معنى واحدًا، وهو تقييد الكلمة بحيث لا تلتبس، ويتحدّد المقصود منها، ولا يحتمل غير ذلك<sup>(٥)</sup>، وهو ما أشار إليه بعض أهل اللغة بقوله: (الحروف تُضَبِّطُ بَقَيْدٍ، فلا يلتبس إعرابها، كما تُضَبِّطُ الدَّابَّةُ بِالشُّكَّالِ، فيمنعها من الهروب)<sup>(٦)</sup>.

إلا أنه ما لبث أن خُصِّصَ هذا المعنى فيما بعد، ولم يمنع من بقائه على عمومته، ويحدّد ذلك المقام، والقرائن<sup>(٧)</sup>.

### ثانيًا: موضوع علم الضبط:

العلامات الدالة على عوارض الحروف، من حيث: وضعها، وتركها، وكيفية تلوينها، ومحلّها، ولونها، وغير ذلك<sup>(٨)</sup>.

### ثالثًا: فوائد علم الضبط:

لاشكّ أن لعلم الضبط فوائد كثيرة؛ لتعلّقه الشديد بالقرآن الكريم، والكتابة العربية، ومن فوائده:

#### ١- المطابقة اللفظية للقارئ.

(١) ينظر: (مختصر التبيين: ٤١/٢).

(٢) (بحث ضبط القرآن، ونشأته، وعناية العلماء به، للدكتور: سالم الزهراني: ص ٥٦).

(٣) (متن الذيل في الضبط: بيت رقم ٤٥٥، ص ٣٦).

(٤) ينظر: (ص ٨٢-٨٤) وحواشيها.

(٥) (مقدّمة دراسة الطراز: ٣٧).

(٦) (صبح الأعشى: ١٥٤/٣).

(٧) (مقدّمة دراسة الطراز: ٣٨).

(٨) (سمير الطالبين: ٨٦)، وينظر: (دليل الحيران: ٣٤٥)، (إرشاد الطالبين: ٨).

٢- المتابعة الخطية للكاتب.

٣- صيانة القرآن من اللحن والخطأ، وتحقيق الألفاظ بالحروف ، وإزالة اللبس عنها، بحيث إنَّ الحرف إذا ضُبطَ بما يدلُّ على تحريكه بإحدى الحركات الثلاث لا يلتبس بالساكن، وكذا العكس، وإذا ضُبطَ بما يدلُّ على تحريكه بحركة مخصوصة لا يلتبس بالمتحركِ غيرها، وإذا ضُبطَ بما يدلُّ على التشديد لا يلتبس بالحرف المخفف، وإذا ضُبطَ بما يدلُّ على زيادته لا يلتبس بالحرف الأصلي، وهكذا، وباقيها لا يخفى<sup>(١)</sup>.

٤- تصحيح القراءة، وأداؤها أداءً مجوّداً، ليكون العبد بذلك مع السفارة الكرام البررة؛ لأن الماهر بالقرآن يؤدّيه مُعرَّباً مضبوطاً.

٥- تقييد الرواية والقراءة التي نريد أن نقرأ بها، فإذا أُحليَ المصحف من النقط والشكل، فإن الرسم يحتمل قراءات عديدة، وقد تكون إحدى هذه الاحتمالات ليست قراءة أصلاً، والذي يُبيِّن ذلك ومُجَلِّيه هو ضبط الحروف والكلمات القرآنية وفق القراءات والروايات المتواترة.

٦- أشكال الضبط وعلاماته من متممات الكتابة في اللغة العربية عمومًا، والقرآن والحديث خصوصًا، وبدونها يقع اللبس والاضطراب<sup>(٢)</sup>.

(١) تنظر الفوائد ١، ٢، و٣ في: (المحكم: ١٨-١٩، ٥٦)، (دليل الحيران: ٣٤٥)، (سفير العالمين: ٢/٥٢٥)، (السبيل: ١٦)، (إيفاء الكيل: ١٣).

(٢) تنظر الفوائد ٤، ٥، و٦ في: (ضبط القرآن، ونشأته، وتطوره، والعناية به، للدكتور سالم الزهراني: ٦٨-٧٠).

## المبحث الثاني: حكم ضبط المصاحف .

كانت المصاحف في عصر الصحابة رضي الله عنهم مجردة من النقط والشكل؛ لتحتمل ما صحَّ نقله، وثبتت روايته من القراءات المأذون فيها، وبعد ذلك في عصر التابعين، ومن جاء بعدهم نشأ ضبط القرآن الكريم؛ بسبب اختلاط العرب بالعجم، وفساد اللغة، وفساد اللحن، وكان ذلك على يد أبي الأسود الدؤلي (ت: سنة ٦٩هـ)، في زمن زياد بن أبيه، والي البصرة (٤٤-٥٣هـ) في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وتلاه تطوّر الضبط، وعلاماته، وأشكاله؛ كل ذلك حفاظًا على القرآن الكريم من اللحن والتحرّيف، وقد اختلف علماء السلف في حكم ضبط المصاحف على ثلاثة أقوال<sup>(١)</sup>:

الأول: الكراهة مطلقًا.

الثاني: الجواز مطلقًا.

الثالث: الجواز في المصاحف التي يتعلّم فيها الغلمان ومن في حكمهم، دون المصاحف الأمّهات.

**فأمّا القول الأول: كراهة نقط المصاحف مطلقًا، ووجوب إبقائها مجردة من النقط والشكل، فقد قال به جماعة من السلف، وحقّة بعضهم في ذلك: المبالغة في المحافظة على رسم المصاحف كما هي، من غير زيادة فيها، ولا نقصان، وخشية الابتداع، وحقّة الآخرين: خشية الالتباس بين المرسوم والضبط.**

**واستدلّوا على ذلك ببعض الأخبار المروية عن عمر بن الخطّاب، وعبد الله بن مسعود، في الأمر**

**بتجريد القرآن، وبعض الآثار المروية عن بعض السلف في كراهة نقط المصاحف<sup>(٢)</sup>.**

**منها: ما أخرجه الحاكم بسنده عن قُرظلة بن كعب، قال: "خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عمر بن**

**الخطّاب رضي الله عنه إلى صِرارٍ فتوضّأ، ثم قال: أتدرون لمّ مشيتُ معكم؟، قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله**

(١) ينظر: (تنبيه العطشان: ت: محمد حرشة: ١٧٤)، (سفير العالمين: ٥٢٧/٢)، (دراسات في علوم القرآن، للدكتور: فهد

الرومي: ٣٧٧، ٣٨٠)، (ضبط القرآن، ونشأته، وتطوره، والعناية به، للدكتور سالم الزهراني: ٦٣)، (استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف: ص ٣٢).

(٢) ينظر: (تنبيه العطشان: ت: محمد حرشة: ١٧٥-١٧٦)، (سفير العالمين: ٥٢٨/٢-٥٣٠)، (دراسات في علوم القرآن،

للدكتور: محمد إسماعيل: ١٤٨)، (استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف: ص ٣٢).

مشيت معنا، قال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تَبْدُوهُمْ بالأحاديث فيشغلونكم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وامضوا وأنا شريككم، فلما قدِمَ قَرْظَةَ قالوا: حَدَّثْنَا، قال: ثمَّنا ابن الخطاب" (١) .

وروى أبو عمرو الداني بأسانيده عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قال: "جردوا القرآن، ولا تخلطوه بشيء" (٢) .

فقالوا: إنَّ المقصود بتجريد القرآن: إخلاؤه من النقط، والشكل (٣) .

وروى أبو غبيد القاسم بن سلام بأسانيده عن الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي، أنهم كانوا يكرهون نقط المصاحف (٤)، وكذلك روى ابن أبي داود، وأبو عمرو الداني بأسانيدهما عن الثلاثة، وعن عبد الله بن عمر، وقتادة (٥)، ومن هذه المرويَّات:

ما رواه ابن أبي داود بسنده عن أبي رجاء قال: "سألتُ محمد بن سيرين عن المصحف: ينقط بال نحو؟ قال: أخشى أن يزيدوا في الحروف" (٦) .

وعن قتادة قال: "وَدَدْتُ أَنْ أَيْدِيَهُمْ قُطِعَتْ، يعني: من نقط المصاحف" (٧) .

وأما القول الثاني: جواز نقط المصاحف مطلقاً، فقد قال به الجمهور من السلف، والخلف، وحبَّتهم في ذلك: أنَّ الضرورة إليه مُلِحَّةٌ، وهو لا يُجِلُّ بالرسم، وإمَّا يزيِّنُه ويُكَمِّلهُ، ويُعين القراء على قراءة القرآن من غير حُن، وفيه بيان للمتعلِّمين (٨) .

(١) (المستدرک: ١/١٨٣)، وينظر: (فضائل القرآن، لأبي عُبيد: ص ٧٦)، (معرفة السنن والآثار، للبيهقي: ١/١٤٦) .

(٢) (المحكم: ١٠)، وينظر: (فضائل القرآن، لأبي عُبيد: ص ٣٩٢)، (كتاب المصاحف: ٣١٩-٣٢٠) .

(٣) (دراسات في علوم القرآن، للدكتور محمد إسماعيل: ص ١٤٩)، وينظر: (النشر: ١/٣٣) .

(٤) ينظر: (فضائل القرآن، لأبي عُبيد: ٣٩٢) .

(٥) ينظر: (كتاب المصاحف: ٣٢٤-٣٢٧)، (المحكم: ١٠-١١) .

(٦) (كتاب المصاحف: ٣٢٥-٣٢٦) .

(٧) (كتاب المصاحف: ٣٢٦)، وينظر: (٣٢٧) .

واستدلوا على ذلك بنفس الأخبار المروية عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في الأمر بتجريد القرآن، ولكن بتأويل آخر لها، وكذلك بعض الآثار المروية عن بعض السلف في جواز نقط المصاحف .

قال الدكتور محمد إسماعيل: وتأويل -المانعين للنقط- الأمر بتجريد القرآن بأنه إخلاؤه من النقط والشكل تأويلٌ مُحْتَمَلٌ، وما تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال<sup>(١)</sup>، والأصحّ في تأويل هذه الأخبار - إن صحّت - أن المراد بتجريد القرآن تخليصه مما سواه<sup>(٢)</sup> .

منها: قول أبي عبيد القاسم بن سلام: (قد اختلف الناس في تفسير قوله: "جرّدوا القرآن"، فكان إبراهيم [النخعي] يذهب به إلى نقط المصاحف، ويقول: "جرّدوا القرآن، ولا تخلطوا به غيره"، قال أبو عبيد: وإنما نرى أن إبراهيم كره هذا مخافة أن ينشأ نَشْءٌ يدركون المصاحف منقوطة، فيرى أن النقط من القرآن، ولهذا المعنى كره من كره الفواتح، والعواشر)<sup>(٣)</sup> .

وقول السيوطي: (قال الحري في غريب الحديث: قول ابن مسعود: "جرّدوا القرآن"، يحتمل وجهين: أحدهما: جرّدوه في التلاوة، ولا تخلطوا به غيره، والثاني: جرّدوه في الخط من النقط والتّعشير، وقال البيهقي: الأبيّن أنه أراد: لا تخلطوا به غيره من الكتب)<sup>(٤)</sup> .

وقد ورد الترخيص في نقط المصاحف وضبطها عن كثير من علماء السلف، حتى أولئك الذين وردت عنهم نصوص في القول بكرهته<sup>(٥)</sup> .

ومن ذلك أن أبا عبيد القاسم بن سلام روى بأسانيده عن الحسن البصري، ومحمد بن سيرين ترخيصهما لنقط المصاحف<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر: (تنبيه العطشان: ت: محمد حرشة: ١٧٥-١٧٦)، (دراسات في علوم القرآن، للدكتور محمد إسماعيل: ص ١٥٠)، (استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف: ص ٣٢).

(٢) ينظر تقرير العلماء لهذه المسألة الأصولية في: (إيثار الإنصاف في آثار الخلاف: ١٨٩)، (البحر المحيط في أصول الفقه: ٢٠٨/٤)، وغيرهما.

(٣) ينظر: (دراسات في علوم القرآن، للدكتور محمد إسماعيل: ص ٤٩)، (ضبط القرآن، ونشأته، وتطوره: ٦٤).

(٤) (غريب الحديث لأبي عبيد: ٤٧/٤)، وينظر فيه: (٤٨/٤-٤٩).

(٥) (الإتقان: ١٨٦/٤-١٨٧). وينظر: (شرح مشكل الآثار، للطحاوي: ٣١٦/١٥-٣١٩)، (معرفة السنن والآثار: ١/١٤٧).

(٦) (بحث ضبط القرآن، ونشأته، والعناية به: ٦٥)، وينظر: (رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: ٤٣٥).

وكذلك ابن أبي داود بعد أن روى بأسانيده عن بعض السلف كراهية نقط المصاحف، أردف بذكر مروياته بأسانيده عن المرخصين في النقط<sup>(١)</sup>.

فروى عن الحسن: "أنه كان لا يرى بأساً أن ينقط المصحف بالنحو"<sup>(٢)</sup>.

وعن خالد الحذاء: "أنه كان عند محمد بن سيرين مصحف منقوط، وكان يقرأ فيه"<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن وهب قال: "أخبرنا نافع بن أبي نعيم القارئ قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصاحف، فقال: لا بأس به"<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً روى الداني بأسانيده عن الحسن البصري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وثابت بن معبد، وخالد الحذاء، والليث، أنهم قالوا: لا بأس بنقط المصاحف<sup>(٥)</sup>.

وروى الداني بسنده عن قتادة أنه قال: "بدووا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا"<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عمرو الداني: (هذا يدل على أن الصحابة وأكابر التابعين رضي الله عنهم هم المبتدئون بالنقط، ورسم الخموس، والعشور؛ لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم، إذ هو من التابعين، وقوله: "بدووا... إلى آخره" دليل على أن ذلك كان عن اتفاق من جماعتهم، وما اتفقوا عليه -أو أكثرهم- فلا شك في صحته، ولا حرج في استعماله، وإنما أخلى الصدد منهم المصاحف من ذلك، ومن الشكل؛ من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها)<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: (فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٢-٣٩٣).

(٢) ينظر: (بحث ضبط القرآن، ونشأته، والعناية به: ٦٥).

(٣) (كتاب المصاحف: ٣٢٨).

(٤) (كتاب المصاحف: ٣٣٠).

(٥) المصدر السابق.

(٦) (المحكم: ١٢-١٣).

(٧) (المحكم: ٢).

(٨) (المحكم: ٢-٣)، وينظر: (النشر: ٣٣/١).

وأما القول الثالث: التفصيل في حكم نقط المصاحف: فالجواز في المصاحف التي يتعلم فيها العُلَمَان ومن في حكمهم، والكراهية في المصاحف الأمّهات، فهو مذهب مالك بن أنس، وحيّته: التوسّط بين المذهبين، فالكراهة في الأمّهات مخافة الابتداع، والجواز في غيرها لأجل البيان في حقّ المتعلّمين، ونصُّ قوله ما رواه الداني عن عبد الله بن عبد الحكم، قال: "وسمعتُ مالكا سُئِلَ عن شكّل المصاحف، فقال: أمّا الأمّهات فلا أراه، وأمّا المصاحف التي يتعلّم فيها العُلَمَان فلا بأس" (١).

والراجح هو: جواز نقط المصاحف وشكلها، عمومًا سواء الأمّهات أو غيرها؛ لأن النقط لا ينافي الأمر بالتجريد، ودفْعًا للالتباس، ومنعًا للتحريف والخطأ في كلام ربّ العالمين، وبه جرى العمل في مصاحف المشاركة والمغاربة في عصرنا الحاضر (٢).

قال الحليّمي: (وأما النُّقَط فليس فيها من الكراهية ما في عدد الآيات؛ لأن النُّقَط ليست بمقروءة، فيُتَوَهَّم لأجلها ما ليس بقرآنٍ قرآنًا، وإنما هي دلالاتٌ على هيئة المقروء، فلا يضُرُّ إثباتها لمن يحتاج إليها، والله أعلم) (٣).

وقال النووي: (قال العلماء: ويستحبُّ نقط المصحف وشكله؛ فإنه صيانة من اللحن فيه وتصحيحه، وأما كراهة الشّعبي والنّحعي النقط، فإنما كرهها في ذلك الزمان؛ خوفًا من التغيير فيه، وقد أُمنَ ذلك اليوم، فلا منع، ولا يمتنع من ذلك لكونه مُحدّثًا؛ فإنه من المُحدّثات الحسنة، فلم يُمنع منه كنظائره، مثل: تصنيف العلم، وبناء المدارس، والرّباطات، وغير ذلك) (٤).

وقال الزُّرقاني: (كان العلماء في الصّدْر الأول يَرَوْنَ كراهة نقط المصحف وشكله؛ مبالغة منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدي ذلك إلى التغيير فيه...، ولكنّ الزمان تغَيَّر...، فاضطرّ المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله؛ لنفس ذلك السبب...، فمعمولٌ حينئذٍ أن يزول

(١) (المحكم: ١١)، وينظر: (١٣)، (تنبيه العطشان: ت: محمد حرشة: ١٧٦)، (استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف: ص ٣٠-٣٢).

(٢) ينظر: (سمير الطالبين: ٨٨)، (دراسات في علوم القرآن، للدكتور: فهد الرُّومي: ص ٣٨٢).

(٣) (المنهاج في شعب الإيمان: ٢/٢٦٢).

(٤) (التيبان في آداب حملة القرآن: ١٨٩-١٩٠)، وينظر: (إحياء علوم الدين: ٢٧٦/١).

القول بکراهة دَئِنِكَ الإعجام والشکل، ويَجَلَّ محَلُّه القول بوجوب، أو باستحباب الإعجام والشکل؛ لما هو مقرَّر من أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا<sup>(١)</sup> (٢).

وأما استعمال الألوان في المصاحف فهي مثل نقط المصاحف حكمًا وتعليلاً، وفيها المذاهب الثلاثة السابقة؛ لكونها وسيلة من وسائل الضبط، وأداة من أدواته.

وقد صرَّح قليلٌ من الأئمة بالألوان في أقوالهم، كراهةً أو استحساناً<sup>(٣)</sup>، ومن هذه الأقوال:

قال ابن زيد القيرواني: "وَكِرَّة مالک وغيره النقط بالحمرة والصُّفْرَة"<sup>(٤)</sup>.

وأورد الداني بسنده عن الحسن بن أبي الحسن قال: "لا بأس بنقطها بالأحمر"<sup>(٥)</sup>.

وقال الغزالي: "زوي عن الشعبي وإبراهيم كراهية النقط بالحمرة".

وروى عن أبي بكر الهذلي أنه قال: "سألْتُ الحسن عن تنقيط المصاحف بالأحمر، فقال: وما

تنقيطها؟ قال: يُعْرَبُون الكلمة بالعربية، قال: أمّا إعراب القرآن فلا بأس به"<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: (يستحب تحسين كتابة القرآن وتبيينه، ولا بأس بالنقط والعلامات بالحمرة وغيرها؛ فإنها

تزيين، وتبيين، وصدد عن الخطأ واللحن لمن يقرأه)<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر تقرير العلماء لهذه المسألة الأصولية في: (أصول السرخسي: ١٧٨/٢-١٨٢)، (إعلام الموقعين: ٨٠/٤)، وغيرهما.

(٢) (مناهل العرفان: ٤٠٨/١-٤٠٩).

(٣) ينظر: (استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف: ٣٣).

(٤) (النوادر والزيادات: ٦١/٧).

(٥) (المحكم: ١٢).

(٦) (إحياء علوم الدين: ٢٧٦/١-٢٧٧).

(٧) (المصدر السابق: ٢٧٦/١).

## المبحث الثالث : أشهر المصنفات المطبوعة في علم الضبط.

لما كان لعلم ضبط القرآن الكريم أهمية عظيمة، لا تقلُّ عن أهمية كتابته، والتي سبق أن ذكرنا شيئاً منها في فوائد هذا العلم، وتيسيراً على الناس، وخدمةً لكتاب الله، وحفظاً له، فقد رَغِبَ كثير من العلماء في ضبط القرآن الكريم، وحثُّوا عليه، واعتنوا به قديماً وحديثاً، وألَّفوا فيه المصنَّفات الكثيرة، التي وصلت إلينا، وما زال الأكثر منها مخطوطاً، أو مفقوداً، واختلفت مناهجهم في التصنيف: فمنها المطوَّل، ومنها المختصر، ومنها المفرد في الضبط، ومنها الشامل للرسم والضبط، ومنها ما هو عبارة عن فصول لمباحث الرسم والضبط ضمن كتب علوم القرآن، وتاريخ القرآن، وكتب القراءات، ومنها ما أُلِّف في بعض الموضوعات الجزئية كضبط الأسماء الموصولة، وغيرها، وسأكتفي هنا بذكر كل ما وقفتُ عليه من المصنَّفات المطبوعة فقط، والمختصة بالرسم والضبط، أو المفردة في الضبط؛ اختصاراً، واقتصاراً، وسأرتبها على حسب وفيات مصنفيها، وعلماً أنه سيَرِدُ في النصِّ المحقَّق ذكر بعض المخطوطات المهمة في علم الضبط<sup>(١)</sup>.

١- المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ).

٢- كتاب النَّقَط (ذيل المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار)، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)<sup>(٢)</sup>.

٣- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، ويسمى اختصاراً (التنزيل)، لأبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) تنظر المؤلفات المطبوعة والمخطوطة في علم الضبط في: (دراسة الطراز: ٨١-٨٩، ١٠٧-١٢٠)، (ضبط القرآن وعناية العلماء به، ل. د. سالم الزهراني: ٧٠-٨٦)، (جهود الأمة في رسم القرآن، ل. د. غانم الحمد: ١٢-٤٢)، (جهود الأمة في رسم القرآن، ل. أ. د. عبد الهادي حميتو، نسخة الكترونية مصوّرة غير مرقّمة)، (القراءات ورسم المصحف، إحصائية بيلوغرافية، ل. د. عبد الله الجيوسي: ٣٠-٣٢، ٤٢، ٣٨)، (إرشاد الطلاب والباحثين إلى بعض الكتب المطبوعة في علوم القراءات، لسعد عبد الحكيم: ١٩-٢١).

(٢) ترجمه مع كتاب (المقنع) إلى اللغة الفرنسية المستشرق الفرنسي "البارون سلفستردى"، ونشرت ترجمته عام ١٨١٠م، ثم نشرته جمعية المستشرقين الألمانية بالتّص العربي، بعناية الأستاذ "أوتو برتزل"، عام ١٩٣٢م، وطبع بذييل (المقنع) بتحقيق: محمد أحمد دهمان، بمكتبة النجاح بطرابلس-ليبيا، ط ١: عام ١٣٥٩هـ، ثم بدار الفكر بدمشق ط ٢: عام ١٤٠٣هـ، وطبع مستقلاً بتحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

- ٤- أصول الضبط وكيفية على جهة الاختصار (ذيل مختصر التبيين)، لأبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ) (٢).
- ٥- المختصر في مرسوم المصحف الكرم، لأبي طاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلي (ت ٦٢٣هـ) (٣).
- ٦- الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن وثيق الأندلسي (ت: ٦٥٤هـ) (٤).
- ٧- متن الذيل في ضبط القرآن، (ذيل عمدة البيان)، أو (ذيل مورد الظمان)، لأبي عبد الله محمد ابن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي، المعروف بالخرّاز (ت ٧١٨هـ)، وعدد أبياتها (٤٥٤) بيتاً (٥).
- ٨- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ) (٦).
- ٩- التبيان في شرح مورد الظمان، لأبي محمد عبدالله بن عمر الصنّهاجي ابن آجطاً (ت ٧٥٠هـ)، تلميذ الخرّاز، وهو أول الشروح عليه (١).

- (١) قام بدراسته وتحقيقه: د. أحمد بن أحمد بن مَعمر شرشال، في رسالة الدكتوراة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وطبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، في (خمسة أجزاء)، سنة: ٢٠٠٢م = ١٤٢٣هـ.
- (٢) حَقَّقَه د. أحمد بن أحمد بن مَعمر شرشال، وطبع مستقلاً بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، سنة: ١٤٢٧هـ.
- (٣) طبع بتحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمّار بعمّان، ٢٠٠٨م = ١٤٢٩هـ، وطبع بتحقيق د. محمد بن عمر الجنائبي، بعنوان: (مرسوم خط المصحف)، وزارة الأوقاف والشؤون القطرية، ط ١: ٢٠٠٩م = ١٤٣٠هـ.
- (٤) طبع بتحقيق د. غانم قدوري الحمد، مطبعة العاني ببغداد، ١٩٨٨م = ١٤٠٨هـ، وفي دار عمّار بعمّان، ط ١:
- ٢٠٠٩م = ١٤٢٩هـ، وطبع بعنوان: (رسالة في رسم المصحف)، بتحقيق: أحمد بن إسماعيل بن أحمد آل عبد اللطيف، مكتبة ابن عباس، ط ١: ١٤٣٢هـ.
- (٥) طبعت مع (مورد الظمان) بتحقيق وضبط: محمد الصادق قمحاوي، المكتبة المحمودية بالقاهرة، وطبعت أيضاً بضبط وتصحيح: عامر السيد عثمان، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥هـ، ثم طبعت بتحقيق د: أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري بمصر، ط ١: عام ٢٠٠٢م = ١٤٢٣هـ، وط ٢: ٢٠٠٦م = ١٤٢٧هـ، وفي جامعة بروناي، دار السلام، ط ١: ١٤٣٣م = ١٤٣٣هـ.
- (٦) حَقَّقَه د. محمد إلياس محمد أنور، في رسالة الدكتوراة، في جامعة أم القرى، عام ١٤٢٢هـ، وهو تحت الطباعة، كما طبع بدراسة وتحقيق: محمد خضير مضحي الزوبيعي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية بدمشق، ط ١: ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

- ١٠- كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام، أو حروف المصحف الإمام (شرح عمدة البيان للخزاز)، لأبي علي الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي الشهير بالشباني (من أهل المائتين الثامنة والتاسعة)<sup>(٢)</sup>.
- ١١- الدرّة الجليّة في نقط المصاحف العليّة، لميمون بن مساعد المصمودي، المعروف بغلام الفخّار (ت: ٨١٦هـ)، وهي أرجوزة طويلة تقع في (١٥٧٠) بيتاً<sup>(٣)</sup>.
- ١٢- تنبيه العطشان على مورد الظمان، لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرّجراجي الشّوشاوي (ت ٨٩٩هـ)<sup>(٤)</sup>.
- ١٣- الطّراز في شرح ضبط الخزاز، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله التّنسي (ت ٨٩٩هـ)<sup>(٥)</sup>.
- ١٤- فتح المنان المروي بمورد الظمان، لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري (ت ١٠٤٠هـ)<sup>(٦)</sup>.

- (١) حُقّق في رسالتين علميتين، الأولى: دراسة وتحقيق: عبد الحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي، (من أول الكتاب إلى نهاية مباحث الحذف في الرسم)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم، عام ١٤٢١-١٤٢٢هـ، والرسالة الثانية: دراسة وتحقيق: عمر بن عبدالله بن علي الثويني، (من أول باب حكم رسم الهمز إلى نهاية الكتاب)، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، عام ١٤٢٨-١٤٢٩هـ.
- (٢) حَقَّقَه: د. حسن عبد الهادي حميتو، في رسالة الدكتوراة، بمؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمغرب، عام ١٤٢٧-١٤٢٨هـ = ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، ويقوم على طباعتها حالياً الأستاذ: أنس الكندري، وقد حصلت على جزء من المطبوع (٣٢٤ صفحة فقط، من أول النص المحقّق)، بواسطة الدكتور الفاضل: مدّثر الأمين خيرى-وفّقهُ اللهُ، وجزاه عنّا خيراً-.
- (٣) حَقَّقَهَا الدكتور: ياسر إبراهيم المزروعى، بعنوان: (الدرّة الجليّة في رسم وضبط المصاحف العثمانية)، وصدر الكتاب عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط ١: عام ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
- (٤) حَقَّقَهُ الأستاذ: ميلود الضعيف، في رسالة الماجستير، جامعة أبي شعيب الدكالي بالجديدة، عام ١٩٩٤م، ثم نشر جزء منه بدراسة وتحقيق الباحث: محمد سالم حرشة، (من أول الكتاب إلى باب حذف الياء في القرآن الكريم)، رسالة ماجستير بجامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، بمدينة ترهونة بليبيا، عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.
- (٥) قام بدراسته وتحقيقه: د. أحمد بن أحمد بن مُعَمَّر شرشال، في رسالة الماجستير، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٨هـ، وطبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ط ١: عام ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م، وط ٢: عام ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.
- (٦) طُبِعَ طبعة قديمة في صدر المائة الماضية، وحُقّق كرسائل علمية، في ثلاث جامعات، ولم ينشر منها شيء، الأولى بتحقيق: د. عبد الكريم بو غزالة، رسالة دكتوراة، بجامعة الأمير عبد القادر، بالجزائر، والثانية بتحقيق: عبد السلام الهبطي الإدريسي، كلية الآداب بالرباط، عام ١٩٩٦م، والثالثة بتحقيق: إحدى الأخوات في جامعة أم درمان في السودان، قسم القراءات.

- ١٥ - الجامع المفيد لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد المكناسي، المعروف بابن القاضي (ت: ١٠٨٢هـ)<sup>(١)</sup>.
- ١٦ - بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، وما أغفله مورد الظمان، وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان، وما جرى عليه العمل من خلافيات الرسم في القرآن، وربما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح بيان، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد المكناسي، المعروف بابن القاضي (ت: ١٠٨٢هـ)<sup>(٢)</sup>.
- ١٧ - الكتاب المستطاب المشتمل على الدرر المكنونة والجواهر المخزونة، المسمى (نثر المرجان في رسم نظم القرآن)، لمحمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين أحمد النائطي الأركاني (ت: ١٢٣٨هـ)<sup>(٣)</sup>.
- ١٨ - عمدة العرفان في مرسوم القرآن، لمحمد بن عبد الرحمن النابلي الميقاتي المغربي (ت: ١٢٨٥هـ)، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، ونحن بصدد تحقيقه وطباعته وإخراجه للنور، وسيأتي الحديث عنه في فصلي دراسة المؤلف، ودراسة الكتاب.
- ١٩ - نظم ضبط قالون<sup>(٤)</sup>، لمحمد محمود النجاشي بن محمد أحمد بن سيدي عبد الرحمن الشنقيطي الشنقيطي (ت: ١٣١٠هـ)<sup>(٥)</sup>.
- ٢٠ - إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، لأبي عيد رضوان بن محمد بن سليمان الشهير بالمخلّلاتي (ت: ١٣١١هـ)<sup>(٦)</sup>.
- 
- (١) قام بدراسته وتحقيقه الباحث: أنس بن عبد الله بن محمد بن أحمد الكندري، في رسالة الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة، عام ١٤٣١هـ-١٤٣٢هـ.
- (٢) قام بدراسته وتحقيقه الدكتور: عبد الله بن بو شعيب البخاري، في رسالة الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٨هـ.
- (٣) طبع بمطبعة عثمان برس بجيدر آباد بالهند، في (سبعة مجلدات) عام ١٣٣٣هـ.
- (٤) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ ورش لا يختلف عن قالون، والصواب أن نقول: (مقرأ نافع، أو مذهب نافع، أو مصحف نافع...).
- وهو قول مناقش هذا البحث الدكتور الفاضل: محمد الشاذلي-وققه الله-.
- (٥) طبع مع شرحه بمطابع الرشيد بالمدينة المنورة، عام ١٤١٤هـ.
- (٦) طبع بدراسة وتحقيق: أبي الخير عمر بن مالم أبه بن حسن المراطي، في جزأين، مكتبة الإمام البخاري بمصر، ط: ١: عام ٢٠٠٧م=١٤٢٨هـ.

- ٢١- مقدمة شريفة كاشفة لما احتوت عليه من رسم الكلمات القرآنية، وضبطها، وعدّ الآي المنيفة، لأبي عيد رضوان بن محمد بن سليمان الشهير بالمخلّلاتي (ت: ١٣١١هـ) <sup>(١)</sup>.
- ٢٢- شرح مورد الظمان، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد التّادلي الرّباطي (ت: ١٣١١هـ) <sup>(٢)</sup>.
- ٢٣- كشف العمى والرّين عن ناظري مصحف ذي النورين، تأليف: الشيخ محمد العاقب بن سيدي عبدالله بن مايبي الحكني الشنقيطي (ت: ١٣١٢هـ)، وهي أرجوزة عدد أبياتها (٤١٧) بيتًا <sup>(٣)</sup>.
- ٢٤- رشف اللّمي على كشف العمى، لمحمد العاقب الحكني (ت: ١٣١٢هـ) <sup>(٤)</sup>.
- ٢٥- فتح الرحمن وراحة الكسلان في رسم القرآن (شرح مختصر جدًّا للذيل الضبط للخزان)، للأستاذ أبي زيد (ت: ١٣٢٣هـ) <sup>(٥)</sup>.
- ٢٦- دليل الحيران شرح مورد الظمان في رسم وضبط القرآن، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي (ت: ١٣٤٩هـ) <sup>(٦)</sup>.
- ٢٧- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للشيخ نور الدّين علي بن محمد الصّبّاع (ت: ١٣٨٠هـ) <sup>(٧)</sup>.

- (١) طبعت هذه المقدمة مع مصحف المخلّلاتي عام ١٣٠٨هـ = ١٨٩٠م، وطبعت كذلك مستقلة في المطبعة البهيّة بالقاهرة، ويوجد منها نسخة بالمكتبة الأزهرية رقم ٥٢٣٧٨/٣٤٢، كما طبعت بتحقيق: عمر بن مالم أبّه بن حسن المراطي، مكتبة الإمام البخاري ٢٠٠٦م = ١٤٢٧هـ.
- (٢) قال د. شرشال في (دراسة الطراز: ١١١): (ذكره الأستاذ الجراي في دراسته عنه)، ونُشر في دار الثقافة بالدار البيضاء، ط ١: عام ١٩٨٠م.
- (٣) مطبوعة بموريتانيا.
- (٤) نشرته دار البشير منذ عدّة سنوات، ضمن مجموعة كتب أخرى، في كتاب عنوانه: (رسائل أولاد ما يأبي)، ثم حقّقه د. محمد بن سيدي محمد مولاي، وصدر عن دار إيلاف الدولية بالكويت، عام ١٤٢٧هـ.
- (٥) طبع في مصر طبعة حجرية سنة ١٣١٥هـ.
- (٦) طبع عدّة طبعات منها: طبعة المطبعة التونسية عام ١٣٢٥-١٣٢٦هـ، وطبع بمراجعة وتحقيق: الشيخ عبد الفتاح القاضي، دار القرآن بالقاهرة، عام ١٩٧٤م، وطبع بمطبعة الكليات الأزهرية عام ١٤٠٢هـ، وطبعة بدراسة وتقديم: د. عبدالسلام محمد البكّاري، مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار الحديث بالقاهرة، عام ١٤٢٦هـ.
- (٧) طبع عدّة طبعات منها: الطبعة الأولى بتنقيح الشيخ محمد علي خلف الحسيني، بمطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بالقاهرة، وطبع وطبع بنفس التنقيح للحسيني في مكتبة المشهد الحسيني بالقاهرة، وطبع في المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، عام ١٩٩٩م = ١٤٢٠هـ، وطبع بدار الصحابة للتراث بطنطا، ط ١: ١٤٣٠هـ.

٢٨- إرشاد الإخوان إلى شرح مورد الظمان، للشيخ نور الدين علي بن محمد الصَّبَّاع (ت ١٣٨٠هـ)<sup>(١)</sup>.

٢٩- المحتوى الجامع رسم الصحابة وضبط التابع، المسمى ب(رسم الطالب عبد الله)، أرجوزة، لعبد الله بن محمد الأمين بن فال بن عبد الله الجكني (من علماء ق ١٤هـ = ق ١٩م)<sup>(٢)</sup>.

٣٠- الإيضاح الساطع شرح المحتوى الجامع رسم الصحابة وضبط التابع، لعبد الله بن محمد الأمين بن فال بن عبد الله الجكني (من علماء ق ١٤هـ = ق ١٩م)<sup>(٣)</sup>.

٣١- شرح المحتوى المسمى: (ذخيرة القارئ والمقرئ في شرح الرسم والضبط وجدولة المقرئ)، للأستاذ لارباس بن محمد بن المرابط عبد الفتاح الشنقيطي الموريتاني (من علماء ق ١٤هـ = ق ١٩م)<sup>(٤)</sup>.

٣٢- تحفة الفتیان في رسم القرآن، للشيخ محمد بن محمد عبد الله بن محمد المامي اليعقوبي (من علماء ق ١٤هـ = ق ١٩م)، وهي أرجوزة تقع في (٢٤٩) بيتاً.

٣٣- شرح تحفة الفتیان في رسم القرآن، للشيخ محمد بن محمد عبد الله بن محمد المامي اليعقوبي (من علماء ق ١٤هـ = ق ١٩م)<sup>(٥)</sup>.

٣٤- حجر المخلاة في مجالس المحاجاة، لمحمد الطاهر بلقاسم القليلي القماري التونسي (ت: ١٩٨٤م = ١٤٠٤هـ)، وهي أرجوزة تقع في (١٣٠٧) بيتاً<sup>(٦)</sup>.

٣٥- تحفة القراء في بيان رسم القرآن على رواية ورش (أرجوزة)، للشيخ محمد العربي بن البهلول بن عمر الرحالي السريغيني (ت: ١٤١٠هـ)<sup>(٧)</sup>.

(١) طبع بمطبعة عبد الحميد حنفي بمصر.

(٢) طبعت مع عدد من شروحيها.

(٣) طبع بتصحيح وتهذيب: الشيخ محمد بن الشيخ أحمد، نواكشوط موريتانيا، ط١: عام ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م، كما طبع بنفس التحقيق بدولة الإمارات العربية.

(٤) طبع مرات عديدة بموريتانيا، وطبع ط٦: بدار الفكر بنواكشوط، عام ٢٠٠٨م، وفاز بجائزة شنقيط لأحسن كتاب في الدراسات الإسلامية سنة ٢٠٠٦م.

(٥) تولى نشر الأرجوزة مع شرحها: السيد محمد منقذ بن عمر فاروق أصيل، بالمدينة المنورة، عام ١٤٢٩هـ، على الشبكة العنكبوتية، بعد إذن المؤلف له بذلك.

(٦) طبعت بالمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، عام ١٩٨٦م، ضمن مجموع.

(٧) طبعت في المطبعة الأمنية بالدار البيضاء عام ١٣٧٦هـ، ثم أعاد طبعها ولده عام ١٤٣٠هـ تقريباً.

- ٣٦- السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، لأحمد بن محمد أبو زيتحار (ت ١٤١٣هـ) <sup>(١)</sup> .
- ٣٧- مفتاح الأمان في رسم القرآن (شرح المحتوى الجامع رسم الصحابة وضبط التابع)، لأحمد مالك حمّاد الفوتي السنغالي (ت: ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م) <sup>(٢)</sup> .
- ٣٨- إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين، للدكتور: محمد بن محمد بن محمد بن سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ) <sup>(٣)</sup> .
- ٣٩- إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في فن الضبط، للشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى (ت ١٤٢٩هـ) <sup>(٤)</sup> .
- ٤٠- الجوهر المكنون في شرح ضبط قالون، لمحمد الأمين ولد أيّدًا عبد القادر الجكني الشنقيطي المدني <sup>(٥)</sup> .
- ٤١- الاختيار في القراءات والرسم والضبط، لمحمد بالوالي <sup>(٦)</sup> .
- ٤٢- التسهيل في رسم وضبط بعض كلمات التنزيل، للشيخ شكري بن أحمد بن محمد بن حمّادي <sup>(٧)</sup> .
- ٤٣- أرجوزة الدنفاسي في الرسم والضبط، لمحمد بن إبراهيم الدنفاسي، وتقع في (٣٩٧) بيتاً <sup>(٨)</sup> .
- ٤٤- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، ل.أ. د. غانم قُدوري الحمّد <sup>(٩)</sup> .

(١) طبع بمطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة، ط ٢: عام ١٣٩٠هـ، ثم طبع بتحقيق: د. ياسر إبراهيم المزروعى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط: الأولى ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

(٢) طبع في دار المحمدية بالأزهر عام ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م، وفي الدار البيضاء ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م، وكذا في الدار السنغالية بدكار.

(٣) طبع عدّة طبعات، منها: طبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر عام ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م، وطبعة المكتبة الأزهرية للتراث عام ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م، وطبعة دار محيسن بالقاهرة، ط ٢: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

(٤) طبع بدار غراس بالكويت، ط: الأولى ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

(٥) طبع بمطابع الرشيد بالمدينة المنورة، ط ١: ١٤١٤هـ.

(٦) طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، عام ١٩٩٧م = ١٤١٨هـ.

(٧) نشرته مكتبة النجاح بطرابلس مع مجموعة من المتون، كما أعادت نشره جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا.

(٨) طبعت مع كتاب (التسهيل في رسم وضبط بعض كلمات التنزيل)، لشكري حمّادي.

(٩) رسالة ماجستير بجامعة القاهرة، كلية دار العلوم، سنة ١٩٧٥م، وطبعتها اللجنة الوطنية بالجمهورية العراقية، سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، وطبعته أيضًا دار عمّار بعمّان، ط ١: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

- ٤٥- رسم المصحف ونقطه، للدكتور: عبد الحي حسين الفرماوي<sup>(١)</sup>.
- ٤٦- قصة النقط والشكل في المصحف الشريف، للدكتور: عبد الحي حسين الفرماوي<sup>(٢)</sup>.
- ٤٧- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة للدكتور: شعبان بن محمد إسماعيل<sup>(٣)</sup>.
- ٤٨- سفير العالمين في إيضاح وتحرير وتبوير سميير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للدكتور: أشرف محمد فؤاد طلعت، جعله حاشية على (سمير الطالبين)<sup>(٤)</sup>.
- ٤٩- فيض الرّيان من مورد الظمان، للدكتور: أشرف محمد فؤاد طلعت<sup>(٥)</sup>.
- ٥٠- التوجيه السديد في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد، للدكتور: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال<sup>(٦)</sup>.
- ٥١- الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، ل.أ. د. أحمد خالد شكري<sup>(٧)</sup>.
- ٥٢- مخالقات النسخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام، للدكتور: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال<sup>(٨)</sup>.
- ٥٣- المؤنس في ضبط كلام الله المعجز، لمحمد أمين طنطاوي<sup>(٩)</sup>.
- ٥٤- موازنة بين الضبط في الرسم المصحفي والرسم القياسي، ل.أ. د. غانم قُدوري الحمد<sup>(١٠)</sup>.

(١) رسالة دكتوراة بجامعة الأزهر، كلية أصول الدين، سنة ١٩٧٥م، وطبعت بالمكتبة المكيّة بمكة المكرمة، ودار نور المكتبات بجدة،

بجدة، ط١: عام ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م

(٢) طبع بدار النهضة العربية بالقاهرة، عام ١٩٧٨م.

(٣) طبع بدار السلام بالقاهرة عام ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م، وبمكتبة إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط١: عام ١٤٢٩هـ

= ٢٠٠٨م.

(٤) طبع في جزّين، بجامعة بروناي، دار السلام، ط١: عام ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، ثم طبع في مكتبة الإمام البخاري الإسماعيلية،

٢٠٠٨م = ١٤٢٩هـ.

(٥) ذكر مؤلفه في كتابه (سفير العالمين: ١/ ١٠٦): أنه تحت الطبع.

(٦) بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السعودية، العدد ٤٧، سنة ١٤٢١هـ، ونشر أيضًا في حولية كلية الشريعة

والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد ٢٠، عام ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

(٧) بحث منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثالث، جمادى الآخرة، ١٤٢٨هـ.

(٨) بحث محكم، طبع بدار الحرمين بالقاهرة، ط١: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

(٩) طبع بمطبعة ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

(١٠) بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد السابع، السنة الرابعة.

- ٥٥- الضبط المصحفي، نشأته وتطوره، للدكتور: عبد التواب مرسي حسن الأكرت<sup>(١)</sup>.
- ٥٦- نقاط الشكل (الحركات)، وكيف عاجلها المسلمون في كتاباتهم، لعبد الله بن محمد المنيف<sup>(٢)</sup>.
- ٥٧- الأدوات البرمجية وأثرها في ضبط المصحف الشريف وفق القراءات المتواترة، للأستاذ حمدي عزت عبد الحافظ متولي<sup>(٣)</sup>.
- ٥٨- استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف عند علماء الأندلس والمغرب، بين التأصيل الفقهي والتطبيق المنهجي، للدكتور: مولاي محمد الإدريسي الطاهري<sup>(٤)</sup>.
- ٥٩- ضبط القرآن الكريم، نشأته، وتطوره، وعناية العلماء به، للدكتور: سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني<sup>(٥)</sup>.
- ٦٠- جهود الأمة في رسم القرآن الكريم، ل.أ. د. غانم قُدوري الحمد<sup>(٦)</sup>.
- ٦١- جهود الأمة الإسلامية في رسم القرآن الكريم، ل.أ. د. عبد الهادي حميتو<sup>(٧)</sup>.
- ٦٢- الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، ل.أ. د. غانم قُدوري الحمد<sup>(٨)</sup>.



- (١) طبع بمكتبة الآداب بالقاهرة، ط١: ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
- (٢) بحث منشور بمجلة الفيصل، العدد ٢٨٧، جمادى الأولى، ١٤٢١هـ = أغسطس ٢٠٠٠م.
- (٣) بحث منشور ضمن أبحاث (ندوة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة) المنعقدة بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، في الفترة ٢٤-٢٦ شوال، عام ١٤٣٠هـ = ١٣-١٥ أكتوبر، عام ٢٠٠٩م.
- (٤) طبع بمطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، ط١: عام ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- (٥) بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه في موضوع: جهود الأمة في خدمة القرآن الكريم وعلومه، بمدينة فاس بالمغرب، في الفترة ١٠-١١-١٢ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ = ١٤-١٥-١٦ أبريل ٢٠١١م.
- (٦) الحاشية السابقة.
- (٧) الحاشية السابقة.
- (٨) طبع بمركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الشاطبي، ط١: عام ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

## المبحث الرابع : الفرق بين علمي الرسم والضبط.

علم رسم القرآن الكريم، وعلم ضبط القرآن، علمان وثيقا الصلة ببعضهما؛ لارتباطهما بكلمات القرآن الكريم، إلا أن بينهما فروقاً؛ لأن كل واحد منهما يتناول جانباً من جوانب كتابة أحرف القرآن وكلماته، وفيما يلي نذكر أهم الفروق بينهما<sup>(١)</sup>:

١- علم الرسم يُعنى بمخالفة المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي، حيث يبحث فيه عمّا يعرض لحروف الكلمة من الحذف، والزيادة، والفصل، والوصل، ونحو ذلك. أما علم الضبط فهو يُعنى بما يعرض للحروف من العلامات المخصوصة التي تلحق الحروف؛ للدلالة على حركة مخصوصة، أو سكون، أو شدّ، أو مدّ، أو نحو ذلك.

وهذا هو الفرق الرئيس بين علمي الرسم والضبط، ويتبعه الفروق التالية:

٢- علم الضبط يأتي بعد علم الرسم؛ لأن الرسم يتعلّق بذوات الحروف إثباتاً، وحذفاً، وقطعاً، ووصلاً، وغير ذلك، والضبط يتعلّق بما يعرض لهذه الحروف من الحركة، والسكون، والشدّ، والمدّ، وغير ذلك، وذلك وصفٌ للحرف، والرسم موصوف، ولمّا كان الوصف يجيء بعد الموصوف ضرورة تقدّم الموصوف على صفته، فناسب أن تكون معرفة علم الضبط بعد معرفة علم الرسم.

٣- علم الرسم مبني على مراعاة الابتداء بالكلمة، والوقف عليها، ولهذا أثبتت همزة الوصل، وحذف نون التنوين في نحو: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ رعايةً للبدء بلفظ الجلالة، والوقف على دال ﴿مُحَمَّدٌ﴾، وعلم الضبط كلّه مبني على وصل الكلمة بما بعدها إجماعاً، ولهذا عُرّيت النون من السكون، في نحو: ﴿مِنْ رَيْبِهِمْ﴾ [البقرة: ٥، وغيرها]؛ لإدغامها وصلاً، إلا ما استثناء علماء الضبط، كعلامة الابتداء، وسيأتي تفصيل ذلك في النصّ المحقّق، في فصول الضبط<sup>(٢)</sup>.

(١) (ضبط القرآن، ونشأته، وتطوره، والعناية به، للدكتور سالم الزهراني: ٥٦-٥٧)، وينظر: (الطراز: ٩)، (دليل الحيران: ٣٤٥)،

(السبيل: ١٦-١٧)، (إيفاء الكيل: ١٤).

(٢) ينظر: (ص ٩٨-٩٩، ١٢٨، ١٣١-١٣٢) من هذا البحث.

٤- علم الرسم قام به الصحابة بين يدي الإمام عثمان رضي الله عنه، وعلم الضبط قام به علماء متأخرون من التابعين، ومن بعدهم.

٥- علم الرسم يدور بين التوقيف والاجتهاد، وعلم الضبط اجتهادي، ويجوز تغييره.

٦- علم الرسم أساسه حروف الهجاء، وهي لا تزيد ولا تنقص، ولا مجال فيها للاجتهاد، وعلم

الضبط علامات اجتهاد فيها العلماء، قد تزيد وتنقص، بل قد تتغير.

٧- الرسم العثماني هو أحد أركان القراءة الصحيحة، والضبط ليس من أركان القراءة الصحيحة.



## الباب الأول : قسم الدراسة

وفيه فصلان :

الفصل الأول: دراسة حياة المؤلف.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب.

## الفصل الأول : دراسة حياة المؤلّف.

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول: العصر الذي عاش فيه، والأحوال السياسية، والاجتماعية، والعلمية، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: تونس في عصر المؤلّف.

المطلب الثاني : مصر في عصر المؤلّف.

المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، وبلده، ومولده.

المبحث الثالث: المجالات التي برز فيها المؤلّف، ومؤلفاته.

المبحث الرابع: وفاته.

## ❖ المبحث الأول :

### العصر الذي عاش فيه، والأحوال السياسية، والاجتماعية، والعلمية.

عاش النَّابلي-رحمه الله- في القرن التاسع عشر الميلادي، لكن المصادر التي ترجمت له لم تحدّد تاريخ مولده، أو وفاته، إلا أنه من خلال تتبّع تواريخ فراغه من مؤلفاته نجد أن آخرها تأليفاً، وهو (الكواكب الدرية) كان الفراغ من تأليفه عام ١٨٦٨م، ومنه نستطيع أن نقدر أن العصر الذي عاش فيه هو: ما بين بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وحتى نهاية الستينيات منه (١٨٠٠-١٨٦٨م)، وهو ما يوافق تقريباً: النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، وحتى منتصف الثمانينيات منه (١٢٢٠هـ - ١٢٨٥هـ). والنابلي تونسيّ- كما صرّح بنفسه في مقدّمة كتابه (نتيجة موقع عقرب الساعات)<sup>(١)</sup>، فوُلد ونشأ في تونس، ولكن ذكر الزركلي، وتبعه بسام الجابي: أنه مصريّ<sup>(٢)</sup>، والمطلع على مؤلفاته في علم الفلك يلاحظ أنه يمثّل كثيراً بمصر، ومدنّها، ويستخدم لفظ (قبطيّة، قبطيّ) بكثرة<sup>(٣)</sup>، فيبدو أنه عاش فترة من حياته في مصر، وربما توفّي فيها أيضاً، ولذلك سندرس أحوال كلّ من تونس ومصر في عصره، ونبرز أهمّ الأحداث والمعالم التي تميّزت بها تلك الفترة، من النواحي السياسية، والاجتماعية، والعلمية.

### المطلب الأول: تونس في عصر المؤلف:

#### الحالة السياسية<sup>(٤)</sup>:

كانت البلاد التونسية تابعة للخلافة العثمانية منذ القرن السادس عشر الميلادي، وقد آل حكمها في بدايات القرن الثامن عشر إلى البايّات<sup>(١)</sup> الحسّيين، المعيّنين من قبّل الدولة العثمانية، ولهم حرية التصرف الفعلية، والتمتّع باستقلالية واسعة النطاق.

(١) ينظر: (ورقة ٥٠).

(٢) ينظر: (الأعلام: ١٩٨/٦)، (معجم الأعلام: ص ٧٣٠).

(٣) ينظر مثلاً: (نتيجة موقع عقرب الساعات: الجداول الحسابية كلها لعرض مصر، وما قاربها، وورقة ٥٨)، (فتح المنان على تحفة الإخوان: ص ١١-١٢، وغيرهما).

(٤) ينظر: (المغرب الكبير ٢٧٦/٣-٢٨٦)، (المغرب العربي ص ١٦١-١٦٧)، (تاريخ تونس المعاصر: ص ٧، ٢٤، وما بعدها)، (ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس: ٩٩-١٠١، ١١٠، ١٢١).

## البايات الذين شهدهم عصر المؤلف:

١. الباي حمودة بن علي باي (١٧٧٧-١٨١٣م)
٢. الباي عثمان بن علي باي (١٨١٣-١٨١٤م)
٣. الباي محمود ابن محمد الرشيد باي (١٨١٤-١٨٢٤م)
٤. الباي حسين الثاني ابن محمود باي (١٨٢٤-١٨٣٥م)
٥. الباي مصطفى ابن محمود باي (١٨٣٥-١٨٣٧م)
٦. المشير أحمد باشا ابن مصطفى باي (١٨٣٧-١٨٥٥م)
٧. المشير الباشا محمد ابن حسنين باي (١٨٥٥-١٨٥٩م)
٨. الباي محمد الصادق (١٨٥٩-١٨٨٢م)<sup>(٢)</sup>.

وقد تميّزت تونس-كغيرها من الدول العربية- بموقعها الاستراتيجي على ساحل البحر المتوسط، وبمواردها الاقتصادية، والبشرية، ممّا جعل كلاً من الدول الاستعمارية الثلاث (فرنسا، وإنجلترا، وإيطاليا) تتنافس في السيطرة عليها، وبسط نفوذها، وتطمع في استغلال مكانتها وثرواتها.

وقد فازت فرنسا بالسّباق، والصيّد الثمين، فتمكّنت من تحقيق مطالبها وأطماعها في البلاد، وسقطت تونس تحت سيطرتها في بداية القرن التاسع عشر الميلادي (سنة ١٨٨١م)، وانضمت بذلك إلى الجزائر المجاورة، والتي سبقتها فرنسا بالاستعمار عام ١٨٣٠م.

وفي المقابل كانت مقاومة بايات تونس للمستعمر الفرنسي ضعيفة؛ لعدم قدرتهم على مجابهة هذه القوة العظمى، والتّصدي لها، مما اضطرهم إلى الاستسلام، والخضوع لسيطرتهم، وتسليم الإدارة الفعلية للبلاد إلى ممثلي الجمهورية الفرنسية بتونس، ومكّنت الهيمنة السياسية الفرنسية من تنظيم عمل استعماري

(١) جمع باي: مُعَرَّب من لفظ (بَكْ) في اللغة التركية، ومعناه: السيد العظيم، وهو في أصله عند الأتراك من ألقاب رؤساء الجيش، وأبناء الباشوات، ومعناه في اللغة الفارسية: الأمير. ينظر: (صفحات من تاريخ تونس: ص ٥٧).

(٢) ينظر: (إتحاف أهل الزمان: ٣/١٥ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٦ و ١٣٥ و ١٨٨ و ١٩٢ و ١٩٥ و ٢٤٨ و ٢٥١ و ٢٨٦، ٤/١١ و ١٦٦ و ١٨٨ و ٢٩٤).

متنوع الأوجه، تمثل في: تنصيب أسر فرنسية على الأراضي المنتزعة من التونسيين، واستغلال موارد البلاد لصالح الشركات الرأسمالية، و استيلاء المؤسسات التجارية الفرنسية على السوق التونسية، وغير ذلك.

بل وصل الأمر إلى ما هو أدهى من ذلك، حيث ساعد الباي حسين (١٨٢٤-١٨٣٥ م) الحملة الفرنسية ضد الجزائر، وهنأهم على انتصارهم، كما عهد أحمد باشا باي (١٨٣٧-١٨٥٥ م) إلى الفرنسيين بإنشاء المدارس، وتدريب الجيش، وسمح لهم بإنشاء كتدرائية (مدرسة حربية) في مواجهة مدينة تونس.

وبالرغم من ذلك فقد استمر ولاء بايات تونس للدولة العثمانية، كما ظهر ذلك جلياً في عام ١٨٦٥م، حيث شنت روسيا (حرب القوم) على تركيا، فتصدى الباي للدفاع عنها، وجهز الباي أحمد باشا جيشاً عظيماً لمحاربتهم تحت لواء الدولة العثمانية، بالإضافة لجيوش فرنسا وإنجلترا التي كانتا حليفين للدولة العثمانية في هذه الحرب.

وفي عام ١٨٦١م أعلن الباي محمد الصادق (١٨٥٩-١٨٨٢م) الدستور الفرنسي الذي يؤكد ضمان حقوق الأوروبيين، وحرية تملكهم للأراضي التونسية، فتوافد الأوروبيون على تونس، وقوي بذلك نفوذهم، وازدادت ضغوطهم على إدارة تونس وممتلكاتها، فثار بسبب ذلك الرعايا التونسيون، وأشعلوا فتيل الثورة الداخلية عام ١٨٦٤م، والتي كادت أن تؤدي بحكم البايات في دولة تونس.

### الحالة الاجتماعية<sup>(١)</sup>:

تتجلى أبرز المعالم الاجتماعية في تلك الفترة في الأمور التالية:

(١) ينظر: (المغرب العربي ص ١٧٣)، (المغرب الكبير ٢٨٣/٣)، (صفحات من تاريخ تونس ص: ٩٧، ١٠٠، ١٥٨-١٥٩، ١٦٥-١٦٦، ٢٠١، ٢٣٨-٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٧٥-٢٧٩).

١- تأثرت تونس تدريجيًا بالمستعمرين والمقيمين الذين توافدوا عليها من فرنسا، وإيطاليا، والإيطاليون هم الأكثرية؛ نظرًا لسوء أحوالهم المادية في ذلك الوقت، وظهر ذلك التأثير على أهالي تونس في عدة جوانب منها:

أ. اختلاط اللهجة التونسية ببعض الكلمات الإيطالية.

ب. قيام ضباط الجيش وموظفي الدولة بارتداء اللباس الأوروبي في أوقات أعمالهم خاصة، وكان حسين باي هو أول من خلع الثياب العربية، ولبس الثوب الأوروبي عام ١٨٣٠م، ثم ما لبث أن انتشر بين عامة سكان المدن التونسية.

ج. ظهور (النباشين التونسية)، وهي أوسمة الامتياز والافتخار، التي تُقدّم مكافأة لرجال الدولة، ورؤساء العساكر، وأهل العلم، وغيرهم ممن يستحقّها.

٢- إبطال بيع الرّق، وإغلاق سوق العبيد، وعتق جميع المملوكين بتونس، وذلك بأمر من الباي أحمد باشا في عام ١٨٤٦م.

٣- الاحتفال بالمولد النبوي الشريف والمبالغة فيه، حيث يحضره الجُلّة من الأمراء، والوزراء، والقراء، والفقهاء، وعامة الناس، ويُخصّص له موكبٌ رسميٌّ، وميزانية من الدولة.

٤- ظهور عادة (الصُرة) الموجهة من تونس إلى بلاد الحرمين الشريفين (الحجاز)، وهي عبارة عن مال يُوجّه لها بمناسبة وقفة كل عام، ويختارون لحملة أهل العلم الأفاضل.

٥- ظهور الطباعة بالأحرف العربية في أوائل دولة المشير محمد الصادق باي، وذلك بإنشاء مطبعة حجرية، ثم تطورت لمطبعة معدنية.

٦- نشأة مصلحة البريد، وتنصيب (التيلغراف السلكي)؛ لاستقبال الرسائل القادمة من بعيد، وكان ذلك في عهد المشير محمد الصادق باي، عام ١٨٥٩م، وباتفاقية مع فرنسا لتمويله.

### الحالة العلمية<sup>(١)</sup>:

(١) ينظر: (صفحات من تاريخ تونس: ٢٨٣، ٢٨٦-٢٨٩، ٢٩٢، ٣٠١-٣٠٣).

بالرغم من الاضطرابات السياسية، والأزمة المالية التي عانت منها البلاد التونسية في تلك الفترة، فقد كان اهتمام بايات تونس بالتعليم وأهل العلم واضحًا، من خلال إجلال العلماء، وتعيين بعضهم مستشارين ووزراء للدولة، وغير ذلك.

ومن أبرز الصروح العلمية آنذاك: جامع الزيتونة، والذي يُعدُّ أول مسجد أُسس للصلاة بتونس، وأقدم المعاهد بشمال أفريقيا، وكلية جامعة لتعليم علوم الدين والعربية، تخرَّج منها نخبة من العلماء.

وكان أحمد باي باشا أول من أمر بتأسيس دراسة العلم في جامع الزيتونة، في عام ١٨٤٠م، مع تعميره خزائن الكتب النافعة، حتى بلغ مجموع الكتب فيها (٢٦٩٦) مجلدًا.

كما اهتمَّ البايات من بعده بالجامع، وأكملوا مسيرة أحمد باي في خدمة الجامع ورؤاؤه من الشيوخ وطلبة العلم، وأوقفوا له الوقوف، وخصصوا له ميزانية من خزانة الدولة، ونظّموا تلقّي الدروس الدينية بسائر فروعها، والدروس الوضعية من فلك وحساب وعلوم أخرى.

ومن أبرز العلماء الذين ظهروا في تونس في تلك الفترة :

١. العالم العارف سيدي محمود التونسي (ت ١٢٣٠هـ).
٢. الشيخ محمد بيرم الثاني التونسي (ت: ١٢٤٧هـ).
٣. الشيخ إبراهيم أبو إسحاق بن عبد القادر الرياحي التونسي (ت ١٢٦٣هـ)<sup>(١)</sup>.

**المطلب الثاني: مصر في عصر المؤلف:**

**الحالة السياسية<sup>(٢)</sup>:**

حكم محمد علي باشا مصر في أغلب سنوات الفترة التي عاش فيها المؤلف، إذ استمر حكمه من عام ١٨٠٥م إلى عام ١٨٤٨م، وكانت الأوضاع في مصر سيئة للغاية من الناحية الأمنية والسياسية

(١) ينظر: (حلية البشر: ٦٧، ٨٨٩)، (سلوة الأنفاس: ٢٦/٣).

(٢) ينظر: (تاريخ مصر السياسي: ص ٦٧ وما بعدها)، (دراسات في تاريخ مصر الحديث: ص ٣٨٧ وما بعدها)، (تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم: ص ٣١، وما بعدها).

والاقتصادية؛ بسبب الحروب المستمرة لمدة ثلاث سنوات، حتى نهشت عضد الدولة، وقضت على اقتصادها، وتكالب القوى الاستعمارية الكبرى (الفرنسية والإنجليزية والعثمانية) عليها، وتسابقها في فرض سيطرتها عليها، واستنزاف ثرواتها خدمةً لمصالح الغرب، إضافة لضعفها الداخلي، من انتشار النزاعات، وتحزب الأحزاب، وكثرة الفرق.

وخلال فترة حكم محمد علي باشا كانت إصلاحاته متركزة في توطيد شيء من الأمن، لكن بمساعدة إنجليزية، فأنتهى النزاع الذي تفشى بين الأهالي، ونظم بعض الفوضى التي كانت قبل عهده، وأنشأ جيشاً حديثاً على غرار تنظيم الجيش الفرنسي، لكنه لم يكن بعيداً عن الاستبداد والظلم وحب القتل، فقد أرسل الجيوش إلى الجزيرة العربية، وحارب أتباع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وساعد على القضاء على الدولة السعودية الأولى، وقضى أيضاً على المماليك في مصر، وأنشأ فكرة التجنيد الإجباري في العسكرية، وأثقل كاهل الشعب بالضرائب والفقر واحتكار التجارة والسُّلَع له ولخواصه.

وجاء بعده حكم حفيده عباس الأول، من عام ١٨٤٨م إلى عام ١٨٥٤م، حيث كانت تلك الفترة فترة حدٍ من النفوذ الاستعماري الأجنبي في البلاد، ومن أبرز إصلاحاته السياسية: كبح الحجر الأوروبية إلى مصر، وإخراج معظم الفرنسيين منها، والتضييق على العاملين فيها من الأوروبيين، واستبدالهم بالمصريين، وعلى الرغم من هذا ظلَّت المعاهدات بين مصر وإنجلترا، وقوانينها سارية المفعول، ومعمولٌ بها.

إلا أن التضييق على الأجانب ألغى في عهد سعيد باشا الذي حكم من عام ١٨٥٤م إلى عام ١٨٦٣م، فانتهم تجَّارهم الفرصة، وهاجروا إلى مصر؛ بُعِيَة الكسب والثراء السريع، مما أذى بهم إلى التآمر على الحاكم، ورفع الكثير من الدعاوى عليه، يطالبونه بتعويضات مالية عن سلَّعهم التي كانت تتلف، وقد اضطرَّ لتعويضهم مادياً بإنفاق ما في خزينة الدولة، ودخوله في خصمَّ القروض من الخارج، وانتهى ذلك بفقدانه سلطته، ورُزوح البلاد تحت الديون الخارجية، وسوء وضعها.

ثم تولى بعده الخديوي إسماعيل، الذي حكم من عام ١٨٦٣م إلى عام ١٨٧٩م، وفي هذا العهد عاد النفوذ الفرنسي في مصر، باحتذاء الخديوي إسماعيل حذوهم، واقتراضه من الدول الأخرى؛ ليجعل من مصر شبيهة لفرنسا، وكلفه هذا الكثير من المال، ومن حُرِيَة مصر.

الحالة الاجتماعية<sup>(١)</sup>:

لم تزدهر الحالة المعيشية للمصريين خلال هذه الفترة، بل استمرت في التدهور من السيء للأسوأ، إلا أن الحالة الاقتصادية والصناعية ازدهرت بعض الشيء في عهد محمد علي باشا، حين استغنى عن الاستيراد من الخارج، وأنشأ المصانع المختلفة، واستعان بخبراء أجانب لتسويق المنتجات المصرية في الأسواق الأوروبية، ومن إصلاحاته الداخلية أيضاً: إنشاء السدود، والاهتمام برّي الأراضي الزراعية على ضفاف النيل، ومحاولة إلغاء الرّق بعد أن نقّده الأوروبيون بانتشار تجارة الرقيق في مصر، لكنه لم يُفلح في إلغائها، ومع هذا كله استمر الضغط على الشعب بفرض أنواع الضرائب، والاستبداد في جمعها.

أما في عهد عباس الأول فقد أنشأ السكك الحديدية بأيدي مهندسين مصريين، وقبّل من تغلغل الأجانب في البلاد.

ويعتبر عهد سعيد باشا عهد رخاء للمصريين مقارنة بعهود الحكام الذين سبقوه، فقد أسقط كثيراً من المشروعات الحربية، ولم يعد يرغم الفلاحين والقرويين على الأعمال العسكرية، وفي عهده أنشئت المحاكم المختلطة.

أما عهد الخديوي إسماعيل فهو العهد الذي أراد فيه أن تكون مصر مثيلة فرنسا في جميع مظاهر الحياة، والعهد الذي ساء فيه اقتصاد الدولة وأحوال الناس المعيشية؛ لأن الخديوي كان يقترض من البنوك والدول الأوروبية باسم الأراضي المصرية، بعد أن كان يقترض باسمه شخصياً.

وفي هذه العهود جميعاً دخلت البلاد الكثير من العادات السيئة مع دخول الأوروبيين لها، ومنها: انتشار احتساء الخمر، ودور البغاء، وكذا تفتشّي السرقة والقتل.

هذا مع انتشار الجهل والبدع، والاحتفالات الشركية والبدعية بالموالد النبوية، وزيارة الأضرحة، والاحتفال بالأولياء، واختراع الكثير من الخرافات حول كراماتهم، وظهور الطرق الصوفية، وسرّيان معتقداتها بين الناس.

(١) ينظر: (الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن ١٩م: ص ٦٤-٦٨)، (عصر محمد علي: ص ٥٥٠-٥٥٢).

الحالة العلمية<sup>(١)</sup>:

تأثرت الحركة العلمية بانتشار التصوف في مصر، وبناء الكثير من التكيّات (دكاكين البطالة والطبل) والأضرحة، وإيقاف الوقوف لها، وتراجع نفوذ العلماء، وانحصر التعليم الديني في المساجد، ولم يكن للجامع الأزهر ذلك الدور الملموس في التعليم، إذ انحصر دوره في دروس الدين واللغة.

أما عن باقي مجالات التعليم فقد أنشأ محمد علي المدارس المتخصصة، كالمدرسة الحربية والهندسية والبحرية وغيرها، وانتشر في تلك الفترة الابتعاث الخارجي للتعليم؛ في محاولة لاستجلاب خبرة علماء أوروبا ومهندسيها لتساهم في بناء مصر وتجديدها.

## ومن أبرز العلماء الذين ظهوروا في تلك الفترة:

١. الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمود الحريري الحنفي الأزهرى (ت ١٢٢٣هـ).
٢. الشيخ أحمد السباعي المالكي الدردير (ت ١٢٤٠هـ).
٣. الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد الباجوري (ت ١٢٧٦هـ)<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: (عصر محمد علي: ص ٥٤٨)، (الأزهر في ألف عام: ص ٨٠)، (تاريخ مصر الحديث والمعاصر: ص ٢٦٥-٢٨٦).

(٢) ينظر: (حلية البشر: ٧، ٣٩، ٣٠٦).

## ❖ المبحث الثاني : اسمه، ونسبه، وبلده، ومولده.

دأب المحققون على ذكر ترجمة لمؤلف الكتاب المحقق؛ لما لذلك من أهمية وضرورة علمية، ولا شك أن شهرة المؤلف أو عدمها تؤثر في اختيار القارئ لكتابه، أو تفضيل غيره عليه، لكننا -وبكل أسف- لم نظفر بالعثور على ترجمة وافية لمؤلف هذا الكتاب القيم في مجال (رسم القرآن وضبطه)، ولم نتمكن من إبراز جوانب من نشأته وسيرته، وكشف الغموض المطبق على حياته، ومعرفة شيوخه وتلاميذه، ورحلاته العلمية، اللهم إلا شيئاً يسيراً وجدناهُ من: اسمه، ونسبه، وبلده، والمجالات التي برز فيها، وبعض آثاره العلمية، ووفاته، وذلك بعد بحثٍ طويل، وغوصٍ في أعماق كتب الرجال والتراجم، وكتب الفهارس، وكتب الفلك، وغيرها من الكتب التي هي مظنة العثور على ترجمة أو ذكرٍ له فيها، وكذلك بعد قراءة جميع مؤلفاته المذكورة، وسؤال العلماء الأفاضل وأهل التخصص، ولعلَّ الأيام تكشف لنا عن ترجمته، وفي المباحث التالية سأذكر ما توصلنا إليه من ترجمة له -رحمه الله، وأحسن إليه، وتقبَّل عمله-.

### أولاً: اسمه، ونسبه، وبلده:

هو محمد بن عبد الرحمن، النَّابِلِيّ، المغربيّ، التُّونِسِيّ، المصريّ. وقد صرَّح المؤلف -رحمه الله- باسمه في مقدِّمة كتابه الذي بين أيدينا (عمدة العرفان في مرسوم القرآن)، حيث قال: (يقول العبدُ المفتقر إلى ربِّه سرمدًا: محمد بن عبد الرحمن لقبًا، النَّابِلِيّ بلدًا،... إلخ)، وورد ذلك في نسختي المخطوط، وكذا في جميع مقدِّمات مؤلفاته الأخرى<sup>(١)</sup>، وورد أيضًا تصريحه باسمه المتقدِّم، وبزيادة عبارة: (التونسي إقليمًا) في كتابه: (نتيجة موقع عقرب الساعات)<sup>(٢)</sup>، وكذلك ذكره الزُّركلي في ترجمته له، حيث قال: (محمد بن عبد الرحمن النَّابِلِيّ، فلكيٍّ، مصري)<sup>(٣)</sup>، وتبعه بسام الجايبي<sup>(٤)</sup>، وترجم له أيضًا بذلك عمر كخالة، فقال: (محمد بن عبد الرحمن النَّابِلِيّ، المغربي)<sup>(٥)</sup>. بينما ذكر سركيس في (معجم المطبوعات العربية والمعربة)<sup>(٦)</sup>: أنَّ نسبه (النَّابِلِيّ) -بالهمزة مكان الباء-، وتبعه الحبشي في: (معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي)<sup>(٧)</sup>، وهو خطأ أو سهوٌ منهما، والصواب ما أثبتُّه؛ لأنَّ المؤلف يصدر مؤلفاته باسمه، ونسبه (النَّابِلِيّ) -كما سبق-.

(١) ينظر مثلاً: (كشف الحجاب: ورقة ٢/ظ)، و(الكواكب الدرية: ورقة ٢٠٧/ظ)، و(فتح المنان على تحفة الإخوان ص ٢).

(٢) ينظر: (ورقة ٥٠).

(٣) (الأعلام: ١٩٨/٦).

(٤) ينظر: (معجم الأعلام: ص ٧٣٠).

(٥) (معجم المؤلفين: ١٠/١٥٧).

(٦) (١٧٠٠/٢).

و(النَّابِلِيّ): بفتح النون، والباء المكسورة الموحدة، وفي آخرها اللام، نسبة إلى نابيل بن نَبَهان بن عمرو بن العَوث بن طَيِّء<sup>(١)</sup>، وجاء في معجم قبائل العرب: (نَابِل): بطن من طَيِّء بن أدد، من بني زيد بن كهلان، من القحطانية<sup>(٢)</sup>.

وذكر في (مراصد الاطلاع): أنّ (نَابِل) إقليم من أقاليم إفريقية، بين تونس وسوسة<sup>(٣)</sup>.

و(النَّابِلِيّ): بضم الموحدة قبل اللام، نسبة إلى (نَابِل)، من أعمال إفريقية (تونس)<sup>(٤)</sup>.

وورد في كتاب (الروض المعطار في خير الأقطار): (نَابِل): مدينة قديمة على البحر، من الجزيرة التي بقبلي مدينة تونس، حيث كانت مدينة (باشو)، وكانت عامرة فخربت، وبقي الآن منها قصر صغير، وأرضها كثيرة الخيرات والمرافق.

وتوجد مدينة أخرى بنفس الاسم (نابل)، وهي عمل عظيم في البَرّ الكبير من بلاد الروم، وتُعرف اليوم باسم نابلي (Napoli)، وبينها وبين (مَرَسَى مسيني) من جزيرة صقلية اثنان وثلاثون ميلاً، ومدينة نابل هذه حسنة أولية، عامرة، ذات أسواق نافقة السلع، وافرة البضائع والأمتعة، وبين (نابل) و (اسطابة) جبل نار لا يُتوصّل إلى بركانه؛ لأنه دائم الدهر يرمي بالنار<sup>(٥)</sup>.

وأما (نَائِل): فقد ذُكر في (معجم قبائل العرب): أنها قبيلة عربية، تُعرف بأولاد (نَائِل)، مركزها في نواحي الصحراء في عمالة الجزائر<sup>(٦)</sup>.

**ثانياً: مولده:** لم يُذكر تاريخٌ محدد تُعرف منه سنة ولادة النابلي، ويمكن القول بأنها كانت في

النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري؛ بناءً على أن أول مؤلفاته كان في (عام ١٢٧٧م).

(١) (١٨٠٨/٢).

(٢) ينظر: (الأنساب للسمعاني: ٣/١٣)، (توضيح المشتبه: ٣١٤/١).

(٣) (١١٦٥/٣).

(٤) (١٣٤٧/٣)، و(توضيح المشتبه: ٣١٤/١).

(٥) ينظر: (معجم البلدان: ٢٤٩/٥)، (توضيح المشتبه: ١٠/٩).

(٦) ينظر: (ص ٥٧١، وحاشيتها).

(٧) (١١٦٩/٣). وينظر: (قلائد الجمال: ٦١).

### ❖ المبحث الثالث: المجالات التي برز فيها المؤلف، ومؤلفاته<sup>(١)</sup>.

برز المؤلف -رحمه الله- في علم الميقات (الفلك)، وألّف فيه مصنّفات عديدة، وهو في مؤلفاته الفلكية كثيراً ما يربط الحساب والمواقيت، بالفقه والمذاهب الفقهية الأربعة، وكذلك شارك في بعض علوم القرآن، حيث وضع حاشيتين في التجويد، وصنّف كتاباً في الرسم والضبط -هو موضوع هذا التحقيق-.

#### ● من كتبه المؤلفة في علم الفلك :

١. فتح المنان بشرح تحفة الإخوان في علم الميقات، وهو شرح لمنظومة الشيخ: أحمد قاسم المصري (ت: ١٢٧٣هـ)، وكان فراغه منه في عام ١٢٧٩هـ<sup>(٢)</sup>.
- وقد ذكر عمر كحالة<sup>(٣)</sup>، أن النابلي هو مؤلف منظومة (تحفة الإخوان في علم الميقات)، والصواب أنها ليست للنابلي، وإنما للشيخ أحمد بن قاسم المصري، كما هو مثبت في غلاف ومقدمة الكتاب<sup>(٤)</sup>.
٢. مرشد الطلاب، منظومة في علم الفلك، فرغ من نظمها عام ١٢٧٩هـ.
٣. كشف الحجاب عن مرشد الطلاب في علم الميقات، وهو شرح لنظمه السابق، فرغ من تأليفه عام ١٢٨٠هـ<sup>(٥)</sup>.
٤. الفوائد المقنعة في أوائل الشهور على المذاهب الأربعة.
٥. نتيجة موقع عقرب الساعات على قدر حصص أوائل أوقات الصلوات في الشهور القبطية، وهي عبارة عن جداول حسابية، فرغ من وضعها سنة ١٢٨٤هـ<sup>(٦)</sup>.
٦. الكواكب الدُرّيّة فيما تثبت به أوائل الشهور العربية، رسالة لطيفة اختصرها من كتابه السابق، وكان فراغه منها عام ١٢٨٥هـ<sup>(٧)</sup>.

#### ● ومن كتبه في علوم القرآن :

١. (إتحاف المرید بشرح الشيخ خالد على مقدمة التجويد)<sup>(١)</sup>، حاشية على شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ)، المسمى بـ(الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية).

(١) ينظر: (معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ١٧٠٠/٢)، (الأعلام: ١٩٨/٦)، (معجم المؤلفين: ١٠٥٧/١٠)، (معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي: ١٨٠٨/٢).

(٢) طبع بالمطبعة الخيرية بمصر عام ١٣٠٨هـ، ثم طبع بالمطبعة الميمنية لمصطفى البايي والحلي وإخوانه، بمصر، عام ١٣٢٥هـ.

(٣) في: (معجم المؤلفين: ١٠٥٧/١٠).

(٤) ينظر: (فتح المنان على تحفة الإخوان: ص ١-٢).

(٥) توجد نسخة خطية منه بالمكتبة الأزهرية الرقم العام (٤٢٧٦)، الرقم الخاص (٣٨٦).

(٦) توجد منه نسخة خطية في المكتبة الأزهرية، برقم (٢٨٨٩٨).

(٧) طبع بالمطبعة الوهبية عام ١٨٦٨م.

٢. (اللائئ المنظمة على الدقائق المحكّمة) <sup>(٢)</sup>، حاشية على شرح الجزرية للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، المسمّى بـ(الدقائق المحكّمة في شرح المقدمة).
٣. عمدة العرفان في مرسوم القرآن، فرغ من تأليفه لثمان ليال بقين من ربيع الثاني، سنة ١٢٧٧هـ- وهو موضوع هذا التحقيق-.

### ❖ المبحث الرابع: وفاته.

ذكر الزركلي أن وفاة النابلي-رحمه الله- كانت (بعد سنة ١٢٨٥هـ / بعد ١٨٦٨م)، وتبعه بسام الجايي <sup>(٣)</sup>، وذكر عمر كخالة أنه كان حيّاً (سنة ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م) <sup>(٤)</sup>.

والمُطَّلَع على مؤلّفاته -السابق ذكرها- يلاحظ انحصار تواريخ فراغه منها بين هذين العامين: (١٢٧٧هـ - ١٢٨٥هـ)، لكن ذلك لا يجعلنا نحكم بأن وفاته كانت (بعد ١٢٨٥هـ)؛ لاحتمال كونه قد توفي في العام نفسه.

والذي يظهر من تأمل نسخة المخطوط المحفوظة بـ(دار الكتب المصرية)، أنها نُسخَت بعد وفاة المؤلف، حيث كُتِب على ورقة العنوان: (هذه رسالة لطيفة في بيان رسم القرآن، للشيخ محمد بن عبد الرحمن النَّابلي - رحم الله مُؤلّفها-)، بخطّ يُطابِق خط الناسخ: حسين الطَّحطاوي، الذي ذكر في آخر المخطوط أنه نسخها في: (يوم الخميس أربعة وعشرين من ربيع الثاني، سنة ١٢٨٥هـ)، وهو بعد تاريخ فراغ المؤلف من آخر كتبه تأليفاً، وهو: (الكواكب الدُرّيّة) حيث ذكر في آخره: (وكان الفراغ منه يوم الأحد عشر ليال بقين من شهر ربيع الثاني، سنة ١٢٨٥هـ).

وعلى ذلك نستطيع أن نحصر تاريخ وفاة المؤلف: (بين يوم الأحد ٢٠، والخميس ٢٤ من ربيع الثاني)، ويكون قد توفي (في عام ١٢٨٥هـ)، لا بعده - كما ذكر الزركلي، ومن تبعه-.

(١) توجد نسخة خطية منه بمكتبة جامعة الملك سعود في الرياض، برقم (٢٥٣٩)، وقد ذكر الأستاذ فرغلي عرباوي-منذ مدّة- أنه سيقوم بتحقيقه وطباعته، ضمن سلسلة تحقيق وطباعة شروح المقدمة الجزرية، بتكليف من مكتبة أولاد الشيخ للتراث بمصر.

(٢) توجد منه نسخة خطية في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، برقم (١٩٧٤).

(٣) ينظر: (الأعلام للزركلي: ٦ / ١٩٨)، (معجم الأعلام، لبسام الجايي: ص ٧٣٠).

(٤) (معجم المؤلفين: ١٠ / ١٥٧).

## الفصل الثاني : دراسة الكتاب

ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني : التعريف بالكتاب، وبيان قيمته العلميّة.

المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع : مصادر الكتاب.

المبحث الخامس : أبرز الملحوظات على الكتاب.

المبحث السادس : وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

## ❖ المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

### أولاً: تحقيق اسم الكتاب:

قال المؤلف (النابلي)-رحمه الله- في صدر مقدّمة هذا الكتاب: (فهذه رسالة لطيفة في بيان رسم القرآن...، وسمّيها: (عمدة العرفان في مرسوم القرآن))، واتفقت النسختان اللتان توفّرت لدينا على هذه التسمية.

كما نجد هذه التسمية مُدَوّنة على ورقة العنوان التي تسبق الورقة الأولى، في نسخة المخطوط المصوّرة من المكتبة الأزهرية.

وكذلك ذكره بهذا العنوان رضا كحّالة في: (معجم المؤلفين)<sup>(١)</sup>، ونقل عنه، وعن: (الفهرس الشامل، رسم المصاحف: ص ٩٤) الدكتور: أشرف طلعت، في كتابه: (سفير العالمين)<sup>(٢)</sup>.  
وخالفهما الحبشي في: (معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي)<sup>(٣)</sup>، فذكره باسم: (عمدة البيان في مرسوم القرآن)، والصواب التسمية التي صرّح بها المؤلف بنفسه، واتفقت عليها الكتب السابقة، ولا دليل أوّثق من قول مؤلفه.

### ثانياً: توثيق نسبته إلى مؤلفه:

تتجلّى صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلفه من خلال الدلائل الآتية:

- ١- تصريح المؤلف-رحمه الله- باسمه في مقدّمة كتابه، حيث قال:  
يقول العبدُ المفتقر إلى ربّه سرمدًا: محمد بن عبد الرحمن لقبًا، النَّابِلِيُّ بلدًا... إلخ، وورد ذلك في نسختي المخطوط.
- ٢- اتفاق كتب التراجم التي ترجمت للمؤلف، وكذا كتب الفهارس التي ذكرته، على نسبة هذا الكتاب إليه، وتقدّم ذكر هذه الكتب في تحقيق اسم الكتاب.
- ٣- إثبات اسم المؤلف-رحمه الله- في ورقة العنوان في نسخة المخطوط المصوّرة من دار الكتب المصرية، والتي يَبْدُو أنها بخطّ الناسخ نفسه؛ لشدّة توافق خطّ العنوان مع خطّ محتوى النسخة.

(١) (١٥٧/١٠).

(٢) (٩٥/١).

(٣) (١٨٠٨/٢).

## ❖ المبحث الثاني : التعريف بالكتاب، وبيان قيمته العلمية .

### أولاً: التعريف بكتاب (عمدة العرفان في مرسوم القرآن):

صنّف المؤلّف (النايلي)-رحمه الله- كتابه هذا في علمي رسم القرآن الكريم وضبطه، وهو تأليفٌ مستقلّ، ليس شرحًا لنظم، ولا اختصارًا لأصل، وقسمه إلى مقدّمة، وأربعة أبواب: المقدمة: ذكر فيها جملة من مبادئ علم الرسم، وهي: الحذف، والموضوع، والحكم، والفائدة. الباب الأول: في ذكر بعض نصوص العلماء والسلف على وجوب متابعة المصاحف العثمانية كتاباً، وإجماعهم على عدم مخالفته.

### الباب الثاني: في بيان كيفية كتابة المصاحف.

وأورد بعض الآثار في هذا الموضوع، ثم أعقبها بذكر فضل الكتابة، مستشهداً بآيات، وأحاديث، وأقوال عن السلف، منظومة، ومنثورة.

### الباب الثالث: في بيان مرسوم المصاحف العثمانية.

وابتدأه بمقدّمة تضمّنت ذكر المؤلفات المهمّة في هذا العلم، وأنواع الحذف، وقواعد الرسم العثماني، ثم أتبعها باثني عشر فصلاً، ذكر فيها موضوعات علم الرسم، فتكلّم عن قاعدة الحذف، وذكر حذف الألف بترتيب الحروف التي قبلها، ثم تكلم عن الألف المنقلبة في اللفظ عن الياء، وعن ألف التانيث، والألف المجهولة الأصل، وما يؤدّي لاجتماع صورة ياءين، وما كُتب بالياء من ذوات الياء، وما انقلب عن واو من ألفات، وما رُسم منها واوًا، ثم انتقل إلى حذف الياء، والواو، واللام، وحكم الهمز، وذكر زيادة الألف والياء والواو، وتحدّث عن المقطوع والموصول، وختم الباب بالكلام عن هاء التانيث المرسومة تاءً، وحصر أنواعها، وسرد مواضعها.

### الباب الرابع: في بيان الضبط والشكل.

وابتدأه بمقدّمة موجزة، تضمّنت التعريف بالنقط، وأقسامه، وواضع كل قسم، وعلاماته، ثم أتبعها بخمسة فصول، ذكر فيها موضوعات علم الضبط، فتكلّم عن حكم وضع الحركات بأنواعها، والتنوين، وحكم حركة المُمال، والمختلس، والمُشَمِّم، وكذا حركة الهمزة المحقّقة والمخففة، وحكم السكون، والشدّ، وموضع المدّ، وفواتح السُّور، والمُظْهَر والمُدْغَم، وحكم صلة ألف الوصل، والابتداء بها، وحكم النقل، وحكم الألف والياء والواو الزائدات في الهجاء، ومواضع زيادتها، وعلامة الزيادة، وختم الباب والكتاب بخاتمة تتعلّق بنقط الإعجام.

## ثانياً: القيمة العلميّة للكتاب:

تتجلى أهمية كتاب (عمدة العرفان في مرسوم القرآن)، وقيّمته العلميّة في الأمور التالية:

- ١- إنّ أهميّة هذا الكتاب تنبثق من الارتباط الوثيق لموضوعه بالقرآن الكريم، فهو يبحث في رسم كلمات القرآن، وضبط حروفه.
- ٢- سعة إحاطة المؤلّف بعلوم الرسم، والضبط، والقراءات، والتجويد، وجودة تأليفه، وحسن ترتيبه.
- ٣- جمع الكتاب لموضوعات علمي الرسم والضبط في مصنّف واحد، وامتيازه بتفصيل موضوعاتها، وترتيبها على الأبواب والفصول، وتلخيصها، مما يحصل به الفائدة العظيمة، ويسهل استخراجها وفهمها للرؤاد هذين العلمين.
- ٤- كون الكتاب شاملاً لرسم الكلمات القرآنية وضبطها على اختلاف القراءات، وليس مقتصرًا على قراءة نافع، كما هي حال معظم كتب الرسم والضبط.
- ٥- شمول الكتاب للجانب النظري في الرسم والضبط (بذكر القواعد والأحكام)، والجانب العملي (بمحصر المواضيع، أو إيراد الأمثلة)، وذلك ممّا ييسّر الإدراك والاستحضار لمسائل علمي الرسم والضبط.
- ٦- اعتماد المؤلّف في مصادره على أهمّ كتب الرسم والضبط، ونقله لأقوال العلماء الموثوقين، وفي مقدّماتها: كتب أبي عمرو الداني، وأبي داود، ومورد الظمّان، والعقيلة، وأهمّ شروحيهما، ولذا يعتبر كتابه خلاصة لكتب المتقدمين في الرسم والضبط.
- ٧- اشتمال الكتاب على ذكر كثير من القراءات، وبيان علاقتها برسم الكلمة أو ضبطها.
- ٨- توجيه المؤلّف لبعض ظواهر رسم الكلمات القرآنية وضبطها، بنقل أقوال النحويين، والمفسرين، وعلماء الرسم والضبط.
- ٩- بيان ما عليه العمل في مصاحف المغاربة عند وجود الخلاف في رسم الكلمة وضبطها، حيث لم يسبقه في هذا المسلك -بحسب علمي- سوى العلامة عبد الرحمن بن القاسمي، في كتابه: (الجامع المفيد)، و(الخلاف والتشهير)، وتبعهما الإمام المارغني، في كتابه: (دليل الحيران).
- ١٠- عقد المؤلّف تنبيهات مهمّة في أواخر بعض الأبواب، تارةً يلخّص فيها أبرز ما جاء في الباب، وتارةً يبيّن بعض ما أغفله علماء الرسم والضبط من كلمات وقواعد.



## ❖ المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب.

مما لا شك فيه أنّ لكل مؤلف أسلوب معيّن في التأليف، ولكل كتاب منهج يميّزه عن غيره من الكتب، ويمكن بيان أبرز سمات منهج النَّابلي -رحمه الله- في كتابه (عمدة العرفان في مرسوم القرآن) في النقاط التالية:

١- قسّم المؤلف فصل هاء التأنيث المرسومة تاءً إلى ثمانية أنواع، فذكر كل نوع، وحصر تحته مواضعه في القرآن.

٢- قسّم باب الضبط والشكل إلى مقدّمة موجزة، أتبعها بخمسة فصول ذكر فيها موضوعات علم الضبط، وختمها بما يتعلّق بنقط الإعجام، وقد ذكرت محتوى الأقسام والفصول في المبحث السابق في التعريف بالكتاب.

٣- يذكر رسم الكلمة وضبطها على اختلاف القراءات (قراءة نافع، وغيرها)، مثل: قراءة إبدال الهمز وواو لورش في ﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣]<sup>(١)</sup>، وكذلك زيادة الياء قبل الساكن مع تحريك الياء في ﴿فَمَا عَاتَيْنَا اللَّهَ﴾ بالنمل [٣٦]، في قراءة نافع، وأبي عمرو، وحفص<sup>(٢)</sup>.

٤- تميّز أسلوبه بالجمع بين الطريقة النظرية والعملية في التأليف، فيذكر القواعد والأحكام، والمستثنيات - إن وجدت-، ثم يُبعضها بحصر المواضع، أو إيراد الأمثلة، وذلك في جميع الكتاب.

٥- يُعدّد مواضع الكلمة إذا كانت قليلة ومحدودة (موضعاً واحداً، أو موضعين)، أو كانت على سبيل التعيين، أما إذا كانت أكثر من موضعين، أو لم تكن على سبيل التعيين فلا يسردها، وإنما يذكر أمثلة لها، يبدأها غالباً بالموضع الأول، وفي كلتا الحالتين يكتفي بموضع الشاهد، واسم السورة<sup>(٣)</sup>.

٦- ينقل كثيراً من أقوال العلماء السابقين، كالشيخين (الداني وأبي داود)، وشراح العقيلة، ومورد الظمان، وكذلك أقوال الأئمة الواردة في كتبهم، مع التصريح بالقائل غالباً، وكثيراً ما ينقل بغير نصّ على القائل، وأكثر نقولاته عن التَّنسي، وابن عاشر، وبعضها عن ابن القاضي<sup>(٤)</sup>.

٧- كثيراً ما يورد النُّقولات بنصّها، وأحياناً بتصرّف، وأحياناً بواسطة كتاب آخر<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: (ص ١١٠) من هذا البحث.

(٢) ينظر: (ص ١٢٢) من هذا البحث.

(٣) من أمثلة المواضع المحصورة: هاء التأنيث التي رسمت تاءً، ينظر: (ص ٧٠ - ٧٨)، أما ما اكتفى فيه بذكر عدة أمثلة، فمثاله: إلحاق الحمرة فيما زيدت فيه الياء لفظاً لنافع ومن وافقه، حيث ذكر مثالين على ذلك فقط دون حصر. ينظر: (ص ١٢١) من هذا البحث.

(٤) أحلث في مبحث مصادر المؤلف في كتابه على شيء من ذلك. ينظر: (ص ٥٢ - ٥٥) من هذا البحث.

(٥) أحلث عليها في مصادر المؤلف أيضاً.

- ٨- يستشهد كثيرًا بأبيات مورد الظمان للخراز<sup>(١)</sup>، وأحيانًا بالعقيلة للشاطبي<sup>(٢)</sup>، وكذا المقدمة الجزرية لابن الجزري<sup>(٣)</sup>، وبالميمونة الفريدة للقيسي<sup>(٤)</sup>، وغيرها.
- ٩- التزم المؤلف منهج الاعتدال والتوسط والتركيز في ذكر مسائل باب الضبط والشكل، والتعليق عليها، مجانًا بذلك التطويل المملّ والاختصار المخلّ.
- ١٠- نصّ المؤلف على ذكره لمعظم المسائل المهمة في الضبط، وفروعها، حيث قال في آخر الباب: (وفروع علم الضبط كثيرة، وقد أتيتُ بِجُلِّ المُهِمَّاتِ منها، ومن خَفِيَّاتِهَا ما فيه كفاية)<sup>(٥)</sup>.
- ١١- اهتم ببيان العلل والتوجيهات في رسم كثير من الكلمات وضبطها، مثل بيانه لعلة تشديد اللام، والراء، والميم، والنون؛ إذا وقعت بعد التنوين، حيث قال: (وسبب ذلك: التنبيه على أن التنوين أُدغم في ذلك الحرف إدغامًا تامًّا)<sup>(٦)</sup>.
- ١٢- يذكر تنبيهات في بعض الفصول، يُفصّل فيها تارةً ما احتاج إلى تفصيل وبيان، ويذكر تارةً المستثنيات من الحكم، أو الفروع المهمة للمسائل<sup>(٧)</sup>.
- ١٣- يذكر غالبًا الأوجه والمذاهب المشهورة في رسم الكلمة وضبطها، مع التنصيص على ما عليه العمل عند المغاربة<sup>(٨)</sup>، وأحيانًا يقتصر على ذكر أحكام الرسم والضبط حسب ما عليه العمل عند المغاربة، مثل كلمة ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، ويس: ١٠]، حيث قال: (العمل: يجعل المدّة على الألف؛ اعتبارًا بحالة البدل)<sup>(٩)</sup>.
- ١٤- يُعرض عن الأقوال والأوجه الضعيفة، فلا ينقلها إلا نادرًا، وإذا نقلها فإنه يُبَيِّنُها بذكر الرّاجح وما عليه العمل<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر مثلاً: (ص ٩١، ١١٩، ١٤٣) من هذا البحث.

(٢) ينظر: (ص ٨٣، ٨٤) من هذا البحث.

(٣) ينظر: (ص ٧٧)، من هذا البحث.

(٤) ينظر مثلاً: (ص ٨١، ١١٨) من هذا البحث.

(٥) (عمدة العرفان: ص ١٥٥) من هذا البحث.

(٦) (عمدة العرفان: ص ٩٦) من هذا البحث.

(٧) ينظر مثلاً: (ص ٨٥، ١١٩، ١٢٣) من هذا البحث.

(٨) ينظر مثلاً: المذاهب في علامة السكون (ص ١١٢-١١٣)، وحكم نزول المد في فواتح السور (ص ١١٩-١٢٠) من هذا البحث.

(٩) ينظر: (عمدة العرفان: ص ١١٧) من هذا البحث.

(١٠) ينظر مثلاً: حكم ضبط (تأمناً) بيوسف (ص ١٠٦-١٠٨)، وحكم زيادة الألف في (لؤلؤا) بالطور (ص ١٤٠-١٤١) من هذا البحث.

١٥- يربط كثيراً بين رسم الكلمة وضبطها<sup>(١)</sup>.

١٦- يُجِيل على ما سبق ذكره في كتابه، ولا يُعيدُه مرة أخرى<sup>(٢)</sup>.



### ❖ المبحث الرابع: مصادر الكتاب.

اعتمد المؤلف -رحمه الله- في تأليف كتابه (عمدة العرفان في مرسوم القرآن) على أهمّ مصادر فنيّ الرسم والضبط، وأضاف إليها مصادر أخرى في القراءات، والتجويد، والتفسير، واللغة، والنحو، وهذه المصادر المهمة أثرت كتابه، وزادت من قيمته العلمية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: (مصرّح بها، وغير مصرّح بها، ومصرّح بها أحياناً)، وسأذكرها مرتبةً على الأقسام، ثم حسب وفيات مصنّفها.

#### أولاً: المصادر المُصرّح بها:

##### (أ) - النقل عن المصنّفات:

- ١- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني(ت: ٤٤٤هـ)، وقد صرّح باسم كتابه (المقنع) في موضعين<sup>(٣)</sup>.
- ٢- الجامع المحرّر الصحيح الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز = تفسير ابن عطية، للإمام أبي محمد عبد الحق بن ابن عطية (ت: ٥٤٦هـ)، صرّح بالنقل من تفسيره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.
- ٣- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، ويسمّى اختصاراً (التنزيل)، لأبي داود سليمان بن نجاح(ت: ٤٩٦هـ)، وقد صرّح باسم كتابه (التنزيل) في موضعين<sup>(٥)</sup>.
- ٤- منظومة (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد)، للإمام القاسم بن فيرّه بن خلف بن أحمد، الإمام أبو محمد، وأبو القاسم، الرُّعَيْنِي الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ)، وقد صرّح باسم الشاطبي ومنظومته في موضع واحد<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر مثلاً: (علماؤنا)، و(تفتؤنا) في (ص: ١٣٩)، وكذا (لا يستحيي)، و(يحيي) في (ص: ١٢٣) من هذا البحث.

(٢) مثل قوله في هاء التأنيث في لفظ ﴿كَلِمَاتٍ﴾ في موضعي ثاني يونس، وغافر: (والقياسُ فيهما التاء؛ لأنه مقتضى سابقهما سابقهما) - ويقصد الموضع الأول من يونس الذي ذكره سابقاً-. ينظر: (عمدة العرفان ص ٧٧) من هذا البحث.

(٣) (ينظر: ص ٧٤، ١٤٣ من هذا البحث).

(٤) (ينظر: ص ٨٦ من هذا البحث).

(٥) (ينظر: ص ٧٤، ١٤٠ من هذا البحث).

(٦) (ينظر: ص ٨٣ من هذا البحث).

٥- منظومة (مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، ومتن الدليل في الضبط)، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي، المعروف بالخرّاز (ت ٧١٨هـ)، وهي مصدر رئيس للمؤلف في كتابه، حيث استشهد بها كثيراً في كل مسألة تقريباً، وصرّح باسمها في موضعين فقط، وباسم المؤلف في بقية المواضع<sup>(١)</sup>.

٦- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، وقد صرّح باسم الجعبري وكتابه في موضع واحد<sup>(٢)</sup>.

٧- أرجوزة (الميمونة الفريدة في نقط المصحف وضبطه)، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي الربيع سليمان بن موسى القيسي (ت: ٨١٠هـ)، وقد صرّح باسمه واسم أرجوزته في موضعين<sup>(٣)</sup>.

٨- كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام، أو حروف المصحف الإمام (شرح عمدة البيان للخرّاز)، لأبي علي الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي الشهير بالشباني (من أهل المائتين الثامنة والتاسعة)، وقد صرّح باسم كتابه مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.

٩- أرجوزة تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع، لأبي وكيل، ميمون بن مساعد المصمودي، مولى محمد بن عبد الله الفخّار، (ت: ٨١٦ هـ)، وقد صرّح بنقله بيتين منها في موضع واحد، ولكنّ الصواب: أنّ البيتين المذكورين في أرجوزة (الدرة الجلية في نقط المصاحف العلية)، للمؤلف نفسه<sup>(٥)</sup>.

١٠- القاموس المحيط، والقابوس الوسيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط، للإمام، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الشيرازي (ت: ٨١٧هـ)، وقد صرّح بالنقل من كتابه مرة واحدة<sup>(٦)</sup>.

١١- متن المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه = المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، وقد صرّح باسمه واسم منظومته في موضع واحد<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر مثلاً: ص: ٨٦ ، ١٥٢ من هذا البحث).

(٢) ينظر: ص ٨٥ من هذا البحث).

(٣) ينظر: ص ٨١ ، ١١٨ من هذا البحث).

(٤) ينظر: ص ١٥٢ من هذا البحث).

(٥) ينظر: ص ١٢٠ من هذا البحث).

(٦) ينظر: ص ٨٤ من هذا البحث).

(٧) ينظر: ص ٧٧ من هذا البحث).

## (ب) - النقل عن الأعلام:

- ١- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن، الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ، على اختلاف في ذلك)، ونقل عنه مذهبه في علامات الضبط في مواضع كثيرة<sup>(١)</sup>، بواسطة الكتب الأخرى كـ(المحكم) أو(الطراز)؛ لأن كتاب الخليل في النقط والشكل مفقود.
- ٢- أبو محمد الغازي بن قيس، الأندلسي (ت: ١٩٩هـ)، وكتابه: (هجاء السنة) في الرسم مفقود، صرح باسمه في موضع واحد<sup>(٢)</sup>، ونقل عنه من طريق (المقنع) للدائي، أو (الطراز) للتنسي، أو غيرهما.
- ٣- أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير، الأزدي، ثم الثمالي، المعروف بالمبرّد، (ت: ٢٨٦هـ، على اختلاف في ذلك)، ونقل عنه مرة واحدة<sup>(٣)</sup>، عن طريق التنسي في (الطراز)، أو غيره.
- ٤- الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار، القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، صرح باسمه مرة واحدة<sup>(٤)</sup>، ولم يصرح باسم كتابه، وهو (الرعاية لتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة)، وقد أكد ابن الجزري أنّ مصدر القول لمكي بن أبي طالب هو (الرعاية) بتصريحه في المسألة بقوله: (فقد صحّ عندنا نصّاً وأداءً، وقرأتُ به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكي في (الرعاية) غيره، وله وجه من القياس ظاهر)<sup>(٥)</sup>.
- ٥- الإمام أبو داود سليمان بن نجاح (ت: ٤٩٦هـ)، نقل عنه مذهبه كثيراً، وهو في كتابه: (أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار (ذيل مختصر التبيين)، وقد صرح باسمه في ثلاثة مواضع فقط<sup>(٦)</sup>.
- ٦- أبو الحسين، يحيى بن معطي بن عبد النور زين الدين المغربي، الزواوي (ت: ٦٢٨هـ)، وصرح باسمه، ونقل عنه بيت واحد من منظومته: (الدُّرَّة الألفيَّة في النحو)، في موضع واحد<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر مثلاً: ٨٧، ٩٠، ١١٣ من هذا البحث).

(٢) ينظر: ص ١٤٢ من هذا البحث).

(٣) ينظر: ص ٩١ من هذا البحث).

(٤) ينظر: ص ١٢٧ من هذا البحث).

(٥) (النشر: ٢٠/٢).

(٦) ينظر: ص ٩٨، ١١٢، ١١٤ من هذا البحث).

(٧) ينظر: ص ١٤٩ من هذا البحث).

## ثانياً: المصادر غير المُصرَّح بها:

ذكر المؤلف عبارة (بعض شُراح مورد الظمان) في موضعين فقط<sup>(١)</sup>، من غير تصريح باسم الشروح، فوجدتُ بعض نقولاته بنصّها، وبعضها بتصرّف في هذه الشروح للمورد:

١- التبيان في شرح مورد الظمان، لأبي محمد عبدالله بن عمر الصُّنْهَاجِيّ ابن آجَطًا (ت ٧٥٠هـ)، تلميذ الخزاز، وهو أول الشروح عليه.

٢- تنبيه العطشان على مورد الظمان، لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرَّجْرَاجِيّ الشُّوشَاوِيّ (ت ٨٩٩هـ).

## ثالثاً: المصادر المُصرَّح بها أحياناً:

١- المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، وقد صرَّح باسمه واسم كتابه في موضعين<sup>(٢)</sup>، ولم يصرَّح في موضع واحد<sup>(٣)</sup>.

٢- الطَّرَاز في شرح ضبط الخزاز، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله التَّنَسِيّ (ت ٨٩٩هـ)، وهو المصدر الرئيس للمؤلف في كتابه، وأكثر نقولاته عنه، وقد صرَّح باسم كتابه في ثلاثة مواضع فقط<sup>(٤)</sup>، والأكثر والأكثر باسم المؤلف، وفي مواضع أخرى كثيرة أيضاً لم يُصرَّح بالنقل عنه<sup>(٥)</sup>.

٣- حسين: وقيل حسن بن علي بن طلحة الرَّجْرَاجِيّ الشُّوشَاوِيّ (ت: ٨٩٩هـ)، وكتابه (حُلَّة الأعيان على عمدة البيان، شرح ضبط الخزاز)، وقد صرَّح باسم الشوشاوي مرة واحدة<sup>(٦)</sup>، ونقل من كتابه في موضع آخر من غير تصريح<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ٨٥، ١٥٢ من هذا البحث).

(٢) ينظر: ص ١٥١، ١٥٣ من هذا البحث).

(٣) ينظر: ص ١٤٦ من هذا البحث، حاشية ٣).

(٤) ينظر: ١٠٦، ١١٥، ١١٦ من هذا البحث).

(٥) ينظر مثلاً: ٦٠، ٩٦، ١٤٨ من هذا البحث).

(٦) ينظر: ص ١٥١ من هذا البحث).

(٧) ينظر: ص ١٥٢ من هذا البحث).

٤- فتح المثنان المروي بمورد الظمان، لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري (ت ١٠٤٠هـ)، وقد صرح باسمه واسم كتابه في موضعين<sup>(١)</sup>، وفي بعض المواضع نقل عنه ولم يصرح<sup>(٢)</sup>.

٥- الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن محمد المكناسي، المعروف بابن القاضي (ت: ١٠٨٢هـ)، وقد صرح باسمه في موضعين<sup>(٣)</sup>، ولم يصرح بالنقل عنه في مواضع أخرى<sup>(٤)</sup>، والنقل إما من كتابه: (الجامع المفيد لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد)، أو من كتابه الآخر: (بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، وما أغفله مورد الظمان، وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان، وما جرى عليه العمل من خلافيات الرسم في القرآن، وربما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح بيان)، أو من كليهما معاً؛ لتشابه محتوى الكتابين إلى حد كبير فيما نقل عنه المؤلف.



(١) ينظر: ٨٥، ١٥٢ من هذا البحث).

(٢) ينظر: ص ٨٢-٨٤، ١٤٩، ١٥٠، حاشية ٦، و١٥٢ حاشية ٤ من هذا البحث).

(٣) ينظر: ١٠٨ - ١٥٣ من هذا البحث).

(٤) ينظر مثلاً: ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٣١ من هذا البحث).

## المبحث الخامس: أبرز الملحوظات على الكتاب.

ظهر لنا جلياً من خلال التعريف بكتاب (عمدة العرفان في مرسوم القرآن) أنّ لهذا الكتاب مزايا عديدة، تُؤهلُهُ لأن يكون مرجعاً مهماً لرواد علمي الرسم والضبط، لكن جرت سنة الله في عباده أنه ما من عمل بشريّ إلاّ ويعتره الخطأ والنسيان، ليبقى الكمال التّام لله الواحد الدّيّان، فقد وجدتُ بعض الملحوظات على كتابه، وهي لا تُنقص من قدر المؤلّف -رحمه الله وأحسن إليه-، ولا من أهميّة كتابه، ولأنه لا بُدّ لنا من ذكرها وبيانها للقراء والباحثين، فسأجملها في النقاط التالية:

١- كثرة نقل المؤلّف -رحمه الله- أقوال العلماء بنصّها، أو بتصرّف يسير، من غير تصريح بالقائل، وأكثرها أقوال التّنسي في (الطراز)، وبعضها أقوال ابن عاشر في (فتح المنان)، وابن القاضي في (الجامع المفيد)، أو (الخلاف والتشهير)، وقد تبيّنت على ذلك في مواضعه من التحقيق، وأحلتُ على بعضها في المبحث السابق.

٢- أن المؤلّف -رحمه الله- ينقل من الكتب أحياناً، من غير أن يتحقّق ويتبيّن من نقله، فأوقعه ذلك في الخطأ سهواً، مثل قوله: (قال في التحفة:

وَفِي نُزُولِ الْمَدِّ فِي الْفَوَاتِحِ  
وَجِهَانِ خُذْ تَعْلِيلَهُ عَنِ رَاجِحِ  
فَعَدَمُ النُّزُولِ يُنْبِي الْخَطُّ  
وَاللَّفْظُ بِالنُّزُولِ وَهُوَ الْقِسْطُ<sup>(١)</sup>).

والصواب أنّ هذين البيتين ليسا في (تحفة المنافع)، وإنما في (الدرة الجليّة في رسم وضبط المصاحف العثمانية)، للمؤلّف نفسه: ميمون المصمودي، مولى الفخّار (ت: ٨١٦هـ)، ويبدأ -والله أعلم- أن المؤلّف نقل البيتين من إحدى نسخ (الخلاف والتشهير) لابن القاضي، والتي ذكرها استشهاداً لقوله: (العمل على النزول)، وفي النسخة التي نقل منها نفس الخطأ، وسنحقّق ذلك أيضاً في موضع البيتين

٣- عقد المؤلّف باب الضبط والشكل لذكر أهمّ مسائله ومباحثه، ولكنه لم يتعرّض لأحكام بعض المسائل والمباحث المهمّة الأخرى، التي أوردها علماء الضبط -المتقدمين والمتأخرين- في كتبهم، وهي:

أ. أحكام ضبط الهمز، ومباحثه المتفرّعة: (حركتها، وهيئتها، ولونها، وأحوالها، وموضعها)، حيث لم يخصّص له فصلاً مستقلاً، مع شدّة الحاجة إلى ذلك؛ لأهميته، وتفرّعه، وصعوبته، وإنما ذكر بعضاً من مباحثه، وفروعه مفرّقة ضمن الفصول الأخرى، مثل: ذكره لـ (حركة الهمز) في آخر الفصل

(١) ( ينظر: ص ١٢٠ من هذا البحث).

الأول، وهو: حكم وضع الحركة مع الحرف<sup>(١)</sup>، وكذكره بعضاً من أحكام صورة الهمزة في عدّة فصول، وأكثرها في: فصل الألف والواو والياء الزائدات في الهجاء<sup>(٢)</sup>.

ب. حكم ما حذف من مرسوم المصاحف لعلّة، كذلك لم يخصّص له فصلاً مستقلاً، وإنما ذكر بعض فروع مفرقة ضمن الفصول الأخرى، مثل: مذاهب النّقاط في ضبط ﴿تَأْمِنًا﴾<sup>(٣)</sup>، وإلحاق حروف المدّ المحذوفة<sup>(٤)</sup>.

ج. بيان الأحكام التي جاءت في (اللام ألف)، ولم يذكرها مطلقاً.



(١) ينظر: ص ١٠٩ ، من هذا البحث).

(٢) ينظر مثلاً: ١٣٥ ، ، ١٣٩ ، ١٤٢ من هذا البحث).

(٣) ينظر: ص ١٠٦ من هذا البحث).

(٤) ينظر: ص ١٢١ من هذا البحث).

## المبحث السادس : وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

اعتمدنا في التحقيق على النسخ التي توفرت لدينا، وهي نسختان من المخطوط:

١- نسخة (المكتبة الأزهرية) بالقاهرة، رقم الحفظ العام بالمكتبة: (٨٧٤٢٦)، والخاص: (١١٠٢)، والتي بين أيدينا نسخة إلكترونية مصوّرة عنها تصويرًا ملوّنًا، وتقع في (٥٥) ورقة، بمقاس (١٧×٢٤) سم، ومسطرتها: (٢٧) سطرًا في الورقة الواحدة، في كل سطر (٧-٩) كلمات تقريبًا، والمحتوى بالحبر الأسود، والعناوين وبعض الكلمات بالحمرة، وهي مكتوبة بخط مغربي حسن، وواضح، غير مذيلة باسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وهي نسخة كاملة الأوراق، مقروءة ومنقوطة ومصحّحة، وقد ضُبطت كثير من كلماتها بالشكل، وعلى حواشيتها بعض التقييدات، والتصحيحات، وفي آخر صفحاتها تعقيبات، وهي فيما يبدو من هيئة أوراقها أنها أقدم من النسخة الثانية، ومكتوب على الورقة الأولى منها: اسم الكتاب: (هذه عمدة العرفان في مرسوم القرآن)، وعبارة: (وقف لله تعالى، مقرّه برواق الأرواح)، وقد رمزت لها بالرمز (ز)، واعتبرتها (الأصل) في التحقيق؛ لكمالها، وخلوها من السقط، وندرة التصحيف فيها، مع ما يظهر عليها من كونها أقدم من النسخة الأخرى.

٢- نسخة (دار الكتب المصرية) بالقاهرة، ورقم الحفظ: (٤٩٣٥)، ضمن مجموع قراءات (٢٥٧)، والتي بين أيدينا نسخة إلكترونية مصوّرة عنها تصويرًا ملوّنًا، وتقع في (٩١) ورقة، بمقاس: (٢١ × ١٥) سم، ومسطرتها: (٢١) سطرًا في الورقة الواحدة، في كل سطر (٦-٩) كلمات تقريبًا، والمحتوى بالحبر الأسود، والعناوين وبعض الكلمات بالحمرة، وهي مكتوبة بخط نسخ مشرقى منقوط وواضح، وهي نسخة كاملة الأوراق، فيها سقط قليل، وتصحيف كثير، وقد ضُبطت بعض كلماتها بالشكل، وهي في الحواشي والتعليقات كالنسخة الأولى (ز)، وقد تزيد النسخة (ز) عنها في بعض التعليقات، وتحمل الورقة الأولى منها: عنوان الكتاب واسم مؤلفه: (هذه رسالة لطيفة في بيان رسم القرآن، للشيخ محمد بن عبد الرحمن النابلي -رحم الله مؤلفها-)، وعبارة (مُشْتَرَى من وهبة)، وخاتم بطريقة الضغط بيضاوي الشكل، مكتوب فيه: (الكتبخانة الخديوية المصرية)، وأيضًا كتب على الورقة: فوائد مختلفة منقولة عن أبي إسحاق الثعلبي، في آيات القرآن، عددها، ومضمونها، وفوائد أخرى عن الشيخ الطوسي، تتضمن دعاءً لمن وقف عند رأس قبر الميت، وفائدة أخرى عن الحافظ العراقي، في تحريجه لأحاديث الأحياء: حديث لأبي الدرداء، والنسخة مجلدة بورق مُقَوَّى، وكعب التجليد مكتوب عليه بالتذهيب عنوان الكتاب: (بيان رسم القرآن)، وذكر في آخرها

اسم الناسخ، وتاريخ النسخ: (كتبه الفقير علي حسن الطَّحطاوي<sup>(١)</sup>، في يوم الخميس، أربعة وعشرون خَلَتْ من ربيع الثاني، سنة ١٢٨٥هـ، غفر الله له، ولوالديه، ولجميع المسلمين، أمين. تم)، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (م)، وقابلتها على (الأصل)؛ لإظهار الفروقات بينهما، والسقط، والتصحيح، وغير ذلك، وقد أثبت ذلك كله في موضعه من قسم التحقيق، ولكن هناك فروقات يسيرة بين النسختين، فضلت التنبيه عليها هنا؛ لتكررها، ولعدم إقبال الحواشي بالإشارة لها في كل مرة، وأبرزها: إثبات الواو في نسخة (ز) في مواضع كثيرة تقتضي إثباتها، في حين سقطت تلك الواو من نسخة (م)، وأيضاً كتابة (تكون) بالتاء في (ز)، و(يكون) بالياء في (م).



### وفي الصفحات التالية نماذج من نسختي المخطوط.

(١) نسبة إلى (طحطا)، وهي مركز بالقرب من أسيوط بمصر، ويُقال لها أيضاً (طهطا)، فينسب لها بالخاء- كما أثبتتها الناسخ بخطه-، وبالهاء: (الطَّحطاوي). ينظر: (الأعلام: ١/٢٤٥).

ورقة عنوان مخطوط (عمدة العرفان) - نسخة المكتبة الأزهرية

هذه عمدة العرفان  
بمؤسسة الفرائز

١١١  
١٧٤٤  
علم

وقف لله تعالى مقره برواق الارواح

بسم الله الرحمن الرحيم . وبه نستعين  
 يقول العبد المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب  
 لقباً السابلي بلداً . الحمد لله الذي رسم في مضموناته  
 فواطع الآيات . وعلم بالعلم بعقله من شاء من الأواخر والأوائل  
 . وصلاته وسلامه على سيدنا محمد الجامع للفضائل . وعلى آله  
 وصحبه الذين جعلوا الفرائض تعرفه وجوه عز الباطل .  
 وبعد هذه رسالة لطيفة في بيان رسم الفرائض المشتملة  
 على مقدمة وأربعة أبواب الأول في ذكر بعض النصوص على  
 وجوب متابعة المصاحف العثمانية كتابة الباب الثاني في  
 بيان كيفية كتابة المصحف الثالث في بيان مرسوم المصاحف  
 العثمانية الباب الرابع في بيان الضبط والشكل وسيتبعها عمدة  
 العرفان . في مرسوم الفرائض . وبالله تعال التوفيق . والقداية  
 الرافع طريق . المقدمة في مبادئه اعلم انه ينبغي لمن يطلب  
 منافع فنون العلم ان يعرف اولاً مبادئه ليكون علمه بصيرة مما  
 يتطلبه وهو عشرة نطقاً ابو القاسم احمد بن زكريا التلمساني  
 فقال الحد والموضوع ثم التواضع . والاشم الاستعداد ادخ الشارح  
 . تصور المسائل البصيلة . ونسبة قايمة جليلة .  
 ولتفهم من علم الحد والموضوع والحكم والعبادة لتأكد من  
 الحاجة اليها . علم يتعرف به من العبادات المصاحف العثمانية  
 للرسم القياس الذي هو موافقة الحكي اللقط فعل جنس وما بعده  
 فصل خرج به غير العربي وموضوعه هو بيان كيفية رسم حروف  
 المصاحف العثمانية من حذفي وزيادة وابدال وفصل ووصل ونحو  
 ذلك وحكمه فرض كفاية حسبما تفرغ في العلوم الشرعية مع  
 وفادته امران المتابعة للعبودية للفرائض والمتابعة الخطبة  
 للكاتب وحاصل الاول انه يجب متابعتها قراءة والثاني كتابة  
 وانشاء الاول الشيخ الخزاز بقوله .  
 . فينتهي الاجزاء ان تفتي . مرسوم ما اصله في المصحف .  
 والو

حيث ما يعرف  
لها من صرح

اسم الاشارة راجع  
 الى المصاحف العثمانية  
 من حذفي وزيادة وابدال  
 وفصل ووصل ونحو ذلك  
 وحكمه فرض كفاية حسبما  
 تفرغ في العلوم الشرعية مع  
 وفادته امران المتابعة  
 للعبودية للفرائض  
 والمتابعة الخطبة  
 للكاتب وحاصل الاول  
 انه يجب متابعتها  
 قراءة والثاني كتابة

ومعنى الوصل في هذا يزترى رسم الالف الدالة على الانضمام بعد الواو  
 بعد الالف ليلعل الاتصال حكما لانها في الحقيقة معصولة تناز  
 والاصل كالو لفتح ووزن لفتح في وقت اللام واوقع الالف على فتح  
 وصار اكلية واحدة اصطلاحا فان في فتح الهمزة تنمة لم يذكر  
 الناطق يعنى الشيخ الخزاز في هذا الباب وصل الهمزة المحسورة الهمزة  
 الساكنة النون بكلمة لانها لا تنصرف والانتصروه وقد نص ابو  
 داود في الانتصروه انتم كتبوه على الادغام **العصر الثاني**  
**عشر** في هاء التانيث التي رسمت تاء وبدأت بذكر المضافات للاسماء  
 الطاهرة وثبتت بذكر الجردات والمضافات المختلف في فرائدها  
 بالجمع والافراد **وخرج** بقيد المضاي في الاول غيره لانه رسم  
 بالقاء نحو عليه صلوات من ربي رحمة **وقد** اشتملت هذه  
 الترجمة على ثمانية انواع **الاول** كلمة رجت رسمت بالفاء انما  
 بين صاحب في سبعة مواضع او اليك يرحمك الله بالبرقة  
 از رجت الله فرب من الحسنين بالاعراب رجت الله وبركاته في  
 هو **ذكر** رجت ربك في مريم التي رجت الله بالبروق اسم  
 يفسر رجت ربك ورجت ربك خير كلامها بالزخرف **وما** سواها  
 مرسوم بالقاء نحو في رجة الله تم في خلد وز في العراز **وكتبت**  
 هذه المواضع بالفاء عوضا عن القاء على نية الوصل لانها في الوصل  
 تاء **وقال** بعض من انا كتبوا بعض هذه الكلمات بالفاء وبفضاء  
 بالفاء لينبغوا على جواز الوجهين **النوع الثاني** نعمت في احد عشر  
 موضعا وهو اذكروا نعمت الله عليكم الاخير بالبرقة **وخرج**  
 بقيد الاخير الاول وهو من يبدل نعمت الله **واذكروا** نعمت الله  
 عليكم اذ كتبت في العراز اذكروا نعمت الله عليكم **الثاني**  
 بالبرقة **وخرج** الاول وهو اذكروا نعمت الله عليكم **وميتافه**  
**والثالث** وهو اذكروا نعمت الله عليكم اذ جعلت لوان نعمت الله  
 كجرا وان نعمت الله لا تحصى المواضع الاخير بالبراهيم  
**وخرج** بقيد الفيد الاول وهو اذكروا نعمت الله عليكم اذ تبيخكم  
 وثلان

فب

نسخة المخطوطات  
رحمة الله

هـ  
الهمزة

الورقة الأخيرة من مخطوط (عمدة العرفان) ، وهي آخر الجزء المخصص

لي في التحقيق - نسخة الأزهرية

من صورة الرء والزائر وصورة الغاي اعطخ من صورة الواو  
واستغنى بعض الصورة عن النقط اه وان استغنى بشكلا  
الباء للهمزة فاله ككشف الفياح ما حاصله ان مذهب الفراء  
نقط الباء التي من صورة للهمزة وللنجات في عدم نقطها  
مطلقا والا ان ينوم بها البدل كما اذا انجحت بعد كسرة  
فولان والجمع ثلاثة اقواله بايضاح فالعلامة ابن  
عاشق في فتح التنزيل والقطر ما النقط لانها مالم تنقط  
مراجعة التنزيل كما يتقوا الصورة الراء قال والطاهر ان الباء  
العوض من الالف والتزينة كذلك لما تقدم اه والذبح  
به العمل كما قاله بعض شراح مؤرد الطبع ان النقط في الباء  
مطلقا مالم تكسر واسواء كانت مزيدة او عوضا من الالف  
او اصلية **والرحم** حروي **ينجو** وما بعدها اشار الشيخ  
عبد الرحمن بن الفاضل في هذه الايات بقوله  
وفي حروي **ينجو** الوجنان . اذا نظرت في قوله **ينجو**  
وصرح الدانير في قوله **ينجو** . بقدم النقط **ينجو** بقوله  
بقدم الفراء **ينجو** الباء . **ينجو** من اياها **ينجو**  
وعكسه عند النجات شابع . وفي قوله **ينجو** ارفع  
والطاهر النقط لدى **ينجو** . مع زائد **ينجو** ولا تنال  
لحز حرم **ينجو** في الطري . **ينجو** من غير نطق **ينجو**  
انتهى من زيادة البيت الاخير تنجيم العبادة وقروع علم  
الضبط كثيرة وقد اثبت بحج البقيات منها ومن جملتها  
ما فيه كجاية **وبالله** تعلم التوحيد . وله الحمد **ينجو** نعمه  
الحلم والدين **ينجو** **اللهم** اجعله خالصا **ينجو** . وسبب  
الانتفاء **ينجو** . وانتعلم **ينجو** . بالصلاة والسلام  
علم خير الانام . ختم الله لنا بالشهادة . وجعلنا من اهل السعادة  
مع تمييز هذه الرسالة يوم الثلاثاء لثمان ليال **ينجو** من  
ربيع الثاني سنة ٧٧٧ لله وما تميز وسبع وسبعين **ينجو**

هذا هو الخط الذي  
هو في نسخة الأزهرية  
على ما ينبغي ان يكون

٥٥

٥٥

٥٥

١٣  
انظرها ست  
٤٩٤٥  
(عمدة العرفان في علوم القرآن)

هذه  
رسالة لطيفة  
في بيان رسم القرآن  
للشيخ محمد بن عبد الرحمن  
النابلي رحمه الله  
مولفها



١٦  
٤٩٤٥

٤٥٧

قال الاستاذ ابو اسحاق الثعلبي رحمه الله تعالى عن ابيات  
القرآن سبعة الاف وستماية اية وست وستون اية فما  
هو امر الف اية وما هو نهي الف اية وما هو وعد الف  
اية وما هو وعيد الف اية وما هو اخبار الف اية وما  
هو قصص و امثال اية وما هو تحليل وتخريم خمماية  
اية وما هو تسبيح وتهليل اية وما هو ناسخ  
ومنسوخ سنة وستون اية انتهى

قال الشيخ الطوسي ان من وقف عند راس قبر الميت بعد  
دفنه وقال اللهم اني اسالك بجاه نبيك نبي الرحمة  
شتر ابي الطيب الطاهر وما شهد ان لا نعذب هذه الميت  
في قبره يكره ثلثا لم يعجب انتهى وفي الحديث من قال خيرا  
اعدنا محمدا ما هو اهله انقب سبعين كتاب الف صباح انتهى  
وذكر الحافظ زيبه الدين العراقي في تحفة احوال الاصباغ عند امراء مصر  
حجة الاسلام الغزالي حديث ابي الدرداء فوجا اذا نسأله الله حاجة فابدى  
بالصلاة عليه فان اكرم من ان يسأل حاجتين فيقضيهما الله احداهما ويرد الاخرى  
قال العراقي لم يخدم فوجا وانما هو موقوف على ابي الدرداء انتهى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
**بَقَوْلِ** العبد المفتقر الي ربه سرمد محمد بن عبد الرحمان  
 لَمُعْنَا النَّابِلِيَّ وَعِلْمِ بِالْقَلَمِ بَفَضْلِهِ مِنْ شَأْنِ الْوَاحِدِ  
 وَالْأَوَّلِ وَضَلَاتِهِ وَسَلَامِهِ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَجْمَعٍ  
 لِلْفَضَائِلِ وَعَلَيْهِ أَلَهُ وَصْحَابَتُهُ الَّذِينَ جَمَعُوا الْقُرْآنَ  
 بَعْدَ تَفْرُقِهِ وَصَوَّرُوهُ عَنِ الْبَاطِلِ **وَبَعْدَ** فَرِهْنَهُ رِسَالَهُ  
 لَطِيفَةً فِي بَيَانِ رِسْمِ الْقُرْآنِ مُشْتَمَلَةً عَلَى مَقْدَمَةٍ وَارْبَعَةٍ  
**أَبْوَابِ** **الْبَابِ الْأَوَّلِ** فِي ذِكْرِ بَعْضِ النَّصُوصِ  
 عَلَى وَجْهِ تَتَابُعِهِ الْمَصَاحِبِ الْعُرْمَانِيَّةِ كِتَابَةُ **الْبَابِ**  
**الثَّانِي** فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ **الْبَابِ**  
**الثَّلَاثِ** فِي بَيَانِ مَرْسُومِ الْمُصْحَفِ الْمَصَاحِفِ الْقُرْآنِيَّةِ  
**الْبَابِ الرَّابِعِ** فِي بَيَانِ الضُّطِّ وَالشُّكْلِ وَحَيْثُهَا  
 عَمْدَةُ الْعُرْفَانِ فِي مَرْسُومِ الْقُرْآنِ وَبِإِثْنِهِ تَقَالِي  
 التَّوْفِيقِ وَالْهِدَايَةِ إِلَى أَتَوْمِ طَرِيقِ **الْمَقْدَمَةِ**  
 فِي مَبَادِيهِ **أَعْلَمُ** أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ يَطْلُبُ نَتَا مِنْ قَتُونَ  
 الْعِلْمِ أَنْ يَعْرِفَ أَوَّلَ مَبَادِيهِ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ  
 فَيَأْتِي بِطَلْبِهِ وَهُوَ عَشْرَةٌ نَظَّمَهَا أَبُو الْعِيَّاسِ  
 أَحْمَدُ بْنُ زَكْرِيَّا التَّمَسَاكِيُّ فَقَالَ  
 أَحَدٌ وَالْمَوْضُوعُ عَمُّ الْوَاضِعِ وَالْأَمُّ الْأَسْمَدُ أَحْكَمُ الشَّاعِرِ  
 تَصَوَّرَ الْمَسَائِلَ الْفَضِيلَةَ وَبَسِطَ نَائِدَةَ جَلِيلَةَ  
 وَلِنَقْتَصِرَ مِنْهَا عَلَى أَحَدٍ وَالْمَوْضُوعُ وَأَحْكَمُ وَالنَّائِدَةُ  
 لَنَاكِدُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الذي رسم في  
 مصنوعات  
 فواطع الدلايل  
 محمد

السوايا  
 محمد

وَالأَصْلُ كَالْوَلَمِ وَزَيْلِهِمْ فَحَدَّثْتُ اللَّامَ وَأَوْفَعُ  
الْفِعْلُ عَلَى هَمِ فَصَارَ كَلِمَةً وَاحِدَةً اصْطِلَاحًا **قَالَ**  
يُنْتِجُ الْمَنَاتِ **قِيَمَةٌ** لَمْ يَذَكَرِ النَّاطِلُ بَيْنَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنَ  
عَلِيٍّ هَذَا الْبَابُ وَصَلَّ أَنْ الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ  
أَتَتْ بِكَلِمَةٍ لَا تُحْوَلُ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَفِرُ وَالْأَنْتَفَرُوهُ وَقَدْ نَقِصَ  
أَيْضًا أَوْدُ الْوَدِّ الْأَنْتَفَرُوهُ وَأَنْهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى الْأَدْعَامِ  
أَهَذَا **الفصل الثاني عند** فِي هَذَا التَّانِثِ الَّتِي دَسَمَتْ  
تَأْوِيدَاتٍ بِذِكْرِ الْمَصَافَاتِ لِلْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَتَثْبِثُهَا  
بِذِكْرِ الْمَفْرُودَاتِ وَالْمَصَافَاتِ الْمُخْتَلَفِ فِي فُرْاقِهَا بِالْجَمْعِ  
وَالْأَفْرَادِ **وخرج** بِقِيَمَةِ الْمَصَافِ فِي الْأَوَّلِ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ  
رَسَمَ بِالْهَاءِ نَحْوَ عَلَيْهِمُ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ **وقد**  
اشْتَمَلَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَنْفَاعِ **الأول**  
كَلِمَةُ رَحْمَتٌ رَسَمَتْ بِالتَّانِثِ قَائِمِينَ الْمَصَافِ فِي  
سَبْعَةِ مَوَاضِعَ أَوْ لِيَكُ بَرَجُونَ رَحِمَتْ اللَّهُ بِالْبِقْرَةِ  
أَنْ رَحِمَتْ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ بِالْأَعْرَافِ  
رَحِمَتْ اللَّهُ وَبِرُكْنِهِ فِي هُوَذَا ذَكَرْتُ رَحِمْتُ رَبِّي فِي  
مَنْ أَلِي أَشَدَّ رَحِمَتْ اللَّهُ بِالرُّومِ أَهْلُهُمْ يَقْسِمُونَ رَحِمْتَ  
رَبِّيكَ وَرَحِمْتُ رَبِّي خَيْرٌ كَلَامًا بِهَا بِالرُّحْرِفِ **وما**  
سَوَاءُهَا مِنْ رُومٍ بِالْهَاءِ نَحْوُ فَيُرِحِمَةُ اللَّهُ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ  
فِي آلِ عِمْرَانَ **وكتبت** هَذِهِ الْمَوَاضِعُ بِالتَّانِثِ عَوَضًا  
عَنِ الْهَاءِ عَلَى نِيَّةِ الْوَصْلِ لِأَنَّهَا فِي الْوَصْلِ تَأْوِيلًا **وقال**

قف

نحو لا تقتطوا  
من رحمة الله  
الله

الورقة الأخيرة من مخطوط (عمدة العرفان) ، وهي آخر الجزء المخصص

لي في التحقيق - نسخة دار الكتب المصرية

وَعكسه عند النجاة شايح • وقيل في نحو ليل واقف  
والظاهر النقط لذي المال • مع زائد فله ولا ينبغي  
**فكن** هجري علمهم في الطرف بكم من غير نقط فاعرف  
أه بزيادة البيت الأخير تنبيهاً للفايدة **وفروع**  
علم الضبط كثيرة وقد أتيت بحل المهمات منها ومن  
خفيتها ما فيه كفاية **وبايت** نقل التوثيق وله  
أحمد على انعامه اجلي والدقيق **اللام** اجعله خالصاً  
لذاتك • وسبباً لا تنفاه من ضايتك • ولتخلص للتمام  
بالصلاة والسلاج على ضمير الانام • ختم الله لنا بالهداية  
وجعلنا من اهل السعادة **فهم** تنبض هذه  
الرسالة يوم الثلاثاء لثمان ليال بقين من ربيع  
الثاني سنة الف ومانين وربع وبعين

كتبه الفقير على حسن الطمطاي

في يوم الخميس اربع وعشرون

خلت من ربيع الثاني

١٢٨٥ هـ

لم ولولديه

ولجميع

السيد ابي بكر



الباب الثاني: قسم التحقيق

ويشتمل على النص المحقق

من أول الفصل الثاني عشر: (في هاء التأنيث التي رسمت

تاء) إلى آخر الكتاب ( خاتمة فيما يتعلق بنقط الإعجام ).

## الفصل الثاني عشر: في هاء التانيث التي رُسِمَتْ تَاءً

وبدأتُ بذكر المضافات<sup>(١)</sup> للأسماء الظاهرة، وثنيْتُ بذكر المفردات، والمضافات، المختلف في قراءتها<sup>(٢)</sup> بالجمع والإفراد.

وخرج بقيد المضاف في الأول غيره<sup>(٣)</sup>؛ لأنه رُسم بالهاء، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وقد اشتملت هذه الترجمة على ثمانية أنواع.

**الأول: كلمة (رَحِمْتَ):** رسمت بالتاء، اتفاقاً بين المصاحف، في سبعة مواضع<sup>(٤)</sup>:

١. ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة ٢١٨].

٢. ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف ٥٦].

٣. ﴿رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكْنُهُ﴾ [هود ٧٣].

٤. ﴿ذَكَرْ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم ٢].

٥. ﴿إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم ٥٠].

٦. ﴿أَهْرُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾

٧. ﴿وَرَحِمْتُ رَبِّكَ حَيْرٌ﴾ [الزخرف ٣٢].

(١) أي: المتَّفَق على قراءتها بالإفراد وصلاً، وجملته في القرآن: أربع عشرة كلمة، أما وقفًا: فقد وقف على هذه المواضع بالهاء؛ خلافاً للرسم: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب، والباقون بالتاء؛ اتباعاً للرسم. ينظر: (التيسير: ص ٢٠٢-٢٠٣)، (النشر: ١٢٩/٢-١٣٠)، (تجوير التيسير: ص ٢٦٣).

(٢) على حاشية (ز): (أي: المجموعين). هـ. ويقصد بهما: مجموع المفردات غير المضافات، والمضافات للأسماء الظاهرة.

(٣) أي: غير المضافات (المفردات)، مثل: ﴿أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦]؛ لرسمه بالهاء، عدا ما سيذكره في النوع الثامن مما رسم بالتاء، وخرج بتقييد المضافات (للأسماء الظاهرة): المضافات إلى المضمرة؛ فإنه لا خلاف في كتابتها بالتاء، ولا يُتصوَّر فيها غير ذلك، مثل: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠، وغيرها]. ينظر: (البيان شرح مورد الظمان: ت: الثويني، ٥٩١-٥٩٢).

(٤) باتفاق الشيخين في المواضع السبعة، وما سواها مرسوم بالهاء، سواء كان مضافاً أم غير مضاف، وزاد أبو داود موضعاً، فقال: (ورسم الغازي، وحكم، وعطاء بن يزيد الخراساني، حرماً ثامناً، وهو قوله -عز وجل- في آل عمران ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [١٥٩]، إلا أنه وقع في كتبهم رسماً بغير تقييد، واعتمادي على ما قدَّمته من ذكر السبعة الأحرف لا غير، ولا أكتب هذا الذي في آل عمران إلا بالهاء، [وعليه العمل]) أ.هـ. (مختصر التبيين: ٢/٢٦٩، وينظر فيه: ٢/٣٨١-٣٨٢)، وينظر أيضاً: (إيضاح الوقف والابتداء: ١/٢٨٣)، (هجاء المصاحف: ص ٣٦)، (البديع: ص ٣١)، (المقنع: ٤٨٧-٤٨٨)، (مختصر التبيين: ٢/٢٦٨-٢٦٩، ٣٨-٣٨٢، و٣/٦٩١، ٤/٥٤٤، ٤/٩٨٩، ٤/٨٢٥، ١١٠١، ١١٠٢).

وما سواها مرسوم بالهاء<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ في آل عمران [١٠٧]، وكُتِبَتْ هذه المواضع بالتاء عوضاً عن الهاء؛ على نية الوصل؛ لأنها في الوصل تاء<sup>(٢)</sup>.  
وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: (إنما كتبوا هذه الكلمات بالهاء، وبعضها بالتاء؛ لينبئوا على جواز الوجهين).

### النوع الثاني: (نِعِمْتَ): في أحد عشر موضعاً<sup>(٤)</sup>، وهي:

١. ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ الأخير بالبقرة [٢٣١]، وخرج بقيد الأخير الأول، وهو: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [٢١١].
٢. ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ﴾ في آل عمران [١٠٣].
٣. ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾ الثاني بالمائدة [١١]، وخرج الأول، وهو: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِثْلَهُ﴾ [٧]، والثالث، وهو: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ﴾ [٢٠].
٤. ﴿بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾.

(١) على حاشية (ز): (نحوه): ﴿لَا تَقْضُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] أ.هـ، وكذا في (م): بلفظ (نحو) موضع (نحوه).  
(٢) اختلف النحاة في أيهما هو الأصل: التاء أو الهاء؟، فالكوفيون على أنه الهاء، والبصريون على أنه التاء، قال ابن الأنباري- في ما رسم من تاءات التانيث بالهاء-: (فإنهم بنوا فيه الخط على الوقف، وما رسم منها بالتاء، فإنهم بنوا فيه الخط على الوصل) أ.هـ. (إيضاح الوقف والابتداء: ٢٨١/١-٢٨٧، ٢٨٣)، وقال السخاوي: (وقد قال قوم: الهاء في الأسماء المؤنثة هي الأصل؛ ليفرّقوا بينها وبين الأفعال، فتكون الأسماء بالهاء، والأفعال بالتاء) أ.هـ. (الوسيلة: ص ٤٤١-٤٤٢)، وقال ابن آخطاب: (كُتِبَتْ هاء التانيث تاء في بعض المواضع؛ إما على نية الوصل؛ لأنها في الوصل تاء، أو أن الأصل التاء على أحد القولين، وكُتِبَتْ مواضع كثيرة بالهاء على اللغة الأخرى (لغة طيء)، فجمع الصحابة -رضي الله عنهم- في المصحف الكريم بين اللغتين؛ لأنهما لغتان مشهورتان للعرب..... والذي ينبغي أن يقال، وهو الأحسن: أنهم جمعوا بين اللغتين) أ.هـ. باختصار، ينظر: (التيبان شرح مورد الظمان: ت: الثويني، ٥٩٢-٥٩٦)، وينظر أيضاً: (سر صناعة الإعراب: ٢/٢١٥)، (هجاء المصاحف: ص ٤٠-٤١)، (شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاسترأبادي: ١/٥٣٥-٥٤١).  
(٣) وجدتُ نحو هذا القول في: (الدرّة الصقيلة: ص ٥٧٣)، منسوبةً لأبي عُمر، أحمد بن محمد الطلمنكي (ت: بعد ٤٢٠ هـ)، في كتابه: (الرد والانتصار)، وهو من الكتب المفقودة التي لا نعلم عنها غير عناوينها، وبعض النقول الموثقة في بعض الكتب.  
(٤) باتفاق الشيخين في المواضع الأحد عشر، وما سواها مرسوم بالهاء، وزاد أبو داود موضعاً، فقال: ﴿نِعْمَةُ رَبِّي﴾ [بالصفات: ٥٧]، هذه روايتنا عن ابن الأنباري، ورأيتُ الغازي بن قيس، وحكّم، وعطاء الخرساني، قد رسموها: (نِعْمَتْ) بالتاء، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما أحبّ من ذلك، فهو في سعة؛ لجمي الروايتين عنهم بذلك) أ.هـ. (مختصر التبيين: ١٠٣٦/٤)، وينظر فيه: (٢٧١/٢)، أما الداني فقد اكتفى برواية ابن الأنباري فقط، وكأنه يرى أن رسمها بالهاء أولى، وعليه العمل. ينظر: (المقنع: ٤٨٨-٤٨٩)، (إيضاح الوقف والابتداء: ١/٢٨٤-٢٨٥)، (هجاء المصاحف: ص ٣٥)، (البدیع: ص ٣١)، (مختصر التبيين: ٢/٢٧٠-٢٧١، ٣٦١، و٣/٤٣٣-٤٣٤، ٤٣٧، ٧٤٦، ٧٥٠-٧٦٩، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٨١، و٤/٩٩٤، ١٠٣٦، ١١٤٩).

٥. ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ الموضوعان الأخيران بإبراهيم [٢٨]، و[٣٤]، وخرج بهذا القيد الأول، وهو: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ﴾ [٦] / ظ: ٤٥ / .
- و ثلاث كلمات الآخر في النحل، وهي:
٦. ﴿وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [٧٢].
٧. ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [٨٣].
٨. ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [١١٤]، وخرج بقيد الرتبة الأول والثاني<sup>(١)</sup>، فهما بالهاء، ولا مدخل لغير المضاف هنا<sup>(٢)</sup>، وهو: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [٥٣].
٩. ﴿تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ﴾ في لقمان [٣١].
١٠. ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ في فاطر [٣].
١١. ﴿فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ في الطور [٢٩].

### النوع الثالث: كلمة (سُنَّتْ): في خمسة مواضع<sup>(٣)</sup>:

١. ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ في الأنفال [٣٨].
- و ثلاث في فاطر:
٢. ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [٤٣].
- ٣، ٤. ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٤٣].
٥. وفي غافر: ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ [٨٥].
- وما سواها مرسوم بالهاء، نحو: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾ بالأحزاب [٣٨]، و[٦٢]؛ نظراً<sup>(٤)</sup> إلى أَنَّ الخط<sup>(٥)</sup> مبني على الوقف<sup>(١)</sup>.

(١) الموضوعان: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [١٨]، و ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [٥٣].

(٢) أي: في سورة النحل؛ لأنه بصدد ذكر المضافات للأسماء الظاهرة.

(٣) باتفاق الشيخين في المواضع الخمسة، وما سواها مرسوم بالهاء. ينظر: (إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٨٣-٢٨٤)، (هجاء المصاحف: ص ٣٦)، (البدیع: ص ٣٢)، (المقنع: ٤٨٩-٤٩٠)، (مختصر التبيين: ٢/ ٢٧٢، ٣٤١، و٣/ ٧٥٤-٧٥٥، و٤/ ١٠٠٣، ١٠٠٦، ١٠٢٠، ١٠٨٠).

(٤) في (م): (نظر).

(٥) يقصد: الرسم والكتابة، فالخط مرادف للرسم هنا؛ لأنه المقصود بالترجمة والتأليف، حيث ذكر العلماء أن الخط ثلاثة أقسام: خط يُتَّبَعُ فيه الاقتداء بما فعله الصحابة -رضي الله عنهم- وهو رسم المصحف، وخط يتبع فيه ما يتلفظ به المتكلم، ويسقط ما يحذفه، وهو خط العروض، ولذلك يكتبون التنوين، ويحذفون همزة الوصل؛ لأنه لا ينطق بها، والقسم الثالث: الخط القياسي:

النوع الرابع: (امْرَأَت): في سبعة مواضع<sup>(٢)</sup>:

١. ﴿قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ في آل عمران [٣٥].
  ٢. ﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوِدُ﴾
  ٣. ﴿قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ كلاهما بيوسف [٣٠]، و[٥١].
  ٤. ﴿وَقَالَتْ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ بالقصص [٩].
- وثلاث بالتحريم:
٥. ﴿امْرَأَتَ نُوحٍ﴾
  ٦. ﴿وَأَمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [كلاهما آية ١٠].
  ٧. و ﴿امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [١١].

النوع الخامس: (لَعْنَت): في موضعين<sup>(٣)</sup>:

١. ﴿فَتَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ﴾ في آل عمران [٦١].
  ٢. ﴿وَالْحَمِصَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ بالنور [٧].
- وما سواهما بالهاء، نحو: ﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكٰفِرِينَ﴾ بالبقرة [٨٩].

النوع السادس: (مَعْصِيَت): في موضعين بالمجادلة<sup>(١)</sup>:

وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها، بتقدير الابتداء بها، والوقوف عليها. ينظر: (البرهان: ٣٧٦/١)، و(النشر: ١٢٨/٢)، و(لطائف الإشارات: ١ / ٢٧٩، ٢٨٣ - ٢٨٥)، و(لطائف البيان: ص ٢٣-٢٤)، و(مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: ٦٧/١).

- (١) ينظر: (إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ٢٨٧)، (الوسيلة: ص ٤٤١ - ٤٤٢).
- (٢) باتفاق الشيخين، واتفاق المصاحف كذلك، في المواضع السبعة، وما سواها مرسوم بالهاء، وكل امرأة أضيفت إلى زوجها ترسم بالتاء المفتوحة، وإن لم تُصَفَ إليه فيالهاء، نظمها الجعبري، فقال:

وامرأة مع زوجها مَعْدُوْدَةٌ فَهَأُوْهَا بِتَائِهَا مَمْدُوْدَةٌ.

- (٣) جميلة أرباب المراد: ص ٧١٠، وينظر أيضاً: (إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ٢٨٥-٢٨٦)، (المقنع: ٤٩٠-٤٩١)، (مختصر التبيين: ٢٧٣-٢٧٤، ٣/٧١٩، ٤/٩٦٢، و٥/١٢١٢)، (تنبيه العطشان: ورقة ٣٣٧).
- (٣) باتفاق الشيخين في الموضوعين، وما سواها مرسوم بالهاء. ينظر: (إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ٢٨٦)، (هجاء المصاحف: ص ٣٧)، (البدیع: ص ٣٣)، (المقنع: ٤٩٥-٤٩٦)، و(مختصر التبيين: ١٨١/٢، ٢٦٨، ٢٧٢-٢٧٣، ٣٤٩).

١. ﴿وَيَنْجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ [٨].  
 ٢. ﴿فَلَا تَنْجُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ [٩]، وليس في القرآن غيرهما.

### النوع السابع: في كلمات مفردة، وهي<sup>(٢)</sup>:

١. ﴿بَقِيَتْ لِلَّهِ حَيْرٌ لَكُمْ﴾ في هود [٨٦].  
 ٢. ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾<sup>(٣)</sup> بالقصص [٩].  
 ٣. ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ بالروم [٣٠].  
 ٤. ﴿إِنَّ سَجْرَةَ الزَّقُومِ﴾ بالدخان [٤٣]، وخرج بقيد السورة: ﴿أَمْ سَجْرَةُ الزَّقُومِ﴾ في الصافات [٦٢].  
 ٥. ﴿وَحَنَّتْ نَعِيمٌ﴾ في الواقعة [٨٩].  
 ٦. ﴿وَمَرِيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ في التحريم [١٢].  
 ٧. و ﴿كَلِمَةٌ﴾ في الأعراف: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [١٣٧]، على خلاف فيها بين المصاحف، والراجح رسمها بالهاء، وبه جرى العمل.  
 قال الشيخ الحرَّاز<sup>(٤)</sup>:

فرَجَّحَ (التَّنْزِيلُ)<sup>(١)</sup> فِيهَا الْهَاءَ (مُقْنِعٌ)<sup>(٢)</sup> حَكَاهُمَا سَوَاءً<sup>(٣)</sup>

(١) باتفاق الشيخين في الموضوعين. ينظر: (البدیع: ص ٣٤)، (المقنع: ٤٩٦)، (مختصر التبيين: ٢/٢٧٣، و ٤/١١٩٢)، (الوسيلة: ص ٤٤٩-٤٥٠)، (تنبيه العطشان: ورقة ٣٣٧/و- ٣٣٨/ظ).  
 (٢) باتفاق الشيخين في الكلمات الست الأولى، وما سواها مرسوم بالهاء. ينظر: (إيضاح الوقف والابتداء: ١/٢٨٥، ٢٨٧)، (هجاء المصاحف: ص ٣٨-٣٩)، (البدیع: ص ٣٤-٣٥)، (المقنع: ص ٤٩٧-٤٩٨، ٥٠١-٥٠٢، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٦٦)، (مختصر التبيين: ٢/٢٧٨-٢٧٩، ٣/٦٩٦، و ٤/٩٦٢، ١١١١، ١١٨٤).  
 (٣) خرج بلفظ (عَيْنٌ)، (فُرَّةٌ) المضاف إلى (أَعْيُنٌ) بالجمع، فإنه بالهاء باتفاق، وهو في موضعين: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان ٧٤]، و ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]. ينظر: (المقنع: ص ٥٠٢-٥٠٣)، (مختصر التبيين: ٢/٢٧٨).  
 (٤) هو أبو عبد الله، محمد بن محمد بن إبراهيم، الأموي الشَّريشي، المغربي، الشهير بالحرَّاز، (ت: ٧١٨هـ)، إمام كامل، مقرئ متأخر، وعمدته من الشيوخ: الشيخ المحقق أبو عبد الله ابن القَصَّاب، وأبو الحسن بن بَرِّي، وآخرون، وممن أخذ عنه وانتفع به: ابن آحطَّ الصَّنْهَاجِي، والكاظم محمد بن عبد المهيمن الحضرمي، وغيرهما، وله تأليف، من أجلها: الرجز الموسوم بـ (مورد الظمان في رسم أحرف القرآن)، و(شرح الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع). ينظر: (التبيان شرح مورد الظمان: ت: الهندي، مقدمة الشارح: ١٩-٢٠)، (غاية النهاية: ٢/٢٣٧)، (فهرس ابن غازي: ص ٩٩)، (سلوة الأنفاس: ٢/١٢٨-١٢٩)، (قراءة الإمام نافع عند المغاربة: ٢/٣٩٠).

## النوع الثامن: فيما رُسِمَ بالتاء من المفردات، والمضافات، والمختلف/ و: ٤٥/ في قراءتهما بالجمع والإفراد.

(١) اسمه الكامل: (مختصر التبيين لهجاء التنزيل)، وذيله: (أصول الضبط)، لأبي داود، سليمان بن نجاح (ت: ٤٩٦هـ)، مختصر من كتابه الكبير (التبيين لهجاء التنزيل)، ويعتبر موسوعة علمية مطوّلة في رسم المصاحف العثمانية، وبيان هجائها، وإعرابها بالنقط، وكيفية ذلك، على جميع القراءات، مع التركيز على قراءة نافع، وهو الركن الأول في هذا العلم، حيث اعتمد عليه نُسخ المصاحف، مع ترجيح كتابه غالبًا عند الاختلاف بينه وبين (المقنع) للداني، وقد حقّقه الدكتور: أحمد شرشال، في رسالة الدكتوراة، في الجامعة الإسلامية بالمدينة، وطبعه مجمّع الملك فهد، ط١: عام ١٤٢١هـ. ينظر: (مختصر التبيين: ٣/٢-١٤، ومقدمة تحقيقه: ١/٢٥٥-٣٦٣)، (فهارس علوم القرآن: ٢/٩٥-٩٦).

(٢) (المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، مع كتاب النقط)، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، وهو في معرفة مرسوم المصاحف، مرويًا بالأسانيد، مع بيان القول في كيفية نقطه، وأحكام ضبطه، على وجه الإيجاز والاختصار، وقد اعتمد عليه نُسخ المصاحف، وكل من ألف بعده في الرسم عالةً عليه، ومنهم: الإمام الشاطبي -رحمه الله، حيث نظم مسائل (المقنع) في رائيته الشهيرة (عقيلة أتراب القصائد)، وقد طبع الكتاب طبعات عديدة، بتحقيقات مختلفة، من أفضلها: تحقيق: د. نورة الحميد، في رسالة الدكتوراة، بقسم القرآن وعلومه، في جامعة الإمام محمد بن سعود، بالرياض، وطبعها دار التدمرية، سنة ٢٠١٠م، وكذلك تحقيق: د. حاتم الضامن، دار البشائر، ط١، عام ١٤٣٢هـ. ينظر: (المقنع: ص ١٣٠-١٣١، ومقدمة تحقيق د. نورة الحميد: ص ٦٦-٨٥)، و(كشف الظنون: ٢/١٨٠٩)، و(هدية العارفين: ١/٦٥٣)، و(فهارس علوم القرآن: ٢/٣٠٥-٣٠٩).

(٣) (البيت رقم ٤٤٨، ص ٣٦)، من منظومة (مورد الظمان)، للخزّاز (ت: ٧١٨هـ)، قال ابن آخطأ، في شرح البيت: (وقد أخبر الخزّاز بأنها جاءت على خلاف فيها بين المصاحف، وبين الرواة عنها، فرجّح صاحب (التنزيل) - وهو أبو داود - رسمها بالهاء على رسمها بالتاء، وصاحب (المقنع) - وهو الداني - حكى فيها الوجهين مستويين، من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، ويظهر - والله أعلم - أن الراجح رسمه بالتاء؛ لأنه ذكر ذلك عن جميع مصاحف أهل العراق، فلم يذكر رسمه بالهاء إلا عن الغازي بن قيس فقط. أ.هـ. مختصرًا، ينظر: (التبيان شرح مورد الظمان: ت: الثويني، ٦١٥-٦١٧)، وبنحوه شرح المارغني، ولكن خالفه في الترجيح، حيث قال: (والعمل عندنا - أي: المغاربة - على رسمها بالهاء)، ثم قال: (وإن اقتصر الشاطبي في (العقيلة) على رسمها بالتاء). (دليل الحيران: ص ٣٤٠). وينظر أيضًا: (المقنع: ٤٩١-٤٩٢، ٤٩٤-٤٩٥)، (مختصر التبيين: ٢/٢٧٦-٢٧٧، و٣/٥٦٧-٥٦٩)، (جميلة الأرباب ص ٧١١)، (فتح المنان: ورقة ١٢٤/ظ).

ورجّح ابن القاضي كذلك رسمها بالهاء، حيث قال: (المشهور بالهاء، وبه جرى العمل). (الخلاف والتشهير: ص ٥٩). وتبعهم المؤلف - هنا - في هذا الترجيح، والعمل به. ورجّح ابن أبي داود رسمها بالتاء في: (كتاب المصاحف: ص ٢٦٢)، وكذلك رجّحه أبو عبد الله الجهني في: (البدیع: ٣٢)، وابن الجزري في: (النشر: ٢/١٣٠-١٣١). وعمومًا فالمسألة خلافية، تجاذبها المشاركة والمغاربة، والعمل على رسمها بالهاء عند المغاربة، وعلى رسمها بالتاء عند المشاركة.

وعلق عليها الدكتور أحمد شرشال بقوله: ويمكن الجمع والأخذ بالقولين، فيرسم بالتاء للكوفيين؛ لأن مصاحف أهل العراق اتفقت على رسمه بالتاء، موافقةً لأصولهم العتيقة، ويرسم بالهاء لغيرهم اتباعًا لمصاحف أهل المدينة، كما رواه عاصم الجحدري، ورسمه الغازي بن قيس، وعليه فيترجّح رسمها بالتاء في مصاحف حفص، ويطرّجّح رسمها بالهاء في مصاحف ورش، وقالون. ينظر: (حاشية مختصر التبيين: ٢/٢٧٦، و٣/٥٦٩).

- وجملتها: اثنتا عشرة كلمة<sup>(١)</sup>، منها: اثنتان اختلف<sup>(٢)</sup> المصاحف فيهما.
- الأولى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾<sup>(٣)</sup> في الأنعام [١١٥].
- الثانية: ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا ﴾<sup>(٤)</sup> أول يونس [٣٣].
- الثالثة: ﴿ آيَاتٌ لِّلسَّالِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> في يوسف [٧].
- الرابعة: ﴿ لَوْلَا أَنزَلْنَا عَلَيْهِ آيَاتٍ مِّن رَّبِّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> بالعنكبوت [٥٠].
- الخامسة، والسادسة: ﴿ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ ﴾<sup>(٧)</sup> موضعان في يوسف [١٠]، و[١٥].
- السابعة: ﴿ وَهُمْ فِي الْعُرْفَتِ ءَامِنُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> في سبأ [٣٧].
- الثامنة: ﴿ فَهَمُّ عَلَى بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ﴾<sup>(٩)</sup> في فاطر [٤٠].
- التاسعة: ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْثَامِهَا ﴾<sup>(١٠)</sup> بفصلت [٤٧].

(١) وهي مرسومة بالتاء، باتفاق الشيخين في الكلمات العشر الأولى. ينظر: (إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ٢٨٦)، (هجاء المصاحف: ص ٣٧-٤٠)، (البدیع: ص ٣٢-٣٤)، (المقنع: ص ٤٩٢-٤٩٥، ٤٩٧-٤٩٩، ٥٠٢، ٥١٤)، (مختصر التبيين: ٢٧٤/٢-٢٧٥، ٢٧٧، ٣/٥١١)، (الدرة الصقيلة: ص ٥٨٣-٥٨٦).

(٢) يجوز إلحاق تاء التأنيث بفعل الفاعل، ويجوز تركها، في مواضع مذكورة في كتب النحو، منها هذا الموضع، قال أبو القاسم السهيلي: (فإن كان الفاعل جَمْعًا مُكْتَبَرًا، أُدْخِلَتْ التاء لتأنيث الجماعة، وحذفت لتذكير اللفظ؛ لأنه بمنزلة الواحد في أن إعرابه كإعرابه، ويجزؤه في كثير من الكلام مجرى اسم الجنس) هـ. (نتائج الفكر في النحو: ص ١٣٠-١٣١)، وينظر: (معجم القواعد العربية: ص ٩٥-٩٦).

(٣) قرأها عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، بلا ألف على التوحيد، والباقون على الجمع. ينظر: (التيسير: ص ٢٨١)، (النشر: ٢/٢٦٢)، (تخيير التيسير: ص ٣٦٢).

(٤) قرأها نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، بألف على الجمع، والباقون بغير ألف على التوحيد، وكذلك القراءة في موضعي ثاني يونس، وغافر، التالي ذكرهما. ينظر: (التيسير: ص ٣٠٩)، (النشر: ٢/٢٦٢).

(٥) قرأها ابن كثير بغير ألف على التوحيد، والباقون بالألف على الجمع. ينظر: (التيسير: ص ٣١٩)، (النشر: ٢/٢٩٣).

(٦) قرأها ابن كثير، وأبو بكر شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف، بالتوحيد، والباقون بالجمع. ينظر: (التيسير: ص ٤٠٧)، (النشر: ٢/٣٤٣).

(٧) قرأها نافع، وأبو جعفر في الموضعين بالألف على الجمع، والباقون بغير ألف على التوحيد. ينظر: (التيسير: ص ٣١٩)، (النشر: ٢/٢٩٣).

(٨) قرأها حمزة بإسكان الراء من غير ألف على التوحيد، والباقون بضمها مع الألف على الجمع. ينظر: (التيسير: ص ٤٢٣)، (النشر: ٢/٣٥١).

(٩) قرأها ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وحمزة، وخلف، بغير ألف على التوحيد، والباقون بالألف على الجمع. ينظر: (التيسير: ص ٤٢٦)، (النشر: ٢/٣٥٢).

(١٠) قرأها نافع، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر، بالألف على الجمع، والباقون بغير ألف على التوحيد. ينظر: (التيسير: ص ٤٤٨)، (النشر: ٢/٣٦٧).

العاشرة: ﴿كَانَتْهُ جَمَلَتْ صُفْرٌ﴾<sup>(١)</sup> بالمرسلات [٣٣].

واختلفت المصاحف في ثاني<sup>(٢)</sup> يونس: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٩٦]، ففي بعضها بالتاء، وفي بعضها بالهاء<sup>(٣)</sup>، ومثلها: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup> في غافر [٦]، والقياس والقياس فيهما التاء؛ لأنه مقتضى سابقهما<sup>(٥)</sup>، وهذا كله معنى قول ابن الجزري<sup>(٦)</sup> في (المقدمة):

وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ ..... جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرْفٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) قرأها حفص، وحمة، والكسائي، وخلف، بغير ألف على التوحيد، والباقون بالألف على الجمع. ينظر: (التيسير: ص ٥٠٦)، (النشر: ٣٩٧/٢).

(٢) على حاشية (ز): (هو مفهوم قوله: أول يونس) هـ.

(٣) بإجماع المصاحف على كتابته بالتاء، إلا مصاحف أهل العراق، فبالهاء، ورجح الشاطبي رسمه بالتاء، قال الداني - في مواضع (كَلِمَتِ) الأربعة، المختلف في قراءتها-: (فإني وجدتُ الحرف الثاني من يونس، في مصاحف أهل العراق بالهاء، وما عداه بالتاء من غير ألف قبلها) أ.هـ. (المقنع: ص ٤٩٣)، وقال: (فمن قرأ ذلك بالتوحيد، جاز له أن يرسمه في غير المصحف بالتاء والهاء، ومن قرأ بالجمع لم يُجْز له رسم ذلك إلا بالتاء) أ.هـ. (المقنع: ص ٤٩٤)، وقال أبو داود: (فما قُرئ من هذا وشبهه بالجمع، فلا يجوز أن يكتب إلا بالتاء على كل حال) أ.هـ. (مختصر التبيين: ٢٧٥/٢)، وقال السخاوي: (ورأيتُ أنا في المصحف الشامي الموضوعين في يونس بالتاء من غير ألف، وكذا الذي في غافر، والذي في الأنعام، والذي في الأعراف) أ.هـ. (الوسيلة: ص ٤٥٧-٤٦٠)، وأسقط ابن الأنباري موضعي الأنعام، وثاني يونس، وأسقط الأخير نصير بن يوسف، وجرى العمل في المواضع الأربعة برسمها بالتاء الممدودة. وينظر أيضاً: (إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٨٦)، (هجاء المصاحف: ص ٣٧-٣٨)، (المقنع: ص ٤٩٢-٤٩٥، ٥٥٥، ٥٩٨)، (مختصر التبيين: ٢٧٥/٢، ٢٧٧، ٥١١/٣، ٦٥٧، ١٠٦٥/٤، ١٠٦٦)، (الدرة الصقيلة: ٥٨٥). وتقدم ذكر القراءات في (كلمت) بثاني يونس (ص ٧٦، حاشية ٤).

(٤) باتفاق الشيخين على نقل الخلاف فيه، فقد كتبوا في مصاحف أهل المدينة والشام بالتاء، وفي سائر المصاحف بالهاء، ورجح الشاطبي رسمه بالتاء، وقد تقدم ذكر مذاهب القراء فيه وصلاً: (حاشية ٤ ص ٧٦)، كما تقدمت أقوال علماء الرسم فيه قريباً: (في الحاشية السابقة)، والعمل على رسمه بالتاء. ينظر: (كتاب المصاحف: ص ٢٦٦)، (البدیع: ص ٣٢-٣٣)، (المقنع: ص ٤٩٢-٤٩٥، ٥٥٥)، (مختصر التبيين: ٢٧٥/٢، ٢٧٧، ٥١١/٣، ١٠٦٥/٤، ١٠٦٦)، (الوسيلة: ص ٤٦٠).

(٥) وأما مذاهب القراء في الكلمات الاثني عشرة السابقة وفقاً، ففيه تفصيل، قال ابن الجزري: (فمن قرأ شيئاً من ذلك بالإنفراد، وكان من مذهبه الوقف بالهاء [وهم ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب]، وَقَفَ بالهاء، وَمَن كان من مذهبه الوقف بالتاء [وهم الباقر]، وَقَفَ بالتاء، وَمَن قرأه بالجمع، وَقَفَ عليه بالتاء، كسائر الجُمُوع) أ.هـ. (النشر: ١٣٠/٢-١٣١)، وينظر أيضاً: (التيسير: ص ٢٠٢-٢٠٣).

(٦) يقصد: موضع أول يونس، المتقدم ذكره (ص ٧٦).

(٧) هو شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، الدمشقي الشافعي (٧٥١-٨٣٣هـ)، الحافظ المقرئ، شيخ شيخ الإقراء في زمانه، وبرع أيضاً في الحديث وغيره، وتلمذ على جمع غفير من الشيوخ، منهم في القراءات: عبد الوهَّاب بن السَّلال، وأبي عبد الله بن الصَّائغ، وآخرون، وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرون، منهم: ابنه أبو بكر أحمد، ومحمود بن الحسين الشيرازي، وغيرهما، وله مؤلفات كثيرة في القراءات، والحديث، وغيرهما، من أهمها: (نشر القراءات العشر)، و(غايات النهايات في أسماء رجال القراءات). ينظر: (غاية النهاية: ٢٤٧/٢-٢٥١)، (الضوء اللامع: ٢٥٥/٩-٢٦٠)، (طبقات الحفَّاظ: ٥٤٩/١).

أي: كل ما اختلف القراء في قراءته بالجمع والإفراد، فهو يُكْتَبُ بالتاء، وبيان الخلاف المذكور في شُرَاحِهَا (٢) (٣).



(١) (البيت رقم ١٠٠، ص ٦١)، من متن (المقدمة الجزرية)، لمحمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، واسمها: (المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه)، منظومة في التجويد، تتألف من (١٠٧) أبيات، وتُعدُّ من أشهر كتب علم التجويد في العصور المتأخرة، ومن أكثرها تداولاً، وقد شُرِحت شروحاً عدَّة، وطُبعت مفردة، ومشروحة، وطبعات كثيرة، وبتحقيقات عديدة، من أفضلها: تحقيق الشيخ أمين سويد، دار النور بجدة، ط ٤، عام ١٤٢٧هـ، وتحقيق الشيخ محمد تميم الرُّعْبِي، دار الوثائقي بدمشق، ط ١، عام ١٤٢٩هـ، ومن أهم شروحها وأشهرها: (الدقائق المحكَّمة) لتركيب الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، و(المَنَحُ الفكرية) لملاّ علي القاري (ت: ١٠١٤هـ). ينظر: (كشف الظنون: ١٧٩٩/٢-١٨٠٠)، و(معجم المطبوعات: ٦٣/١)، (مقدمة تحقيق متن الجزرية، للرُّعْبِي، ص ٧-٥٠).

(٢) أي: شروح (المقدمة الجزرية)، ينظر بيان الخلاف بالتفصيل في: (الحواشي المفهِّمة: ص ٥١-٥٢)، و(الدقائق المحكَّمة: ص ١٢٧-١٢٨)، و(المَنَحُ الفكرية: ص ٧٦-٧٧).

(٣) تنبيه أول: لم يذكر المؤلف بعض الكلمات من هذا الباب، وهي: ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [يوسف: ٤، وغيرها]، و(ذات) حيث وقعت، نحو: ﴿ذَاتِ الشُّوْكَاتِ﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿ذَاتِ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿بِنَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩، وغيرها]، و﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧، وغيرها]، و﴿مَرْضَاتِ أَرْوَاحِكِ﴾ [التحریم: ١]، و﴿هَيَّاتِ هَيَّاتِ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿وَلَاتِ جِبْنَ مَنَاصِ﴾ [ص: ٣]، و﴿الَلَّتْ وَالْعَزَى﴾ [النجم: ١٩]، وجميعها مرسوم بالتاء الممدودة، باتفاق الشيخين. ينظر: (البدیع: ص ٣٥)، (المقنع: ص ٥٠٠-٥٠٢)، (مختصر التبيين: ٢٦٣/٢-٢٦٤، و٨٩٠/٤، ٩٦٤، ١٠٤٧، ١١٥٤)، (فتح المنان: ورقة ١٢٤/ظ)، (دليل الحيران: ص ٣٤٠)، (سمير الطالبين: ص ٦٥). وقد أُتِّفِقَ على قراءتها بالإفراد وصلاً، ووقف ابن كثير، وابن عامر على ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ بالهاء، ووقف الكسائي على الكلمات المذكورة بعدها بالهاء، ووافقته البري قولاً واحداً، على ﴿هَيَّاتِ هَيَّاتِ﴾، واختلف عن قنبل، ووقف الباقر على كل ما سبق بالتاء. ينظر: (التيسير: ص ٢٠٣)، (النشر: ١٣١/٢-١٣٣، ٢٥١). وأما ﴿حَصَرَتْ صُدُورَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، فقد ذكر أبو داود أنهم كتبه بالتاء الممدودة. ينظر: (مختصر التبيين: ٤٠٩/٢)، ولم يتعرَّض الداني، ولا غيره لرسم هذه الكلمة، وقد قرأها يعقوب بنصب تاء التأنيث منونةً وصلاً، ويقف بالهاء على أصله، والباقر يسكن التاء الممدودة وصلاً ووقفاً. ينظر: (النشر: ١٣١/٢، ٢٥١)، (تجسير التيسير: ص ٣٤١).

تنبيه ثانٍ: كتبوا هاءات التأنيث، التي لم تُذكر في هذا الباب - مثل: ﴿كُوْمَةٌ لَا يَمِرُّ﴾ [بالمائدة: ٥٤]، و﴿فَاقَةُ اللَّهِ﴾ في [الأعراف: ٧٣، وغيرها] - كتبوها بالهاء باتفاق الشيخين؛ وذلك على مراد الوقف، إذ التاء تُبدَلُ فيه هاء، باتفاق القراء. ينظر: (إيضاح الوقف والابتداء: ٢٨٥/١)، (البدیع: ص ٣٥)، (المقنع: ص ٥٠٣، و٥٣٢).

## البَابُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ الضَّبْطِ وَالشَّكْلِ

اعلم أن خط المصاحف هنا، الذي هو بمعنى المخطوط، يُتَكَلَّمُ عليه من وجهين<sup>(١)</sup>:  
**الأول:** ما يرجع إلى بيان الزائد، والناقص، والمبدل، والموصول، وغير ذلك، وهو المسمَّى بعلم الرسم، كما سبق.  
**الثاني:** ما يرجع إلى علامة<sup>(٢)</sup> الحركة، والسكون، والشَّد، والمد، والساقط، والزائد، وغير ذلك، وهو المسمَّى بعلم الضبط، وهو المتكلم عليه هنا، وأتبعته بالأول<sup>(٣)</sup>؛ ليكون هذا التأليف جامعاً لعلمي الرسم والضبط، ومفيداً<sup>(٤)</sup> إفادةً تامَّةً.

### مقدِّمة يحسن ذكرها على سبيل الاختصار.

اعلم أنه اختلِف في المُسْتَبِطِ<sup>(٥)</sup> الأول، الذي بدأ بنقط المصحف نقط الإعراب<sup>(٦)</sup>:  
**فقيل:** يَحْيَى بن يَعْمَر<sup>(٧)</sup>، وقيل: نَصْر<sup>(٨)</sup> بن عاصم اللَّيْثِي<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: (الطراز: ص: ٩-١١).

(٢) في (م): (علامات).

(٣) يقصد: علم الرسم.

(٤) في (م): تصخَّفت إلى (مقيداً).

(٥) على حاشية (ز): (أي: المستخرج) هـ والاستنباط: الاستخراج. ينظر: (مختار الصحاح: مادة ن ب ط، ص: ٣٠٣)،

(القاموس: ص: ١٨٦، فصل الخاء).

(٦) ينظر: (النقط: ص: ١٢٩)، (الطراز: ص: ١٢-١٣).

(٧) هو أبو سليمان، يَحْيَى بن يَعْمَر العُدَوَانِي البصري (ت: قبل سنة ٩٠هـ)، تابعي جليل، كان فصيحاً، مُفَوِّهاً، عالِماً، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الأسود الدؤلي، وروى أيضاً عن أبي ذرٍّ-رضي الله عنه-، وغيرهما، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وحدث عنه فتادة، وآخرون. ينظر: (طبقات ابن سعد ٧/ ٢٦٠-٢٦١)، (معرفة القراء: ص: ٣٧)، (غاية النهاية: ٢/ ٣٨١).

(٨) على حاشية (ز): (كلاهما من علماء البصرة، وقراءها) هـ

(٩) هو نَصْر بن عاصم اللَّيْثِي، ويقال: الدُّوَلِي البصري النحوي (ت: ٩٠هـ)، تابعي، كان فقيهاً، عالماً بالعربية، فصيحاً، وقال أبو داود: كان من الخوارج، وقد وثَّقه النسائي وغيره، قرأ القرآن على أبي الأسود، وسمع من مالك بن الحويرث، وغيرهما، وروى عنه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعمرو بن دينار، وآخرون. ينظر: (معرفة القراء: ص: ٣٩-٤٠)، (غاية النهاية: ٢/ ٣٣٦)، (نزهة الألباء: ص: ٢٣-٢٤).

قال الشيخ أبو عبد الله محمد التَّنَسِي (١): والصحيح أنه أبو الأسود الدُّؤَلِي (٢) (٣)، فإنه اختار رجلاً رجلاً عاقلاً، فطيناً، وقال له: (خُذ المصحف، وصبغاً يُخَالِف / ظ: ٤٦ / لون المداد، فإذا فتحتُ شَفَقِي، فانقُط فوق الحرف نقطة، وإذا ضَمَمْتُهُمَا (٤) فانقُط أمامه، وإذا كَسَرْتُهُمَا فانقُط تحتَه، فإذا أَتَبَعْتُهُ بَعْنَةً فانقُط نقطتين)، يعني: التنوين، هكذا حتى جاء على آخر المصحف، فكان نَقَطُ أَبِي الْأَسْوَدِ نَقَطًا مُدَوَّرًا، كَنَقَطِ الْإِعْجَامِ، إِلَّا أَنَّهُ مَخَالِفٌ لَهُ فِي اللَّوْنِ (٥)، وَالْمَيْسَكُنُّ خَالٍ مِنَ الْعَلَامَةِ، فَتَرَكُهَا عِلْمًا لَهُ (١) أ.هـ. ببعض زيادة.

(١) هو أبو عبد الله، محمد بن عبد الجليل التَّنَسِي، التلمساني، المغربي، المالكي (ت: سنة ٨٩٩هـ)، -والتَّنَسِي (بفتح أوله، والنون، ومهمله)، نسبة إلى (تَنَس)، من أعمال تلمسان، بلد باخر إفريقية-، وهو من أكابر علمائها الجليّة، الفقيه، بقیة الحفّاظ، الأديب، أخذ عن أئمة، منهم: قاسم العقباني، وإبراهيم التّازي، وغيرهما، وأخذ عنه جماعة: كأبي عبد الله بن سعد، و الخطيب ابن مرزوق السبّط، وآخرون، وله تأليف منها: (نظم الدُّرِّ والعقيان في دولة آل زيان)، وتأليف في الضبط، وهو (الطَّرَاز في شرح ضبط الخَرَّاز)، وغيرهما. ينظر: (الضوء اللامع: ٨ / ١٢٠)، (لُبُّ اللَّبَاب: ص ٥٥)، (نيل الابتهاج: ص ٥٧٣)، (شجرة النور: ١ / ٢٦٧).

(٢) قال الداني: (يحتمل أن يكون يحيى ونصر أول من نقطها للناس بالبصرة، وأخذ ذلك عن أبي الأسود؛ إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير). (المحكم: ص ٦). وينظر: (النقط: ص ١٢٩)

(٣) أبو الأسود الدُّؤَلِي هو: ظالم بن عمرو بن سفيان (على الأصح)، (ت: سنة ٦٧هـ، وقيل: ٦٩هـ)، والدُّؤَلِي -بضم الدال، وفتح الهمزة-: منسوب إلى (الدُّؤَل) -بضم الدال، وكسر الهمزة- من كنانة، وفُتِحَتْ فِي النَّسَبِ، قَالَ الْمَبْرَدُ: (وَالدُّؤَلُ: الدَّابَّة، وامتنعوا أن يقولوا: (الدُّؤَلِي)؛ لئلا يُؤَالُوا بَيْنَ الْكَسْرَاتِ)-، وهو قاضي البصرة، ثقة جليل، وهو أول من وضع مسائل في النحو، بإشارة علي -رضي الله عنه-، وقرأ عليه، وكان من وجوه شيعته، وروى عن عثمان بن عفان، وغيرهما من الكبار، وأخذ عنه ولده أبو حرب، ويحيى بن يَعْمَر، وجماعة. ينظر: (معرفة القراء: ص ٣١)، (غاية النهاية: ١ / ٣٤٦)، (الأنساب: ٥ / ٤٠٦-٤٠٨)، (اللُّبَاب: ١ / ٥١٤-٥١٥)، (إنباه الرُّوَاة: ١ / ٤٨-٥٨).

(٤) في (م): (ضَمَمْتُهَا).

(٥) كان نقط الإِعْجَامِ بمداد الكتابة الأسود، ونقط أبي الأسود (نقط الإعراب) باللون الأحمر، المخالف للون الرسم والكتابة. ينظر: (إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ٣٩)، (المحكم: ص ٤، ١٩).

وإلى هذا الخلاف أشار أبو عبد الله القيسي<sup>(٢)</sup>، في (الميمونة)<sup>(٣)</sup> بقوله:

### فَالأَوَّلُ الَّذِي بَدَأَ بِالتَّنْقِطِ      الدَّوْلِيُّ ذُو الحِجَا وَالْقِسْطِ

(١) ينظر: (الطراز: ص: ١٢-١٣). وأما سبب نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي، فهو كما وصفه الزبيدي، قال: (ولم تزل العرب تنطق على سجيتهما في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليتها، والموضح لمعانيها، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين، من دخلاء الأمم، بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُو ذلك وغلبته، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم، وفساد كلامهم، إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها، لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه). (طبقات النحويين واللغويين: ص ١١)، وينظر: (المحكم: ص ١٨-١٩).

ومن هذه الأسباب القصة التي رواها العتيبي، قال: (كتب معاوية [بن أبي سفيان] -رضي الله عنه- إلى زياد [بن أبي سفيان]، يطلب عبيد الله ابنه، فلما قديم عليه كلمته، فوجده يلحن، فردّه إلى زياد، وكتب إليه كتابا يلومه فيه، ويقول: ( أمثلُ عُبيد الله يُضَيِّعُ!)، فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال: يا أبا الأسود إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئا يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله تعالى، فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأله، فوجه زياد رجلا، فقال له اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مرَّ بك فاقرا شيئا من القرآن، وتعمد اللحن فيه، ففعل ذلك، فلما مرَّ به أبو الأسود رفع الرجل صوته، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عزَّ وجهُ الله أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا قد أجبثك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعت إليّ بثلاثين رجلا، فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار رجلا من عبد القيس، فقال: خذ المصحف... إلخ). تنظر قصة أبي الأسود، وأمثلة أخرى على وقوع اللحن في الإعراب، في: (إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٦-٤٣)، (تاريخ العلماء النحويين، للتونخي: ص ١٦٦-١٦٨)، (المحكم: ص ٣-٧)، (إنباه الرواة: ١/ ٤٠-٤١)، (فتح المنان: ورقة ١٣/و، ١٤/ظ). وينظر الكلام على نقط الإعراب، مع تفصيلات نادرة، وفوائد مهمة، في: (رسم المصحف ونقطه، للفرماوي: ص ٢٨٧-٢٩٩).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أبي الربيع سليمان بن موسى القيسي الضرير، (وُلد حَوْل سنة: ٧٣٠هـ - ت: ٨١٠هـ)، شيخ الجماعة، المقرئ، المحقق، قرأ القراءات على: الشيخ أبو عبد الله محمد الصفار، وهو عمده، وأخذ أيضا عن: عبد الرحمن بن محمد أبو يحيى الشريف، وغيرهما، ومن تلاميذه: أبو عنان فارس بن أبي الحسن المريني، وأبو زيد عبد الرحمن بن محمد الجاديري، وآخرون، ومن مصنفاته: ( القصيدة الرائية في أحكام الوقف على قراءة نافع)، و(الميمونة الفريدة في نقط المصحف وضبطه)، وغيرهما. ينظر: (وفيات المؤثرين: ٢/ ٧٢٤)، (لقط الفرائد: ٢/ ٧٢٥)، (نيل الابتهاج: ص ٢٥٢-٢٥٤)، (قراءة الإمام نافع عند المغاربة: ٣/ ٩١٨-٩٨٠).

(٣) اسمها الكامل: (الميمونة الفريدة في نقط المصحف وضبطه)، وهي: أرجوزة في علم ضبط المصحف، لأبي عبد الله محمد القيسي (ت: ٨١٠هـ)، فرغ من نظمها سنة: ٧٩٦هـ، وعدد أبياتها حوالي (٢٠٣٣) بيتا، وهي أرجوزة فريدة كاسمها، خصصها لمسائل ضبط المصحف، واختلاف النقلة فيه، وأرَّخ لتطورات هذا العلم، ومسائله، وتوجيهاتها، وتعليقاتها، كما أنها تعتبر ملتقى لاختيارات أئمة الرسم والضبط، من قدامى ومتأخرين، ولا زالت هذه الأرجوزة مخطوطة -بحسب علمي-، وتوجد منها نسخة في الخزانة الملكية الحسنية، بالمغرب، رقم ٤٥٥٨، ونسخة أخرى بالخزانة العامة بالرياض، رقم ٨٨٤ ك، وقد شرحها تلميذه أبو زيد الجاديري، في كتابه: (الدرّة المفيدة في شرح الميمونة الفريدة). ينظر: (مقدمة تحقيق مختصر التبيين: ١/ ٢٦٨، ٣٢٣، ٤٠٦)، (قراءة الإمام نافع عند المغاربة: ٣/ ٩٣٦-٩٤٨).

وقيل نَجَلٌ يَعْمُرُ التَّقِيَّ<sup>(١)</sup>      وَذَاكَ يَحْيَى الْعَالِمُ الزَّكِيُّ  
وقيل ذَاكَ نَصْرٌ نَجَلٌ عَاصِمٌ      طُوْنِي لِدِي التَّقْوَى الزَّكِيِّ الْعَالِمِ<sup>(٢)</sup>

وقيل غير ذلك<sup>(٣)</sup>، وهذا الشكل هو الذي كان في الصِّدْرِ الأوَّلِ، وعليه مَشَى أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي<sup>(٤)(٥)</sup>.

واعلم أن النُّقْطَ<sup>(٦)</sup> يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى نَقَطِ الْإِعْجَامِ: الدَّلَالُ عَلَى ذَاتِ الْحَرْفِ<sup>(٧)</sup>، وَعَلَى نَقْطِ

(١) في (م): تصخَّفت إلى (الثَّقِيَّ).

(٢) وقفتُ على هذه الأبيات في (الميمونة الفريدة: ص ٢)، وهي نسخة حديثة بخط الشيخ المحقق محمد علي عطفاي، فرغ منها عام ٢٠٠٥م، ونقلها من نسخة الخزانة الملكية بالرباط رقم ٤٥٥٨، مع تصحيحه لكثير من الأخطاء فيها، وقد حصلتُ عليها بواسطة الدكتور الفاضل: مدثر الأمين خيري-وقَّعه الله، وجزاه عنَّا خيرًا-، والاختلافات فيها عما ذكره المؤلف هنا: كلمة (ابتداءً) موضع (بدأ)، و(الدَّكِّيَّ) موضع (الرَّكِّيَّ)، في البيتين (٢ و ٣)، و(بن عاصم) موضع (نجل عاصم).  
(٣) قيل: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١٢٩هـ، على اختلاف في ذلك). ينظر: (الحكم: ص ٦)، (الطراز، وحاشيته: ص ١٢).

(٤) ينظر: (الحكم: ص ٢-٩)، (النقط: ص ١٢٩)، (فتح المنان: ورقة: ١٣/و). وعَلَّل الدَّانِي اختياره لنقط أبي الأسود بقوله: (فاتباع هذا أولى، والعمل به في نقط المصاحف أحق؛ لأن الذي رآه أبو الأسود ومن بحضرته من الفصحاء والعلماء، حين اتفقوا على نقطها، أوجَّه لا شك من الذي رآه من جاء بعدهم؛ لتقدمهم، ونفاذ بصيرتهم، فوجب المصير إلى قولهم، ولزم العمل بفعلهم، دون ما خالفه وخرج عنه؛ اقتداءً منَّا بفعل من ابتداءً النقط من علماء السلف، واتباعاً له، واستمسكاً بسنته). ينظر: (الحكم: ص ٤٢-٤٣). بتصرف يسير. وأما اختيار أبي داود فهو كما قال: (والشكل المدوَّر الذي يسمى نقطاً [نقط الإعراب]، هو الذي أستحبُّ في الأمهات [أي: المصاحف الكاملة]). (أصول الضبط: ص ٦-٧).

(٥) أبو عمرو الدَّانِي هو: عثمان بن سعيد بن عثمان، الأموي، مولاها القرطبي، ابن الصيرفي (٣٧١هـ-٤٤٤هـ)، والدَّانِي: نسبة إلى (دانية): مدينة بالأندلس، وهو العلامة الحافظ، أستاذ الأستاذين، وشيخ مشايخ المقرئين، كما برز في الحديث، والفقه، والتفسير، وسائر أنواع العلوم، وقرأ القراءات على عبد العزيز بن جعفر الفارسي، وطاهر بن غلبون، وجماعة، وقرأ عليه خلف بن إبراهيم الطَّيِّطِي، وأبو داود سليمان بن نجاح، وآخرون، وله مصنفات كثيرة متقنة، منها: (جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع)، و(المتنوع في رسم المصحف). ينظر: (معرفة القراء: ص ٢٢٦-٢٢٨)، (العبر: ٢/٢٨٦)، (غاية النهاية: ١/ ٥٠٣-٥٠٥)، (اللباب ص ١٠١).

(٦) قال ابن منظور: (نَقَطَ الْحَرْفَ يَنْقُطُهُ نَقْطًا: أَعَجَمَهُ، وَالْأَسْمُ النَّقْطَةُ، وَنَقَطَ الْمَصَاحِفَ تَنْقِيطًا، فَهِيَ نَقْطَاتُ، وَالنَّقْطَةُ: فَعْلَةٌ وَاحِدَةٌ). (لسان العرب: ٧/٤١٧)، وينظر: (الصَّحاح: ٣/١١٦٥). و(نقط الحُرْفِ، وَعَلَيْهِ نَقْطًا: وَضَعُ عَلَيَّهِ نَقْطَةً أَوْ أَكْثَرَ لتمييزه، وَالْكِتَابُ: شَكَّلَهُ، نَقَطَ الْحُرُوفَ: مُبَالَعَةً فِي نَقْطِهَا، وَالشَّيْءُ بِالْمَدَادِ، وَنَحْوَهُ: لَطَّخَهُ بِهِ). (المعجم الوسيط: ٢/٩٤٧)

(٧) بما يميِّز المعجم من المهمل، ويقصد بالمعجم هنا: المنقوط، نحو: (ت، ج، خ). والمهمل: غير المنقوط، نحو: (س، ص، ح). (معجم علوم القرآن: ص ٢٩٤). قال الداني: (تقول: أعجمتُ الكتابَ إعْجَامًا: إِذَا نَقَطْتُهُ، وَهُوَ مُعْجَمٌ، وَأَنَا لَهُ مُعْجِمٌ، وَكِتَابٌ مُعْجَمٌ، أَي: مَنْقُوطٌ، وَحُرُوفُ الْمَعْجَمِ: الْحُرُوفُ الْمَقْطُوعَةُ مِنَ الْهَجَاءِ، الَّتِي يَخْتَصُّ أَكْثَرُهَا بِالنَّقْطِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ حُرُوفِ الْأَمَمِ، وَمَعْنَاهُ: حُرُوفُ الْخَطِّ الْمَعْجَمِ، وَفِي تَسْمِيَّتِهَا بِذَلِكَ قَوْلَانُ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُبَيَّنَةٌ لِلْكَلامِ، مَاخُذٌ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَعْجَمْتُ الشَّيْءَ، إِذَا بَيَّنَّتُهُ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْكَلِمَةَ يُخْتَبَرُ بِهَا، مَاخُذٌ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَجَمْتُ الْعُودَ، وَغَيْرِهِ: إِذَا اخْتَبَرْتَهُ). ينظر: (الحكم: ص ٢٢-٢٣، ٣٥)، (لسان العرب: ١٢/٣٨٧-٣٨٩)، (فتح المنان: ورقة ٤/و)، (تاج العروس: ٣٣/٦٤-٦٥).

الإعراب ونحوه<sup>(١)</sup>: الدَّالُّ على عوارضه من فتحٍ، وضمٍّ، وكسِرٍ، وسكونٍ<sup>(٢)</sup> (٣).  
وكذا التعبير بالشَّكْلِ يُطْلَقُ أَيْضًا بالاشتراك على المعنيتين<sup>(٤)</sup>، وإن كان قول الشَّاطِئِي<sup>(٥)</sup> في (العقيلة)<sup>(٦)</sup>:  
مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ فَيَحْتَجِرًا<sup>(٧)</sup> .....

(١) في (م): (ونحوه).

(٢) ممَّا يُعْرَبُ الكلام، ويبيِّن علاقة الكَلِمِ بعضه ببعض، ونقط الإعراب هذا أسبق من نقط الإعجام. ينظر: (معجم علوم القرآن: ص ٢٩٤-٢٩٥). و(العين والراء والباء، أصولٌ ثلاثة: أحدها: الإنابة والإفصاح...، وإعراب الكلام من هذا القياس، يُقَالُ: عَرَّبْتُ له الكلام تعريبًا، وأعرئته له إعرابًا: إذا بَيَّنَّته له؛ لأن بالإعراب يُفَرِّقُ بين المعاني، في الفاعل والمفعول، والتَّنْفِي، والتَّعَجُّب، والاستفهام، وسائر أبواب هذا النَّحْوِ من العلم). ينظر: (تهذيب اللغة: ٢/٢١٨-٢١٩)، (مقاييس اللغة: ٤/٢٩٩-٣٠٠).  
(٣) ينظر: (المحكم: ص ٢٢-٢٤)، (دليل الحيران: ص ٣٤٥-٣٤٦).

(٤) ينظر: (فتح المنان: ورقة: ١٣/و). والشَّكْلُ في اللغة: المثل والشَّبه، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ [ص: ٥٨]، أي من جنسه، وشكلتُ الكتابَ أشكُلُه شكلاً: إذا قَيَّدْتُهُ بعلامات الإعراب، وإلى أشكال الدابة يرجع، وشكلتُ الدابة أشكُلها شكلاً: إذا شددتُ قوائمها بالشَّكَال، أي: الخيل، وأشكلُ الأمرُ مُشَكِلًا إشكالاً: إذا التَّبَسَّ. ينظر: (جمهرة اللغة: ٢/٨٧٧)، (الصَّحاح: ٥/١٧٣٧)، (لسان العرب: ١١/٣٥٦-٣٥٩).

قال أبو عمرو الداني: (والشكل المدوَّرُ يسمى: نقطاً؛ لكونه على صورة الإعجام، الذي هو نقطُ بالسواد، والشَّكْلِ أصله: التقييد والضبط... وقال أبو بكر بن مجاهد، في كتابه في (النقط): (والشكل والنقط شيء واحد، غير أن فهم القارئ يسرع إلى الشكل أقرب مما يسرع إلى النقط؛ لاختلاف صورة الشكل، واتفاق صورة النقط؛ إذ كان النقط كله مدوَّراً، والشكل فيه: الضم، والكسر، والفتح، والهمز، والتشديد بعلامات مختلفة، وذلك عامته مجتمعة في النقط، غير أنه يحتاج أن يكون الناظر فيه قد عرف أصوله، ففي النقط: الإعراب، وهو الرفع، والنصب، والحفض، وفيه علامات الممدود، والمهموز، والتشديد، والتخفيف). ينظر: (المحكم: ص ٢٢-٢٤)، (أوراق غير منشورة من المحكم: ص ٤٠٢).

(٥) هو القاسم بن فيرث بن خلف بن أحمد، الإمام أبو محمد، وأبو القاسم، الرُّعَيْنِي الشاطِئِي، المقرئ، الضرير (٥٣٨-٥٩٠هـ)، أحد الأعلام الكبار، والمشتهرين في الأقطار، كان عالماً بالقراءات، والتفسير، والحديث، والنحو، واللغة، تتلمذ على جمع من علماء عصره، منهم: محمد بن أبي العاصم التَّقْزِي، وأبو الحسن بن هذيل، وغيرهما، وانتفع به خلق كثير، منهم: علي بن محمد السخاوي، والكمال بن شجاع الضرير، وآخرون، ومن أعظم مصنفاته: القصيدتان المشهورتان: (حز الأمان في القراءات السبع)، و(عقيلة أتراب القصائد) في الرسم. ينظر: (وفيات الأعيان: ٤/٧١-٧٣)، (معرفة القراء: ٣١٢-٣١٣)، (غاية النهاية: ٢/٢٠٣-٢٠٤).

(٦) اسمها الكامل: (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد)، وهي منظومة رائية، في علم رسم المصحف، للإمام الشاطِئِي (ت: ٥٩٠هـ)، نظم فيها مسائل (المقنع) للداني، مع بعض الزيادات، وعدد أبياتها (٢٩٠) بيتاً، من بحر (البيسط)، وهي من أنفَس وأشهر المنظومات، طارت بها الرُّبُبان، وعكف عليها النَّحَارِير، فنصَّوها بجلوة للعُرسان، وحظَّيت بالشرح والمعارضة أكثر من قصيدته (الشاطبية اللامية=حز الأمان)، ومن أفضل طبعتها: طبعة بتحقيق الشيخ أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، ط ١، عام ١٤٢٢هـ، ومن أهم شروحاتها: شرح أبي الحسن السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، المسمى بـ(الوسيلة على كشف العقيلة)، و(الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة)، لأبي بكر المشهور باللبيب (ت: قبل ٧٣٦هـ). ينظر: (مقدمة تحقيق العقيلة، لفرغلي عرابوي: ص ٤-١٠)، (كشف الظنون: ٢/١١٥٩)، (أمجد العلوم: ص ٤٠٤)، (هدية العارفين: ١/٨٢٨).

(٧) عجز البيت (رقم ٣٥، ص ٤)، وصدرة: (فَجَرَدُوهُ كَمَا يَهْوَى كِتَابَتَهُ)، وفي (م): تحرَّفت إلى (فيحترًا).

يقتضي خلاف ذلك<sup>(١)</sup>، وفي (القاموس)<sup>(٢)</sup>: (شكّل الكتاب: أعجمه، كأشكّله: كأنه أزال عنه الإشكال)<sup>(٣)</sup> (٤) هـ.

(١) ينظر: (فتح المنان: ورقة: ١٣/و). قال السخاوي في شرحه: (أي: [القرآن] ليس هو كالمصاحف التي نُقطت لبيان الحروف، وشكّلت لبيان الحركات، وقوله: (فيحتجزا): أي: فيمنع من التصرف في القراءة، بل يُقرأ هذا بالرفع، وهذا بالجزم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْئَلْ﴾ [البقرة: ١١٩]، ويحتمل الغيب والخطاب، نحو: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٤، وغيرها]، و﴿تَعْلَمُونَ﴾، وكذلك التذكير والتأنيث، نحو: ﴿يُقْبَلُ﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿تُقْبَلُ﴾، وكذلك نحو: ﴿يَقُصُّ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧]، و﴿يَقْضِي الْحَقُّ﴾... إلى غير ذلك). (الوسيلة: ص ٦٩-٧٠)، وبنحوه شرح ابن القاصح، في (تلخيص الفوائد: ص ٣٤-٣٥). ففرّق الشاطبي بين النقط والشكل في المعنى والدلالة. ونقل ابن منظور قول أبي حاتم: (شكّلت الكتاب، أشكّله، فهو مشكول: إذا قيّدته بالإعراب، وأعجمت الكتاب إذا نُقطته). (لسان العرب: ١١/٣٥٨)، وجاء في معجم إبراهيم الجرمي: (الشكل: ما يدلّ على ما يعرض للحرف، من حركة، أو سكون، أو شد، أو مد، أو نحو ذلك، ويسمى أيضاً: الضبط، ونقط الإعراب). (معجم علوم القرآن: ص ١٧٢).

(٢) اسمه الكامل: (القاموس المحيط، والقابوس الوسيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شمايط)، للإمام، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الشيرازي (ت: ٨١٧هـ)، وهو أعظم وأشهر معاجم اللغة العربية، محذوف الشواهد، مطروح الزوائد، معرّب عن الفصح والشوارد، ولذلك تنافس الناس فيه كتابةً وشراءً، ووُضعت لشأنه الحواشي، والشروح، والتعقيبات، والمختصرات، وخصّ بالدراسات، بل حتى إنه تُرجم إلى التركية، وقد طبع عدة مرات، أفضلها: طبعات مكتب تحقيق التراث، في مؤسسة الرسالة، في بيروت، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، في مجلد ضخيم، وفي آخره فهرس لمواد المعجم، ط ١: عام ١٤٠٦هـ ينظر: (مقدمة القاموس: ص ٢٦-٣٢)، (كشف الظنون: ٢/١٣٠٦)، (الدليل إلى المتون العلمية: ص ٥٩٧-٦٠٥).

(٣) (١/١٠١٩).

(٤) نخلص مما سبق إلى أن الشكل، والإعجام (النقط) مترادفان من حيث المعنى اللغوي، غير أن الاصطلاح -أخيراً- فرّق بينهما، فخصّ الشكل بالحركات، والإعجام بالنقط؛ للتمييز بين ما يدلّ على ذات الحرف، وبين ما يدلّ على عوارضه. ينظر: (المدخل لدراسة القرآن: ص ٣٨٠-٣٨٢).

● تنبيه: قال العلامة ابن عاشر<sup>(١)</sup>، في (فتح المنان)<sup>(٢)</sup>: (لم أجد نصًّا في تعيين أول من نقط في المصاحف نقط الإعجام)<sup>(٣)</sup>.

قال الجعبري<sup>(٤)</sup> في خاتمة (الجميلة)<sup>(٥)</sup>: (الظاهر أن مُبَدِّئَهُ: واضِعُ الشَّكْلِ)<sup>(٦)</sup> هـ. وفي بعض شُرَّاح

(١) هو أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري، الأندلسي، الفاسي، المالكي (٩٩٠ - ١٠٤٠ هـ)، أحد الأعلام، كبير الشأن، رأسٌ في العلم، والتحقيق، والمشاركة في العلوم، وانفرد في عصره بعلم الرسم، وفاق أشياخه في التفنن في التوجيهات والتعليقات، أخذ القراءات على الأستاذ أبي العباس أحمد الكفيف، وأخذ أيضًا عن الشيخ محمد بن قاسم القصار، وغيرهما، ومُنَّ أخذ عنه هو: محمد بن أحمد، الشهير بميارة، وعبد القادر الفاسي، وآخرون، ومن تصانيفه: له شرح عجيب على (مورد الظمان في علم رسم القرآن)، سمَّاه: (فتح المنان)، وأدرج فيه تأليفيًا آخر، سمَّاه: (الإعلان بتكميل مورد الظمان)، في كيفية رسم القرآن لغير نافع من بقية السبعة، وشَرَّحَه ينظر: (خلاصة الأثر ٣/ ٩٦ - ٩٨)، (صفوة من انتشر: ص ١٢٤)، (نشر المثاني: ٣/ ١٢٨٧-١٢٩١)، (شجرة النور الزكية: ١/ ٢٩٩-٣٠٠).

(٢) اسمه: (فتح المنان المروي بمورد الظمان)، لابن عاشر الأنصاري (ت: ١٠٤٠ هـ)، من الشروح القيِّمة، بل ربما كان أجود شروح (المؤرد) المعروفة على الإطلاق؛ لما فيه من استيعاب وتحجير، وهو من أوسعها انتشارًا واعتمادًا في المشرق والمغرب، وألحق به ذيلًا في رسم غير نافع من السبعة، طُبِعَ طبعة قديمة في صدر المائة الماضية، وحُقِّقَ كرسائل علمية، في أكثر من جامعة، ولم ينشر منها شيء، من هذه الرسائل: تحقيق: د. عبد الكريم بو غزالة، في رسالة الدكتوراة، بجامعة الأمير عبد القادر، بالجزائر. ينظر: (هدية العارفين: ١/ ٦٣٦)، (هداية القاري: ٢/ ٧٨٠)، (فهارس علوم القرآن: ٢/ ٢٢١-٢٢٢)، (قراءة الإمام نافع عند المغاربة: ٢/ ٤٦٨-٤٦٩).

(٣) (فتح المنان: ورقة ١٣/و).

(٤) هو أبو إسحاق، وقيل: أبو محمد، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، الجعبري (وُلِدَ في حدود ٦٤٠ هـ - ت: ٧٣٢ هـ)، وهو شيخ بلد الخليل عليه السلام، محققٌ حاذق، ثقة كبير، قرأ على: المنتجب حسين بن حسن التكريتي، والشريف الداعي، وغيرهما، وقرأ عليه: أبو بكر بن الجندي، والشيخ عمر بن حمزة العدوي، وآخرون، وألَّفَ التصانيف في أنواع العلوم، منها: شرح كبير للشاطبية، كامل في معناه، المسمَّى بـ(كنز المعاني)، وشرح للرائية، المسمَّى بـ(جميلة أرباب المراسد)، وغيرهما. ينظر: (معرفة القراء: ص ٣٩٧)، (فوات الوفيات: ١/ ٣٩-٤١)، (غاية النهاية: ١/ ٢١).

(٥) اسمه الكامل: (جميلة أو خميلة) أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القصائد، للإمام برهان الدين الجعبري (ت ٧٣٢ هـ)، وبعضهم سمَّاه: (خميلة)، وبعضهم: (الأبحاث الجميلة في شرح العقيلة)، وهو من أنفس وأوسع شروح (العقيلة)، وفيه تعليقات، وتنبهات، وفوائد، قلَّ أن توجد في شروح (العقيلة)، حقَّقه عدد من الباحثين، منهم: د. محمد إلياس محمد أنور، في رسالة الدكتوراة، في جامعة أم القرى، عام ١٤٢٢ هـ، وهو تحت الطباعة - بحسب بحثي -، وحقَّقه أيضًا: د. محمد خضير الزويبي، في رسالة الدكتوراة، في كلية الآداب، بالجامعة المستنصرية ببغداد، عام ١٤٢٦ هـ، وطبعته دار الوثائقي للدراسات القرآنية بسوريا، ط ١، عام ١٤٣١ هـ. ينظر: (برنامج الوادي آشي: ص ١٨٦)، (كشف الظنون: ٢/ ١١٥٩)، (أبجد العلوم: ص ٤٠٤)

(٦) وهو أبو الأسود الدؤلي. ينظر: (جميلة أرباب المراسد: ص ٧٦٤) وفيه: (مُبتَدِعُهُ)، وينظر أيضًا: (المحكم: ص ٦).

(مؤرد الظمان)<sup>(١)</sup>(٢).

وقال ابن عطية<sup>(٣)</sup> في (تفسيره)<sup>(٤)</sup>: (إن أول من أحدث نقط المصحف، وشكله، وتخريجه:

(١) أسند أبو البركات الزبيدي، في كتاب (الطبقات) إلى محمد بن يزيد المبرد: (إن أول من نقط المصحف: أبو الأسود الدؤلي)، وذكر أبو الفرج الرّياشي: (إن زياد بن أبي سفيان أمر أبي الأسود بنقط المصحف). (التبيان شرح مورد الظمان، ت: الهندي: ٩٨/٢)، وينظر أيضاً: (تنبيه العطشان، ت: محمد حرشة: ١٧٠-١٧٣).

(٢) منظومة (مورد الظمان) اسمها الكامل: (مورد الظمان في رسم أحرف القرآن)، ومعها: (متن الدليل في الضبط)، للإمام محمد الخزاز (ت: ٧١٨هـ)، وهي من أشهر وأهم المنظومات في علمي الرسم والضبط، تضمّنت الرسم، وخلافيات المصحف، باعتبار قراءة الإمام نافع فقط، وعدد أبياتها: (٦٠٨) أبيات، وأصل هذا النظم ثلاثة كتب هي: (المقنع)، و(التنزيل)، و(العقيلة)، وبعض الكلمات من (المنصف) للبلنسي، وقد حظيت هذه المنظومة بعناية فائقة من العلماء، فكثرت عليها الشروح، والحواشي، والتعليقات، والتعقيبات، والاستدراكات، ومن أشهر شروحاتها: (التبيان في شرح مورد الظمان)، لابن آخطا الصنّهاجي، تلميذ المؤلف (ت: ٧٥٠هـ)، و(فتح المنان المروي بمورد الظمان)، لابن عاشر الأنصاري (ت: ١٠٤٠هـ)، وقد طبع (مورد الظمان)، ويليّه منظومة (الإعلان بتكميل مورد الظمان) لابن عاشر، بتحقيق د. أشرف محمد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، ط ١، عام ١٤٢٣هـ. ينظر: (مقدمة ابن خلدون: ص ٥٥٣)، (صلة الخلف: ص ٤٢٥)، (فهارس علوم القرآن: ٣٨٤/١)، (مقدمات في علم القراءات: ص ١٩٣-١٩٥).

(٣) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، الغرناطي، الحافظ، القاضي (ولد سنة: ٤٨٠هـ، على اختلاف في ذلك - ت: ٥٤٦هـ، على اختلاف أيضاً)، كان إماماً في الفقه، والتفسير، والحديث، والعربية، قوي المشاركة، حدّث عن: أبيه أبي بكر غالب، وأبي علي الغساني، وغيرهما، وحدّث عنه: أبو القاسم بن حبيش الحافظ، وعبد المنعم بن الفرس، وآخرون، وألّف في التفسير كتاباً ضخماً، اسمه: (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيته كل مطّار، وألّف (برناجماً)، ضمّنه مروياته، وأسماء شيوخه، وغيرها من المؤلفات. ينظر: (بُغْيَةُ الملتبس: ص ٣٨٩-٣٩١)، (سبّير الأعلام: ٥٨٧/١٩-٥٨٨)، (الإحاطة في أخبار غرناطة: ٤١٢/٣-٤١٤)، (بُغْيَةُ الوُعاة: ٧٣/٢-٧٤).

(٤) اسمه الكامل: (الجامع المحرّر الصحيح الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز)، للإمام أبي محمد عبد الحق بن ابن عطية (ت: ٥٤٦هـ)، وقد أتى عليه أبو حيّان، ورجّحه على غيره، وقال: (هو أجلُّ من صنّف في علم التفسير، وأفضل من تعرّض للتبحيح فيه، والتحرير)، وقيل: (كتاب ابن عطية أقلّ، وأجمع، وأخلص، و(كتاب الزمخشري) ألخص، وأغوص، وقد حُققت أجزاء كثيرة منه، في رسائل علمية بجامعة الأزهر، وأصدر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية منه جزأين، كما صدر هذا التفسير كاملاً، بعناية وزارة الأوقاف والشئون الدينية بقطر. ينظر: (كشف الظنون: ٤٣٩/١، ١٦١٣/٢)، (هدية العارفين: ٥٠٢/١)، (مقدمة في أصول البحث وتحقيق التراث: ص ٥٦)، (فهارس علوم القرآن: ٢٠٧/٣-٢٠٩).

الحجّاج<sup>(١)</sup>، بأمر عبد الملك بن مروان<sup>(٢)</sup> له بذلك<sup>(٣)</sup> (٤) هـ.

ثم إن الخليل اخترع نَقَطًا آخر، يسمّى: **المُطَوَّل**<sup>(٥)</sup> (١)، وهو: الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور

(١) هو أبو محمد، الحجّاج بن يوسف بن الحكم ابن أبي عقيل، الثقفي (وُلد في حدود ٤٠هـ - ت: ٩٥هـ)، وهو عامل عبد الملك بن مروان، ثم الوليد، على العراق وخراسان، كان حافظًا للقرآن، ومُحِبًّا لأهل القرآن، لكنه اشتهر بسُكِّ الدماء، وقتل العلماء - عامله الله بعفوه ومغفرته -، وروى عن: أنس بن مالك، وسمره بن جندب، وغيرهما، وروى عنه: ثابت البناني، ومالك بن دينار، وآخرون. ينظر: (تاريخ دمشق، لابن عساكر: ١١٣/١٢ - ٢٠٢)، (بُعْيَةُ الطلب: ٢٠٣٧/٥ - ٢٠٩٩)، (وفيات الأعيان: ٢٩/٢ - ٥٤).

(٢) على حاشية (ز): (هو أحد الملوك، من بني مروان، وترجمته معروفة، مشهورة في التواريخ) هـ (من شرح الشَّهاب الحفَّاجي، على (الشَّقَا)، وكذا على حاشية (م)، لكن رمز انتهاء الكلام (أ. هـ) آخره وهو أبو الوليد، عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، القرشي، الدمشقي (٢٦هـ - ٨٦هـ)، أحد خلفاء بني أمية، كان عابداً، ناسكاً، فقيهاً قبل الخلافة، روى عن جماعة من الصحابة والتابعين، منهم: عثمان بن عفان، وأبي سعيد الخدري، وغيرهما، وروى عنه: خالد بن معدان، ومحمد بن شهاب الزهري، وآخرون. ينظر: (طبقات ابن سعد: ١٧٢/٥ - ١٨٢)، (تاريخ بغداد وذيوله: ١٠ / ٣٨٧ - ٣٩٠)، (تهديب الكمال: ١٨ / ٤٠٨ - ٤١٤).

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز: ص ٥٠)، وينظر أيضاً: (التبيان شرح مورد الظمان، ت: الهندي: ٩٧/٢)

(٤) وقيل: أن ابن سيرين كان له مصحف نقطه له يحيى بن يعمر. وأما سبب الإعجام: فقد كانت المصاحف خالية من النقط وعارية منه، وقت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار، ومن المؤرخين من يرى أن الإعجام كان معروفاً قبل الإسلام لتمييز الحروف المتشابهة، غير أنه تُرِكَ عند كتابة المصاحف؛ بسبب تساهل الكُتَّاب، وطول الزمن، وأيّد هذا القول مع الاستدلال بالأدلة كلّ من: الأستاذ محمد طاهر الكردي، في كتابه: (تاريخ الخط العربي: ص ٨٣ - ٨٤)، وكذا الأستاذ محمد أبو شهبه، في (المدخل لدراسة القرآن: ص ٣٨٢)، ومهما يكن من شيء فقد اشتدّت الحاجة إلى نقط الإعجام حينما اتسعت رقعة الإسلام، واختلط العرب بالعجم، وبدأ اللبس والإشكال في قراءة المصاحف، ثم شاع اللحن والتصحيف في قراءتها، حتى ليشقّ على الكثير منهم أن يميزوا بين حروف القرآن وقراءته، في مثل قوله تعالى: ﴿ تُنَشِّرْهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿ تُنَشِّرْهَا ﴾، وقوله: ﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [النساء: ٩٤، الحجرات: ٦]، و﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾، فاهتم عبد الملك بن مروان بذلك، وأمر الحجّاج أن يُعني بهذا الأمر الجليل، فاختار الحجّاج له رجلين من خيرة المسلمين: نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر العدواني، تلميذَي أبي الأسود الدؤلي، وكانا من الورع والصلاح، وبلوغ الغاية في العربية والقراءات بمكان، فوضعا النقط للحروف المتشابهة، من واحدة إلى ثلاث نقط، وخالفاً بين أماكنها، بتوقيع بعضها فوق الحروف، وبعضها تحت الحروف، وكان في هذا توفيق عظيم للأمة إلى هذا العمل الذي يتوقف عليه حفظ القرآن الكريم. ينظر: (شرح ما يقع فيه التصحيف: ص ١٣)، (المحكم: ص ١٩، ١٨)، (وفيات الأعيان: ٣٢/٢)، (تاريخ آداب العرب: ١/ ١٩٣)، (تاريخ القرآن الكريم: ص ١٨١). قال محمد أبو شهبه: (ويمكن التوفيق بين هذا وما تقدّم بأن أبا الأسود أول من نقط المصحف بصفة شخصية، وتبعه في ذلك ابن سيرين، وأما عبد الملك فأول من أمر بنقط المصحف بصفة عامة رسمية شاعت وداعت بين الناس قاطبة). (المدخل لدراسة القرآن: ص ٣٨٢ - ٣٨٣). وينظر الكلام على نقط الإعجام، مع تفصيلات نادرة، وفوائد مهمة، في: (رسم المصحف ونقطه، للفرماوي: ص ٣٠٠ - ٣٠٧).

(٥) أو (المستطيل)، وكان ذلك في زمن الدولة العباسية، حيث أخذ الخليل نقط أبي الأسود عن جماعة، وحوّر فيه، فزاد وأفاد، ويُعرف عندنا اليوم ب(الشكل). ينظر: (أصول الضبط: ص ٥)، (الطراز: ص ١٣ - ١٤)، (معجم علوم القرآن: ص ٢٩٥).

حروف المد<sup>(٢)</sup>، وجعل مع ذلك علامة الشدِّ: شينًا، أخذها من أول (شديد)، وعلامة الخفة<sup>(٣)</sup>: حاءٌ، أخذها من أول (خفيف)، ووضع علامة الهمز<sup>(٤)</sup>، وعلامة الإشمام<sup>(٥)</sup>، وهي: نُقَطُ مُدَوَّرٌ أمام الحرف

(١) خلاصة ما تقدّم: أن الذي حدث في المصاحف:

أولاً: كان (لأبي الأسود الدؤلي) فضل السبق وشرف التقدم في (نقط الإعراب).

ثانياً: وصل ذلك بـ(نقط الإعجام) التَّالُونَ لأبي الأسود، والآخذون عنه، وهما: (نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر).

ثالثاً: طَوَّر (الخليل بن أحمد) نقط أبي الأسود، وأدخل عليه تحسينات؛ ليكون عوضاً عن نقط أبي الأسود، وسمي بعد ذلك بـ(النقط المطوَّل)، وهو المعروف عندنا اليوم بـ (الشكل).

رابعاً: أن نقط الإعراب المساوي للضبط والشكل سابق في الوضع على نقط الإعجام؛ لتقدّم زمن زياد وأبي الأسود، على زمن الحجاج ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر. ينظر: (طبقات النحويين واللغويين: ص ١٢)، (السبيل: ص ١٥)، (إيفاء الكيل: ص ١٧-١٨).

(٢) قال ابن الجزري: (الجمهور على أن الفتحة من الألف، والضمّة من الواو، والكسرة من الياء، فالحروف على هذا عندهم قبل الحركات، وقيل: عكس ذلك، وقيل: ليست الحركات مأخوذة من الحروف، ولا الحروف مأخوذة من الحركات، وصحّحه بعضهم). (النشر: ١ / ٢٠٤). وينظر: (التمهيد: ص ٧٨-٨١).

(٣) أي: السكون؛ لأنه أخفّ من الحركات كلها، وأبلغ في تحصيل الرّاحة. ينظر: (الإضاءة: ص ٤٨)، (القول السديد في علم التجويد: ص ١٢٤)، (مقدمات في علم القراءات: ص ١٣٦).

(٤) الهمز في اللغة: الضَّغْطُ والدَّفْعُ بسرعة، واصطلاحاً: اسم جنس، مفردة: همزة، كَتَمَرَةٌ وَتَمْرٌ، وجمعه: همزات، وهو مصدر هَمَزَ هَمَزًا، وسمّي الحرف المعروف-الذي هو أول حروف الهجاء- همزة؛ لأن الصوت يندفع عند النطق به؛ لكلفته على اللسان، وقيل: لاحتياجه في إخراجه من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت، ودفعه لثقله، ومن ثم سُمِّيَتْ نَبْرًا، إذا همزته، والأصل فيه: التحقيق، وقد يُخَفَّفُ بأحد أنواع التخفيف: (التسهيل بين بين، أو الإبدال، أو الإسقاط، أو النقل). ينظر: (إبراز المعاني: ١٢٦)، (الإضاءة: ٢٤).

(٥) ينظر: (المحكم: ص ٦-٧)، (الطراز: ص ١٤).

\*\* والإشمام لغة: مأخوذ من: أَشْمَمْتُ فُلَانًا الطَّيْبَ فَشَمَّمَهُ وَأَشَمَّمَهُ، بمعنى: أدناه من أنفه لِيَجْتَذِبَ رَائِحَتَهُ، وقيل: الإشمام: رُومُ الحرف الساكن بحركة خفيفة لا يُعْتَدُّ بها، ولا تكسر وزناً. ينظر: (لسان العرب: ١٢ / ٣٢٥-٣٢٦)، (تاج العروس: ٣٢ / ٤٧٣-٤٧٥).

وأما في عُرْفِ القراء: فيُطَلَّقُ باعتبار أربع، وسنذكر منها ما يتعلّق بالضبط، وهما نوعان: الأول: خلط حركة بأخرى، وله أصل مطّرد، وهو ما جاء من الفعل المعتل العين، المبني للمفعول، كما في: ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١، وغيرها]، ﴿وَعِيَصَ﴾ [هود: ٤٤]، وأشباههما. والثاني: إخفاء الحركة فيكون بين الإسكان والتحريك، أو ضمّ الشفتين مقارنة لسكون الحرف المدغم، وذلك فيما كان مرفوعاً أو مضمومًا في رواية السوسي، وفي: ﴿لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]- على قراءة الجماعة-. وسيأتي بيان حكم ضبط النوعين في الفصل الأول، عند الكلام على ضبط الحركات غير الخالصة. وينظر: (التيسير: ص ١٩٩-٢٠٠)، (الموضح في التجويد: ص ٢٠٩-٢١٠)، (الإقناع: ص ٢٦٥)، (مرشد القارئ: ص ٧٥)، (إبراز المعاني: ص ٧١-٧٢).

من / و: ٤٦ / فوق، وعلامة الاختلاس<sup>(١)</sup>، والإمالة<sup>(٢)</sup>، وهذا هو المشهور، وبه العمل<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو عبد الله التنسيبي: (والخليل هذا هو: ابن أحمد، شيخ سيبويه<sup>(٤)</sup>)، المرجوح<sup>(٥)</sup> إليه في كلام العرب لغةً، ونحوًا، وتصريفًا، وعُرُوضًا، ورسمًا، وضبطًا، وكان عابدًا، زاهدًا، ورعًا<sup>(٦)</sup>..



(١) سيأتي تعريفه في الفصل الأول، عند الكلام على حكم الحركة غير الخالصة، مع تعريف الإخفاء، والرّوم (ص ١٠٠، حاشية ٧) وذلك أنسب؛ لبيان ما بين هذه المصطلحات من اتفاق واختلاف.

(٢) سيأتي تعريف المؤلف بها في الفصل الأول من هذا الباب: (ص ١٠٤).

(٣) كان عمل الخليل بن أحمد يسمى (شكل الشعر) أيضًا، واستعمله الخليل، والنحويون، وعلماء اللغة لضبط الشعر، وألفاظ اللغة، ولم يستعمله أهل القراءات في نقط المصاحف؛ اتباعًا منهم للسلف، وقد اختاره أبو داود، وأجاز استعماله أولاً في الألواح، حيث قال: (ولا أمنع من الشكل المأخوذ من الحروف التي يضبط بها الصبيان ألواحهم، ويعلمونه في المكتب، ويضبط به الشعر، وغيره). (أصول الضبط: ص ٧). ثم أجاز استعمال شكل الشعر عمومًا، حيث قال: (واتباع الخليل، وسيبويه في الشكل المأخوذ من الحروف، التي يضبط بها الناس اليوم في الظروف، والأخبار، والشعر، وجعل الشدة على صورة شين حسنًا أيضًا، غير ممنوع منه في المصحف؛ لفشو ذلك أيضًا، واستعماله قديمًا، وإقرار الناس ذلك، ورضاهم به، وتركهم إنكاره). (أصول الضبط: ص ٥٥). فكترة تحليل الحكم يؤذن بالاختيار، إلا أن الداني حث على ترك استعمال هذا النوع من الشكل، فقال: (وترك استعمال شكل الشعر... في المصاحف الجامعة من الأمهات وغيرها، أولى وأحق؛ اقتداءً بمن ابتداءً النقط من التابعين، واتباعًا للأئمة السالفين). (الحكم: ص ٢٢). وجرى العمل في مصاحف المشاركة والمغاربة بشكل الخليل (المطول)؛ لأن علامات الخليل عبارة عن حروف صغيرة، أو أبعاد حروف، بينها وبين مدلولاتها مناسبة ظاهرة، بخلاف علامات أبي الأسود، واتباعه، فإنها مجرد نقط، لم يُبَيَّن على مناسبة بين الدوّال والمدلولات. ينظر: (حاشية أصول الضبط: ص ٧)، (تاريخ الخط العربي: ص ٨٢).

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه، الفارسي، ثم البصري (ت: ١٨٨ هـ، على الأشبه والأثبت)، كنيته على الأشهر: أبو بشر، وقيل: أبو الحسن، مولى لبني الحارث بن كعب، و(سيبويه) لقب له، ومعناه بالفارسية: (رائحة التفاح)، وقد تعلق من كل علم بسبب، مع براعته في النحو، أخذ عن: الخليل بن أحمد، صاحبه الذي لازمه، واستكثر منه، و روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، ومَن أخذ عنه: أبو الحسن الأخفش، وروى القراءة عنه أبو عمَر الجُرَيمي، وصنّف كتابه (الكتاب) الذي لم يسبقه أحدٌ على مثله، ولا لحقه أحدٌ من بعده. ينظر: (أخبار النحويين البصريين، للسرياني: ص ٣٨-٤٢)، (تاريخ العلماء النحويين، للتنوخي: ص ٩٠-١١٢)، (إنباه الرواة: ٢ / ٣٤٦-٣٦٠)، (غاية النهاية: ١ / ٦٠٢).

(٥) في (م): تصحّفت إلى (المرجوح).

(٦) (الطراز: ص: ١١)، (دليل الحيران: ص ٣٤٤). وتُضيف إلى ترجمته: هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن، الفراهيدي، ويقال: الفرهودي، الأزدي، النحوي، البصري (ولد سنة ١٠٠ هـ - ت: ١٧٠ هـ، على اختلاف في ذلك)، أخذ عن: أبي عمرو بن العلاء، وعاصم الأحول، وغيرهما، وأخذ عنه: الأصمعي، وسيبويه، وآخرون، وله من التصانيف: كتاب (العُزْن)، الذي جمع فيه أصول الكلام للعرب كلها، وكتاب (النقط والشكل)، وغير ذلك. ينظر: (إرشاد الأريب: ٣ / ١٢٦٠-١٢٧١)، (إنباه الرواة: ١ / ٣٧٦-٣٨٢)، (غاية النهاية: ١ / ٢٧٥).

## وهذا الباب مشتمل على فصول:

## الفصل الأول: في حكم وضع الحركة مع الحرف.

إنَّما ابتدأتُ بالكلام على الحركات؛ لأنها أول ما استنبطُ من أحكام الضبط، والمراد بالحكم: الصِّفة، أي: في صفة وضع الحركة، أي: جنسها الشامل للفتح، والضم، والكسر<sup>(١)</sup>.  
فَصِفَةُ الفتحَة على مذهب الخليل، الذي جرى به العمل<sup>(٢)</sup>: ألف مَبْطُوحَة<sup>(٣)</sup> صغيرة، ومحلُّها: فوق الحرف، وجُعِلَتْ مَبْطُوحَة؛ لِئَلَّا تَلْتَبَسَ بأصلها، وجُعِلَتْ صغيرة؛ لتظهر مَزِيَّة الأصل على فرعِهِ<sup>(٤)</sup> (٥).  
وصِفَةُ الضَّمَّة: واو صغيرة، مُزَالَة الرَّأس، على قول<sup>(٦)</sup>، ومحلُّها: إمَّا أمام الحرف، أو فوقه<sup>(٧)</sup>.

(١) (الطراز: ص ١٧)، (دليل الحيران: ٣٤٦). واختيار الداني - كما سبق - هو نقط الإعراب الأول، الذي وضعه أبو الأسود، وعلى هذا فنقط الحركات عنده مدوّر بالحمراء، بخلاف أشكال الخليل، وأما مواضع الحركات فمتقنة في نقطي أبي الأسود، والخليل. ينظر: (الحكم: ٦-٤٢، ٧-٤٣، ٤٥)، و(النقط: ص ١٣١). ويلاحظ أن أبا داود ذكر مواضع الحركات الثلاث، ولم يبين علاماتها؛ لأنه اتبع نقط أبي الأسود الدؤلي. ينظر: (أصول الضبط: ص ٨-١١).

(٢) كما سبق ذكره في آخر المقدمة قبل هذا الفصل. وينظر: (حاشية أصول الضبط: ص ٧)، (الطراز: ص ١٨)، (دليل الحيران: ٣٤٧)، (تاريخ الخط العربي: ص ٨٢).

(٣) أي: مبسوطة، وممدودة من اليمين إلى اليسار - كما ذكر ذلك علماء الضبط - (إرشاد الطالبين: ٩)، (دليل الحيران: ٣٤٧)، (سمير الطالبين: ٨٩)، (إيفاء الكيل: ٢٦).

(٤) باتفاق المشاركة والمغاربة، وعليه العمل في مصاحفهم. ينظر: (الحكم: ص ٤٢)، (أصول الضبط: ص ٨، ١٣٠)، (حلة الأعيان: ورقة ٢٣/و)، (دليل الحيران: ٣٤٧)، (سمير الطالبين: ٨٩). ولم يلتفت المؤلف إلى قول من جعل الفتحَة أمام الحرف؛ لضعفه. قال ابن أشته: (رأيتُ في مصحف إسماعيل القسط - إمام أهل مكة - الضمة فوق الحرف، والفتحَة قُدَّام الحرف، ضدَّ ما عليه الناس). (الحكم: ص ٩)، وينظر: (الطراز: ص ٢٢)، (دليل الحيران: ٣٤٧).

(٥) أما ابن جني: فيجعل الحركات أبعاض حروف المد واللين، ونقل عن متقدمي النحويين أنهم يسمون الفتحَة: الألف الصغيرة، والكسرة: الياء الصغيرة، والضمة: الواو الصغيرة). ينظر: (سر الصناعة: ٣٣/١).

(٦) المغاربة، فيسقط من رأسها الدارة فقط، ويكون شكلها مُعَوَّجًا، وتبقى مثل الدال الصغيرة، هكذا: ( ُ )، وعليه العمل في مصاحفهم، وأما المشاركة فصفة الضمة عندهم واو صغيرة، تبقى بكمالها، هكذا ( ُ )؛ لثلاث تشبهه بالواو المأخوذة منها؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع، وعليه العمل في مصاحفهم. ينظر: (الحكم: ٧، ٤٢، ٤٥)، (حاشية أصول الضبط: ص ٨)، (حلة الأعيان: ورقة ٢٦)، (دليل الحيران: ص ٣٤٧-٣٤٨)، (إيفاء الكيل: ص ٢٦).

(٧) وهو مذهب الخليل وسيبويه، واتفق الشيخان على أن محلُّها: وسط الحرف أو أمامه. ينظر: (الحكم: ص ٧، ٤٢)، (النقط: ١٣١)، (أصول الضبط: ص ٩، ١٣٠-١٣١)، (حلة الأعيان: ورقة ٢٦/و-٢٧/ظ)، (الطراز: ص ٢٠). وعُلِّل الداني اختيار الوسطية (الفوقية) موضعًا للضمة بقوله: (فموضع الفتحَة من الحرف أعلاه، وموضع الكسرة منه أسفله، وموضع الضمة منه وسطه أو أمامه؛ لأن الفتحَة لما حصلت في أعلاه، والكسرة في أسفله، بقي وسطه، فصار موضعًا للضمة). هـ. ببعض حذف.

قال الشيخ التَّنَسِي: (واختيار المبرِّد<sup>(١)</sup>، وجماعة: الفوقية<sup>(٢)</sup>؛ لئلاً تلتبس بواو الصلة)<sup>(٣)</sup> هـ. وصفة الكسرة: ياء صغيرة، ومحلُّها: تحت الحرف<sup>(٤)</sup>.

وإلى هذا أشار أبو عبد الله الخزاز، فقال:

فَفَتْحَةُ أَعْلَاهُ وَهِيَ أَلِفٌ  
وَأَوَّا كَذَا أَمَامَهُ أَوْ فَوْقًا  
مَبْطُوحَةٌ صُغْرَى وَضَمٌّ يُعْرَفُ  
وَتَحْتَهُ الْكَسْرَةُ يَاءٌ تُلْقَى<sup>(٥)</sup>

قال الشيخ التَّنَسِي: (قدَّم الفتحة على الضمة، والضمة على الكسرة؛ اقتداءً بأبي الأسود، ومن قضيتِه أُخِذَتْ أسماء الحركات، ومحلُّها<sup>(٦)</sup>، وظاهر كلام المصنِّف<sup>(٧)</sup>، وغيره: أن الضمة لها رأس، وكذلك الكسرة، وهو صحيح<sup>(٨)</sup>، وأجاز بعض المتأخرين إسقاط رأسيهما، كما أسقط بعض الألف<sup>(٩)</sup>، وفي كلام

- ينظر: (المحكم: ص ٤٢). وأعرض المؤلف عن القول الثالث؛ لضعفه، وهو أن توضع الضمة في نفس الحرف. ينظر: (الطراز: ص ٢٣)، (دليل الحيران: ٣٤٧)، (سمير الطالبين: ٨٩)، (إرشاد الطالبين: ٩)، (السبيل: ص ٢١).
- (١) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير، الأزدي، ثم التَّمالي، المعروف بالمبرِّد، (ولد سنة: ٢١٠هـ - ت: ٢٨٦هـ، على اختلاف في ذلك)، وهو شيخ أهل النحو، وحافظ علم العربية، أخذ عن: صالح بن إسحاق الجرمي، وروى القراءة عن: بكر بن محمد المازني، وحدث عنه: نبطويه النحوي، وروى عنه القراءة: أبو طاهر الصَّيدلاني، وأملى كتبًا كثيرة، منها: (الكامل)، و(كتاب في الخط والمجاء)، وغيرهما. ينظر: (معجم الشعراء: ص ٤٤٩-٤٥٠)، (تاريخ العلماء النحويين، للتونخي: ص ٥٣-٦٥)، (تاريخ بغداد وذيوله: ١٥١/٤-١٥٧)، (غاية النهاية: ٢/٢٨٠).
- (٢) وهو الصواب، وعليه العمل في نقط المصاحف عند المشاركة والمغايرة. ينظر: (الجامع المفيد: ٨٣)، (دليل الحيران: ص ٣٤٧)، (سمير الطالبين: ٨٩)، (إرشاد الطالبين: ٩)، (إيفاء الكيل: ص ٢٦).
- (٣) ينظر: (الطراز: ص ٢٠)، وعبارة التنسي فيه: (لئلا تلتبس بالواو المتلوة)، وينظر: (المحكم: ص ٧)، (إرشاد القراء: ٢/٧٣٥).
- (٤) اتفق المشاركة والمغايرة على إسقاط رأس الياء، وتسقط نقطتها، وتبقى جرَّتها فقط، كالفتحة، وعليه العمل. ينظر: (الجامع المفيد: ٥٨-٥٩)، (دليل الحيران: ص ٣٤٧-٣٤٨)، (سمير الطالبين: ٨٩)، (إيفاء الكيل: ص ٢٧). كما اتفقا على موضعها تحت الحرف، وإذا كانت الحروف معرَّقة، كالسين والنون، فإن الكسرة تجعل في أول التَّعريق. وينظر: (المحكم: ص ٧، ٤٢)، (النقط: ١٣١)، (أصول الضبط: ص ٩-١٠، ١٣١)، (الطراز: ص ٢١)، (دليل الحيران: ٣٤٧).
- (٥) (البيتان رقم: ٤٦٠-٤٦١، ص ٣٧) من: (متن ذيل الضبط، للخزاز).
- (٦) قضية أبي الأسود سبق ذكرها في مقدمة هذا الباب، وهي قصته التي كانت سببًا في وضعه لنقط الإعراب، وقوله للرجل من عبد القيس: (فإذا فتحت شَفِيَّ، فانقط فوق الحرف نقطة، وإذا ضَمَّتْهُما فانقط أمامه، وإذا كسرتُهما فانقط تحته). ينظر: (المحكم: ص ٤)، (الطراز: ١٢-١٣). وهذه الحركات الثلاث المتقدمة شاملة لحركات البناء، والإعراب، وغيرهما، كحركات انتقال الساكنين، والاتباع، والنقل، فضبطها كلها واحد. ينظر: (الطراز: ص ٢٣)، (دليل الحيران: ص ٣٤٨)، (سمير الطالبين: ٨٩)، (سفير العالمين، وحاشيته: ٢/٥٣٥).
- (٧) لم تتضح الكلمة في (ز)، و(م)، وقد تبين لي من نصّ (الطراز: ص ٢٢).
- (٨) ينظر ما سبق في صفة الضمة، وصفة الكسرة (ص ٩٠-٩١).

الدَّائِي وغيره، ما يُشعر به<sup>(٢)</sup>، وأنكره بعضهم، وزعم أنه لا مُستند له من كلام القدماء<sup>(٣)</sup>، وليس كما زعم<sup>(٤)</sup> هـ.

ثم إن أتبعَت هذه الحركات تنويناً<sup>(٥)</sup>، فَرَدَّ إليها مثلها؛ ليتبيَّن بذلك أن بعدها في اللفظ نوناً، تسمَّى تنويناً، ولما كانت هذه النون تأتي بعد تمام الكلمة، وكان غيرها يأتي في أول الكلمة، وفي وسطها، وفي آخرها<sup>(٦)</sup>، فَرَّقَ بينهما في / ظ: ٤٧ / التعبير، فقيل لِمَا هو من نفس الكلمة: (نون) على الأصل، وعبر عن هذا بـ (التنوين)؛ تنبيهاً على ذلك<sup>(٧) (٨)</sup>.

(١) (وهو صحيح أيضاً). (الطراز: ص ٢٢). وينظر: (دليل الحيران: ٣٤٨). وقد نقل المنبهي نصَّ أبي عبد الله المحاصي على أن الضمة واو مغلوقة الدائرة، والكسرة ياء محذوفة الرأس، ثم قال: (ولا متقدِّم له في ذلك). (كشف الغمام: ١٠٠)، ونقله الرجرجي، أيضاً في: (حلة الأعيان: ورقة ١٩/و).

(٢) علَّق على ذلك د. شرشال بقوله: (إن الدائي قد أتبع نقط أبي الأسود المدور، وآثره على نقط الخليل، فحينئذٍ ليس فيه ما يُشعر بذلك، بل جاء عنه الكلام عليها بالإطلاق، فذكر أن الكسرة: ياء مردودة صغرى، والضمة: واو صغرى). وأما وجود ذلك في كلام غير أبي عمرو، فإن أبا داود ذكر أن الذين جاؤوا بعد الخليل اختصروا رأس الياء والواو. ينظر: (الطراز: الحاشيتان: ٤، ٥، ص ٢٢). وبنحوه علَّق د. أشرف طلعت، وزاد عليه قوله: (وإنما أجاز الدائي استعمال الحركات للتعبير عن الحركة المشبعة في الكلمات التي بها حركات مختلصة؛ تفریقاً بين المختلس والمشبع). (حاشية سفير العالمين: ٥٣٤/٢). وبنحوها أيضاً علَّق د. حسن حميتو، في: (كشف الغمام: ١٠٠). وينظر: (المحكم: ص ٤٢، ٤٥)، (النقط: ص ١٣٣).

(٣) وناقش الرجرجي هؤلاء المنكرين، ونقل كلام المحاصي، وابن جني؛ دليلاً على ما ذهب إليه. ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ١٩/و، ٢٦، ٢٩)، (سر الصناعة: ٣٣/١).

(٤) (الطراز: ص ٢١-٢٢)، وينظر: (إرشاد القراء والكتابين: ٧٣٦/٢)، (دليل الحيران: ٣٤٧-٣٤٨)، (سمير الطالبين: ٨٩). (٥) لما فرغ من الكلام على الحركات الثلاث، أتبعها بالكلام على التنوين؛ اقتداءً بأبي الأسود. (الطراز: ص ١٧)، (دليل الحيران: ص ٣٤٨).

(٦) والنون الساكنة كذلك تكون في الاسم والفعل والحرف، وأما التنوين فلا يكون إلا في آخر الاسم. (النشر: ٢٢/٢). (٧) ينظر: (أصول الضبط: ١١، ١٣١)، (الطراز: ٢٤-٢٥)، (إرشاد القراء والكتابين: ٧٣٦/٢)، (دليل الحيران: ٣٤٨)، (سمير الطالبين: ص ٩٠).

قال المارغني: (ولما حصل الفرق بينهما في التعبير، جاء الخط تابِعاً لذلك، فرسم ما هو من نفس الكلمة نوناً على الأصل، ولم يرسم التنوين، ولما لم يُرسم احتاج أهل الضبط إلى أن يجعلوا له علامة تنبّه عليه، وكان الأنسب أن ينبّه عليه بعلامة سكون؛ لكونه ساكناً، لكنهم جعلوا له علامة كعلامة الحركة؛ لكونه ملازماً لها، بحيث لا يأتي إلا بعدها، ولكونه مُشابهاً لها في الثبوت وصلأً، والحذف وقفاً). (دليل الحيران: ص ٣٤٨). وينظر: (المحكم: ص ٥٩)، (الطراز: ص ٢٥-٢٦)، (إرشاد القراء والكتابين: ٧٣٦/٢)، (سفير العالمين: ٥٣٦/٢).

(٨) تنبيه: لم يذكر المؤلف -رحمه الله- أقسام الحرف المُنون، وما يلحقها، حيث ينقسم إلى قسمين: ١- مقصور، مثل: ﴿قُرَى﴾ [الحشر: ١٤]، و٢- غير مقصور، وهو أنواع، مثل: ﴿عَلِيماً﴾ [النساء: ١١]، وغيرها، ومما يأخذ حكم التنوين لشبهه به نونان: ١- نون (إذن) الجوابية، حيث وقعت، مثل: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٦]، ٢- نون التوكيد الخفيفة في: ﴿لَنْسَفًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، فأما ﴿لَنْسَفًا﴾، ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾

### • أمّا محلُّ علامة التنوين من الحركة:

فإن كان بعده حرفٌ من حروف الحلق، وهي: الهمزة<sup>(١)</sup>، والهاء، والعين، والحاء، والغين،  
فالحكم: تركيبهما<sup>(٣)</sup> (٤).

وإن كان بعده حرفٌ غير حلقِي، فالحكم: إتباعُ التنوين للحركة<sup>(٥)</sup> (١).

فهما فعلان، وكان يجب كتابتهما بالنون، وإنما كُتِبَا بالألف ليأخذا حكم التنوين في أحكام النون الساكنة والتنوين، ﴿لَتَسْفَعَا لِتَأْتِيَا﴾ إقلاب، ﴿وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ إدغام بغنة، ولكل ما سبق أحكام ومذاهب في الضبط، وما يهتَمُّنا منها هو ما عليه العمل عند المشاركة: أن علامتي الحركة والتنوين تُجعلان معاً فوق الحرف الذي قبل الألف، والأمثلة السابقة مضبوطة على مذهبه، وأما عمل المغاربة: أنهما تُجعلان معاً فوق الألف، مع انفصالهما عنها، هكذا: ﴿فُرِيَ﴾، ﴿عَلِيمًا﴾، ﴿لَنَسْبَعَا﴾، ﴿وَلَيْكُونَا﴾، ﴿وَإِذَا﴾. وأقسام المتون هذه وما يلحقها، ذكرها العلماء مع أمثلتها، ومذاهب ضبطها، وتوجيه كل مذهب. ينظر: (الحكم: ٦٠-٦٧)، (أصول الضبط: ٢١-٣٠)، (كشف الغمام: ١٤٢-١٨١)، (الطراز: ٢٦-٤٧)، (إرشاد القراء والكتابين: ٢/ ٥٣٧-٥٤٥).

(١) سواء كانت محققة، أو محذوفة بعد نقل حركتها على رواية ورش؛ لأنها في حكم الثابتة؛ مراعاة للأصل. (الحكم: ٦٩)، (الطراز: ٤٩-٥٠)، (دليل الخيران: ٣٥٣).

(٢) هذه حروف الإظهار الحلقي الستة عند الجمهور، قال ابن الجزري: (أربعة بلا خلاف، وهي الأربعة الأولى، والحرفان الأخيران احتلف فيهما، فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما) ينظر: (النشر: ٢٢/٢)، (إتحاف الفضلاء: ٤٦). وعليه فيراعى ضبط قراءة أبي جعفر، فيركب التنوين عند الأربعة، ويتبع في الباقي. وينظر: (الحكم: ٦٨-٦٩)، (الطراز: ٥٠)، (إرشاد القراء: ٥٤٥/٢-٥٤٦).

(٣) التركيب هو: جعل علامة التنوين فوق علامة الحركة، متساويتين، هكذا: ﴿سَمِعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الزمر: ١٧]، ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦، وغيرها]، وعند المغاربة هكذا: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، وهو ما اتفق عليه الشيخان ونصاً عليه، قال الداني: (فالسفلى منهما: الحركة؛ لأنها تلي صورة الحرف، والعليا: التنوين؛ لأنه آتٍ بعد الحركة، هذا في حال النصب والرفع، وفي حال الخفض، العليا: الحركة؛ لأنها هي التي تلي الحرف فيه، والسفلى: التنوين). (الحكم: ٦٨-٦٩). وقال أبو داود: (جعلت نقطتين، إحداهما: الحركة، والثانية: التنوين، متراكبتين). (أصول الضبط: ١٤) وينظر: (ص: ٢٢). وعلق على كلامه د. شرشال بقوله: (لأنه إذا تعينت الثانية للتنوين، تعينت الأولى للحركة). (حاشية أصول الضبط: ١٥). وينظر: (الطراز: ٤٨-٤٩)، (إرشاد القراء: ٥٤٦/٢)، (دليل الخيران: ٣٥٢).

(٤) وجه التركيب مع حروف الحلق: أن حروف الحلق لما بُعِدَ مخرجها عن مخرج التنوين -الذي هو طرف اللسان- كان حكمها عندهن في اللفظ الإظهار، فجاء النقط مشعراً بذلك؛ إذ في تركيب التنوين مع الحركة إنباعاً له عن حروف الحلق خطأ، كما كان بعيداً منها لفظاً. ينظر: (الحكم: ٦٩)، (كشف الغمام: ١٨٢-١٨٣)، (الطراز: ٤٨)، (دليل الخيران: ٣٥٣).

(٥) الإبتاع هو: جعل علامة التنوين أمام علامة الحركة، متتابعين، هكذا: ﴿قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠، الشورى: ٥٠]، ﴿مَلِكٌ مُّقَدِّرٌ﴾ [القم: ٥٥]، وهو ما اتفق عليه الشيخان ونصاً عليه، قال الداني: (فالمقدمة منهما التي تلي الحرف هي الحركة، والمتأخرة هي التنوين). (الحكم: ٦٩). وقال أبو داود: (جعلت نقطتين متتابعين، إحداهما: الحركة،

أشار إلى هذا الشيخ الحرّاز بقوله:

وَقَبْلَ حَرْفِ الْحَلْقِ رَكَّبْتُهُمَا      وَقَبْلَ مَا سِوَاهُ أَتْبَعْتُهُمَا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عبد الله التَّنْسِي: وظاهر كلامه أن الحكم مع ما سِوَى الْحَلْقِي: الإِتْبَاع، وإن كان ساكناً<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ أَنْظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠ - ٢١]، و﴿رَجِيمًا ﴿٥﴾ أَلْتَيْ﴾ [الأحزاب: ٥ - ٦]، ولا نصّ فيه للقدماء<sup>(٤)</sup>، والمُحَقِّقُونَ من المتأخرين حَكَّمُوا بالتركيب<sup>(١)</sup>؛ قياسًا على ما تجرّد تنوينه بنقل الحركة<sup>(٥)</sup>؛ لتحصّن

والثانية: التنوين). (أصول الضبط: ١١، ١٨)، وينظر: (ص ٢٣). واستدلّ د. شرشال بقول أبي داود على أنه نص في التعيين بقوله: (لأنه إذا تعيّن الثانية للتنوين، تعيّن الأولى للحركة). (حاشية أصول الضبط: ١٥). وينظر أيضًا: (الدرة الجلية: بيت ٣١٨، ص ٣٥)، (حلة الأعيان: ورقة ٤٧/ظ)، (الطراز: ٤٨)، (إرشاد القراء: ٧٤٢/٢).

\*\* تنبيه: خالف الإمام التَّنْسِي - رحمه الله - الشيخان فيما اتفقا عليه، من أن حركة الحرف هي التي تليه، وحركة التنوين هي التي فوقه، حيث أثار في التركيب احتمال أن تكون العليا للتنوين، وأن تكون السفلى. ينظر: (الطراز: ٢٨). وتبعه في ذلك بعض العلماء المتأخرين، مثل: الشيخ الضباع، في (سمير الطالبين: ٩٠)، والشيخ أبو زيتحار، في (السيبيل: ٤١)، وكذلك الدكتور محسن، في (إرشاد الطالبين: ١٢)، حيث أطلق القولين في الإِتْبَاع، فقال: (هل علامة الحركة هي العليا أم السفلى؟ قولان)، والصواب ما نصّ عليه الشيخان، ولا يُؤخذ بهذا الاحتمال، لا في التركيب ولا في الإِتْبَاع، ولكلّ من د. شرشال، ود. عبد الرازق موسى ردود جيّدة، مدعومة بالأدلة. تنظر: (حاشية أصول الضبط: ١٦)، وكذا (حاشية الطراز: ٢٨-٢٩)، (إيفاء الكيل: ٣٥-٣٦).

(١) وجه الإِتْبَاع عند غير حروف الحلق: أن بقية الحروف لما لم تبعد من مخرج التنوين، كبعد حروف الحلق، بل منها ما قُرب جدًا، ومنها ما قُرب فقط، كان حكم التنوين عندها الإدغام في بعض، والإخفاء في بعض، والقلب في بعض، فحاء النقط مشعرًا بذلك؛ إذ إِتْبَاع التنوين للحركة تقريبت له من تلك الحروف خطأ، كما كان قريبًا منها لفظًا. ينظر: (المحكم: ٧١)، (كشف الغمام: ١٨٢-١٨٣)، (الطراز: ٤٨-٤٩)، (إرشاد القراء: ٧٤٢/٢-٧٤٣).

وقد نبّه د. شرشال، وكذلك د. عبد الرازق موسى، على الخطأ الشائع في التنوين المنصوب المتتابع، والذي جرى عليه ضبط المصاحف المطبوعة على رواية حفص، وهو: جعل حركة تنوين النصب المتتابع-الثانية- بعيدًا عن الحرف الذي يليها، في حالتي الإدغام والإخفاء، هكذا: (إِذَا)، والصواب عكسه، هكذا: (إِذَا)، بأن تُقرب حركة التنوين من الحرف الذي يليها؛ إشعارًا بتقارب مخرجي النون، والحرف المدغم فيه، أو المخفى عنده، كما جرى بذلك العمل في المصاحف المضبوطة على رواية ورش، وقالون، بالمغرب. ينظر تفصيل الردود والأدلة في: (حاشية أصول الضبط: ١٦-١٧)، وكذا (حاشية الطراز: ٢٨-٣٠)، (إيفاء الكيل: ٣٦-٤٠)، (حاشية سفير العالمين: ٥٤٧/٢). قال مناقشي الفاضل د. محمد الشاذلي: (مع تقدّم الطباعة الآن لا فرق بين حالتي الإدغام والإخفاء، وأصبح الأمر سيّان).

(٢) (البيت رقم: ٤٦٨، ص ٣٧)، من (ذيل الضبط، للحرّاز).

(٣) وتحرّك فيه التنوين بالكسر؛ للتخلّص من التقاء الساكنين. ينظر: (دليل الحيران: ٣٥٣)، (سمير الطالبين: ٩٣).

(٤) وهو حكم التنوين مع همزة الوصل، ونقل فيه الرجراجي جواز الوجهين من جهة النظر، لا من جهة النص. (حلة الأعيان: ورقة

٤٦).

التنوين في الموضوعين بالحركة المبيّدة له ممّا بعده، والدلالة على البُعد إنّما تحصل بالتركيب، واستثنا من ذلك: ﴿عَادَاً أَلَاوَلِي﴾ في النجم [٥٠]، فحكّموا فيه بالإتباع؛ لأنه لم يتجرّد فيه التنوين؛ ولذلك أُدغم في بعض القراءات<sup>(٣)</sup> (٤). هـ. ببعض زيادة.

فإذا لقي التنوين بَاءً، جاز فيه وجهان<sup>(٥)</sup>:

أحدهما: جعل الشككتين<sup>(٦)</sup> متتابعتين بلا تغيير، كما دلّ عليه ما سبق<sup>(٧)</sup>.

ثانيهما: أن يُصوّر من علامة التنوين ميمٌ صغيرة<sup>(٨)</sup>.

إلى هذا أشار الحرّاز بقوله:

وَعَوَّضَنْ إِنْ شِئْتَ مِيمًا صُغْرَى مِنْهُ لِبَاءٍ إِذْ بِدَاكَ يُقْرَأُ<sup>(٩)</sup>

قوله (إن شئت)، أي: أنّك مخيّر في هذين الوجهين، وعلّل الثاني بقوله: (إذ بداك يُقرأ)، أي: أن التنوين عند الباء يُقلّب ميمًا في التلاوة، فيكون كتبه ميمًا في النقط مُشعرًا بذلك<sup>(١)</sup>، وبه العمل<sup>(٢)</sup>.

(١) وعليه العمل عند المشاركة والمغاربة. ينظر: (دليل الحيران: ٣٥٣)، (سمير الطالبين: ٩٣)، (السبيل: ٤٣)، (إرشاد الطالبين: ١٤)، (إيفاء الكيل: ٣٣).

(٢) النقل لغة: التحويل، وفي عُرف القراء: يُقصد به تعطيل الحرف المتقدّم للهمزة من شكله، وتخيّيته بشكل الهمزة، وبمعنى أوضح وأقرب هو: عبارة عن تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، مع حذف الهمزة، والنقل نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب. ينظر: (مرشد القارئ: ص ٧٠)، (إبراز المعاني: ص ٤٢)، (القواعد والإشارات: ص ٤٩)، (النشر: ١/٤٠٨)، (الإضاءة: ص ٢٦).

(٣) قرأ نافع وأبو جعفر، وأبو عمرو ويعقوب، بنقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام، وإدغام التنوين قبلها في حالة الوصل، والباقيون يكسرون التنوين ويسكّنون اللام، ويحقّقون الهمزة بعدها. (التيسير: ٤٧٣)، (النشر: ١/٤١٠). فعلى قراءة النقل والإدغام يكون الإتباع، وعليه عمل المغاربة، وعلى قراءة الباقيين التركيب، وعليه عمل المشاركة. ينظر: (المحكم: ٢١٨)، (إرشاد القراء: ٢/٧٤٥)، (دليل الحيران: ٣٥٣)، (سمير الطالبين: ٩٣)، (السبيل: ٤٣).

(٤) ينظر: (الطراز: ٥١). وينظر أيضًا: (دليل الحيران: ٣٥٣)، (سفير العالمين: ٢/٥٤٧-٥٤٨).  
(٥) ينظر: (المحكم: ٧٠)، (الطراز: ٦٢-٦٣)، (إرشاد القراء: ٢/٧٤٧)، (دليل الحيران: ٣٥٦)، (سفير العالمين: ٢/٥٥٠-٥٥١).

(٦) أي: علامتا التنوين والحركة. (سمير الطالبين: ٩٤)، (السبيل: ٤٢-٤٣)، (إيفاء الكيل: ٤٣).

(٧) ينظر: (ص: ٩٤)، من هذا البحث). وهو قول الحرّاز: وَقَبِلَ مَا سِوَاهُ أَنْبَعَتْهُمَا

لأن الباء داخلة فيما سوى حروف الخلق، وصورة هذا الوجه هكذا: ﴿عَلِيمٌ بِمَا﴾ [يونس: ٣٦، وغيرها]. ينظر: (الطراز: ٦٢-٦٣)، (إرشاد القراء: ٢/٧٤٧)، (دليل الحيران: ٣٥٦)، (سفير العالمين: ٢/٥٥٠).

(٨) مع وضع الحركة. هكذا: ﴿عَلِيمٌ بِمَا﴾. ينظر: (أصول الضبط: ١٣)، (الطراز: ٦٣)، (إرشاد القراء: ٢/٧٤٧)، (دليل الحيران: ٣٥٤)، (إرشاد الطالبين: ١٣).

(٩) (البيت رقم ٤٧٣، ص ٣٧) من (ذيل الضبط، للحرّاز).

إذا وقع بعد التنوين أحد هذه الحروف الأربعة، وهي: اللام، والراء، والميم، والنون، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّفِئِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و ﴿عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣، وغيرها]، ﴿هُدًى مِّن يَّيْمٍ﴾ [البقرة: ٥]، لقمان: ٥، ﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، فإن ذلك الحرف يُشَدَّدُ بعلامة التشديد، وسبب ذلك: التنبيه على أن لفظ التنوين أُدْغِمَ في ذلك الحرف إدغامًا تامًّا<sup>(٣)(٤)</sup>.

(١) هذا القول بنصّه هو عبارة التنسي، في (الطراز: ٦٣). وينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٥١/و-٥٢/ظ)، (دليل الخيران: ٣٥٦)، (إيفاء الكيل: ٤٢-٤٣). وعلّله أبو عمرو بقوله: (وَقُلِبَتْ مِيمًا فِي اللَّفْظِ؛ لِمُؤَاخَاةِ الْمِيمِ النَّوْنِ فِي الْغَنَةِ، وَقُرْبَاهَا مِنَ الْبَاءِ فِي الْمَخْرَجِ). (المحكم: ٧٥).

(٢) اقتصر الداني، في (المحكم: ٦٩) على الأول، ولكنه ذكر الوجهين في كتابه (النقط: ١٣١-١٣٢)، بدأ بالأول، ثم ذكر الثاني، واستحسنه. وكذلك أبو داود ذكر الوجهين، وبدأ بالوجه المختار عنده، وهو: (أن تجعل النقطة التي هي علامة التنوين ميمًا صغرى؛ إعلامًا منك بأن التنوين ينقلب عندها ميمًا؛ ليلفظ القارئ بذلك كذلك، وهو الذي أختار). ثم ذكر الثاني، وهو: (أن تجعل التنوين متتابعًا، وتُعزّي ما بعده من التشديد). (أصول الضبط: ١٢-١٣). وينظر أيضًا: (ص ٨٦). وبهذا الوجه - الذي اختاره الداني وأبو داود - جرى العمل في نقط المصاحف عند المشاركة والمغاربة؛ ليطابق الخط اللفظ. وينظر: (جامع ابن وثيق: ١٧٣)، (الطراز، وحاشيته: ٦٣-٦٤)، (إرشاد القراء: ٧٤٧/٢)، (دليل الخيران: ٣٥٦)، (سمير الطالبين: ٩٤).

(٣) قُلِبَ لأجله التنوين، وصار من جنس ذلك الحرف، ولأجل ذلك سمي هذا النوع بالإدغام الخالص، ويجمع حروفه الأربعة قولك: (لَمْ نَرِ)، أو (نَرُئِل). ينظر: (الطراز: ٥٣-٥٤)، (المحكم: ٦٩)، (النقط: ١٣١)، (أصول الضبط: ١١)، (إرشاد القراء: ٧٤٣/٢).

ويدخل معها في الحكم: الواو، والياء، حال إدغام التنوين فيهما إدغامًا تامًّا بغير غنة، على رواية خلف عن حمزة (من طريق الشاطبية، والطّيبة)، ويوافقه في الباء دوري الكسائي من (طريق الطّيبة). ينظر: (التيسير: ١٧٤)، (النشر: ٢٤/٢-٢٥)، وينظر حكم ضبطهما في هذه الحال، في: (المحكم: ٧٠)، (النقط: ١٣٢)، (أصول الضبط: ١١-١٢)، (الطراز: ٥٦-٦٠)، (إرشاد القراء: ٧٤٤-٧٤٦).

(٤) تنبيه: لم يذكر المؤلف - رحمه الله - حكم باقي حروف المعجم الواقعة بعد التنوين، وهي: حروف الإظهار الحلقي الستة المتقدمة، وحرف الإقلاب، وهو الباء، وحرفا الإدغام الناقص، وهما الياء والواو - على قراءة غالب القراء -، وحروف الإخفاء، وهي الخمسة عشر الباقية، فحكمها كلّها: أن تُعزّي من علامة التشديد؛ تنبيهًا على أن التنوين لم يُدغم في الحرف بعده إدغامًا تامًّا، وأما الحركة فلا تُعزّي منها، بل لا بدّ من وضعها؛ إذ لا مُوجب لذهابها. ويدخل في هذا الحكم أيضًا: اللام والراء، حال إدغام التنوين فيهما إدغامًا ناقصًا مع إبقاء الغنة، وهو أحد الوجهين من طريق (طّيبة النشر) لجميع القراء، ما عدا الأزرق في قول، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر. ينظر: (كشف الغمام: ١٩٥)، (النشر: ٢٣/٢-٢٤)، (الروض النضير: ٢٨-٣٨).

هذا مذهب أهل الضبط، وأما النُّحاة فإنهم حكموا بتحلية المدغم فيه بعلامة الشّد - من غير فرق بين الإدغام الناقص والتام -، وتعزية المخفى عنده منها، وقالوا: (لا فرق بين الإخفاء والإدغام إلا وجود علامة التشديد وعدمها، فمتى وُجدت أعلّمتنا بالإدغام، ومتى عُدمت أعلّمتنا بالإخفاء)، وهذا المذهب لم يُعزج عليه الداني في (المحكم: ص ٧٠)، واقتصر على الأول، وهو وضع علامة التشديد في الإدغام التام، وعدم وضعها في الإدغام الناقص، وذكر الوجهين في كتابه (النقط: ١٣١-١٣٢)، وكذلك فعل أبو داود في (أصول الضبط: ١٢-١٣)، ولكن لم يخصّه بالنُّحاة، وجرى العمل في ضبط مصاحف

## • أمّا حكم النون الساكنة، فهو:

١. إذا لقيها أحد حروف الحلق السّنة: أن تجعل عليها علامة السكون<sup>(١)</sup>، وعلة ذلك: أن حكم النون الساكنة عند حروف الحلق الإظهار في اللفظ، فلمّا كانت يُقرّعها اللسان في اللفظ؛ جاء التّقط / و:٤٧/ مُنبّهًا على ذلك، فصوّروا سكونها؛ دلالةً على ذلك، كما هو الشأن في كل ما يُقرّعه العضو، كما نصّ عليه أبو عبد الله الحرّاز، بقوله:

فَمُظَهَّرَ سُكُونُهُ مُصَوَّرٌ<sup>(٢)</sup>. هـ<sup>(٣)</sup> .....

٢. وإذا لقيها حرف غير حلقي، فحكمها: أن تُعرّى من علامة السكون<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لأن النون عند غير حروف الحلق غير موجودة في اللفظ وصلًا؛ لأنها مُدغمّة، أو مُخفّاة، أو مقلوبة، فلمّا كان اللسان

المشاركة والمغاربة على تعرية الواو والياء من التشديد بعد التّنين. وقد أشار الشيخ الحرّاز إلى ما سبق في: (ذيل الضبط: الأبيات: ٤٦٩-٤٧٢)، بقوله:

وَالشَّدُّ بَعْدَ فِي هِجَاءٍ (لَمْ تَرَ)  
هَذَا إِذَا أَبْقَيْتَ عِنْدَ الْيَاءِ  
كَانَا كِبَايِي الْأَحْرَفِ الْمُعْرَاةِ  
الْفَرْقُ بَيْنَ مُدْغَمٍ وَمُخْفَى  
وغيره فَعَرَهُ كَيْفَ جَرَى  
وَالْوَاوُ غَنَّةٌ لَدَى الْأَدَاءِ  
مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، وَلَدَا النَّحَاةِ  
هَذَا مُشَدَّدٌ وَهَذَا خَفَا

ينظر: (المحكم: ٧٠-٧١)، (النقط: ١٣١-١٣٢)، (أصول الضبط: ١١-١٢)، (الطراز: ٥٤-٦٢)، (إرشاد القراء: ٧٤٣/٢-٧٤٧).

(١) وتجعل الحركة على حرف الحلق بعدها، فيدلّ بذلك على أن النون مظهرية ومبيّنة عنده، وأن مخرجها معه من طرف اللسان. وذلك في نحو: ﴿وَيَتَوَرَّعَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]، و﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وغيرها، و﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، [الحجر: ٤٧]، ونحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وغيرها، - عند غير ورش-، وأما على رواية ورش بالنقل، فإنه يسقط السكون وينقل حركة الهمزة إليه، ويجعل في محل الهمزة حرّة، وسيأتي في ضبط النقل، في الفصل الرابع من هذا البحث. ويستثنى من هذا الحكم: (الغين والخاء) في قراءة الإخفاء لأبي جعفر، فحكم النون عندهما كحكمها عند سائر حروف الإخفاء- حسبما يأتي-، سوى ثلاث كلمات قرأها بالإظهار، وهي: ﴿فَسَيُخَوِّضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿إِنْ يَكُفَّ عَنِّي﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿وَالْمُنْحَفَةَ﴾ [المائدة: ٣]، فحكمها - كما هنا- . ينظر: (المحكم: ٧٣)، (النقط: ١٣٥)، (التيسير: ١٥٦-١٥٧)، (أصول الضبط: ٧٥-٧٧)، (النشر: ١/ ٤٠٨، ٢/ ٢٢-٢٣).

(٢) عجز البيت (رقم ٤٩٧، ص ٣٩) من (ذيل الضبط، للحرّاز)، وصدرة: (القول في المدغم أو ما يُظهِرُ).

(٣) وينظر أيضًا حكم ضبط النون الساكنة مع حروف الحلق في: (جامع ابن وثيق: ١٧٤)، (إرشاد القراء: ٧٤٨ / ٢)، (إرشاد الطالبين: ١٤)، (إيفاء الكيل: ٤٥-٤٦)، (سفير العالمين: ٥٥١/٢-٥٥٢).

(٤) ويُعرّى الحرف الذي بعدها من التشديد دون الحركة، وهذا فيما سوى حروف الإدغام، كما سيأتي تفصيل حكمها. ينظر: (المحكم: ٧٤-٧٦)، (النقط: ١٣٥)، (أصول الضبط: ٧٧-٨٥)، (دليل الحيران: ٣٥٤).

لا يقرؤها في اللفظ، جاء النَّقْطُ مُنْبَهًا على ذلك، فَعَرِّيَ النون من علامة السكون<sup>(١)</sup>، ولا يدخل في هذا الحكم نحو: ﴿الذُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥، وغيرها]، ﴿قَتَوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]؛ لأن النون فيهما مُظْهَرَةٌ، فحكمهما: تصوير سكونها<sup>(٢)</sup>.

### ٣. وإذا لقيها الباء، جاز فيها وجهان:

أحدهما: تَعَرِّيُّهَا من علامة السكون؛ كما دلَّ عليه العموم السابق<sup>(٣)</sup>، وهو اختيار الداني<sup>(٤)</sup>.  
ثانيها: أن تُصَوَّرَ عليها ميمًا صغيرة، مكان السكون؛ تبيهاً على أن النون انقلبت في اللفظ ميمًا؛ لموافقتها النون في الصفة، والباء في المخرج<sup>(٥)</sup>، وهو اختيار أبي داود<sup>(٦)</sup>، وعليه الأكثر<sup>(٧)</sup>.

(١) وأمثلة النون الساكنة مع حروف الإخفاء نحو: ﴿مِنْكَ﴾ [المائدة: ١١٤، وغيرها]، ﴿وإن تَعَجَّبْ﴾ [الزمر: ٥]، ونحو: ﴿من خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٥، وغيرها]، ﴿مَنْ غَلَّ﴾ [الأعراف: ٤٣، والحجر: ٤٧] - على قراءة أبي جعفر-، وأما أمثلتها مع حروف الإدغام، و مع حرف الإقلاب فتأتي مع أحكامها. وينظر حكم ضبط النون الساكنة مع غير حروف الحلق في: (المحكم: ٧٣-٧٦)، (النقط: ١٣٥)، (أصول الضبط: ٧٧-٨٤)، (جامع ابن وثيق: ١٧٥)، (الطراز: ٦٧-٦٩).

(٢) ومثلها: ﴿صَوَانٌ وَغَيْرُ صَوَانٍ﴾ [الموضعان بالعدد: ٤]، و﴿بُنَيْنٌ﴾ [الصف: ٤]، وعلّة الإظهار هي أن النون الساكنة وقعت مع الواو أو الياء بعدها في كلمة واحدة، ويسمى بالإظهار المطلق.

(٣) وهو دخول النون مع حرف الإقلاب (الباء) في حكم تعرية النون من السكون، وتعرية ما بعدها من التشديد دون الحركة، في الحروف غير الحلقية.

(٤) ذكر الداني الوجهين، فحسّن الثاني، واختار الأول، فقال: (وإن جعل على النون ميم صغرى بالخمسة [مجردة من السكون]؛ ليدل بذلك على انقلابها إلى لفظها كان حسناً، غير أن الأول هو الذي أختار وبه أقول). (المحكم: ٧٥-٧٦). واقتصر على الوجه الأول في كتابه (النقط: ١٣٥). وصورته هكذا: ﴿مُنْبَهًا﴾ [الواقعة: ٦]، ﴿من تَعَدَّ﴾ [البقرة: ٢٧، وغيرها].

(٥) توضيح ذلك: أن الميم مؤاخية للنون في جميع الصفات: الغنة التي في كل منهما تخرج من الخيشوم، والجهر، والبيئية (بين الشدة والرخاوة)، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق، وأما مخرج النون فمن طرف اللسان، والميم أخت الباء؛ لأن مخرجهما واحد، من بين الشفتين مع انطباقهما. ينظر: (الرعاية: ١١٦-١٣٦، ١٩٣، ٢٢٩، ٢٣٢)، (التحديد: ١٠٦-١١٢، ١٥٢، ١١١، ١٠٧، ١٦٧)، (التمهيد: ٨٦-٩٩، ١٠٦، ١٠٩، ١٤٣، ١٤٥)، (المحكم: ٧٥)، (الطراز: ٧٠).

(٦) ذكر أبو داود الوجهين، ثم صرح باختياره الوجه الثاني، فقال: (وكذا أختار أن يجعل على النون، إذا أتت بعدها الباء ميمًا صغرى مكان السكون؛ ليدل بذلك على أن النون انقلبت عندها ميمًا). (أصول الضبط: ٨٥-٨٦)، وينظر الوجه الأول فيه: (ص ٨٠-٨١).

(٧) هو سليمان بن نجاح، أبو داود، بن أبي القاسم، الأموي، (٤١٣هـ-٤٩٦هـ)، وهو شيخ الإقراء، ومسند القراء، وعمدة أهل الأداء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني، ولازمه كثيراً، وسمع منه غالب مصنفاته، كما أخذ عن أبي عمر بن عبد البر، وغيرهما، وقرأ عليه إبراهيم بن جماعة، وأحمد بن سحنون، وآخرون، وله تواليف كثيرة في معاني القرآن العظيم وغيره، منها: (البيان الجامع لعلوم القرآن)، و(التبيين لهجاء التنزيل). ينظر: (الصلة: ص ٢٠٠)، (معرفة القراء: ص ٢٥١-٢٥٢)، (غاية النهاية: ٣١٦/١-٣١٧).

٤. ثم إن ما يلزم الشّد فيه بعد التنوين، يلزم تشديده بعد النون، وهو أحد الحروف الأربعة السابقة<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿مِن لَّدَنهُ﴾ [النساء: ٤٠، الكهف: ٢]، ﴿مِن رِّزْقِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿مِن مَّالِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٣]، ﴿مِن تَعَمَّرَةٍ﴾ [النحل: ٥٣، الليل: ١٩].
٥. أمّا الواو، والياء إذا أُدغمت فيهما النون إدغامًا ناقصًا، وبقيت عندهما<sup>(٣)</sup>، فالحكم في النون، وفيما لقيته منهما: فيه وجهان:
- الأول: تسكين النون، وتشديد الواو، والياء، وهو اختيار الشيخين<sup>(٤)</sup>، وبه العمل<sup>(٥)</sup>.

(١) وعليه العمل في نقط المصاحف عند المشاركة والمغاربة، وصورته هكذا: ﴿مُنْبَتًا﴾، ﴿مُنْ بَعْدِ﴾. ينظر: (الدرة الجلية: الأبيات: ٤٤٤-٤٤٩، ص ٤٢-٤٣)، (إرشاد القراء: ٢/٧٤٩-٧٥٠)، (دليل الحيران: ٣٥٨)، (سمير الطالبين: ٩٥)، (السبيل: ٤٤-٤٥).

\*\* تنبيه: لم يتعرض المؤلف، ولا غيره من المتقدمين-رحمهم الله-إلى حكم إخفاء الميم الساكنة عند الباء، في نحو: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وألحقها المتأخرون بحكم النون الساكنة عند حروف الإخفاء، قال المارغني: (والذي جرى به عملنا [أي: المغاربة]: أن ضبطها كضبط النون الساكنة عند حروف الإخفاء، وهو أن تُعزى [الميم] من علامة السكون، ولا تُجعل علامة التشديد على الباء، وهذا مبني على أن حكم الميم الساكنة عند الباء الإخفاء مع الغنة، وهو المختار عند المحققين من أهل الأداء لجميع القراء، وأخذ كثير من أهل الأداء فيها بالإظهار التام لجميع القراء). (دليل الحيران: ٣٥٨). وينظر: (الجامع المفيد: ١٤٢). وكذلك العمل في ضبطها عند المشاركة. ينظر: (حاشية أصول الضبط: ١٠٨)، (الرعاية: ٢٣٢)، (التحديد: ١٦٨-١٦٩)، (التمهيد: ١٤٤-١٤٥).

(٢) وهي حروف (مَن نَرَى)، ووجه تشديدها بعد النون: التنبيه على أنها أدغمت فيها النون إدغامًا تامًا، كما تقدّم في التنوين. وينظر: (الحكم: ٧٣-٧٤)، (أصول الضبط: ٧٧-٧٩)، (إرشاد القراء: ٢/٧٥٠)، (دليل الحيران: ٣٥٧-٣٥٨)، (إيفاء الكيل: ٤١). \*\* ومما يجب تقييده والتنبيه عليه: أنه إذا ضبط المصحف على قراءة من يبقى غنة النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء - وهو أحد الوجهين من طريق (طبيّة النشر) لجميع القراء، ما عدا الأزرق في قول، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر-، وعليه يكون الإدغام ناقصًا، فحينئذٍ يكون ضبط النون واللام والراء الواقعين بعدها وبعد التنوين، كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين، وسبأتي بيانه. وينظر: (النشر: ٢٣/٢-٢٤)، (الروض النضير: ٢٨-٣٨)، (الحكم: ٧٤)، (كشف الغمام: ٢٠٧)، (الطراز: ٦٠، ٧٧).

(٣) وذلك على قراءة غالب القراء، غير خلف عن حمزة في (الواو، والياء، من طريقي الشاطبية، وطبيّة النشر)، وغير دوري الكسائي في (الياء دون الواو، من طريق الطيبة). ينظر: (التيسير: ١٧٤)، (أصول الضبط: ٨٠)، (النشر: ٢٣/٢-٢٥)، (سفير العالمين: ٥٥٥/٢).

(٤) وقد ذكر الداني الوجهين، ثم قال: (وهذا المذهب في الاستعمال أولى، وفي القياس أصحّ؛ لما ذكرناه). (الحكم: ٧٤). واستحسنه في كتابه (النقط: ١٣٥). وكذلك ذكر أبو داود الوجهين، ثم قال: (وأختار في الياء والواو ما قدّمته، وذلك أن يشدّدا، ويجعل على النون قبلهما علامة السكون؛ فرقًا بين ما يدغم إدغامًا صحيحًا، وبين ما يبقى صوته). (أصول الضبط: ٨٤-٨٥).

(٥) عند المغاربة، وصورته هكذا: ﴿مَنْ يَّعْمَلُ﴾ [النساء: ١٢٢، وغيرها]، ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١٢]. ينظر: (أصول الضبط: ٨٤-٨٥)، (الطراز: ٧٥)، (الجامع المفيد: ١٥٩)، (دليل الحيران: ٣٥٩)، (سمير الطالبين: ٩٦).

قال أبو عبد الله التَّنَسِي: (ووجهه: أن النون لَمَّا بَقِيَ صَوْتُهَا أَشْبَهَتْ المِظْهَرَ<sup>(١)</sup>، فَسُكِّنَتْ، وَلَمَّا انْعَدَمَ لَفْظُهَا؛ لِعَدَمِ قَرَعِ اللِّسَانِ لَهَا، أَشْبَهَتْ مَا أُدْغِمَ إِدْغَامًا خَالِصًا، فَشُدَّدَ مَا بَعْدَهَا، فَهِيَ مُظْهَرَةٌ مِنْ جِهَةِ صَوْتِ العَنَّةِ، مُدْغَمَةٌ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ قَرَعِ اللِّسَانِ لَهَا، فَجَاءَ النَّقْطُ مَنبَهًُا عَلَى الأَمْرَيْنِ مَعًا)<sup>(٢)</sup> هـ.

**الوجه الثاني:** أن تُعْرَى النون من السكون، والواو والياء من الشَّد دون الحركة<sup>(٣)</sup>.

قال التَّنَسِي: (ووجهه: أن تعرية النون تُشْعِرُ بانعدام لفظها في قَرَعِ اللِّسَانِ، وتعرية ما بعدها من الشَّد / ٤٨: / تُشْعِرُ بِأَنَّهَا لَمْ تُدْغَمَ فِيهِ إِدْغَامًا خَالِصًا)<sup>(٤)</sup> هـ.

وإلى هذا الحكم أشار الشيخ الخَرَّاز، بقوله:

عُنَّتَهَا عِنْدَهُمَا أُتْبِتَا

وَالوَاوُ وَالْيَا إِذَا أَبْقَيْتَا

إِنْ شِئْتَ أَوْ عَرَّهَمَا وَالتَّوْنَا<sup>(٥)</sup> (٦).

عَلَامَةُ التَّشْدِيدِ وَالسُّكُونِ

هذا حكم الحركات الخالصة.

### • أَمَّا حُكْمُ الحَرَكَةِ غَيْرِ الخَالِصَةِ، فَعَلَى قِسْمَيْنِ:

١. قِسْمٌ حَرَكَتُهُ مَشْتَبِهَةٌ بِالسُّكُونِ، وَهُوَ المَجْبَرُ عَنْهُ بِالاختلاس<sup>(٧)</sup>، وَرِمًا عُرِّ عَنْهُ بِالإخفاء<sup>(٨)</sup>،

(١) كذا في: (ز) و(م). وفي (الطراز: ص ٧٤): (المظهرة).

(٢) (الطراز: ٧٤).

(٣) وعليه عمل المشاركة، وصورته هكذا: ﴿مَنْ يَعْمَلْ﴾، ﴿مَنْ وَالِي﴾. ينظر: (السبيل: ٤٥-٤٦)، (إيفاء الكيل: ٤٨)، (سفير العالمين: ٥٥٥-٥٥٦).

(٤) (الطراز: ٧٤-٧٥). ولا يجوز هذين الوجهين في الواو والياء الواقعتين بعد التنوين؛ لالتباس الإدغام الناقص بالإدغام التام. (إيفاء الكيل: ٤٨)، وينظر: (الدررة الجليلة: الأبيات ٤٣١-٤٣٩، ص ٤٢)، (إرشاد القراء: ٧٥٠-٧٥١)، (دليل الحيران: ٣٥٩)، (سمير الطالبين: ٩٦).

(٥) (البيتان رقم ٤٧٦-٤٧٧، ص ٣٨)، من (ذيل الضبط، للخراز).

(٦) وأما الواو والياء، حال إدغام النون الساكنة فيهما إدغامًا تامًا بغير غنة، على رواية خلف عن حمزة (من طريقي الشاطبية، والطيبة)، ويوافق في الياء دوري الكسائي من (طريق الطيبة)، فإن الضبط يكون بوضع علامة التشديد على الواو والياء، وتعرية النون من السكون، كما في ضبط حروف (لم نر). وينظر: (التيسير: ١٧٤)، (المحكم: ٧٣-٧٤)، (النشر: ٢٤/٢-٢٥)، (دليل الحيران: ٣٥٩)، (سفير العالمين: ٥٥٦/٢).

(٧) الاختلاس لغة: حَلَسْتُ الشَّيْءَ، وَاحْتَلَسْتُهُ، وَتَحَلَّسْتُهُ، إِذَا اسْتَلَبْتَهُ، وَالاختلاس كالحلُس، وهو: الأخذ في مُهْرَةٍ وَمُخَاتَلَةٍ، وَقِيلَ: الاختلاس، أَوْحَى مِنَ الحُلُسِ وَأَخْصَّ. ينظر: (الصَّحاح: ٣/٩٢٣)، (المحكم والمحيط الأعظم: ٧٦/٥). وقيل: (الاختلاس هو: الأخذ من اليد بسرعة جهراً). (جامع العلوم: ٤٤/١).

وفي عُرف القراء هو: خطف الحركة، والإسراع بنطقها إسراعًا، يحكم السامع به أنَّ الحركة قد ذهبت، بينما هي كاملة في الوزن، وضده: إشباع الحركة، وقيل: هو النطق بثلاثي الحركة، وهو يتناول الحركات الثلاث (الفتح، والضم، والكسر)، ويختص بالوصل، ويرادفه الإخفاء، فهما بمعنى واحد، ويقابلهما التَّوْم. ينظر: (الإقناع: ص ٢٣٨)، (مرشد القارئ: ص ٧٤-٧٥)، (القواعد والإشارات: ص ٤٦)، (النشر: ٢٩٩/١)، (الإضاءة: ص ٣٤، ٤٩-٥٠)، (معجم علوم القرآن: ص ١٥).

وبالرَّوم<sup>(٢)</sup>.

٢. وقسّم حركته مشبوبة بحركة أخرى، وهو نوعان:

أ. نوع حركته كسرة مشبوبة<sup>(٣)</sup> بضمّة، وهو المعبّر عنه بالإشمام<sup>(٤)</sup>.

ب. ونوع حركته فتحة مشبوبة بكسرة، وهو الميمال.

ولمّا كانت الأنواع الثلاثة مخالفة في اللفظ لِمَا حركته خالصة، أخذ الخليل في نقطها بمذهب أبي

الأسود الدؤلي؛ محافظةً على رفع اللبس<sup>(٥)</sup>.

(١) حقيقة الإخفاء في اللغة: السُّترة، قال سيبويه: (المخفى بوزن المظهر)، وقال غيره: (هو بزنته، إلا أنه أنقص صوتاً منه)، قال الداوي: (والمخفى شيان: حرفٌ وحركةٌ، فإخفاء الحرف: نقصان صوته، وإخفاء الحركة: نقصان تمطيطها). ينظر: (التحديد: ص ٩٨).

(٢) الرَّوم لغة: الطُّلب، كالمرام، وقد زامه، يرومُهُ رَوْماً، ومرامًا: طلبه، ومِنه رَوْمُ الحِرَّةِ في الوقفِ على المرفوعِ والمجزور. ينظر: (لسان العرب: ٢٥٨/١٢)، (تاج العروس: ٣٢ / ٢٩١).

وفي عُرف القراء: عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقدّرهُ بعضهم بثلاثها، وقد اختلفت عبارات العلماء في حدّه وتعريفه، وحاصلها يرجع إلى معنيين، أحدهما: إضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، والثاني: الإتيان بالحركة بصوت خفي، يدركه الأعمى والقريب المصغي، والصواب: الأول؛ لأنه أوضح وأدلّ على المقصود، ويمكن الجمع بينهما بأن المراد بصوت الحركة وخفائه: نقصانه، وبهذا الاعتبار يتحد المعنيان، ويختصّ الروم بالمرفوع والمضموم، والمجزور والمكسور، والمراد به- هنا- الروم حال الوصل، لا الوقف. ينظر: (التحديد: ص ٩٨، ١٠٢)، (التيسير: ص ١٩٩-٢٠٠)، (الموضح في التجويد: ص ٢٠٨-٢٠٩)، (سراج القارئ: ص ١٢٥)، (النشر: ٢ / ١٢١، ١٢٦).

وفرق ابن الجزري بين المصطلحات الثلاثة، بقوله: (فالروم عند القراء غير الاختلاس، وغير الإخفاء أيضًا، والاختلاس والإخفاء عندهم [أي: النُّحاة] واحد، ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر... توسُّعًا، ووقع في كلام الداوي في كتابه (التجويد) أن الإخفاء والروم واحد، وفيه نظر). (النشر: ٢/١٢٦).

(٣) قوله: (بحركة أخرى، وهو نوعان: نوع حركته كسرة مشبوبة): سقط من (م).

(٤) المقصود به الإشمام في ﴿قِيلَ﴾ وبابه، واختلف في حقيقته، فقيل: أن يُنحَى بكسر أوائلها انتحاءً يسيرًا نحو الضمة، وبالباء بعدها نحو الواو، فينطق بها حركة تامة مركبة من حركتين: ضمة وكسرة، إفرارًا لا شيوغًا، وجزء الضمة مقدّم، وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة، وهو الأكثر. ومنهم من قال: حقيقته أن تضم الأوائل ضمًّا مشبوعًا، وقيل: مختلسًا، وقيل: بل هو إيماء بالشففتين إلى ضمة مقدّرة مع إخلاص كسر الأوائل، ثم القارئ مخيّر في ذلك الإيماء: إن شاء قبل اللفظ، أو معه، أو بعده، والأصح ما ذكرناه أولاً. ينظر: (التحديد: ص ٩٨-٩٩)، (إبراز المعاني: ص ٣٢١)، (الإفناع: ص ٢٦٥)، (سمير الطالبين: ٩٨)، (السيبل: ٥٥-٥٦).

(٥) قال الرجرجاني: (إنما فعلوا ذلك جمعًا بين المذهبين: مذهب أبي الأسود، ومذهب الخليل، واقتداءً بفعلهما). (حلة الأعيان: ورقة ٦٠/ظ). وينظر: (الطرز: ٨٠-٨١)، (إرشاد القراء: ٢/٧٥٢)، (دليل الحيران: ٣٦٠)، (إيفاء الكيل: ٥٠-٥١).

• أمّا الاختلاس: فأخذ به بعض القراء، في عَيْن ﴿نَجْمًا﴾<sup>(١)</sup> بالبقرة [٢٧١]، والنساء [٥٨]، ﴿وَتَعْدُوا﴾<sup>(٢)</sup> في النساء أيضًا [١٥٤]، وفي هاء ﴿يَهْدِي﴾<sup>(٣)</sup> بيونس [٣٥]، وحاء ﴿يَخْصِمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> في يس [٤٩]؛ تنبيهًا على أن أصلها السكون.

وحكمها على مذهب هذا البعض<sup>(٥)</sup>: أن يُصَوَّرَ شكلها الدالّ عليها نقطًا مُدَوَّرًا، كنقط الإعجام في الصورة، لا اللون<sup>(٦)</sup>، ومحلّه: محلّ الشكل، إن كان الحرف مفتوحًا جعل فوقه، أو مكسورًا جعل تحته، ويُعْرَى حَرْفُهُ من الشكل بالحركة<sup>(٧)</sup>.

- (١) قرأها قالون، وأبو عمرو، وشعبة، باختلاس كسرة العين، مع كسر النون قبلها، ويجوز لهم إسكانها. ينظر: (التيشير: ٢٤٥)، (النشر: ٢٣٥/٢-٢٣٦).
- (٢) رواها قالون باختلاس فتحة العين، مع تشديد الدال، ويجوز له وجه آخر: إسكان العين مع تشديد الدال، كأبي جعفر. ينظر: (التيشير: ٢٦٧)، (النشر: ٢٥٣/٢).
- (٣) قرأها قالون وأبو عمرو بفتح الياء، واختلاس فتحة الهاء، وتشديد الدال، ولقالون وجه آخر: فتح الياء، وإسكان الهاء، وتشديد الدال، كأبي جعفر، وروى كثير منهم لابن جمار الاختلاس. ينظر: (التيشير: ٣٠٩)، (النشر: ٢٨٣/٢-٢٨٤).
- (٤) قرأها قالون وأبو عمرو باختلاس فتحة الخاء، وتشديد الصاد، ويجوز لقالون وجهان آخران: أحدهما: إسكان الخاء وتشديد الصاد، كأبي جعفر، والثاني: إتمام فتحة الخاء وتشديد الصاد، كورش. ينظر: (التيشير: ٤٢٨-٤٢٩)، (النشر: ٣٥٣/٢-٣٥٤).
- (٥) يقصد بالبعض - هنا -: القراء الذين قرؤوا باختلاس الحركة في الكلمات السابقة.
- (٦) لغلًا يلتبس بالحركة الخالصة، ويُجعل هذا النقط بالحمراء. (دليل الحيران: ٣٦١). وينظر: (إيفاء الكيل: ٥٠).
- (٧) فتحل نقطة تحت العين في المثال الأول، ويجري مجراه: ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة موضعان: ٥٤]، و﴿أَرْنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، وغيرها، و﴿أَرْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠، الأعراف: ١٤٣] - على مذهب أبي عمرو باختلاس الراء بخلف عنه-، وتجعل نقطة فوق العين، والهاء، والحاء في الباقي. وفي المضموم المختلس الحركة، نحو: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وغيرها - على مذهب أبي عمرو بخلف عنه- توضع النقطة فوق الحرف، أو أمامه، وقيل: فيه، والصواب فوقه - كما تقدّم في موضع الضمّة-، وعليه العمل. ينظر: (الحكم: ٤٤-٤٧)، (أصول الضبط: ٣٢-٤١)، (الطراز: ٨١-٨٢)، (إرشاد القراء: ٧٥٢/٢-٧٥٣)، (دليل الحيران: ٣٦٠-٣٦١). وتنظر قراءة أبي عمرو بالاختلاس في: (التيشير: ٢٢٦، ٢٣٢)، (النشر: ٢١٢/٢، ٢٢٢).
- وأما ما كان من مذهب أبي عمرو في (الإدغام الكبير)، من وجه اختلاس حركة الحرف الأول، من نحو: ﴿شَهْرٌ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ [الصفات: ١]، فذكر الداني في ضبطه وجهين جائزين، وما ضبطناه على صورة أحد الوجهين، وصورة الوجه الثاني هكذا: ﴿شَهْرٌ رَمَضَانَ﴾، ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾، والوجه الأول هو المختار عند الداني. يُنظر الوجهان مع تعليليهما في: (الحكم: ٨١-٨٢)، (حلة الأعيان: ورقة ١٠٤).

• وأما الإشمام: فهو لبعض القراء أيضًا، في: ﴿سْتَع﴾ [هود: ٧٧، العنكبوت: ٣٣]، و ﴿سَنِتَّ﴾ [الملك: ٢٧]، و ﴿قِيلَ﴾ [في البقرة: ١١، وغيرها]، و ﴿وَغِيضَ﴾ [هود: ٤٤]، و ﴿وَحِيلَ﴾ [سبأ: ٥٤]، و ﴿وَجِيءَ﴾ [الزمر: ٦٩، الفجر: ٢٣]، و ﴿وَسِيَقَ﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣]؛<sup>(١)</sup> تنبيهًا على أن أصلها الضم<sup>(٢)</sup>.

وحكم شكليها: نقطُ أمام الحرف المشتم، ويُعرى من الشكل بالحركة، وهو اختيار الداني<sup>(٣)</sup>، وبه العمل<sup>(٤)</sup>.

• وفيهما<sup>(٥)</sup> وجهٌ آخر، وهو: تعرية حرفهما من الشكل والنقط، وهو اختيار أبي داود، قال: (لأن الإشمام والاختلاس لا يُؤخذان من الخط، بل بالمشافهة من الشيخ، فالتعرية تُحمَل على السؤال)<sup>(٦)</sup>.

(١) قرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم كسر أوائلهنّ، وافقهم ابن ذكوان في: ﴿وَحِيلَ﴾، ﴿وَسِيَقَ﴾، ﴿سْتَع﴾، و ﴿سَنِتَّ﴾، ووافقهم نافع وأبو جعفر في: ﴿سْتَع﴾، و ﴿سَنِتَّ﴾ فقط، والباقون بإخلاص الكسر من غير إشمام. ينظر: (التيسير: ٢٢٥، ٣١٤، ٣١٦، ٥٢٠، ٤٩١، ٤٤٠، ٤٢٤)، (النشر: ٢٠٨/٢).

(٢) وأصل العين في هذه الأفعال كلها الواو، إلا ﴿وَجِيءَ﴾، و ﴿وَغِيضَ﴾، فأصل عينهما الياء، ووزنهما جميعًا (فُعِل)؛ لأنها أفعال لم يُسمَّ فاعلها (مبتية للمفعول). ووضَّح تعليل إشمامها د. شرشال بقوله: (فالإشمام إشارة إلى الحركة الأصلية المحذوفة لموجب التصريف، فجزء الضمة دلالة على أنه أصل ما استحقتّه، وأبقوا شيئًا من الكسرة؛ دلالة وتنبهًا على ما استحقتّه هذه الأفعال من الاعتلال). (حاشية أصول الضبط: ٤٢)، و(حاشية الطراز: ٨٣). وينظر: (الكشف عن وجوه القراءات: ٢٨٤-٢٨٦)، (حلة الأعيان: ورقة ٦٠).

(٣) قال الداني: (فإذا نُقطت هذه الحروف على قِراءة من أشتم أولها الضمّ، فجعل أمام السين، والقفاف، والغين، والحاء، والجيم، نقطة بالحمراء؛ ليدلّ بذلك على إشمامها، وأنه نُحِّي بكسرتها نحو تلك الضمة، وإن تُركت الحروف غارية من تلك النقطة، وأُخذ ذلك مشافهةً عن القراء كان حسنًا... فجعل النقطة دلالة على ذلك أبتين، وأدلّ على النطق). (المحكم: ٤٨)، وينظر فيه: (ص ٤٦-٤٧)، (النقط: ص ١٣٢).

(٤) باتفاق المشاركة والمغاربة. ينظر: (الطراز: ٩٠)، (إرشاد القراء: ٢ / ٧٥٤)، (دليل الحيران: ٣٦٠-٣٦١). لكن شكل نقط المشاركة يختلف عن المغاربة، فهو كما قال الشيخ أبو زيثحار: (يحسن أن تكون النقطة التي تُجعل علامة في المختلس، والمشتم، والميمال مرتبة خالية الوسط، هكذا: (◊)؛ حتى لا يلتبس بنقط الإعجام). (السبيل، وحاشيته: ٥٦). وينظر: (سمير الطالبين: ٩٨)، (إرشاد الطالبين: ٣٠-٣١).

(٥) أي: المختلس، والمشتم.

(٦) قول أبي داود مذكور بنصّه في: (الطراز: ٨٤)، (دليل الحيران: ٣٦١)، (سفير العالمين: ٢ / ٥٦٢)، (إيفاء الكيل: ٥١). وليس هو بهذا اللفظ في كتابه (أصول الضبط)، بل بلفظ آخر نحوه. ينظر: (أصول الضبط: ٤٢، ٣٨، ٤٣). والمراد بالسؤال: (أي: عمّا يستحقّه الحرف المعرى من العلامة، الدالة على كيفية اللفظ به). (سمير الطالبين: ٩٨). وينظر: (حاشية السبيل: ٥٦-٥٧).

قال العلامة التَّنَسِي: (والأظهر اختيار الداني؛ إذ قد يظنُّ<sup>(١)</sup> النَّاطِرُ أن التَّعْرِيَة غفلةٌ من النَّاقِطِ، فيقرأه بجرمة خالصة، بخلاف تحريكه بغير حركة سائر الحروف)<sup>(٢)</sup> هـ.

وإلى حكمهما<sup>(٣)</sup> أشار الشيخ الخَرَّاز بقوله: /و: ٤٨/

وَكُلُّ<sup>(٤)</sup> مَا اخْتَلَسَ أَوْ يُشَمُّ فَالشَّكْلُ نَقَطٌ وَالتَّعْرِيُّ حُكْمٌ<sup>(٥)</sup>.

● وأما الفتحة الممالة: فيَعْوِض عنها نَقَطٌ مُدَوَّرٌ، كَنَقَطِ الإِعْجَامِ صَوْرَةً، لا<sup>(٦)</sup> لَوْثًا؛ لِيَدُلَّ على أنها مُمَالَةٌ، ومحل النقط: تحت حرفها، وهذا معنى قول أبي عبد الله الخَرَّاز:

وَعَوَّضَنَّ الْفَتْحَةَ الْمَمَالَةَ بِالنَّقْطِ تَحْتَ الْحَرْفِ لِلْإِمَالَةِ<sup>(٧)</sup> (٨).

● وحقيقة الإمالة هنا<sup>(٩)</sup> هو: أن تَنْحَوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء:

(١) في (م): تصحفت إلى (يطر).

(٢) (الطراز: ٨٤)، (إرشاد القراء: ٢ / ٧٥٤)، وينظر: (دليل الحيران: ٣٦١). قال الدكتور أحمد شرشال: (لا منافاة بين الداني وأبي داود، بل وبين جميع الأئمة، في أن الأصل في القرآن أن يتلقى بالمشافهة والرواية والسماع، والإشمام والاختلاس كبقية الأحكام لا يؤخذان من الخط، بل بالمشافهة والسماع، فمذهب الداني فيه زيادة بيان). (حاشية أصول الضبط: ص ٣٨، ٤٣)، وينظر: (حاشية الطراز: ٨٤).

(٣) في (م): تصحفت إلى (حكماها)؛ إذ المراد بهما: (أي: الاختلاس، والإشمام) هـ. كما على حاشية (ز)، و(م).

(٤) على حاشية (ز): (مبتدأ) هـ.

(٥) (البيت رقم ٤٧٩، ص ٣٨)، من (ذيل الضبط، للخراز).

(٦) في (م): تصحفت إلى (الا).

(٧) (البيت رقم ٤٨٠، ص ٣٨)، من (ذيل الضبط، للخراز)، وفي (م): تحرفت إلى (لا إمالة).

(٨) وفي الحرف الممال وجه آخر، وهو: تعريته من النقط والشكل، وقد ذكر الداني الوجهين بقوله: (فإنه إن نُقِطت هذه الفتحة جُعِلت نقطة [بالحمراء] تحت الحرف الذي هي عليه، كما تجعل الكسرة سواء؛ وذلك من حيث قُرِبت بالإمالة منها، فلذلك جَرَتْ في النقط مجراها... وإن خيفَ إخلاص تلك الكسرة تُرك الحرف عارياً منها إلى أن تأتي المشافهة على ذلك). (الحكم: ٤٨). قال الرجرجي: (وظاهر كلام الداني ترجيح النقط على التعري؛ لأنه قَدَمه). ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٦٢)، (حاشية الطراز: ٨٧). وبه جرى العمل عند المشاركة والمغاربة. وتبعه الخراز، حيث ذكر وجه النقط أولاً، وأتبعه بقوله بعد البيت المذكور: (أو عَرِّه)، في (ذيل الضبط: بيت رقم ٤٨١). قال الرجرجي: (وأما أبو داود فلم يتعرض لنقط الإمالة، فينبغي أن نُجْرِي عنده الوجهين، مع ترجيح التعري، على ما ذكر في نقط الإشمام والاختلاس). ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٦٢/و). وكذلك ذكر الشيخ الضباع الوجهين: النقط للداني، وعليه العمل، والتعري لأبي داود، وتبعه: الشيخ أبو زيتحار، ود. محيسن. ينظر: (الطراز: ٨٥-٨٨)، (دليل الحيران: ٣٦١-٣٦٣)، (سمير الطالبين: ٩٨)، (السبيل: ٥٦)، (إرشاد الطالبين: ٣٠-٣١).

(٩) الإمالة لغة: التعويج، من: أملتُ الرُّمَحَ ونحوه؛ إذا عوجته، أو الإحناء، من: أمال فلان ظهره؛ إذا أحناء.

وفي عرف القراء: تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه، وضدّها: الفتح. فأما الإمالة المحضة، فحدّها: أن ينطق بالألف بين الكسر الشديد، وبين الفتح الوسط، من غير مبالغة في إشباع الكسر؛ حتى لا تنقلب الألف ياء، وتسمى أيضاً: الإمالة الكبرى، والإضحاع، والبَطْح. وأما التقليل، فحدُّه: أن يُنطق بالألف بحالة بين

فإن كان جزء الكسر أكثر، سُمِّيت مَحْضَةً.

وإن كان جزء الكسر أقل، سُمِّيت تَقْلِيلًا.

#### ● تنبيه:

لا فرق في الفتحة الممالة بين أن يكون ألفها ثابتًا، أو محذوفًا، كُتِبَ بالياء، أو لا؛ حتى يدخل فيه

ما أُمِيلُ من أوائل فواتح السور<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿ طِبْهُ ﴾<sup>(٢)</sup> [بطه: ١]، والمراد: ما أُمِيلُ وصلًا، ووقفًا، نحو:

﴿ مُجْرِبِهَا ﴾<sup>(٣)</sup> [هود: ٤١]، و﴿ الْكَبِيرِيسِ ﴾<sup>(٤)</sup> [البقرة: ٣٤، وغيرها]، و﴿ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(٥)</sup> [البقرة: ١٦٤،

وغيرها].

الفتح الوسط، وبين الإمالة التي دون الكسر، وتسمى: بين بين، وبين اللفظين، والتلطيف، والتوسط، والإمالة الصغرى. ينظر:

(التحديد: ص ١٠٣)، (مرشد القارئ: ص ٧٢-٧٣)، (جمال القراء: ص ٦٠١)، (التمهيد: ص ٥٧-٥٨)، (الطراز: ٨٦).

(١) نصّ أبو عمرو الداني على نقطها، فقال: (حروف التَّهَجِّي التي في أوائل السور المختلف في قراءتها لا بدّ من نقطها، وكذلك

الميم من ﴿ أَلَمْ أَلِّهَ ﴾ [آل عمران: ١]). (المحكم: ٢٢٠). وعقّب على كلامه د. شرشال بقوله: (وإذا جاز ضبطها جاز

تعويض ذلك بنقط الإمالة). (حاشية الطراز: ٨٨). والحروف التي تمال في فواتح السور ذكرها ابن الجزري في (النشر: ٦٦/٢-

٧٢)، في خمسة أحرف، في سبع عشرة سورة، وهي: الراء، والهاء، والياء، والطاء، والحاء، والياء، والياء، والياء، فمن أمال

يكون النقط كما ذكر. (حاشية الطراز: ٨٨).

(٢) قرأها شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف بإمالة فتحة الطاء، والهاء معًا، وقرأ ورش، وأبو عمرو بإمالة الهاء فقط. ينظر: (التيشير:

٣٦١)، (النشر: ٦٨، ٧٠/٢).

(٣) قرأها بالإمالة حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو عمرو، وحفص، وقلّ لها ورش. وفي الميم قراءتان: فتح الميم، وضمتها. ينظر:

(التيشير: ١٧٩)، (النشر: ٣٥، ٤٠/٢)، (تحاف الفضلاء: ١٠٧-١٠٨)، (البدور، للقاضي: ١٥٥).

(٤) قرأها بالإمالة أبو عمرو، والصوري عن ابن ذكوان، والدوري عن الكسائي، ورؤيس عن يعقوب، ووافقهم رُوح في النمل

[٤٣]، وهو ﴿ مِس قَوْمِ كَلْبِيرِيسِ ﴾، وقلّله الأزرق عن ورش. ينظر: (التيشير: ١٨٦)، (النشر: ٦٢/٢).

(٥) قرأها بالإمالة أبو عمرو، والصوري عن ابن ذكوان، والدوري عن الكسائي، وقلّ لها الأزرق عن ورش. وإمالتها عندهم في الوقف

كالوصل؛ لعروض السكون، ويدخل في الضبط بعلامة الإمالة أيضًا: ما أميل وصلًا فقط، كما في: ﴿ أَلْبَارِ لِحَرَنَةِ ﴾ [غافر:

٤٩]- عند من لم يَمْلُهُ- وقفًا؛ اعتدًا بسكون الوقف، وزوال الكسر الموجب للإمالة. قال ابن الجزري: (وهذا مذهب أبي بكر

التنذائي، وأبي الحسن بن المنادي، وابن حبش، وابن أشته، وغيرهم، وحكي أيضًا عن البصريين، ورواه داود بن أبي طيبة عن

ورش، وعن ابن كيسة عن سليمان عن حمزة). (النشر: ٧٢/٢). وينظر: (التيشير: ١٨٨)، (إبراز المعاني: ٢٣٨)، (النشر: ٥٤/٢-

٥٥)، (الطراز: ٨٩)، (دليل الخيران: ٣٦٢).

أما ما يُمالُ وفقاً فقط، كالأسماء المقصورة، وما لَقِيَهُ ساكن منفصل، نحو: ﴿مُقْتَرَى﴾<sup>(١)</sup> [التقصص: ٣٦، سبأ: ٤٣] ، ﴿وَرَى الشَّمْسُ﴾<sup>(٢)</sup> [الكهف: ١٧] ، ويُقرأ وصلأً بفتحة خالصة، فالصواب ضبطُهُ بما يدلُّ على الفتحة الخالصة<sup>(٣)</sup>؛ لإجماعهم على أن النقط مبني على الوصل<sup>(٤)</sup>. هـ. من (الطرّاز)<sup>(٥)</sup>، مُلَخَّصًا<sup>(٦)</sup>.

### • فرع ﴿تَأْمَنَّا﴾ في يوسف<sup>(٧)</sup>:

(١) فالإمالة فيه سائغة في الوقف؛ لزوال المانع في الوصل، وهو الساكن المتصل (التنوين). وأصحاب الإمالة معروفون، هم أصحاب ﴿مُجْرِبِيهَا﴾ المتقدم ذكرهم قريباً. وينظر: (التيسير: ١٨٨)، (النشر: ٢/٤٠، ٣٥، ٧٤).

(٢) قرأها بالإمالة وفقاً حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو عمرو، وقللها ورش، وأما وصلأً فيميلها السوسي بخلفٍ عنه. ينظر: (التيسير: ١٨٨)، (النشر: ٢/٧٧، ٤٠، ٣٥-٧٨).

(٣) واستظهره الجرجاني، بعد أن ذكر الاحتمالين في ضبط الساكن المتصل والمنفصل، وهما: الأول: تعويض الحركة بالنقطة، كحكم سائر الممال؛ لأن ظاهر نصوص العلماء إطلاقهم الحكم في المال من غير تقييد بالوصل ولا بالوقف. والاحتمال الآخر: الضبط بالحركة الخالصة، وعدم تعويض الحركة بالنقطة. ثم قال: (وهذا هو الأظهر في النظر، ودليله: أن الضبط مبني على الوصل...). ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٦٢/و، ٦٣/ظ).

(٤) ولذلك أعربوا أواخر الكلمات؛ لأن الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلم، والوهم أكثر ما يعرض لمن لا يُبصر الإعراب ولا يعرف القراءة في إعراب أواخر الأسماء والأفعال، وأيضاً فإن القارئ قد يقرأ الآية والأكثر في نفس واحد، ولا يقطع على شيء من كليهما، فلا بد من إعراب ما يصلُّه من ذلك ضرورة. ينظر: (الحكم: ص ١٩). وهناك مواضع مستثناة، بنا فيها الضبط على الوقف، وقد نظمها بعضهم. تنظر في: (الجامع المفيد: ٦٦-٦٧).

(٥) اسمه: (الطرّاز في شرح ضبط الخراز)، للإمام أبي عبد الله التَّنَسِي (ت: ٨٩٩هـ)، وهو أكبر كتاب في موضوع النقطة، بعد (الحكم) للداني، تناول فيه الضبط على قراءة نافع، وقد حظي بالاعتناء البالغ، واحتل مكانة رفيعة بين شروح الضبط، ونال إعجاب علماء الرسم والضبط، فاستفادوا منه، واستشهدوا بأرائه وأقواله، ووضعت لشأنه الحواشي والتعليقات، وخصّه بعضهم بالبحث والمناقشة والدراسة، واعتمد عليه التَّنَسِي في ضبط المصحف ونقطه، نظراً لكثرة فوائده، وحسن وضعه، وكثرة نُسخه، ولما يحويه شرحه من آراء واختيارات وترجيحات شخصية، لم يُسبق إليها، وقد طبع بتحقيق د. أحمد بن أحمد شرشال، في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالمدينة، عام ١٤٢٠هـ. ينظر: (مقدمة تحقيق مختصر التبيين: ١/١)، و(مقدمة تحقيق الطراز: ١٤٥-١٨٢).

(٦) ينظر: (ص ٨٨-٩٠). وينظر أيضاً: (حلة الأعيان: ورقة ٦٢/و، ٦٣)، (إرشاد القراء: ٢/٧٥٥)، (دليل الحيران: ٣٦٢)، (سمير: ٣٦٢)، (سمير الطالبين، وحاشيته: ٩٩)، (السبيل: ٥٧).

(٧) ﴿تَأْمَنَّا﴾ أصله بنونين مظهرتين: الأولى مرفوعة آخر الفعل المضارع، والثانية مفتوحة نون ضمير المفعول، لكن أجمع كتاب المصاحف على كُتبه بنون واحدة. وقد أجمع القراء العشرة على عدم جواز الإظهار في الأولى، واختلفوا بعد ذلك في كيفية القراءة: فقرأها أبو جعفر بإدغامها في الثانية إدغاماً محضاً من غير روم ولا إشمام، وقرأ كلُّ من الباقيين بوجهين صحيحين: الأول: إدغامها في الثانية مع الإشمام، ويُقصد به هنا: ضمّ الشفتين مقارناً لسكون الحرف المدغم، والثاني: الإخفاء، وهو الروم باختلاس ضمّتها، وحينئذ لا يكون فيها إدغام مطلقاً؛ لأن الإدغام لا يتأتى إلا بتسكين الحرف المدغم، والنون هنا متحركة، وإن كانت حركتها غير كاملة فلا تكون مدغمة. ينظر: (التيسير: ٣١٩-٣٢٠)، (إبراز المعاني: ص ٧١-٧٢)، (النشر: ١/٣٠٣-٣٠٤)، (الطرّاز: ٣٢٧)، (تحاف الفضلاء: ٣٢٩).

أكثر القراء أخذوا فيه بالإدغام الناقص<sup>(١)</sup>، وهو الذي يُعبر عنه أكثرهم بالإخفاء<sup>(٢)</sup>، فهم ينطقون بها بضمّة مختلّسة، والنون الأولى عندهم حذفت، ونقطة على مذهب هؤلاء: تشديد النون الكحلاء<sup>(٣)</sup>، وإلحاق نون حمراء قبلها، وجعل نقطة أمام الحمراء، دالة على حركتها، كما هو شأن الحركة المختلّسة، هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾، فتشديد الكحلاء دليل على الإدغام، وتحريك الحمراء دليل على نقصانه.

وجوّزوا هنا الاستغناء عن إلحاق الحمراء؛ إذ الكحلاء تُغني عنها، لكن لا بدّ من النقطة الدالة على

الضمّة المختلّسة، هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾.

وإلى هذين الوجهين أشار الشيخ الحرّاز بقوله:

وَنُونٌ تَأْمَنَّا إِذَا أَلْحَقْتُهُ فَانْقُطُ أَمَامًا أَوْ بِهِ عَوَّضْتُهُ<sup>(٤)</sup> (٥).

قوله (إِذَا أَلْحَقْتُهُ): قال التَّنسي: (معناه: إذا قرأت بالإخفاء الذي / ظ: ٤٩ / يترتب عليه الإلحاق،

وضمير (به) عائد على النقط المفهوم من قوله: (فَانْقُطُ)<sup>(٦)</sup> هـ.

(١) علّق على ذلك د. شرشال بقوله: (ليس المراد أن بعضهم قرأ بالإدغام، وبعضهم بالإخفاء، بل الوجهان صحيحان عن جميع القراء، ما عدا أبي جعفر—كما سبق قريئاً—، والموصوف بالكثرة هو الأخذ بالإخفاء، لذلك قال الشاطبي، في (متن حرز الأمازي: شطرا البيتان رقم ٧٧٣-٧٧٤، ص ٦١):

وَتَأْمَنَّا لِلْكَوْلِ يُخْفَى مُفَصَّلًا .....

..... وَأَدْعَمَ مَعَ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمْ

فالقراءتان موجودتان لكل منهما). (حاشية الطراز: ٣٣٠). قال الداوي: (والقول بالإخفاء في ذلك أوجه، وعليه أكثر العلماء). (المحكم: ٨٣). وقال أبو داود: (وهو قول الأكابر من العلماء). (أصول الضبط: ١٠٧). وينظر: (النشر: ٣٠٤/١)، (حلة الأعيان: ورقة ١٠٢).

(٢) ينظر كلام العلماء في جواز التعبير عنه بالإخفاء، وبالروم في: (الإقناع: ص ٢٦٦)، (إبراز المعاني: ص ٥٣١-٥٣٢)، (النشر: ٢٩٦/١-٢٩٧، ٢٧/٢، ٢٨، ١٢٦)، (الإضاءة: ص ٣٤، ٥٠).

(٣) أهل المغرب يستعملون مصطلح (الكحلاء)؛ للدلالة على ما كُتب بالأسود من مرسوم الخط. (استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف: ٣٧). و(الكحل: مَا يُكْتَحَلُ بِهِ،... وَقِيلَ: الْكَحْلَاءُ: الشَّدِيدَةُ السَّوَادُ،...، وَالْكَحْلَاءُ مِنَ النَّعَاجِ: الْبَيْضَاءُ السَّوْدَاءُ الْعَيْتَيْنِ). (لسان العرب: ٥٨٤/١١)، وينظر: (الصّحاح: ١٨٠٩/٥).

(٤) (البيت رقم ٥٦٣، ص ٤٣)، من (ذيل الضبط، للحرّاز).

(٥) ينظر الوجهان المذكوران في: (المحكم: ٨٣)، (أصول الضبط: ١٠٦-١٠٨)، (الطراز: ٣٢٩-٣٣١)، (حلة الأعيان: ورقة ٢٣٧)، (دليل الحيران: ٤٢١-٤٢٢).

(٦) (الطراز: ٣٢٢)، وينظر: (دليل الحيران: ٤٢٢-٤٢٣). ومن تتمّة قول التَّنسي: (ومفهومه يعطي أنك إذا لم تقرأ بالإخفاء لا لا يكون الحكم ما ذكر، وهو كذلك). ولم يتعرّض أبو داود، والحرّاز، وتبعهم المؤلف—هنا—لضبط ﴿تَأْمَنَّا﴾ عند من أخذ فيها بالإدغام والإشمام بوجه، واقتصروا على ذكر ضبط وجه الإخفاء. ينظر: (حاشية أصول الضبط: ١٠٧)، (حلة الأعيان:

**لكن العمل:** بإلحاق النون الأولى بالحمراء، من غير تشديد<sup>(١)</sup>، وهو المشهور<sup>(٢)</sup> - كما قاله الشيخ عبد الرحمن بن القاضي<sup>(٣)</sup> -، ولم أعلم وجهه عدم تشديد الثانية، مع أنه خلاف المنصوص، تأمل!<sup>(٤)</sup>.

ورقة ١٠٦/ظ، (الطراز: ٣٣١-٣٣٢). وأما أبو عمرو الداني فقد ذكر أوجه ضبطها بقوله: (فإن نُقِطَ ذلك على مذهب من جعله إدغامًا صحيحًا جُعل على النون السوداء علامة التشديد، وجُعل قبلها نقطة علامة للإشارة التي هي الإشمام، ويجوز أن يُجعل تلك النقطة الدالة عليه بعد النون؛ لأن من علماء العربية من يقول: إن العضو يُهَيَّأ للإشمام بعد إخلاص السكون للنون الأولى وقبل حصول إدغامها، ومنهم من يقول: إنه يُهَيَّأ لها بعد الفراغ من الإدغام، وصورة نقط ذلك على الوجهين: ﴿تَأْمَنَّا﴾، ﴿تَأْمَنَّا﴾، وإذا جُعلت النقطة قبل النون جُعل قبلها بعد الميم علامة السكون جِزَّة؛ ليدل بذلك على أن الإشمام بعد خلوص السكون [هكذا]: ﴿تَأْمَنَّا﴾، وإن لم يُجعل له علامة فحسن، ولا يجوز أن تُلحق النون المدغمة بالحمرة بعد الميم على مذهب هؤلاء؛ لأنها تذهب في قولهم بالإدغام رأسًا. (المحكم: ٨٣). وذكر الرجراجي أوجه ضبطها بالتفصيل في: (حلة الأعيان: ورقة ١٠٥-١٠٦). وكذلك أوردتها التنسي، وزاد وجهًا - على مذهب وضع النقطة بعد النون - وهو: جعل الجزة بعد النون وقبل النقطة، هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾. ووجه الاقتصار على النقطة في الإخفاء مُستأو لوجه الاقتصار عليها، إذا جُعلت قبل النون في الإشمام، ولا يُفَرَّق بينهما إلا بالقصد من التناقض. ينظر: (الطراز: ٣٢٧-٣٣١، ٣٢٩). وينظر أيضًا: (إرشاد القراء: ٨١٦/٢-٨١٧)، (دليل الحيران: ٤٢١-٤٢٢)، (سفير العالمين: ٦٣٩/٢-٦٤٠).

(١) يقصد: النون الثانية، وتوضع عليها حركتها، وتجعل نقطة الإشمام أمام النون الأولى. ينظر: (الخلاف والتشهير: ص ٦٣).

(٢) (والعمل به، وغيره باطل). (الخلاف والتشهير: ص ٦٣).

(٣) هو أبو زيد، عبد الرحمن بن أبي القاسم ابن القاضي، المكناسي، الفاسي، المالكي (٩٩٩هـ - ١٠٨٢هـ)، إمام القراء، وشيخ المغرب الأقصى الشهير، الفقيه، المحدث، المهتم، الحثيثي، أخذ عن: محمد بن يوسف التاملي، وهو عُمدته، وعن عبد الرحمن بن عبد الواحد السجلماسي، وغيرهما، وممن أخذ عنه هو: أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، ومحمد بن محمد الإفرائي، وآخرون، ومن آثاره: (الخلاف والتشهير)، (مفردات، وأجوبة، منظومة ومثورة في أحكام الضبط والرسم)، وغير ذلك. ينظر: (صفوة من انتشر: ص ٢٩١-٢٩٢)، (نشر الثاني: ٤/ ١٥٦٩-١٥٧٠)، (سلوة الأنفاس: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧)، (شجرة النور الزكية: ٣١٢/١).

(٤) نصّ على تشديد النون الثانية في الوجهين المذكورين أبو عمرو الداني، في (المحكم: ٨٣)، وأبو داود في (أصول الضبط: ١٠٧-١٠٨)، ونقله الرجراجي في (حلة الأعيان: ورقة ١٠٥)، والتنسي في (الطراز: ٣٣٠). وأما وجه عدم تشديد الثانية - في المصاحف التي لم تضبطها بالشدّ - فقد علّق د. شرشال على ذلك ووجهه بقوله: (التشديد يومهم الإدغام الكامل، فكما لا يُجعل التشديد في قراءة الإخفاء في النون الساكنة والتنوين، فكذلك هنا، وهو [أي: التشديد] مخالف لما قالوا: لا تُشدّد لفظًا على رواية الإخفاء)، وهو مخالف لكلام التنسي، وأيضًا يلتبس الإدغام مع الإشمام بالإخفاء، وخاصة في وجه الاقتصار على النقطة على القراءتين. وقال الشيخ المنجرة في ردّه على التنسي: (لا يصحّ، ولا يتبع عليه، والمعتمد - هو الذي عليه العمل - إخفاء الحركة، ولا شدّ معه). وحاصل كلام ابن عاشر: أن الشد لا يُجعل مع إلحاق النون؛ إذ لا موجب لشدّها بوجه، وبه العمل في مصحف الجزائر، وخالفت بقية المصاحف). هـ. (حاشية الطراز: ٣٣٠). وينظر: (حاشية أصول الضبط: ١٠٨)، (فتح المنان: ورقة ٦١)، (الدرة الجلية: الأبيات: ٥٠٥-٥١٦، ص ٤٦).

### • تَمَمَّة: حكم حركة الهمزة، فيه تفصيل، وهو:

أن المحقَّقة عندهم تُحَرِّك؛ لأنها من جملة الحروف.

وأما المخفَّفة:

فإن سُهِّلَت بين بين<sup>(١)</sup>، فلا تُحَرِّك؛ لأن حركتها غير خالصة<sup>(٢)</sup>.

وكذلك لا تُحَرِّك المُبَدَّلَة حرف مد<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿عَاذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، يس: ١٠]، بإبدال الثانية

ألفًا، لورش<sup>(٤)</sup> في أحد وجهيه<sup>(١)</sup>.

فالعمل في بقية مصاحف المشاركة والمغاربة على عدم إلحاق النون، وتجعل النقطة في موضعها، وتشدد النون السوداء،

وصورته عند المغاربة هكذا: ﴿تَامَنَّا﴾، وعند المشاركة هكذا: ﴿تَأَمَّنَّا﴾. ينظر: (دليل الحيران: ٤٢٢)، (سمير الطالبين:

١٢٣)، (إرشاد الطالبين: ٣٩)، (إيفاء الكيل: ٧٧-٧٨).

(١) التسهيل عند القراء له معنيان: الأول: مطلق التغيير في الهمزة، فيشمل: (التسهيل بين بين، والإبدال، والحذف (الإسقاط)،

والنقل)، والثاني: هو التسهيل بين بين بخصوصه، وهذا هو المراد هنا. ينظر: (مرشد القارئ: ص ٦٨)، (إبراز المعاني: ص ١٢٧)،

(القواعد والإشارات: ص ٤٦)، (التمهيد: ص ٥٦)، (الإضاءة: ص ٢٥-٢٦).

قال ابن الجزري، وغيره: (التسهيل بين بين هو: نشوء حرف بين همزة، وبين حرف مد). (التمهيد: ص ٥٦). (ومعنى بين بين:

أي يجعل بين الهمزة المحققة، وبين الحرف الساكن الذي تولدت منه حركتها، فتسهل المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين

الهمزة والياء الساكنة، والمضمومة بين الهمزة والواو الساكنة). ينظر: (التحديد: ص ٩٩-١٠٠)، (إبراز المعاني: ص ١٢٧-

١٢٨، ١٤٦)، (سراج القارئ: ص ٧٥)، (النشر: ص ٤٣٨)، (الإضاءة: ص ٢٥-٢٦).

(٢) نقل د. شرشال تعليق المحشبي المنحرة على ذلك بقوله: (اتباعًا لأهل الكوفة، وهو الظاهر، وبه العمل). (حاشية الطراز:

١٥٨). وينظر: (دليل الحيران: ٣٧٧-٣٧٨).

(٣) أي: مثل المستهلة بين بين؛ لأن حركتها غير خالصة. ينظر: (السيبل: ٦٥).

\*\* والإبدال لغة: أبَدَلَ الشيء من الشيء، وبَدَّلَهُ: تَحَدَّه منه بدلاً، والأصل في الإبدال: جعل شيء مكان شيء آخر، تقول:

أَبَدَلْتُ كَذَا بِكَذَا، إِذَا نَحَيْتَ هَذَا، وَجَعَلْتَ هَذَا مَكَانَهُ. (لسان العرب: ٤٨/١١)، وينظر: (الكليات: ص ٣١). وقال

الجرجاني: (الإبدال: هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر؛ لدفع الثقل). (التعريفات: ص ٧).

وفي عُرف القراء هو: إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضًا منها. (مرشد القارئ: ص ٦٩)، (التمهيد: ص ٥٦). وقال

ابن الجزري: (فأما الإبدال: فهو إبدال حرف بآخر). (النشر: ١٢٩/٢).

وقيل: (الإبدال أي: تبدل الهمزة حرف مد محض، ليس يبقى فيه شائبة من لفظ الهمز، فتكون ألفًا، أو واوًا، أو ياءً ساكنين،

أو متحركين). (إبراز المعاني: ص ١٤٦)، (القواعد والإشارات: ص ٤٧)، (سراج القارئ: ص ٧٥)، (الإضاءة: ص ٢٦).

(٤) هو أبو سعيد، وقيل: أبو القاسم، عثمان بن سعيد، واختلف فيما بعده، فقيل: بن عبد الله بن عمرو بن سليمان، وقيل: بن

عَدِيَّ بن عَزْوَانَ، الملقب بورش، المصري المرقئ (١١٠هـ-١١٦٧هـ)، وهو شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، قرأ

القرآن وجوَّده على نافع عدة ختمات، ونافع هو الذي لُقِّب بورش؛ لشدة بياضه، (الورش): شيء يصنع من اللبن، وقيل:

روى الحروف عن جماعة، منهم: عبد الله بن عامر الكزبي، وقرأ عليه خلق كثير، منهم: أحمد بن صالح الحافظ، وأبو يعقوب

الأزرق، وآخرون. ينظر: (معرفة القراء: ص ٩١-٩٣)، (سير الأعلام: ٩/ ٢٩٥-٢٩٦)، (غاية النهاية: ١/ ٥٠٢-٥٠٣).

وأما المُبدلة حرفاً محرّكاً، فَتُحرّكُ<sup>(٢)</sup> كالمحقّقة<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣]، بإبدال  
 الهمزة واوًا<sup>(٤)</sup>، و﴿لَيْلًا﴾ [البقرة: ١٥٠، وغيرها]، بإبدالها ياءً، في رواية ورش<sup>(٥)</sup>، ومنها: باب ﴿يَلْسَمَاءُ  
 أَقْلِعِ﴾ [هود: ٤٤]، وباب ﴿وِعَاءٍ أَحِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]، في قراءة من أبدل الثانية واوًا في الأول<sup>(٦)</sup>،  
 وياءً في الثاني<sup>(٧)</sup>؛ وذلك لبقاء حركة الهمزة فيه، بخلاف ما أُبدلَ حرف مد، فالهمزة فيه ذهبت مع حركتها  
 (٨) (٩).

(١) الإبدال مع المدّ اللازم (٦ حركات)؛ لأن بعدها ساكن، وهذا الوجه من طريق الأزرق، والوجه الآخر لورش - من طريق  
 الأصبهاني قولاً واحداً، والأزرق بخلف عنه - تسهيلها من غير إدخال ألف بين الهمزتين، وافقه عليه ابن كثير، ورويس.  
 ولقالون، وأبي عمرو، وهشام - من طريق الحلواني -، وأبي جعفر تسهيلها مع الإدخال. وللباقين - ومعهم هشام من طريق  
 الداجوبي - تحقيق الهمزتين من غير إدخال، وهشام - من طريق الحلواني - وجه آخر بتحقيقهما مع الإدخال. ينظر: (التيسير:  
 ١٤٩)، (النشر: ٣٦٣/١-٣٦٤).

(٢) في (م): تصحّفت إلى (فتحري).

(٣) نقل فيه الخلاف المارغني بقوله: (قيل: تُحرّك، وقيل: لا تُحرّك، والعمل على تحريكها). (دليل الحيران: ٣٧٨). وينظر: (سمير  
 الطالبين: ١١١)، (السيبل: ٦٥)، (إرشاد الطالبين: ٢٦). وأضرب التنسي عن هذا الخلاف، مما يدل على ضعفه عنده،  
 واختياره التحريك. ينظر: (الطراز، وحاشيته: ١٥٨-١٥٩).

(٤) مفتوحة، في رواية ورش، وأبو جعفر بخلف عن ابن وردان، والباقون بتحقيق الهمزة، معهم ابن وردان في وجهه الثاني. ينظر:  
 (النشر: ٣٩٥/١)، (الإتحاف: ٧٧-٧٨).

(٥) إبدالها ياء مفتوحة من طريق الأزرق، ومثله حمزة حال الوقف، وله التحقيق أيضاً، والباقون بالتحقيق في الحالين. ينظر: (النشر:  
 ٣٩٧/١)، (الإتحاف: ١٩٥، ٧٨).

(٦) بإبدالها واوًا مفتوحة على قراءة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحقّقها الباقون. ينظر: (النشر: ٣٨٧-  
 ٣٨٩)، (الإتحاف: ٧٤-٧٥).

(٧) بإبدالها ياءً مفتوحة على قراءة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحقّقها الباقون. ينظر: (النشر: ٣٨٧-  
 ٣٨٩)، (الإتحاف: ٣٣٤).

(٨) وتبع المؤلف - رحمه الله - الخراز، في عدم تمثيله للهمزة المحقّقة؛ وذلك لظهورها واطّرادها، وعدم توهم المخالفة فيها، وكذلك في  
 عدم تمثيله للمسهلة بين بين؛ وذلك لوجود أثر الهمزة فيها، فصارت كالمحقّقة، ولما كانت المبدلة حرفاً محرّكاً قد يتفق خطّها  
 ولفظها، مثل: ﴿لَيْلًا﴾ وبابه، وقد يختلفان، مثل: ﴿يَلْسَمَاءُ أَقْلِعِ﴾ وبابه، خاف أن يتوهم المخالفة بينهما في الحكم،  
 فلذلك مثّل البدل بما يوافق، وبما يخالف؛ تنبيهاً على ألاّ فرق بينهما. هذا توجيه التنسي لتمثيل الخراز وعدمه. ينظر: (الطراز،  
 وحاشيته: ١٥٩). وينظر مبحث حركة الهمزة في: (أصول الضبط: ١٣٣-١٣٧، ١٣٥، ١٦٥-١٦٩)، (الطراز: ١٥٧-  
 ١٥٩)، (إرشاد القراء: ٧٧٥/٢)، (إرشاد الطالبين: ٢٥-٢٦)، (إيفاء الكيل: ٨٧).

(٩) تنبيه أول: بقي من أنواع تخفيف الهمزة نوعان: الهمزة المخففة بالإسقاط أو الحذف، وحكم حركتها: مثل المسهلة بين بين، لا  
 تُحرّك؛ لعدم وجود أثر الهمزة، وأما النوع الأخير، وهو المخففة بالنقل، فسيذكر المؤلف ضبطها بالتفصيل في الفصل الرابع.  
 وينظر: (السيبل: ٦٥).



تنبيه ثانٍ: لم يخصّص المؤلف -رحمه الله- فصلاً مستقلاً لمباحث ضبط الهمزة، وهي: (حركتها، وهيئتها، ولونها، وأحوالها، ومواضعها)؛ رغم احتياج باب الهمز إلى مزيد من العناية؛ لكونه أعظم أبواب الضبط تنوعاً، وأكثرها تأصيلاً وتفريعاً، وأدقها تعليلاً وتوجيهاً، وأحوجها بياناً وتنبيهاً، وقد تكلم العلماء على مباحث ضبط الهمز بالتفصيل في كتبهم، وللإطلاع عليها والاستزادة ينظر: (المحكم: ٩٠-١٥٢)، (النقط: ١٣٧-١٣٩)، (أصول الضبط: ١٢٨-١٧٤)، (جامع ابن وثيق: ٦٧-٦٩)، (حلة الأعيان: ورقة ١٠٧-١٧٤/ظ).

## الفصل الثاني: في بيان حكم السكون، والشّد، وموضع المدّ.

إذ كلها دالّة على معانٍ قائمة بالحروف.

وأحكام السكون المذكورة في هذا الفصل هي: صُورُتُهُ، وموضِعُهُ، وكذا أحكام الشّد. أما المدّ: فلمّا كانت صُورُتُهُ موافقةً لِلْفُظْهِ الذي هو (مدّ)، لم يُجْتَنَحْ للكلام عليها، بخلاف غيره<sup>(١)</sup>. أما علامة السكون<sup>(٢)</sup>: فدائرةٌ، ومحلُّها: فوق الحرف الساكن<sup>(٣)</sup>، وهذه الدّارة بها جرى عمل المتأخرين<sup>(٤)</sup>، واقتصر عليها الشيخ الخراز<sup>(٥)</sup>؛ اعتمادًا على اختيار أبي داود<sup>(٦)</sup>، واقتداءً بمدينة الرسول ﷺ<sup>(٧)</sup>؛ لأن أكثر نقاطها على ذلك<sup>(٨)</sup>؛ أخذوه ممّا تقرّر عند أهل الحساب، من جعل دارة صغيرة في المنزلة الخالية من العدد؛ دلالة على خلوّها، فلمّا كان الحرف الساكن خاليًا من الحركة، جعلوا عليه تلك الدّارة؛ دليلاً على الخلوّ من الحركة<sup>(٩)</sup>.

(١) وإنما تعرّض المؤلف كغيره لموضعه، وسببه. ينظر: (الطراز، وحاشيته: ٩٣-٩٤).

(٢) أي: صورته. ينظر: (الطراز: ٩٤-٩٥).

(٣) معنى الدّارة: أي: دائرة أو حلقة صغيرة خالية الوسط، توضع فوق الحرف الساكن منفصلة عنه، هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. ينظر: (سمير الطالبين: ١٠٠)، (السيبيل: ٢٣).

(٤) المغاربة في مصاحفهم، وفي كتاباتهم، وكذا بعض المشاركة. ينظر: (حاشية أصول الضبط: ٤٩، ٨٧)، (الطراز، وحاشيته: ٩٦)، (الجامع المفيد: ٥٩)، (دليل الحيران: ٣٦٤)، (سمير الطالبين: ١٠٠).

(٥) قال الخراز في: (ذيل الضبط: البيت رقم ٤٨٣، ص ٣٨):

فدّارة علامة السُّكون  
أعلاه.....

(٦) فذكر أبو داود المذاهب الأربعة - الآتية - في كيفية السكون، ثم اختار الأول، وهو أن تكون علامة السكون دارة مثل الصفر الصغير، وقال: (وإلى هذا أميل، وهو الذي أختار، وبه أنقط؛ لمعانٍ جمّة). (أصول الضبط: ٤٥-٤٦).

(٧) في (م): (عليه الصلاة والسلام). وينظر: (الجامع المفيد: ٥٩).

(٨) وذكره الداني بسنده، قال: (حدّثنا قالون: أن في مصاحف أهل المدينة: ما كان من حرف مخفّف فعليه دارة حمّرة، وإن كان حرفًا مُسَكَّنًا فكذلك أيضًا). (المحكم: ٥١). وينظر: (أصول الضبط: ٤٦-٤٧).

(٩) قال الداني: (فمن الصّفر أخذت الدّارة، وهو أصلها). (المحكم: ١٩٦). وتبعه على ذلك أبو داود في (أصول الضبط: ٤٥).

وعقّب على كلامهما د. شرشال بقوله: (وقد يكون هذا من آثار نسبة كل ابتكار إلى الأمم الأخرى، والذي أراه - ولعله الصواب - أنها مأخوذة من ميم (جزم)، وحذفوا عراقا الميم تخفيفًا، وسمّوا تلك الدائرة (جزمًا)، الذي هو لقب السكون). نقل هذا التوجيه من (صبح الأعشى: ١٦٠/٣). بتصرّف يسير. ثم قال: (وبهذا التوجيه يمكن أن تجد وشيخة وصلة رحم بين أهل المشرق و أهل المغرب، حيث إن المغاربة أخذوا علامة السكون من ميم (جزم)، والمشاركة أخذوا الجيم من (جزم)، ويلتقيان في المأخوذ منه، وحذفوا عراقتهما؛ لأن الجزم معناه: القطع، وفي السكون قطع الحركة عن اتّصالها بالحرف. وذكر الشيخ الضباع في (سمير الطالبين ١٠٠): أن أصلها المأخوذ منه: صفر العدد، أو مأخوذ من الهاء - كالتي في آخر الكلمة - وتركت جزمتها). ينظر: (حاشية الطراز: ٩٥)، (حاشية أصول الضبط: ٤٧).

وفيهما مذاهب أُخرى، منها مذهب الخليل وأصحابه: أن علامة السكونِ الخاء، هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١، وغيرها]؛ أرادوا بذلك الحرف الأول من (خفيف)<sup>(١)</sup>.  
ومنها مذهب نَقَاطِ الأندلس: أن علامة السكونِ جَرَّةٌ / و: ٤٩ / هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ أرادوا بها مذهب الخليل، إلا أنهم أسقطوا رأس الخاء، وأبْقُوا مَطَّطَهَا<sup>(٢)</sup> (٣).

(١) يقصد بما: رأس خاء مقطوعة التعريق، وبه جرى العمل في مصاحف المشاركة. ينظر: (حاشية أصول الضبط: ٨٧، ٤٩، ٤٧)، (سمير الطالبين: ١٠٠)، (إيفاء الكيل: ٥٤). واختلفوا في أصلها، فقيل: رأس (حاء)، مأخوذة من (خفيف)؛ إذ الساكن أخف من المتحرك، وقيل: رأس (حاء)، مأخوذة من (اسْتَرَحَّ)؛ لأن السكون استراحة من ثقل الحركة، وقيل: رأس (جيم)، مأخوذة من (جَزَمَ). ذكره أبو داود في (أصول الضبط: ٤٥)، فقال: (ومنهم من يجعلها جيمًا، بمعنى: أجزم، وكلاهما حسن؛ إذ صورتها واحدة). وهذا الذي رجّحه د. شرشال قبل-تنظر: (الحاشية السابقة)؛ وذلك لاتفاقه مع اختيار المغاربة الدارة، وهو القاسم المشترك بينهما، وكلاهما يحصل به المقصود ويتم به المراد. (حاشية الطراز: ٩٥-٩٦). وينظر: (السبيل: ٢٣-٢٤)، (إرشاد الطالبين: ١٦)، (سفير العالمين: ٥٦٧/٢).

(٢) عقب التنسي على ذلك بقوله: (غير أن مذهبهم إنما يحسن مع نقط الدوّلي). (الطراز: ٩٦)، (دليل الحيران: ٣٦٤). ووضّح ووضّح وجه ذلك د. شرشال بما حاصله: أنه إذا كانت علامة السكون جَرَّةً، فستلتبس بالفتحة-على نقط الخليل-، بخلاف نقط الدوّلي المدوّر، فلن تلتبس بالفتحة معه. ينظر: (حاشية أصول الضبط: ٤٥)، (حاشية الطراز: ٩٦). وهذا المذهب هو اختيار الداني-على الظاهر-، حيث قال: (فأما السكون: فعامة أهل بلدنا قديمًا وحديثًا يجعلون علامته جَرَّةً فوق الحرف المسكّن). (المحكم: ٥١). وقال المنهبي: (وأما أبو عمرو فلم يُخْتَرْ منها شيئًا، إلا أن يؤخذ له اختيار الجَرَّة من جهة تقديمها على غيرها من الصور، وأنه مذهب أهل بلدهم قديمًا وحديثًا). (كشف الغمام: ٢٥٦). وكذلك استظهر الرجراجي ترجيح هذا المذهب للداني في: (حلة الأعيان: ٦٦/و).

(٣) وهناك مذهب رابع-ذكره علماء الضبط- وهو: مذهب بعض النُّحاة، والأقل من أهل المدينة: أن علامة السكون هاء مشقوقة، هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، مستدلّين بأن السكون والهاء من خواصّ الوقف، حيث تزداد الهاء في الوقف للسكت، نحو: ﴿كُنْيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥]، ولاشترأتهما أيضًا في الحِقَّة والحَقَاء، وكوّن كل واحدٍ منهما ليس بحاجزٍ حصين، فلا يمنعان الإمالة. وذكر هذا المذهب أبو داود، ثم قال: (إلا أن الضبط به قليل، وبالصّفر، والحاء، والجَرَّة في المصحف كثير). (أصول الضبط: ٤٩).

فالخاصل أن الرِّقَّ السابقة كلها تقول بافتقار الساكن إلى علامة السكون، وخالف في ذلك بعض النُّقَاط، قال أبو عمرو الداني: (وعامة نَقَاطِ أهل العراق من السلف والخلف، لا يجعلون في المصاحف علامة للسكون، ولا للتشديد، ولا للمد...)، ثم قال: (فسبيل كلِّ حرف أن يُؤفِّي حَقَّهُ بالنقط مما يستحقّه من الحركة، والسكون، والشّد، والمد، والهمز، وغير ذلك، ولا يُحْصُ ببعض ذلك دون كُله). (المحكم: ٥٦).

\*\*وتنظر المذاهب في علامة السكون للاستزادة، في: (المحكم: ٥١-٥٣)، (أصول الضبط: ٤٥-٤٩)، (جميلة الأرباب:

(٧٥٨)، (الطراز: ٩٤-٩٦)، (دليل الحيران: ٣٦٤).

وأما صورة الشّد: فشيئٌ غيرٌ مُعرَّفَةٌ، ولا ممدودة، ولا منقوطة، ومحلّها: فوق الحرف المشدّد<sup>(١)</sup>، وهذا الوجه مذهب الخليل<sup>(٢)</sup> وأصحابه، واختاره أبو داود لمن ينقُطُ بالحركات المأخوذة من الحروف؛ لكون مُختَرَعِ الجميع الخليل<sup>(٣)</sup>.

هذا، وبعض أهل الضبط يجعلون علامة الشّدّ ذالاً.

قال أبو عبد الله التّنسبي: (أرادوا بذلك الدّال من (شَدّ)، وكأنهم رجّحوها على الشين؛ لتكرارها في اللفظ<sup>(٤)</sup>)، فصارت لذلك ثلثي الكلمة، وذلك في حكم الكل، فكأنها هي اللفظة كلّها، وعلى هذا الوجه نقّاط مدينة النبي ﷺ، وتبعهم عليه نقّاط الأندلس، وهو اختيار الداني<sup>(٥)</sup> (٦) هـ. وهذا الوجه لا يختصُّ بأعلى الحرف، كما اختصَّ به الشين، بل يختلف محلّه باختلاف الحركة، فإن كانت فتحة كان الدّال فوق الحرف، وإن كانت كسرة كان تحته، وإن كانت ضمة كان أمامه<sup>(٧)</sup>.

(١) مع إضافة حركة الحرف التي يستحقّها، حسب ما ذكره المؤلف في الفصل الأول، من صفة الحركة ومحلّها. وينظر: (الطراز: ٩٩-١٠٠). قال د. شرشال: (وجه لزوم جعل الحركة إذا كانت علامة التشديد شيئاً؛ لئلاّ يلبس حال الحرف، هل هو مفتوح، أو مضموم؟ أو مكسور؟، بخلاف الدّال؛ لأن محلّه تابع لمحل حركات الإعراب). (حاشية الطراز: ١٠٠). وعلى المذهب الراجح من وضع الفتحة والضمة فوق الحرف المحرّك بهما، اختلف في موضعهما من التشديد، هل يوضعان فوقه، أو تحته؟، فنصّ الداني، ومن معه، على أنّهما يوضعان فوقه، هكذا: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وعليه العمل. ووجه ذلك: أن الحركة لما كانت تدل على شيء واحد، هو التّحرُّك، والتشديد يدل على شيئين: التحريك، والشّد، كانت له ميزة استوجب بها التّرب. وأما الكسرة، وكذا الضمة على القول بجعلها أمام الحرف، فلم يتواردا على محل واحد من الحرف، فجعلت الضمة أمام الحرف، مجاورة للتشديد، وجعلت الكسرة تحته، هكذا: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١، فاطر: ٣١]. (السيبيل: ٢٦)، وينظر: (المحكم: ٤٩)، (أصول الضبط: ٥٠-٥١)، (كشف الغمام: ٢٦٩)، (حلة الأعيان: ورقة ٧٠/و، ٧١/ظ).

(٢) حكاه الداني عن محمد بن يزيد المبرّد بقوله: (وزاد الخليل في ذلك، فجعل على الحرف المشدّد ثلاث سُنَيْنَات، وأخذه من أول شديد)، فإذا كان خفيفاً جعل عليه خاء، وأخذه من أول (خفيف)). (المحكم: ٧).

(٣) ينظر قول أبي داود في (أصول الضبط: ٥٥-٥٦). وعلى هذا الوجه جرى نقط مصاحف المشاركة والمغاربة، واستقرّ عليه العمل. ينظر: (الطراز: ٩٨، وحاشيته: ٩٩)، (دليل الحيران: ٣٦٥)، (السيبيل: ٢٥)، (إرشاد الطالبين: ١٩).

وأما بعض نقّاط أهل العراق، فإنهم لا يجعلون للشّدّ علامة، لكن يضبطون المشدّد -بمعنى: بالحركة-، ويتروكون غيره. ينظر: (الطراز: ٩٨). قال الداني: (وإن كان سبب ابتداء النقط هو: تصحيح القراءة والإتيان بما على حقّها، فسبيل كل حرف أن يُؤنّى حقّه مما يستحقّه من الحركة، والسكون، والتشديد، وغير ذلك). (النقط: ١٣٣-١٣٤).

(٤) أصلها: (شَدَد)، أو مأخوذة من (شديد)، كما في بعض نسخ (الطراز: ١٠١)، وغيره من الكتب.

(٥) ينظر: (المحكم: ٥٠)، واستحبّه ومال إليه أبو داود إذا استعمل النقط، والشين إذا استعمل الشكل. ينظر: (أصول الضبط: ٥٥-٥٦)، وإلى اختيارهما أشار صاحب الدرّة الجلية، في (البيتين ٢٥٠-٢٥١، ص ٣١).

(٦) (الطراز: ١٠١-١٠٢). وينظر: (إرشاد القراء: ٧٥٩/٢).

(٧) ينظر: (الطراز: ١٠٢)، (إرشاد القراء: ٧٥٩/٢).

قال صاحب (الطراز)<sup>(١)</sup>: (وإنما لم يُجْعَل فوقه في حالة الضم، قياسًا على الضمة؛ لأن الضمة إنما جُعِلَتْ فوق الحرف مخافة اللبس بالواو)<sup>(٢)</sup> هـ.

وهذا معنى قول الشيخ الحرّاز:

وَبَعْضُ أَهْلِ الضَّبْطِ دَالًا جَعَلَهُ  
وَفَوْقَهُ فَتَحًا وَفِي انْضِمَامِهِ  
يَكُونُ إِنْ كَانَ بِكَسْرِ اسْفَلِهِ  
يَكُونُ لَا امْتِرَاءَ مِنْ أَمَامِهِ<sup>(٣)</sup>

أما صورة هذا الدّال: فإن كان فوق الحرف، فإن جناحيه، أي: (طَرَفَيْهِ) يَكُونَانِ قَائِمَيْنِ، لا مُنْكَسَرَيْنِ، ولا مَائِلَيْنِ، وهذا في الفتح خاصّة، هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاحة: ١، وغيرها]، وإن كان في حالّي الضم والكسر، فإن جناحيه يَكُونَانِ مُنْكَسَرَيْنِ إلى أسفل، لا قائمَيْنِ، ولا مائلَيْنِ؛ لأن محلّه في الضم أمام، هكذا: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وفي الكسر أسفل، هكذا: ﴿بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] <sup>(٤)</sup>، وهذا معنى قول الشيخ الحرّاز:

وَطَرَفَاهُ فَوْقُ قَائِمَانِ  
وَفِي سِوَى الْأَعْلَى مُنْكَسَرَانِ<sup>(٥)</sup>  
قوله (الأعلى): عبّر به عن الفوق، الذي هو للفتح خاصة - كما سبق - <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.

(١) هو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله التّنسي، (ت: ٨٩٩هـ).

(٢) (ص: ١٠٢).

(٣) (البيتان رقم ٤٨٥-٤٨٦، ص ٣٨)، من (ذيل الضبط، للخرّاز).

(٤) ينظر: (الحكم: ٥٠)، (أصول الضبط: ٥٢-٥٤)، (الدرة الحلية: البيتان ٢٤٤-٢٤٥، ص ٣٠)، (سفير العالمين: ٥٧١/٢).

(٥) (البيت رقم ٤٨٧، ص ٣٨)، من (ذيل الضبط، للخرّاز).

(٦) ينظر ما سبق في: (ص: ١١٤). وينظر: (الطراز: ١٠٤)، (إيفاء الكيل: ٥٦).

(٧) وأما حكم حركة الحرف المشدّد على هذا الوجه، فلهم في الحركة مع الدال ثلاثة أقوال: القول الأول: أن التشديد بالدال يعني عن الشكل (الحركة)؛ لأنه يوضع في موضعها، ففيه بيان للشّد والشكل معًا، وصورته هكذا: ﴿رَبُّ<sup>٨</sup> رَبُّ<sup>٧</sup> رَبُّ<sup>٦</sup>﴾، واختاره أبو داود.

القول الثاني: أنه يُجمَع بين الشّد، والشكل؛ تأكيدًا في البيان، وهذا القول رجّحه بعض المتأخرين، ولم يتكلم أحد من القدماء على محلّ الحركة من الشّد على هذا القول، واستظهر أن يكون الشّد هو الذي يلي الحرف من أي جهة كان؛ قياسًا على ما

إذا كان الشّد بالشين، وصورته هكذا: ﴿رَبُّ<sup>٨</sup> رَبُّ<sup>٧</sup> رَبُّ<sup>٦</sup>﴾.

القول الثالث بالتفصيل: وهو أن الحرف المشدّد إن كان في آخر الكلمة يُجمَع فيه بين الشّد والشكل؛ لأن الأطراف محل التغيير فيطلب فيها البيان أكثر من غيرها، وإن كان الحرف المشدّد أول الكلمة، أو وسطها اكتفى فيه بالشّد، وحسّن الداني هذا الوجه. ينظر: (الحكم: ٥٠)، (أصول الضبط: ٥٥)، (دليل الحيران: ٣٦٧)، (سمير الطالبين: ١٠٣).

\*\* وينظر للاستزادة مبحث التشديد، وعلامته، ومحلّه، وبعض توجيهات ذلك، في: (جميلة الأرباب: ٧٥٨-٧٥٩)، (كشف الغمام: ٢٥٩-٢٧٩)، (حلة الأعيان: ورقة ٦٧/و-٧٩/ظ)، (الطراز: ٩٨-١٠٨)، (إرشاد القراء: ٧٥٨/٢-٧٦١).

● وأما موضع مَطَّة<sup>(١)</sup> الممدود:

فتكون<sup>(٢)</sup> فوقه لا تُجَاوِزُه<sup>(٣)</sup> / ظ: ٥٠ / والممدود: هو حرف المد، الذي هو الألف<sup>(٤)</sup>، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

قال<sup>(٥)</sup> في (الطراز): (والمراد بالفوقية: أن يكون بينهما بَيَاض، كما في الحركة)<sup>(٦)</sup>.

**والعلة في وضع المد:** أنه لما كان وجود الهمز، أو الساكن بعد حروف المد سبباً في امتداد الصوت بها، جُعِلَ عليها في الخط شكل (مد)؛ لينبّه على أنها في اللفظ ممدودة<sup>(٧)</sup>.

(١) المَطَّة: هو المدّ نفسه، لغتان، ولفظان مترادفان، ومثله: (المطل). ينظر: (مرشد القارئ: ص ٦٣-٦٤)، (القواعد والإشارات: ص ٤٢)، (التمهيد: ص ٥٤)، (دليل الحيران: ٣٦٤). وهو في الاصطلاح واقع على الشكل الدّال عليه، أي: المراد علامة المدّ أو المَطَّة. ينظر: (الطراز: ٩٣)، و(حاشية أصول الضبط: ١٠٩).

(٢) في (م): تصحّفت إلى (فينكون).

(٣) لم يتعرّض المؤلف كغيره لصورته في الخط؛ لأن صورته موافقه للفظه، الذي هو (مد)- كما ذكر المؤلف ذلك في أول هذا الفصل-، ولكنهم طمسوا ميمها، وأزالوا الطرف الأعلى من دالها؛ فرقاً بينه وبين لفظه، فصارت جرّة بآخرها ارتفاع قليل، هكذا: (~). ينظر: (كشف الغمام: ٢٨٠-٢٨١)، (دليل الحيران: ٣٦٨)، (سمير الطالبين: ١٠٤)، (السبيل: ٢٨). وأشار الداني وأبو داود إلى أنها مَطَّة بالحمراء. (الحكم: ٥٤)، (أصول الضبط: ١٠٩).

(٤) لم يقيّد المؤلف -رحمه الله- الألف المدية، بكونها: ساكنة، مفتوح ما قبلها؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، فالألف لا يزال حرف مد، أما الياء والواو قد يكونا ساكنين، أو متحركين، فينبغي تقيدهما، وكذلك لم يقيّد الألف بكون ما قبلها مفتوحاً؛ لأنها لا تقع إلا بعد فتحة، وإنما قيّد الياء بكسر ما قبلها، والواو بضم ما قبلها؛ لأن كل واحدة منهما يجوز أن يقع قبلها فتحة، مثل: ﴿سَيِّئٌ﴾ [البقرة: ٢٠، وغيرها]، ﴿السُّوءُ﴾ [التوبة: ٩٨]، وحينئذٍ يكونا حرفي لين فقط. ينظر: (إبراز المعاني: ص ١١٣)، (سراج القارئ: ص ٤٩).

(٥) أبو عبد الله التَّنْسِي.

(٦) (الطراز: ١٠٩)، (إرشاد القراء: ٧٦١/٢). ويقصد به: أن يكون وسط العلامة، مقابلاً لحرف المد، منفصلاً عنه، هكذا: (آ)، (آ)، وهو اختيار الداني في (الحكم: ٥٤-٥٥)، وكذا اختاره أبو داود، بقوله: (فيؤخذ بأول المدّة من الحرف المتحرك، خارجاً إلى الهمزة، أو الحرف الساكن المشدد، فتكون الألف والياء والواو وسطاً من المدّة، وتكون المدّة عليهنّ، ولا يتعدى بالمدّة غيرهن، بل تجعل من فوقهن أبدأً). (أصول الضبط: ١١٢). وهناك مذهب آخر، وهو: أن يكون بدء العلامة مقابلاً لحرف المد، ماراً به إلى ما بعده من الهمز أو السكون، هكذا: (آ)، والمحققون على الأول، وبه جرى العمل. (السبيل: ٢٩). وينظر: (الدرّة الجلية: ص ٣٢-٣٣)، (الطراز: ١٠٩)، (الجامع المفيد: ١٠١).

(٧) مدّاً زائداً على مقدار المد الطبيعي الذي مقداره حركتان. ينظر: (الطراز: ١١٠)، (إيفاء الكيل: ٥٧)، (سفير العالمين: ٥٧٤/٢). والجمهور على أن الحرف الممدود يفتقر إلى علامة تدل على مدّه، وخالفهم نقات العراق، فذهبوا إلى عدم احتياجه إلى ذلك؛ اكتفاءً بقيام سبب المد من همز أو سكون مقام العلامة الدالة عليه. ينظر: (الحكم: ٥٦)، (السبيل: ٢٨)، (إرشاد الطالبين: ٢١).

مثال ذلك قبل الهمز: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣، وغيرها]، ﴿سَيِّءٌ﴾ [هود: ٧٧، والعنكبوت: ٣٣]، ﴿قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقبل الساكن<sup>(٢)</sup> المدغم: ﴿دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤، وغيرها]، وقبل المظهر: ﴿وَمَحْيَاةٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، عند من سَكَّنَهُ<sup>(٣)</sup>.

● تنبيه: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، ويس: ١٠]، وبابه<sup>(٤)</sup>، من كل ما أبدلت الهمزة الثانية فيه حرف مد لورش، في أحد وَجْهَيْهِ<sup>(٥)</sup>، العمل: بجعل المدَّة على الألف؛ اعتباراً بحالة البدل<sup>(١)</sup>.

(١) الأمثلة الثلاثة للهمز المتصل المحقق، وقد أجمع القراء العشرة على مدّه، جميعهم بالتوسط، ما عدا ورش، وابن ذكوان-من طريق الأخفش-، وحمزة، بالإشباع. ويدخل في الحكم أيضاً الهمز المتصل المغيّر، نحو: ﴿الَّتِي﴾ [الأحزاب: ٤، وغيرها]، على وجه تسهيلها بين مدّ لورش، والبيزي، وأبي عمرو، وأبي جعفر، وعلى الوجه الآخر للبيزي، وأبي عمرو، بإبدال الهمزة ياء ساكنة، مع المدّ المشبع، وحمزة تسهيلها بين مدّ وقفاً. ونحو: ﴿جَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٩، وغيرها]، على وجه تسهيلها بين بين مدّ لحمزة وقفاً. ويدخل أيضاً الهمز المنفصل، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلْنَا﴾ [البقرة: ٤، وغيرها]، على وجه التوسط لقالون، والدوري عن أبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، ويعقوب، وحلف العاشر، والمدّ المشبع لورش، وابن ذكوان-من طريق الأخفش-، وحمزة، ودُكر في (النشر) تفصيل مراتب المدّ، وطرق القراء فيه، فلترجع هناك. فالحاصل: أنه توضع علامة المدّ في النوع الأول وهو المد المتصل قبل الهمز المحقق؛ للإجماع على مدّه، وكذا في الثاني وهو المد المتصل قبل الهمز المغيّر، والثالث وهو المد المنفصل، إذا قرئ بمدّهما، وأما على قصرهما فلا يجوز وضعها. ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٨٣، ٨٤/ظ)، (سمير الطالبين: ١٠٤)، (إيفاء الكيل: ٥٨). وتنظر القراءات في: (التيسير: ١٤٦-١٤٧، ١٦٤، ١٤٧)، (النشر: ١ / ٣٢١-٤٠٤، ٣٣٤، ٤٢٣).

(٢) يشترط فيه لزوم السكون وصلّاً ووقفاً، أما إذا كان السكون في الوصل فقط، نحو: ﴿قَالُوا أَطِيرْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، أو في الوقف فقط، نحو: ﴿نَسْتَعِيبُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فلا توضع علامة المد على حرفه؛ لعدم وجود حروف المد لفظاً في وصل النوع الأول، وعدم وجود الساكن في وصل النوع الثاني، والضبط مبني على الوصل-كما هو معلوم-. ينظر: (الدرة الحليّة: البيتان: ٣١٢-٣١٣، ص ٣٥)، (دليل الحيران: ٣٦٩)، (سفير العالمين: ٥٧٨/٢-٥٧٩).

(٣) قرأه نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش، وأبو جعفر، بإسكان الياء الثانية، مع إشباع المد للساكنين، وصلّاً ووقفاً؛ للزوم السكون. والوجه الثاني لورش فتح الياء بدون مد وصلّاً، كالباقين من العشرة، ولهم الوقف بالسكون، مع ثلاثة المدّ؛ لعروض السكون. ينظر: (التيسير: ٢٨٦)، (النشر: ٢٦٧/٢)، (الإتحاف: ٢٧٨).

(٤) نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، و﴿أَشَقِيقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣]، وغيرها. ويدخل في الحكم أيضاً مد البدل حال إشباعه إشباعه لورش من طريق الأزرق، نحو: ﴿ءَأَمَّنَ﴾ [البقرة: ١٣، وغيرها]، وكذلك يلحق بالحكم مدّ اللين المهموز، حال إشباعه لورش-من طريق الأزرق-، وحمزة، في نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠، وغيرها]، ﴿السَّوَاءِ﴾ [التوبة: ٩٨] لورش فقط. أما حال التوسط فلا توضع علامة المد؛ لئلاّ يلتبس بالمدّ المشبع. ينظر: (جامع ابن وثيق: ١٧٠-١٧١)، (حلة الأعيان: ٨٣/ظ)، (سمير الطالبين: ١٠٤-١٠٥)، (التيسير: ١٤٨-١٤٩)، (النشر: ١ / ٣٣٨-٣٣٩، ٣٤٦-٣٦٣، ٣٦٤، ٤٢١).

(٥) تقدّم تخريج القراءات في هذه الكلمة في (ص: ١٠٩ حاشية: ٤).

قال أبو عبد الله القَيْسِي، في (الميمونة):

وَاجْعَلْ لَوْرَشِ الْإِمَامِ مَطًّا  
مِنْ فَوْقِهَا إِنْ أُبْدِلَتْ أَوْ خَطًّا<sup>(٢)</sup>  
هذا حكم حروف المد المُثَبِّتة<sup>(٣)</sup>.

أما حكم حروف المد المحذوفة<sup>(٤)</sup>: فهو أن تُلْحَق بِالْحُمْرَةِ؛ لِجَعَلِ عَلَيْهَا الْمَدَ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ فَوْقَ حُرُوفِ الْمَدِ، نَحْوُ: ﴿شَفَعْتُوْا﴾ [الروم: ١٣]، و﴿لِيسْتُوْا﴾ [الإسراء: ٧]، مِمَّا السَّبَبُ فِيهِ مُتَّصِلٌ<sup>(٦)</sup>.

ومثله: مَا السَّبَبُ فِيهِ مُنْفَصِلٌ<sup>(٧)</sup>، عِنْدَ مَنْ يَمُدُّهُ، نَحْوُ: ﴿فَنَلَقَىٰ آدَمَ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿فَأَوْوَأُ إِلَىٰ الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿لَا يَسْتَحْيَىٰ أَنْ يَضْرِبَ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وَكَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ [البقرة: ١٨٦]، عِنْدَ مَنْ زَادَ الْيَاءَ لِفِطْرًا<sup>(٨)</sup>، وَ﴿كُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨]، بِضَمِّ الْمِيمِ وَصِلَتِهَا بِوَاوٍ، عِنْدَ وَرَشٍ<sup>(٩)</sup>.

(١) هذا قول ابن القاضي بنصّه في (الخلاف والتشهير: ص ٤٧)، مع بعض الزيادة هنا من كلام المؤلف للتوضيح. وينظر: (دليل الحيران: ٣٧٩)، وتقدّم الكلام على أنّها لا تُحْرَكُ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا غَيْرُ خَالِصَةٍ، فِي آخِرِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ: حَكْمُ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ (ص ١٠٩).

(٢) وقفتُ على هذا البيت بنصّه في (الميمونة الفريدة: ص ٣٢)، والتي بين أيدينا نسخة حديثة بخطّ الشيخ المحقق محمد علي عطفاي، فرغ منها عام ٢٠٠٥م، ونقلها من نسخة الخزانة الملكية بالرباط رقم ٤٥٥٨، مع تصحيحه لكثير من الأخطاء فيها، وكذلك وجدته البيت نفسه منسوبًا للقيسي، في: (الخلاف والتشهير: ص ٤٧).

(٣) لفظًا، وخطًّا.

(٤) رسمًا، الثابتة لفظًا. ينظر: (المحكم: ٥٥)، (دليل الحيران: ٣٧٠).

(٥) على قراءة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وعلى الرأي المختار-الذي به العمل- وهو حذف الأولى، وإثبات الثانية. وينظر تفصيل ما في الكلمة من أحكام الرسم والضبط في: (المحكم: ١٦٩)، (مختصر التبيين: ٣ / ٧٨٦)، (أصول الضبط: ١٩٦-١٩٨)، (التبيان شرح المورد، للهندي: ٥٣٣/٢-٥٣٤). وتنظر القراءات في: (التيسير: ٣٤١)، (النشر: ٣٠٦/٢).

(٦) أي: المد المتصل، وهو ما كان سبب المد فيه وجود المد والهمز بعده في كلمة واحدة. ينظر: (التحديد: ١٠٠)، (التمهيد: ١٦١)، (النشر: ٣١٣/١).

(٧) أي: المد المنفصل، وهو ما كان سبب المد فيه وجود المد في آخر الكلمة، والهمز في أول الكلمة الثانية. ينظر: (التحديد: ١٠٠)، (التمهيد: ١٦٢)، (النشر: ٣١٣/١).

(٨) أي: على قراءة من أثبت الياء، ومذهبه المدّ في المنفصل، فقرأه ورش، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وقالوا-بخلفٍ عنه- بإثبات الياء فيهما وصلًا، ويعقوب بإثباتها فيهما وصلًا ووقفًا. ينظر: (التيسير: ٢٤٨)، (النشر: ١٨٣/٢)، (الطراز: ١٢٠)، (سفير العالمين: ٥٨١/٢).

(٩) وقالوا في وجه الصلة مع المدّ. ينظر: (التيسير: ١٢٦)، (النشر: ٢٧٣/١-٢٧٤)، (دليل الحيران: ٣٧٠)، (إيفاء الكيل: ٥٩).

وكذلك ما كان السبب فيه السكون<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿وَالصَّفَاتِ﴾<sup>(٢)</sup> [الصفات: ١]، ﴿تَشَقُّوتَ فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧]، وإلى هذا أشار الشيخ الخزاز بقوله:

وَأَنَّ تَكُنْ سَاقِطَةً فِي الْخَطِّ وَالْحَقَّتْهَا حَمْرًا لِجَعْلِ الْمَطِّ<sup>(٣)</sup> (٤).

● تنبيه: الذي به العمل: ضبط فواتح السور<sup>(٥)</sup>، نحو: ﴿أَلَمْ﴾<sup>(٦)</sup> [البقرة: ١، وغيرها].

وأما نزول المد فيها، فقال أبو عبد الله التَّنْسِي: (لم يَرِدْ عن القدماء<sup>(٧)</sup>)، واختلف المتأخرون في ذلك:

فمنهم من قال: (لا يُوضَع لعدم حَرْفِهِ)<sup>(٨)</sup>، ومنهم من قال: (يُوضَع مراعاةً للفظ<sup>(٩)</sup>)، وانعدام

(١) يقصد به: المدّ اللازم الكلمي، سواء كان بعده ساكن مدغم- كما مثل له المؤلف-، أو بعده ساكن مظهر، مثل: ﴿مُحْيِي﴾ على قراءة الإسكان، وحذف الألف في بعض المصاحف. ينظر: (مختصر التبيين: ٥٢٦/٦٨، ٣/٢)، (إبراز المعاني: ١٢٠)، (دليل الحيران: ٣٧٠)، (سمير الطالبين: ٤٨، ١٠٥).

(٢) أوردتها المؤلف- رحمه الله- بدون الواو، وكذا هي في كلا النسختين.

(٣) البيت رقم (٤٩٢، ص ٣٩) من متن (ذيل الضبط، للخراز).

(٤) وهناك مذهب آخر- لم يذكره المؤلف؛ لعدم العمل به-، وهو: أن لا تُلْحَق حروف المد المحذوفة، بل تستغني بجعل المطّ في موضعها، فيدلّ المطّ على الحرف، وعلى كونه ممدودًا، وقد نصّ على هذين الوجهين الداني، وأبو داود، وغيرهما، وصرّح أبو داود باختيار الوجه الأول، وأما الداني فلم يصرّح باختياره، لكن يؤخذ له من تصديده به، وبه جرى العمل عند المشاركة والمغاربة. وينظر حكم حروف المد المحذوفة، وأمثلتها، والمذهبان فيها، في: (الحكم: ٥٥)، (النقط: ١٣٤)، (أصول الضبط: ١١٣-١١٦)، (جامع ابن وثيق: ١٧١)، (كشف الغمام: ٣٠٢-٣٠٥).

(٥) ويقصد بها: المد اللازم الحرفي. ينظر: (إبراز المعاني: ١٢٢)، (التمهيد: ١٦٣). ولم يتعرّض المؤلف لحكم إلحاق حروف المد المحذوفة فيها؛ لإجماع العلماء على عدم إلحاقها، ولهم في ذلك توجيهات لطيفة. تنظر في: (حلة الأعيان: ورقة ٨٩/ظ)، (الطراز، وحاشيته: ١٢٢-١٢٣).

(٦) هذا قول ابن القاضي في: (الخلاف والتشهير: ص ٣٨)، وينظر أيضًا في: (الجامع المفيد، له: ١٠٣). والعمل بذلك عند المغاربة، فيحزكونها كسائر الحروف، قال الداني: (وحروف التّهجّي التي في أوائل السور المختلف في قراءتها لا بدّ من نقطتها). (الحكم: ٢٢٠)، وينظر: (حلة الأعيان: ٦٣/ظ)، (دليل الحيران: ٣٤٦-٣٤٧). وأما المشاركة فمذهبهم عدم ضبطها، ويكتفى بوضع علامة المد على الحروف التي تُمدّ مدًا لازمًا (٦ حركات)، وهي المجموعة في (نقص عسلكم)، هكذا: ﴿آلَ﴾، وأما التي تُمدّ مدًا طبيعيًا، وهي المجموعة في (حَيُّ طهر) فلا توضع عليها العلامة. ينظر: (إرشاد الطالبين: ١٠)، (إيفاء الكيل: ٢٧).

(٧) استدرك د. شرشال على ذلك بقوله: (لم يَرِدْ في (الحكم)، ولكن يندرج في عموم قوله: (وحروف التّهجّي لا بدّ من نقطتها). (ص: ٢٢٠)، وقال المنجزة: (لا مانع أن يقال هي مُرَادة عند الناظم-أي: الخزاز-، غير أنه لم يخصّصها بالنص، بل تدخل في قوله: (ومطّعة موضعها) [ذيل الضبط: بيت ٤٩٣، ص ٣٩]). (حاشية الطراز: ١٢٣).

(٨) أي: لعدم صورة حرف المد واللين، وعدم صورة الحرف الساكن في الخط. ينظر: (كشف الغمام: ٢٩٥)، (السبيل: ٥١-٥٢). ومَن رجّح هذا القول: التَّنْسِي في (الطراز: ١٢٤)، وتبعه المخلّلاتي في: (إرشاد القراء: ٧٦٦/٢)، وصحّحه الضباع في: (سمير الطالبين: ١٠٦).

الحرف لا عبرة به<sup>(٢)</sup> هـ<sup>(٣)</sup>. والعمل على النزول<sup>(٤)</sup>.

قال في (التُّحْفَة)<sup>(٥)</sup>:

وَفِي نَزْوِلِ الْمَدِّ فِي الْفَوَاتِحِ وَجَهَانِ خُذْ تَعْلِيلَهُ عَنِ رَاجِحِ / و: ٥٠ /  
فَعَدَمُ النَّزْوِلِ يُبَيِّنُ الْخَطُّ وَاللَّفْظُ بِالنَّزْوِلِ وَهُوَ الْقِسْطُ. هـ<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: لوجود حرف المد وسببه في اللفظ. (حاشية أصول الضبط: ١١٦).

(٢) أي: لا عبرة بعدم وجود حرف المد رمزاً. (السبيل: ٥٢). وذكر التّسبي دليلهم على ذلك بقوله: (ألا ترى أنه يوضع المدّ وحده في المواضع التي تُحذف منها حرف المد، على أحد الوجهين فيه!). (الطراز: ١٢٤).

(٣) (الطراز: ص ١٢٣-١٢٤)، وينظر: (إرشاد القراء: ٢/٧٦٥-٧٦٦)، (دليل الحيران: ٣٧١).

(٤) هذا قول ابن القاضي في: (الخلاف والتشهير: ص ٣٩)، وينظر له: (الجامع المفيد: ١٠٤). ويقصد به: نزول علامة المد على فواتح السور عند المشاركة والمغاربة؛ عملاً بالوجهين معاً، كما ذكر ذلك د. شرشال في: (حاشية أصول الضبط: ١١٦). ونقل الجرجاني اختيار أبي عبد الله المحاصي للعمل بالنزول أيضاً بقوله: (المطّة تُجعل على حروف المد واللين على تقدير رسمها). (حلة الأعيان: ورقة ٨٩/و)، وكذلك اختاره المارغني في: (دليل الحيران: ٣٧١)، والشيخ الضباع في: (سمير الطالبين: ١٠٦)، والشيخ أبو زيتحار في: (السبيل: ٥٢).

\*\* تبييه: القائلون بوضعها اختلفوا في موضعها من الحرف الممدود، فقيل: توضع فوقه، هكذا: ﴿الآء﴾، وقيل: توضع

أمامه، هكذا: ﴿ألتم﴾، والعمل على الأول. (السبيل: ٥٢). وينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٩٠/ظ)، (الطراز: ١٢٥-

١٢٦)، (دليل الحيران: ٣٧١).

(٥) اسمها الكامل: (تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع)، لأبي وكيل، ميمون بن مساعد المصمودي، مولى محمد بن عبد الله الفخّار، (ت: ٨١٦ هـ)، وهي أرجوزة كبرى مطوّلة في قراءة نافع، أصولها، ورسمها، وضبطها، فرغ من نظمها عام ٨١٥ هـ، وعدد أبياتها: (٢٠١٢) بيتاً، جعلها بمثابة التفسير والشرح لأرجوزة (الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع) لابن بَرِّي، وزاد عليها بالتوسع في المسائل، وكثرة التفريعات والتوجيهات، وذكر كثير من الطرق، والوجود، والروايات، التي طوى ذكرها، ولم يصرح بها، ولا زالت مخطوطة -بحسب علمي-، توجد منها نسخة في جامعة الملك سعود، ضمن مجموع، رقم ٣٠٥ ق، ونسخة أخرى في الخزانة الحسنية بالمغرب، مجموع (٢) ٤٧٩٩، وقد سار بذكرها الركبان، واعتنى بها علماء المغرب خاصة، فقاموا بشرحها، ومن هذه الشروح: شرح مختصر، باسم: (شَم روائح التحفة)، لسعيد بن سليمان الكرامي (ت: ٨٨٢ هـ)، مخطوط، توجد منه نسخة في الخزانة الحسنية بالمغرب، رقم ١٠٨٨، ونسخة أخرى في خزانة السيد أحمد اعوينات بقرية اليوسفية بالرباط، ضمن مجموع. ينظر: (خزانة التراث، فهرس المخطوطات: ٧٨٣/٨٢)، (قراءة الإمام نافع عند المغاربة: ١٣٨/٢، ٧٥١/٣-٧٥٣، ١٠٠٦-١٠٠٧).

(٦) البيتان المذكوران لَيْسَا في (تحفة المنافع)، وإنما في (الدرة الجليّة في رسم وضبط المصاحف العثمانية)، للمؤلف نفسه: ميمون المصمودي، مولى الفخّار (ت: ٨١٦ هـ)، وقد وقفتُ عليهما في (الدرة الجليّة المطبوع بتحقيق: د. ياسر المزروعى، البيتان رقم ٣٠٢-٣٠٣، ص ٣٤)، وَيَبْدُو لي -والله أعلم- أن المؤلف -رحمه الله- نقل البيتين من إحدى نسخ (الخلاف والتشهير) لابن القاضي، والتي ذكرها استشهاداً لقوله: (العمل على النزول)، وفي النسخة التي نقل منها نفس الخطأ، كما ذكر ذلك د. عبد الله البخاري، محقق الكتاب في رسالة الماجستير: (ص ٣٩)، والاختلافات في الكتابين عما هنا: قوله: (وفي نزول المطّ)، (عَنْ شَارِحِ)، و(يَعْدَمُ النَّزْوِلِ). وذكر د. البخاري معنى البيتين بقوله: (في البيت الأول أخبر عن نزول المطّ على فواتح السور بأن

فاختار رحمه الله جعل المد<sup>(١)</sup>.

إذا تقرَّرَ هذا فاعلم أن مواضع حُذِفَ منها حرف المد، وليس بعدها همز، ولا سكون، فحكمها: أن تُلْحَقَ بِالْحُمْرَةِ<sup>(٢)</sup>، وذلك في:

١. كل صلاة، أتت بعد هاء الضمير<sup>(٣)</sup>، سواء كانت واوًا، نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧، وغيرها]، أو ياءً، نحو: ﴿مَنْ بَعْدَ مِثْقَلِهِ﴾ [البقرة: ٢٧، والرعد: ٢٥].

٢. وكذلك كل ما قرأته بزيادة الياء لفظًا، نحو: ﴿إِذَا دَعَاكَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾ [في هود: ١٠٥]، لنافع<sup>(٤)</sup>، ومن وافقه.

فيه الوجهين، وفي البيت الثاني: بيّن دليل كل وجه، وهو أن من نظر إلى الخط، قال: بعدم النزول، ومن نظر إلى اللفظ قال: بالنزول. (الخلاف والتشهير: ص ٣٩).

(١) بقوله: ﴿وَاللَّفْظُ بِالنُّزُولِ وَهُوَ الْقِسْطُ﴾. ينظر: (الخلاف والتشهير: ص ٣٨-٣٩). ونظم الخلاف وسببه أيضًا أبو عبد الله القيسي، ورجّح وضع علامة المد بقوله: (عَلَى الْمَدِّ اعْمَلُوا). (الميمونة: ورقة ١٣). وينظر شرح الرجاعي على البيتين في: (حلة الأعيان: ورقة ٨٩/و).

(٢) دون وضع علامة المد، وفيها وجه آخر- لم يذكره المؤلف- وهو: الاستغناء عن إلحاقها بجعل المطّ في موضعها، والتخيير في هذه المواضع هو مذهب أبي داود، وأما الداني فليس له فيه عنده إلا الإلحاق، وهو الأصحّ. وتنظر هذه المواضع، وحكمها، وأمثلتها في: (المقنع: ٢٩٩-٣٢٣)، (المحكم: ٥٤-٥٥، ١٩٢)، (أصول الضبط: ١١٦-١١٩)، (دليل الحيران: ٣٧١)، (إيفاء الكيل: ٦٠-٦١)، (سفير العالمين: ٥٨٢/٢-٥٨٣). وقد اضطرب كلام الرجاعي عن مذهب أبي داود في هذه المسألة، وتبعه التنسي؛ تبعًا لاضطراب كلام أبي داود، ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٩٢/و-٩٣/ظ)، (الطراز: ١٣٠-١٣١)، وللدكتور شريشال تعليقات جيّدة، دفع بها الاضطراب في المسألة، وخلص بها إلى أن أبي داود رجّح في (أصول الضبط) إلحاق المحذوف بالأحمر، دون وضع المطّة، وهذا يتفق كلام أبي داود مع كلام أبي عمرو، وهو الذي جرى به عمل نقط المصاحف. ينظر: (حاشية أصول الضبط: ١١٧)، و(حاشية الطراز: ١٣١)، و(حاشية مختصر التبيين: ٤٠/٢).

(٣) في عُرف القراء: عبارة عن هاء الكناية، التي يُكْتَبُ بها عن المفرد المذكر الغائب، ولا تكون إلا زائدة، متصلة بفعل، أو باسم ظاهر، أو بحرف، وإذا وقعت الهاء بين متحركين، فقد اتفق القراء على صلتها بواو إن كان ما قبلها مضموم، وعلى صلتها بياء إن كان ما قبلها مكسور، وتدخل أيضًا هاء الضمير الواقعة بين ساكن ومتحرك، والتي يختصّ بصلتها ابن كثير، نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢، المائدة: ٤٦]. ينظر: (التيسير: ١٤٤-١٤٥)، (أصول الضبط: ١١٩)، (إبراز المعاني: ١٠٣-١٠٥)، (سراج القارئ: ٤٥)، (النشر: ٣٠٤/١-٣٠٥).

(٤) وتلحق الياء هنا على قراءة من أثبت الياء، سواء كان مذهبه مدّ المنفصل، أو قصره؛ لعدم وجود سبب المدّ. وينظر: (مختصر التبيين: ٢/٣٩، ٢٤٨، ١٢٧).

(٥) قرأها بإثبات الياء وصلًا نافع، وأبو عمرو، والكسائي، وأبو جعفر، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون. ينظر: (التيسير: ٣١٨)، (مختصر التبيين: ٧٠١/٣-٧٠٢)، (النشر: ٢/٢٩٢).

(٦) هو نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم، الليثي مولاهم، المقرئ، المدني، واختلف في كنيته، وأشهر الأقوال: أبو رُوَيْم (ت: ١٦٦٩هـ، على الأشهر)، وهو أحد القراء السبعة، والأعلام، قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، منهم: أبي جعفر القارئ،

٣. ووقعت الزيادة أيضاً قبل الساكن، لكن مع تحريك الياء، في قوله تعالى: ﴿فَمَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ﴾ بالنمل [٣٦]، في قراءة نافع، وأبي عمرو<sup>(١)</sup>، ورواية حفص<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>، والمراد بالزيادة هنا: الزيادة على خط المصحف الإمام<sup>(٤)</sup>، سواء كان المحذوف أصلياً<sup>(٥)</sup>، نحو: ﴿الْمُهْتَدِيَّةِ﴾<sup>(٦)</sup> في الإسراء [٩٧]، والكهف [١٧]، أو زائداً<sup>(٧)</sup>، نحو: ﴿عَبَسَى أَنْ يَّهْدِيَنِي﴾<sup>(٨)</sup> في الكهف [٢٤]<sup>(٩)</sup>.

- وشيبة بن نصاح، وغيرهما، وأقرأ الناس دهرًا طويلاً، ومَن قرأ عليه: عيسى بن مينا قالون، وعثمان بن سعيد ورش، وآخرون. ينظر: (وفيات الأعيان: ٣٦٨-٣٦٩)، (معرفة القراء: ص ٦٤-٦٦)، (غاية النهاية: ٣/٣٣٠-٣٣٤).
- (١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان، التميمي، المازني، المقرئ، النحوي، البصري، واسمه زَبَان (على الأصح)، (وُلد سنة: ٦٨هـ-ت: ١٥٤هـ، على اختلافٍ فيهما)، وهو أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن الكريم، والعربية، وأيام العرب، والأدب، والشعر، قال البيهقي: (كان أبو عمرو قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، وما بلغه من لغة النبي -صلى الله عليه وسلم، وجاء تصديقه في كتاب الله ﷻ)، وقرأ بالكوفة والبصرة على جماعة كثيرة، منهم: سعيد بن جبير، ويحيى بن يعمر، وغيرهما، وقرأ عليه خلق كثير، منهم: يحيى بن المبارك البيهقي، وهارون بن موسى الأعمور، وآخرون. ينظر: (وفيات الأعيان: ٣/٤٦٦-٤٧٠)، (معرفة القراء: ٥٨-٦٢)، (غاية النهاية: ١/٢٨٨-٢٩٢).
- (٢) هو أبو عُمر حفص بن سليمان بن المغيرة، الدورى مولاهم، الأسدي، الكوفي، البزاز، المقرئ، الإمام، ويُعرف بِ(حُفَيْصِص)، (ولد سنة ٩٠هـ-ت: ١٨٠هـ، على الصحيح)، أخذ القراءة عرضاً وتلقيهاً عن عاصم بن أبي النجود، وكان ربيبه (ابن زوجته)، وكان أعلمهم بقراءة عاصم، وروى أيضاً عن ثابت البناني، وغيرهما، وأقرأ الناس دهرًا، ومَن قرأ عليه عرضاً وسماعاً: عُبيد بن الصباح، وخلف الحداد، وآخرون. ينظر: (معرفة القراء: ٨٤-٨٥)، (غاية النهاية: ١/٢٥٤-٢٥٥)، (تقريب التهذيب: ١٧٢).
- (٣) ويوافقهم من العشرة: أبو جعفر، ورويس، وإثبات الباء مفتوحة لهم وصلًا باتفاق، وأما حال الوقف: اختلف عن قالون، وأبي عمرو، وحفص، فلهم إثباتها ساكنة، ولهم حذفها، وورش، وأبو جعفر يحذفونها بلا خلاف، ويعقوب بإثباتها ساكنة وقفًا، وحذفها روح وصلًا، والباقون يحذفها في الحالين. (التيسير: ٣٩٩)، (النشر: ٢/١٨٧-١٨٨، ٣٤٠)، (الإتحاف: ٤٢٨).
- (٤) الياء الزائدة في عُرف القراء: هي الياء المتطرفة، المحذوفة رمًا؛ للتخفيف لفظًا، وسميت زوائد؛ لزيادتها في القراءة على الكتابة؛ لأنها زادت في الرسم في قراءة من أثبتتها على حال، ومن لم يثبتها فليست عنده بزائدة، وزيادتها تأتي في أواخر الأسماء، وأواخر الأفعال. ينظر: (سراج القارئ: ١٤٠)، (النشر: ٢/١٧٩-١٨٠)، (الإضاءة: ٥٧).
- (٥) يعني: من بُيِّت الكلمة (لام الكلمة). ينظر: (فتح الوصيد: ٢/٥٨٩).
- (٦) قرأها في الموضعين بإثبات الياء وصلًا: نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأثبتها في الحالين يعقوب، وحذفها الباقيون. ينظر: (التيسير: ٣٤٦، ٣٥٥)، (النشر: ٢/٣١٦).
- (٧) في (ز): تصحفت إلى (رائدًا)، والصواب ما أثبتته من (م). ويعني بالزائد: ما ليس من بُيِّت الكلمة وأصلها (ليس بلام الكلمة). ينظر: (فتح الوصيد: ٢/٥٨٩)، (دليل الحيران: ٣٧٢).
- (٨) أثبت الياء فيها وصلًا: نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقيون. ينظر: (التيسير: ٣٥٥)، (النشر: ٢/١٨٢، ٣١٦).

● **تنبيه:** ما تقدّم من صلة هاء الضمير، وزيادة الياء، إذا لم يأت بعدها همز ولا سكون، هو منصوص عليه، وهناك مواضع لم ينصوا عليها، لكنها تُشبهُهُما، وهي: ما اجتمع فيه ياءان، وحذفت ثانيتهما<sup>(٢)</sup>؛ لأنها ساكنة في الطرف، نحو: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، و﴿أَنْتَ وَلِيٌّ﴾ [يوسف: ١٠١]، و﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨، وغيرها].

ولما رأى الشيخ أبو عبد الله الخراز<sup>(٣)</sup> قوة الشَّبه بينهما، وبين الياء الزائدة<sup>(٤)</sup>، حكّم بقياس أحدهما على الآخر<sup>(٥)</sup>، فقال:

كَذَا قِيَاسُ نَحْوٍ: لَا يَسْتَحْيِي كَقَوْلِهِ: أَنْتَ وَلِيٌّ، يُحْيِي<sup>(٦)</sup>

قال العلامة التَّنسي: (وقياسه صحيح<sup>(٧)</sup>)، وبه العمل<sup>(٨)</sup>، فإن جاء بعد حرف المد -هنا- همز، نحو:

﴿لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ﴾ [البقرة: ٢٦]، دخل ذلك في قوله قبل هذا:

(١) ولم ينبه المؤلف -رحمه الله- على حكم صلة ميم الجمع إذا وقع بعدها متحرك غير الهمز، نحو: ﴿وَمِمَّا رَفَعْنَاهُمْ يُفَقُونَ﴾ [البقرة: ٣، وغيرها]، ولا شك أنها تأخذ حكم هذه المواضع، والصلة فيها لقالون بخلفه، وابن كثير، وأبو جعفر قولاً واحداً، والباقون بالإسكان. ينظر: (أصول الضبط: ١١٨-١١٩)، (سمير الطالبين: ١٠٦)، (التيسير: ١٢٦)، (النشر: ١/٢٧٣-٢٧٤).

(٢) باتفاق الشيخين، وهو المختار، وبه العمل. ينظر: (المقنع: ٣٨٠)، (مختصر التبيين: ١٠٨/٢)، (فتح المنان: ٨٠/و)، (دليل الحيران: ٣٧٢).

(٣) في (م) تصحفت إلى (الخراز).

(٤) حيث أن الياء في هذه المواضع سقطت من الطرف خطأً، لا لفظاً، وهي ساكنة، فكانت كالياء الزائدة، إذ هي ساكنة، ساقطة من الطرف خطأً، لا لفظاً، فما كان منها أصلياً، نحو ﴿يُحْيِي﴾ أشبهه نحو: ﴿تَبَعٌ﴾ [الكهف: ٦٤]، وما كان منها زائداً، نحو: ﴿أَنْتَ وَلِيٌّ﴾ أشبهه نحو: ﴿وَعِيدٌ﴾ [إبراهيم: ١٤، وغيرها]. (الطراز: ١٣٤). وينظر: (إرشاد القراء: ٢/٧٦٥)، (إيفاء الكيل: ٦١).

(٥) يعني: في الحكم بالتخيير بين الإلحاق، وبين الاستغناء عنه بالمط. قال المنبهي: (ويمكن دخول هذه المواضع المقيسة في كلام أبي داود في (أصول الضبط: ١١٦): (وما كان من هذا الضرب مما لم يأت بعده همزة، فإني أختار أن يجعل موضع الحروف المحذوفة منه الواو والياء مطّة لا غير، فتدل بالمطّة على سقوطها من مواضعها، ويكون ذلك فرقاً بين المد المتكلف وغيره)، فكلامه يقتضي شمول هذا المقيس، إلا أن يقيد كلامه، وكذلك الداني لم ينص على حكمها، ويمكن قياسه على حكم الياء الزائدة عنده، وهو الإلحاق فقط. ينظر: (الحكم: ٥٤-٥٥، ١٩٢). وينظر أيضاً: (دليل الحيران: ٣٧٣)، (إرشاد الطالبين: ٢٢-٢٣).

(٦) (البيت رقم ٤٩٦، ص ٣٩)، من متن (ذيل الضبط، للخراز).

(٧) حقيقة القياس في اللغة: حَمَلُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، أي شَيْءٍ كَانَ، وقيل: رُدُّ الشَّيْءِ إِلَى نَظِيرِهِ، تقول: قَسْتُ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ، أَقْبَسُهُ قَيْسًا وَقِيَاسًا فَانْقَاسًا، إذا قَدَّرْتَهُ عَلَى مِثَالِهِ. وفي اصطلاح الأصوليين: حَمَلُ فِرْعٍ عَلَى أَصْلٍ فِي حَكْمٍ لَعَلَّةَ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا، وقيل: حَمَلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ فِي إِثْبَاتِ حَكْمٍ لهُمَا، أو نَفْيِهِ عَنْهُمَا، بَأَمْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، مِنْ حَكْمٍ أَوْ صِفَةٍ، وقيل غير

وَأِنْ تَكُنْ سَاقِطَةً فِي الْخَطِّ ..... إلخ<sup>(٢)</sup>. هـ ببعض زيادة<sup>(٣)</sup> (٤).

ذلك. ينظر: (الصحاح: ٩٦٧/٣)، (المعجم الوسيط: ٧٧٠/٢)، (كشف الغمام: ٣٢٢)، (حلة الأعيان: ورقة ٩٤/و)، (إرشاد الفحول: ٨٩/٢-٩١).

وقد توفرت هنا أركان القياس الأربعة، وهي: الأصل، والفرع، والحكم، والعلة، فالأصل المقيس المنصوص عليه هو: الياء الزائدة في خط المصحف، والصلة، والفرع المقيس عليه هو: الياء الساقطة المتطرفة المحذوفة؛ لاجتماع ياءين، والعلة الجامعة بينهما: اشتراكهما في المد، واللين، ولزوم الطرف، والسكون، والحذف، والحكم المشترك فيه هو: التخيير بين الإلحاق، وبين الاستغناء عنه بالمط. والكلام على أحد الوجهين فيه، وهو التزام الحذف، لا في حالة الجواز. ينظر: (كشف الغمام: ٣٢١-٣٢٢)، (حلة الأعيان: ورقة ٩٤/و-٩٥/ظ).

(١) أي: على إلحاق الثانية بالحمراء، دون وضع علامة المد. قال ابن القاضي: (تلحق الياء بالحمراء في السطر، لا فوقه، كما يفعله الناس). (الخلاف والتشهير: ٤٨). وينظر: (دليل الحيران: ٢٢٢، ٣٧٣)، (السبيل: ٥١)، (سفير العالمين: ٥٨٣/٢-٥٨٤). (٢) صدر البيت رقم (٤٩٢، ص ٣٩) من متن (ذيل الضبط، للخراز)، وعجزه: (أَحْفَتَهَا حَمْرًا لِجَعْلِ الْمَطِّ). وقد تقدّم ذكره (ص: ١١٩).

(٣) ينظر: (الطراز: ص ١٣٥)، وزيادة المؤلف هي قوله: (وبه العمل). وينظر أيضًا: (حلة الأعيان: ٩٥/ظ)، (إيفاء الكيل: ٦١). وتُورد هنا بقية قول التَّنسي؛ إتمامًا للفائدة: (وإن جاء بعده سكون، نحو: ﴿يُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [الحج: ٦، وغيرها] كان ساقطًا في الوصل لفظًا، فلا يلحق [الياء]؛ لإجماعهم على أن النقط مبني على الوصل، إلا مواضع مستثناة، ولم يذكر هذا فيها، ولا يلتفت إلى من زعم أنه يلحق؛ إذ لم يقل به أحد من الأئمة القدماء). (الطراز: ص ١٣٥-١٣٦)، وينظر: (حلة الأعيان: ٩٥/و-٩٦/ظ)، (الخلاف والتشهير: ص ٤٩).

(٤) تنبيهه: لم يخص المؤلف -رحمه الله- فضلاً لإلحاق المحذوف في الرسم، وذكر بعض فروعه مفرقة ضمن الفصول الأخرى، منها: ما ذكره -هنا- إلحاق حروف المد المحذوفة، ومنها أيضًا ما ذكره في الفصل الأول: في نقط ﴿تَأْمَنَّا﴾، ويمكن الاستزادة والاطلاع على باقي مسائل وفروع هذا الفصل في: (المحكم: ١٥٣-١٨١، ١٧٣-١٩٢)، (أصول الضبط: ١٧٥-٢١٨)، (حلة الأعيان: ورقة ١٩٢/و-٢٣٧)، (الطراز: ٢٥٩-٣٣٢)، (دليل الحيران: ٤٠٤-٤٢٣).

## الفصل الثالث: في حكم الإظهار والإدغام<sup>(١)</sup>.

اعلم أن كل ما تقرأه لقارئ من القراء بالإظهار<sup>(٢)</sup>، فحكمه: أن يُجعل عليه صورة السكون<sup>(٣)</sup>، وهي الدَّارَةُ، كما سبق<sup>(٤)</sup>.

### أما الإدغام، فهو نوعان:

إدغام يذهب معه لفظ الحرف المدغم، وصوته<sup>(٥)</sup>، ويصير النطق كأنه بحرف واحد مُضَعَّف، ويسمى هذا النوع بالإدغام التام، وحكمه: تعرية الحرف المدغم من علامة السكون، وتشديد / ظ: ٥١/ الحرف الذي بعده<sup>(٦)</sup>، سواء كانا متمثلين، نحو: ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠، وغيرها]، أم لا<sup>(٧)</sup>، نحو: ﴿قُلْ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣].

(١) المراد بهذا الفصل الكلام على أحكام الحرف المدغم، وأحكام الحرف المظهر، وكذلك أحكام ما بعدهما من الحرف المدغم فيه، والحرف المظهر عنده. (دليل الحيران: ٣٧٣). وينظر: (الطراز: ١٣٧).

(٢) سواء كان مجمعاً على إظهاره، نحو: ﴿أَفْرَعُ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠، والأعراف: ١٢٦]، أو مما اختلف فيه القراء، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، إذا أريد ضبطه على قراءة من أظهر دال (قد) عند السين، وهم: نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب. والباقون بالإدغام. ينظر: (التيسير: ١٦٨-١٦٩)، (النشر: ٣/٢-٤)، (سمير الطالبين: ١٠٧)، (إيفاء الكيل: ٦٢).

(٣) أي: على الحرف المظهر، ويُجعل على الحرف الذي بعده حركته التي يُقرأ بها، من غير تشديد؛ إذ لا موجب له. وتوجيه ضبط الحرف المظهر وما بعده -هنا- نظير ما سبق في توجيه ضبط النون الساكنة عند حروف الحلق. ينظر: (ص: ٩٧ من هذا البحث). وينظر أيضاً: (المحكم: ٧٧)، (أصول الضبط: ٨٧)، (حلة الأعيان: ورقة ٩٨)، (إرشاد القراء: ٧٦٨/٢)، (سفير العلمين: ٥٨٦/٢).

(٤) في الفصل الثاني: حكم السكون: (ص ١١٢). وتقدم الكلام فيه على أن تصوير السكون بالدَّارَةُ هو مذهب أكثر نقاط المدينة وأبي داود، وعليه عمل المغاربة، وأما المشاركة فبرأس الخاء، وهو مذهب الخليل، والجزء على رأي الأندلسيين والداني، والهاء على مذهب بعض التحاة، والأقل من أهل المدينة.

(٥) أي: ذات الحرف المدغم، وصفته، وهي: (الغنة)، ويسمى أيضاً بالإدغام الكامل، والخالص. وينظر في: (التحديد: ١١٥-١١٦)، (المحكم: ٧٠)، (النشر: ٢٧/٢-٢٨)، (دليل الحيران: ٣٧٤)، (إيفاء الكيل: ٦٢).

(٦) أي: المدغم فيه، وتحريكه بحركته التي يُقرأ بها. ينظر: (المحكم: ٧٩)، (إرشاد الطالبين: ١٧).

(٧) يعني: أو كانا متقاربين -كالمثال الذي ذكره-، أو كانا متجانسين، نحو: ﴿قَدَّبَيْنَ الرَّسْدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ويستوي في ذلك ما اتفق على إدغامه، نحو: ﴿أَضْرِبْ بَعْصَاكَ﴾، وما اختلف في إدغامه، نحو: ﴿إِتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٥١، وغيرها]، إذا أريد ضبطه على قراءة من أدغم الذال في التاء، وهم: جميع القراء ما عدا ابن كثير، وحفص، ورويس بخلفه. ويدخل في هذا النوع أيضاً ما جاء عن أبي عمرو، ويعقوب في رواية الإدغام الكبير، نحو: ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾. ينظر: (التيسير: ١٢٨-١٤٢، ١٧٢)، (أصول الضبط: ٩٩-١٠٢، ١٠٥)، (النشر: ١/٢٧٤-٢٧٥، ٣٠٢، ١٥/٢)، (سمير الطالبين: ١٠٧)، (السبيل: ٦٠-٦١).

قال التَّنْسِي: (وذلك أنه لما كان الحرف الأول ذهب في اللفظ بالكليّة، وكان النطق بالثاني على صورة الحرف الواحد المضعّف، جاء النقط<sup>(١)</sup> مُنبّهًا على ذلك بتعريّة الأول، وشدّ الثاني) ه<sup>(٢)</sup>.

**النوع الثاني:** يذهب معه لفظ الحرف المدغم، وتبقى صفته، وهذا النوع يسمى بالإدغام الناقص<sup>(٣)</sup>، مثاله: الطاء عند التاء<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿فَقَالَ أَحَطُّ﴾<sup>(٥)</sup> [النمل: ٢٢]، ومن هذا النوع: النون عند الواو، والياء - كما سبق<sup>(٦)</sup>، وفي ضبطه وجهان:

**الأول:** تسكين الطاء، وتشديد التاء، وهو المختار<sup>(٧)</sup>، وبه العمل<sup>(٨)</sup>، كما سبق في النون عند الواو، الواو، والياء.

**الثاني:** تعرية الطاء من السكون، والتاء من التشديد، لا الحركة<sup>(٩)</sup>.

**وتوجيه هذين الوجهين:** نظير ما سبق في النون عند الواو، والياء<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (م): تحرّفت إلى (التُّطق).

(٢) (الطراز: ١٤١)، (إرشاد القراء: ٧٦٩/٢).

(٣) ينظر الإدغام الناقص في: (التحديد: ١١٥-١١٦)، (المحكم: ٧٠)، (سراج القارئ: ٣٨، ١٠١)، (الطراز: ٥٦)، (إيفاء الكيل: ٦٢).

(٤) قال ابن الجزري: (وإذا سكّنت [أي: الطاء]، وأتى بعدها تاء، فأدغمها فيها إدغاماً غير مُستكمل، يبقى معه تضخيمها واستعلاؤها؛ لقوة الطاء وضعف التاء). (التمهيد: ١٣٣، ١٣٤)، وينظر: (النشر: ٢٧/٢-٢٨). فالإطباق الظاهر في الطاء عند الإدغام، هو كالغنة الباقية من النون عند إدغامها في حروف (يُومن). ينظر: (الرعاية: ١٩٩-٢٠٠).

(٥) زُيِّمت في كلا النسختين بحذف الفاء.

(٦) وذلك على قراءة غالب القراء، غير خلف عن حمزة في (الواو، والياء، من طريقي الشاطبية، وطبّية النشر)، وغير دوري الكسائي في (الياء دون الواو، من طريق الطبّية)، وأما على قراءة خلف، ودوري الكسائي فهو من باب الإدغام التام. وينظر ما سبق في حكم ضبطها، والقراءات فيها في الفصل الأول: حكم ضبط النون الساكنة عند الواو والياء: (ص: ٩٩ - ١٠٠).

(٧) باتفاق الشيخين، ووجهه الداني بقوله: (فيُعَلَّم بعلامة السكون أن الطاء لم تنقلب قلباً خالصاً، وأن الإطباق الذي هو صفتها صفتها باقٍ على حاله، وببَيَانِهِ امتنع القلب، ويُعَلَّم بعلامة التشديد أن الطاء غير مُبَيَّنَّة). ثم ذكر الوجه الثاني، وقال: (والوجه الأول أدلّ على اللفظ، وهو الذي أختار). (المحكم: ٨٠)، واقصر على الوجه الأول في كتابه: (النقط: ١٣٧). وذكر أبو داود الوجهين، وقال: (وكلا الوجهين عندي حسن، والأول أختار). (أصول الضبط: ١٠٤-١٠٥). وينظر: (الدرة الجليلة: الأبيات ٤٦٦-٤٧٥، ص ٤٤٤)، (حلة الأعيان: ١٠٣)، (الطراز: ١٤٣).

(٨) عند المغاربة، وصورة هذا الوجه هكذا: ﴿أَحَطُّ﴾. ينظر: (دليل الحيران: ٣٧٥)، (حاشية أصول الضبط: ١٠٥).

(٩) وعليه العمل عند المشاركة، وصورة هذا الوجه هكذا: ﴿أَحَطُّ﴾. ينظر: (سمير الطالبين: ١٠٨)، (السبيل: ٦١).

(١٠) ينظر: (ص: ٩٩ - ١٠٠). وينظر حكم ضبط نوعي الإدغام، وتوجيههما في: (المحكم: ٧٩)، (أصول الضبط: ٩٩-١٠٥)، (الدرة الجليلة: ص ٤٣-٤٥)، (حلة الأعيان: ورقة ١٠٠-١٠٥)، (إرشاد القراء: ٧٦٨/٢-٧٦٩).

## ● تنبيه:

- القاف عند الكاف، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ بالمرسلات [٢٠]، اختلف طرق الشيوخ فيه<sup>(١)</sup>:  
 أ. فذهب أبو عمرو الداني إلى أن إدغامه خالص<sup>(٢)</sup>، وهو الأصح<sup>(٣)</sup>، فضبطه على هذا مثل النوع  
 النوع الأول<sup>(٤)</sup>.  
 ب. وذهب أبو محمد مكي<sup>(٥)</sup>، ومن وافقه، إلى أن إدغامه ناقص<sup>(٦)</sup>، فضبطه على هذا مثل النوع  
 الثاني<sup>(٧)</sup> (٨).



- (١) ينظر: (الدرة الجلية: الأبيات ٤٧٦-٤٨٤، ص ٤٤-٤٥)، (التمهيد: ١٣٩)، (لطائف الإشارات: ٢٢٤)، (السييل: ٦١-٦٢).
- (٢) ذكره في (الحكم: ٧٩) ضمن الإدغام المجمع عليه. ووافقه ابن الجزري على اختياره بقوله: (وكلاهما حسن، وبالأول [يقصد الإدغام الناقص] أخذ المصنّفون، وبالتالي [يقصد: الإدغام الخالص] الشاميون، واختياري الثاني؛ وفاقاً للداني، وقياساً على مذهب أبي عمرو). (التمهيد: ١٣٩).
- (٣) صحّحه ابن الجزري بقوله: (الإدغام الخالص أصحّ رواية، وأوجه قياساً). (النشر: ٢/٢٠). وكذلك صحّحه التّنسي في: (الطراز: ١٤٥). وقال المارغني: (وهو مذهب الجمهور، وحكى الداني الإجماع عليه...، وبهذا جرى العمل في ضبطه [عند المغاربة والمشاركة]). (دليل الحيران: ٣٧٥). وينظر: (حلة الأعيان: ١٠١/ظ-١٠٣/و)، (سمير الطالبين: ١٠٨).
- (٤) وصورته هكذا: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾. ينظر: (الطراز: ١٤٥)، (إيفاء الكيل: ٦٣).
- (٥) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب (حموش) بن محمد بن مختار، القيسي، المغربي، القيرواني، القرطبي (ولد سنة: ٣٥٥هـ - ت: ٤٣٧هـ)، العلامة المحقق، إمام القراء والمجودين، وكان رسوخه في علم القرآن وتفنّنه فيه، قراءات، وتجويداً، وتفسيراً، ومعاني، وفقهاً، وروايةً، ونحواً، ولغةً، قرأ القراءات على أبي الطيّب بن غلبون، وسمع من علي بن محمد الأدفوي، وغيرهما، وقرأ عليه جماعة كثيرة، منهم: يحيى بن إبراهيم بن البياز، ومحمد بن مطرف الكناني، وآخرون، وله تصانيف جليّة في علوم القرآن، وغيرها، من أشهرها: (التبصرة في القراءات)، و(الرعاية في التجويد)، وغيرهما. ينظر: (ترتيب المدارك: ١٣/٨-١٤)، (معرفة القراء: ص ٢٢٠-٢٢١)، (غاية النهاية: ٢/٣٠٩-٣١٠).
- (٦) قال مكي بن أبي طالب: (وإذا سكنت القاف قبل الكاف وجب إدغامها في الكاف؛ لقرب المحرجين، ويبقى لفظ الاستعلاء الاستعلاء الذي في القاف ظاهرًا، كإظهارك الغنة، والإطباق مع الإدغام في "من يومن" و"أحطت" وذلك نحو قوله "ألم نخلقكم" تدغم القاف في الكاف، ويبقى شيء من لفظ الاستعلاء الذي في القاف). (الرعاية: ص: ١٧٢). ومن وافق مكي على قوله ابن شريح. ينظر: (الطراز: ١٤٥)، (إرشاد القراء: ٢/٧٧٠). وصحّحه ابن الجزري بقوله: (فقد صحّ عندنا نصًا وأداءً، وقرأت به على بعض شيوخني، ولم يذكر مكي في (الرعاية) غيره، وله وجه من القياس ظاهر). (النشر: ٢/٢٠).
- (٧) فتكون صورته على الوجه الأول هكذا: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾، وعلى الوجه الثاني هكذا: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾. ينظر: (الطراز: ١٤٥)، (إيفاء الكيل: ٦٣).
- (٨) \*\* تنبيه: ألحق علماء الضبط بهذا الفصل حكم فواتح السور؛ وذلك لأن فيها الإظهار، والإدغام الخالص، والناقص. ينظر تفصيل أحكامها في: (الطراز: ١٤٦-١٤٩)، (دليل الحيران: ٣٧٥-٣٧٦)، (سفير العالمين: ٢/٥٩٠-٥٩٣).

## الفصل الرابع: في حكم صلة ألف الوصل<sup>(١)</sup>، وفي حكم الابتداء بها، وفي حكم النّقل.

اشتملت هذه الترجمة على ثلاثة أشياء:

أما همز الوصل: فلما كان ساقطاً في الوصل؛ وضعوا لذلك [السقوط]<sup>(٢)</sup> علامة تدل عليه، فاصطلحوا على جعل ذلك جرّة<sup>(٣)</sup>، كالجرّة التي هي علامة السكون، عند نقّاط أهل الأندلس، فلما كانت الجرّة في الساكن دالة على سقوط الحركة منه، جعلوا هذه الجرّة دالة على سقوط هذا الهمز في الوصل، بجامع الدلالة على السقوط<sup>(٤)</sup>.

وأما الابتداء: فالقياس ألاّ يُجعل له علامة؛ لأن النقط مبني على الوصل، لا على الابتداء، وهذا الحكم فيه عند المشاركة: عدم جعل العلامة؛ رعيّاً لهذه القاعدة<sup>(٥)</sup>.

أما غيرهم: فاختاروا جعل علامة الابتداء؛ خشية توهم أن يكون الابتداء بموضع الصلة<sup>(١)</sup>، واصطلحوا على جعل ذلك / و: ٥١ / نقطة كنقط الإعجام، صورةً، لا لوثاً<sup>(٢)</sup>.

(١) وهي همزة تثبت في الخط، والابتداء، وتسقط في الدّرج (الوصل)، ويؤتى بها للتوصّل إلى النطق بالحرف الساكن؛ لأن العرب لا تبتدئ بساكن، وتسمى بألف الوصل، وبهمزة الوصل. ينظر: (التحديد: ١٠٤)، (التمهيد: ٦٦-٦٩)، (دليل الحيران: ٣٩٧).

(٢) سقطت من (ز)، وأُحقت في الحاشية، وتحتها علامة (صح).

(٣) مأخوذة من الجرّ، وهو مذهب بالقلم، وهو اسمها عند المتقدمين، وصورتها هكذا: (-). واسمها عند المتأخرين: (الصّلّة)؛ لأن الكلام الذي قبلها يوصل بما بعدها، وتسقط هي من اللفظ لذلك، وهي تدل على أربعة أشياء: على حركة ما قبل ألف الوصل، وسقوطها، وزيادتها، وعلى سكوتها. ينظر: (أصول الضبط: ٦٥)، (حلة الأعيان: ١٧٥-١٧٦/ظ).

(٤) قال الداني: (ولو جعل علامتها دائرة صغرى لكان حسناً؛ وذلك من حيث كانت الدارة عند أهل المدينة ونقاطهم علامة للسكون، وللحرف الساقط من اللفظ). -ومحلّها فوق الألف مطلقاً-. ثم قال: (ومذهب أهل بلدنا-أي: الجرّة عند الأندلسيين- أوجه؛ لما فيه مع ذلك من البيان عن كيفية الحركات، وحال التنوين قبلها في حال الوصل). (المحكم: ٨٦). وهذه

الجرّة (-) عند أكثر المغاربة، والدّارة (°) عند بعضهم، وجرى العمل في مصاحف المغاربة على وضع علامة الجرّة. وأما المشاركة المتقدمون فيجعلونها دالاً مقلوبة أبداً من فوقها، دون اعتبار ما قبلها وما بعدها، كالتّي يُخلّق بها على الكلام الزائد في الكتب؛ دلالة على سقوطه وزيادته، مأخوذة من آخر كلمة (زائد)، وصورتها هكذا: (٨)، واستحسنها أبو داود. وأما المتأخرون منهم

فقد جعلوا علامتها رأس صاد صغيرة غير معرّقة، مأخوذة من الوصل، وصورتها هكذا: ( )، وتوضع فوق ألف الوصل دائماً، وبها جرى العمل في مصاحف المشاركة. تنظر المذاهب في علامة ألف الوصل في: (المحكم: ٨٦)، (أصول الضبط: ٦٥-٦٧)

(٦٧)، (صبح الأعشى: ١٦٥/٣-١٦٦)، (الطراز: ٢٣١-٢٣٣)، (دليل الحيران: ٣٩٧-٣٩٨)، (سمير الطالبين: ١١٨).

(٥) وعليه العمل في نقط مصاحفهم. ينظر: (السيبل: ٧٧)، (إرشاد الطالبين: ٣٢).

وأما النقل: فلما كانت الهمزة فيه تسقط وصلًا، وثبتت ابتداءً، كان مثل همز الوصل، فجُعِلت فيه  
الجرّة ذالّة على السقوط، كما جُعِلت في همز الوصل، غير أنهم سُمّوا التي في همز الوصل (صلة)؛ للمناسبة،  
وأبْقُوا التي في النقل على اسمها الأصلي، الذي هو (جرّة)<sup>(٣)</sup>.  
إذا تفرّر هذا فاعلم أن موضع الجرّة المسمّاة بـ(الصّلة) من محلّها الذي هو ألف الوصل،  
يكون تابعًا لحركة ما قبل ألف الوصل في اللفظ<sup>(٤)</sup>:

أ. فإن نطقَ بما قبلها مفتوحًا، كانت الصلة فوق الألف<sup>(٥)</sup>.

ب. وإن نطقَ بما قبلها مكسورًا، كانت الصلة تحت الألف<sup>(٦)</sup>.

ج. وإن نطقَ بما قبلها مضمومًا، كانت الصلة في وسط الألف<sup>(٧)</sup>.

وخرج بقيد كون حركة ما قبل ألف الوصل في اللفظ: ما يكون قبل الألف فيه ساكن، ساقط  
في اللفظ وصلًا<sup>(٨)</sup>، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٦، وغيرها]، ﴿وَلَا تَلَيْسُوا أَلْحَقَ﴾ [البقرة:  
٤٢]، ﴿وَفِي السَّمَآءِ رِزْفُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ولا فرق بين أن يكون الحرف الملفوظ به له صورة في

(١) أو خشية أن يُتوهّم -بسبب جعل علامة السقوط- أن يكون ساقطًا وصلًا ووقفًا. ينظر: (الطراز: ٢٣٣-٢٣٤)، (دليل  
الحيران: ٣٩٧).

(٢) وعليه عمل المغاربة. وقد نصّ الشيخان: الداني وأبو داود على جعلها نقطة بالخضراء، أو بالألأزورد (اللون الأزرق). ينظر:  
(المحكم: ٨٦-٨٧)، (أصول الضبط، وحاشيته: ٦٨)، (الجامع المفيد: ٦٥).

(٣) ينظر: (المحكم: ٨٨)، (الطراز: ٢٣٤)، (إيفاء الكيل: ١٠٦)، (سفير العالمين: ٦٢٢/٢).

(٤) هذا على مذهب المغاربة وعملهم في مصاحفهم، وأما المشاركة فمذهبهم رأس صاد صغيرة، توضع فوق ألف الوصل دائمًا،  
دون اعتبار ما قبلها وما بعدها من الحركات مع التنوين وغيره. ينظر: (المحكم: ٨٤، ٨٦)، (أصول الضبط: ٥٨-٥٩، ٦٦)،  
(الجامع لابن وثيق: ١٧٨)، (حلة الأعيان: ١٧٦/و)، (الطراز: ٢٣٤-٢٣٥).

(٥) نحو: ﴿وَقَالَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١٢، والنحل: ٥١].

(٦) نحو: ﴿إِنْ إِرْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦، والطلاق: ٤].

(٧) نحو: ﴿تَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥-٦].

(٨) قد يُفهم من إخراج المؤلف -هنا- لِمَا يكون قبل الألف فيه ساكن، ساقط في اللفظ وصلًا، أنه لا يُجَعَل فيه علامة الصلة،  
والحكم عكسه حيث تُجَعَل العلامة تبعًا لحركة ما قبل الساكن، وهذه الحركة تعتبر قبل ألف الوصل في اللفظ -كما قيده-؛ إذ  
لا عبرة بالساكن؛ لسقوطه في اللفظ وصلًا، فلو قال مثلاً كما قال الشيخ المخللاتي في (إرشاد القراء: ٧٩٤/٢): (وسواء كان  
ما قبل الألف محرّكًا، أو ساكنًا يسقط لفظًا في الوصل) لكان أوضح للمعنى. ويُنظر: (سمير الطالبيين: ١١٨)، (السبيل: ٧٧).

الخط، نحو: ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٥، وغيرها]، أو لا، نحو: ﴿ أَلَمَّ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١]، ﴿ مَحْظُورًا ﴾ ﴿ نَظُرًا ﴾ (١) [الإسراء: ٢٠-٢١] (٢).

وإذا عرفت أن المُرَاعَى حركة الحرف المنطوق به، وُجِدَ في الخط، أو لا، فاعلم أنه إن كان قبل ألف الوصل تنوين، فإنه يُحَرِّك لالتقاء الساكنين، والأصل في التحريك لالتقاء الساكنين: الكسر، إلا لعارض، فمتى وُجِدَ التنوين قبل ألف الوصل، جعلت الصلة تحت الألف؛ تنبيهًا على كسر التنوين، نحو: ﴿ نُفُورًا ﴾ ﴿ اسْتِكْبَارًا ﴾ [فاطر: ٤٢-٤٣].

أما حيث لا يكون التنوين مكسورًا، وهو إذا كان ثالث همز الوصل مضمومًا ضمًّا لازمًا (٣)،

(١) ينظر: (الطراز: ٢٣٥-٢٣٦)، (إرشاد القراء: ٧٩٣/٢-٧٩٤).

(٢) تنبيه أول: لم يرد نص عن الشيخين في اتصال علامة الصلة بألف الوصل، أو انفصالها عنها، في الفتحة والكسرة، أما الضمة الضمة فقد نصّ الداني، وأبو داود على أن الصلة تكون في وسط الألف. ينظر: (الحكم: ٨٤)، (أصول الضبط: ٩٥)، (الدرة الجلية: بيت ٥٢٣، ص ٤٧). واستظهر الرجاعي جعلها متصلة بالألف؛ حملاً لغير المنصوص - وهو المفتوح والمكسور - على المنصوص - وهو المضموم -، ثم قال: وهذا هو الظاهر من كلام المحاصي، حيث قال: والمشهور أن جرّة النقل منفصلة، وجرّة الوصل متصلة؛ للفرق بينهما. ينظر: (حلة الأعيان: ١٧٦/و). وقد ذكر ميمون الفخار الفرق بينهما في: (الدرة الجلية: البيتان: ٥٥٤-٥٥٥، ص ٤٩)، بقوله:

وَمَنْ يَقُلْ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَرَّتَيْنِ فِي الْوَصْلِ وَالنَّقْلِ فَفَرَّقْ دُونَ مَنِ  
بِالنَّقْلِ فِي الْوَصْلِ وَبِالْبَيَاضِ فِي النَّقْلِ وَالْفَرْقَانِ عَنْ تَرَاضِي.

واختار التنسي الاتصال في جرّة الوصل والنقل، والفرق بينهما عنده حاصلٌ بوجود نقطة الابتداء في ألف الوصل، وانعدامها في النقل. ينظر: (الطراز: ٢٣٨، ٢٥٥). وقال المارغني: وبهذا جرى العمل عندنا. ينظر: (دليل الحيران: ٣٩٩، ٤٠٣). وقال د. شرشال: (والظاهر أن الانفصال أولى؛ لأنها حركة من الحركات من الضبط، وفي الوسط في الضم؛ لتمييز الضبط من الرسم). (حاشية تحقيق الطراز: ٢٣٨، ٢٥٥). وينظر: (الجامع المفيد: ٦٢-٦٣).

\*\* تنبيه ثانٍ: أطلق الداني، وأبو داود، والخراز، في جعل الصلة في ألف الوصل، ولم يفصلوا بين أن يكون ما قبله مما يمكن الوقف عليه، نحو: ﴿ أَفَى اللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، و ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٥، وغيرها]، أو مما لا يمكن الوقف عليه، نحو: ﴿ وَاللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٠٥، وغيرها]، و ﴿ وَتَاللَّهِ ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ولكن لم يمتثلوا إلا بما يمكن الوقف عليه، وبهذا الإطلاق جرى العمل في مصاحف المشاركة، فوضعوا علامة الصلة مطلقًا. ينظر: (الحكم: ٨٤)، (أصول الضبط: ٥٨-٥٩)، (الطراز، وحاشيته: ٢٣٩-٢٤٠)، (الجامع المفيد: ٦٣-٦٥)، (دليل الحيران: ٣٩٨-٣٩٩).

(٣) وسماها الرجاعي (حركة البنية)، وقال: بأنها مثل حركة البناء في اللزوم، فهي لازمة لحرفها، لا تنتقل عنه. ينظر: (حلة الأعيان: الأعيان: ١٨١/و).

فإنّ نافعاً، ومن وافقه من القراء يضمّ التنوين؛ إتباعاً للثالث<sup>(١)</sup>، فالصلة تُجعل حينئذٍ في وسط الألف؛ إشعاراً بأن الحرف المنطوق به قبله مضموم، نحو: ﴿مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ أَنْظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠-٢١]، وخرج بقيد لزوم الضمّ: الضمّة التي لا تلزم، نحو: ﴿بِعَلْمِ إِسْمِهِ﴾ [مرم: ٧]؛ لأنها حركة إعراب، تختلف بحسب العوامل، فلذا كان التنوين معها مكسوراً<sup>(٢)</sup>.

• تنبيه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أول الفاتحة [١]: تُجعل الصلة تحت الألف؛ لإجماعهم على البسمة بينها، وبين آخر سورة الناس<sup>(٣)</sup>.

• وأما علامة الابتداء عند من / ظ: ٥٢ / يجعلها<sup>(٤)</sup>: فهي نقطة كنقط الشكل<sup>(٥)</sup> المدوّر، ومحلّها:

أ. إذا نطقت<sup>(٦)</sup> بهمزة الوصل حين الابتداء مفتوحة، فوق الألف، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١، وغيرها].

ب. وإن نطقت بها مضمومة، فالنقطة أمام الألف، نحو: ﴿أَنْظُرْ﴾ [الإسراء: ٢١، وغيرها].

(١) واستقلالاً للخروج من كسر إلى ضم. (الطراز: ٢٤١). ووافق نافعاً في قراءته بضم التنوين وصلاً: ابن كثير، وهشام، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر. والباقون بكسر التنوين، وعلى قراءتهم تجعل الصلة تحت الألف. ينظر: (المحكم: ٨٥)، (أصول الضبط: ٦٠). وينظر تفصيل القراءات في: (التيسير: ٢٣٥-٢٣٦)، (النشر: ٢/٢٢٥).

(٢) ينظر ضبط الصلة مع التنوين بالكسر، والتنوين بالضم في: (المحكم: ٨٥-٨٦)، (أصول الضبط: ٦٠-٦١)، (الجامع، لابن وثيق: ١٧٨)، (حلة الأعيان: ١٨٠/و-١٨٢)، (إرشاد القراء: ٢/٧٩٥).

(٣) هذا قول ابن القاضي في (الخلاص والتشهير: ص ٣٦)، مع بعض الزيادة هنا من المؤلف. وبيان ذلك: أن آخر البسمة كسرة، فتضبط الصلة تحت ألف الوصل في: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنها تضبط تبعاً لحركة ما قبلها. ينظر: (الجامع المفيد، لابن القاضي، وحاشية تحقيقه: ص ٨٢).

(٤) يقصد بهم: المغاربة؛ لأن المشاركة لا يجعلون للابتداء علامة؛ رغبةً لقاعدة بناء الضبط على الوصل. وقد تقدم ذكر المؤلف لذلك (ص ١٢٩).

(٥) يمكن أن يُؤخذ منه: أن نقطة الابتداء تكون منفصلة عن ألف الوصل في جميع الأحوال، وهذا هو التحقيق الذي جرى به العمل، خلافاً لمن قال: باتصال نقطة الابتداء بألف الوصل، ووجه الفصل: أن الذي عند الأئمة أن هذه النقطة هي حركة ألف الوصل، جعلت كنقط الإعجام على ضبط أبي الأسود الدؤلي، ووقع الإجماع على أن حركة الفتح والكسر لا تكون متصلة بحرفها، وكذلك حركة الضم عند الجمهور. (دليل الحيران: ٤٠١). وينظر: (حلة الأعيان: ورقة ١٨٥)، (الطراز: ٢٤٥-٢٤٦)، (الجامع المفيد: ٦٥)، (سفير العالمين: ٢/٦٢١).

(٦) في (م): تحرّفت إلى (نقطت).

ج. وإن نطقت بها مكسورة، فالنقطة تحت الألف، نحو: ﴿إِهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]<sup>(١)</sup>.

وأما حكم جرّة الهمزة المنقولة الحركة، لورش<sup>(٢)</sup>: فهو كحكم صلة همزة الوصل، في الوجود<sup>(٣)</sup>،  
والمحل<sup>(٤)</sup>، على حسب ما قبلها، والمعتبر أيضاً فيما قبلها (ما كان ملفوظاً به)<sup>(٥)</sup>:

أ. فإن لُفِظَ به مفتوحاً، كانت فوق الألف، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١، وغيرها]، و﴿أَلَمْ

أَحْسِبَ النَّاسَ﴾ [العنكبوت: ١، على العدد المدني]<sup>(٦)</sup>، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠، وغيرها].

(١) وبهذا يتبين لنا أن نقطة الابتداء إنما يعتبر فيها حركة ألف الوصل نفسها، لا حركة ما قبلها. ينظر: (الحكم: ٨٦)، (أصول  
الضبط: ٦٨-٦٩)، (حلة الأعيان: ١٨٤/و)، (الطراز: ٢٤٤-٢٤٥)، (إرشاد القراء: ٧٩٦/٢).

\*\* تنبيه: من شأن علامة الابتداء أن لا تُوضَعَ إلا فيما يمكن الابتداء به والوقف على ما قبله، كالأمثلة المذكورة، وأما ما لا  
يمكن الابتداء به والوقف على ما قبله، فلا تُوضَع فيه نقطة الابتداء أصلاً؛ إذ لا يُتَّدَأُ به، وهو حروف (فَكُلُّ وَتُبْ)، نحو:

﴿كَالذِّبِ﴾ [آل عمران: ١٠٥، وغيرها]، ﴿لَا بُنْيَاءَ﴾ [لقمان: ١٣]، وهذا هو الذي يدلُّ عليه كلام الشيخين، حيث قال

الداني: (وقد جرى استعمال نقاط بلدنا على الدلالة على كيفية الابتداء بجمزة الوصل؛ لاضطرار القارئ إلى معرفة ذلك، إذا  
هو قطع على الكلمة التي قبلها)، ونقله عنه أبو داود، وهو مذهب المغاربة، وبه جرى العمل في نقط مصاحفهم. ينظر:  
(الحكم: ٨٦)، (أصول الضبط: ٦٨)، (الطراز: ٢٤٨-٢٤٩)، (الخلاف والتشهير: ٣٩)، (دليل الحيران: ٤٠١).

(٢) اختصَّ ورش عن نافع برواية نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة، ووافقه حمزة حال الوقف بوجه النقل، ووافقه  
بعض القراء في بعض الكلمات المخصوصة، مثل: ﴿مِيسٍ اسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، وافقه على النقل فيه رويس. ومثل:

﴿رِدَاءٌ يُصَدِّقُ﴾ [القصص: ٣٤]، فقرأه بالنقل: نافع وأبو جعفر، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً في الحالين، ووافقه

نافع وحمزة في الوقف. واختصَّ غير ورش بالنقل في كلمات أخرى مخصوصة. ينظر تفصيل ذلك في: (التيسير: ١٥٦-  
٤٧٣، ٤٠١، ٤٦٧، ١٦٤، ١٥٧)، (النشر: ٤٠٨/١-٤١٤، ٤٣٢-٤٣٥).

(٣) على حاشية (ز)، و(م): (أي: وهو الابتداء) هـ.

(٤) قال د. أشرف طلعت: (وفُزِّقَ البعض بعد الضم: فجعل الجرّة في وسط الألف من اليمين (١) مع همزة الوصل، ومن اليسار

(١) مع النقل، وعليه العمل). (حاشية سفير العالمين: ٦٢٢/٢).

(٥) يقصد: حركة ما قبلها بعد النقل، وتوضع الجرّة في موضع الهمزة؛ دلالة على سقوطها في اللفظ. ينظر: (الحكم: ٨٧-  
٨٨)، (النقط: ١٤٠-١٤١)، (أصول الضبط: ٦٢-٦٣)، (الطراز: ٢٥٠-٢٥١)، (إرشاد القراء: ٧٩٧/٢).

(٦) قال المارغني: (أكثر المتأخرين على أن الميم الساكنة التي هي الميم الثانية، هي المحذوفة من الخط، ولما حذفت منه صحَّبتُها  
حركة النقل، ولهذا لا توضع على الميم المرسومة حركة النقل، على ما جرى به العمل، وإنما توضع كسرتها تحتها). (دليل الحيران:

٤٠٣). وقال د. شرشال: (هذا على قول من يضبط حروف التهجّي في أوائل السور). (حاشية تحقيق الطراز: ٢٥٠).

ب. وإن لُفِظَ به <sup>(١)</sup> مكسورًا، كانت تحت الألف، نحو: ﴿مِيسٍ اسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]،  
و﴿ذِكْرًا﴾ [الأنعام: ٤٣].

ج. وإن لُفِظَ به مضمومًا، كانت في وسط الألف، نحو: ﴿بِمَنْ أوتِي﴾ [الإسراء: ٧١]، و﴿لَايٍ﴾  
يَوْمٍ اجَّالَتْ [المرسلات: ١٢].

وسواء كان الحرف المنطوق به قبلها موجودًا في الخط، أم لا، كما مثَّلَ به <sup>(٢)</sup>.  
وإلى هذا أشار الشيخ الخزاز بقوله:

وَحُكْمُهَا لَوْرُشِهِمْ فِي النَّقْلِ      كَحُكْمِهَا فِي أَلْفَاتِ الْوَصْلِ  
فَفَوْقَهُ، أَوْ تَحْتَهُ، أَوْ وَسَطًا      فِي مَوْضِعِ الْهَمْزِ الَّذِي قَدْ سَقَطَ <sup>(٣)</sup>

قال التَّنَسِي: (وضمير (حكمتها) الأول في كلامه: عائد على الجرّة، وضمير (حكمتها) الثاني: عائد  
على الصلة، والضمير الذي أُضِيفَ إليه ورش: عائد على المُرَاء). ه <sup>(٤)</sup>.  
وهذا الحكم المذكور إذا كان الألف صورة للهمزة، التي نُقِلَتْ حركتها <sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: (به): سقط من (م).

(٢) نصّ الشيخان على أنّ موضع جرّة النقل إذا كان قبلها مضموم؛ تكون وسط الألف، فهي متصلة في هذه الحالة، وأما إذا كان  
قبلها مفتوح، أو مكسور فقد ورد فيها الاحتمالان السابقان في صلة ألف الوصل. ينظر: (ص ١٣٠، حاشية ٢، التنبيه  
الأول). وينظر أيضًا: (حلة الأعيان: ورقة ١٨٩/و-١٩٠/ظ)، (دليل الحيران: ٤٠٣).

(٣) (البيتان رقم ٥٤١-٥٤٢، ص ٤٢)، من متن: (ذيل الضبط، للخرز).

(٤) (الطرز: ٢٥٣)، وينظر: (حلة الأعيان: ورقة ١٨٩)، (دليل الحيران: ٤٠٤).

\*\* تنبيه: قال الرجراجي: (وقوله: (في موضع الهمز) يقتضي أنه لا تجعل نقطة الابتداء في النقل...، كما تجعل في الوصل...؛  
لأن صلة الوصل لا تدلُّ على الابتداء، إذا اختلف الابتداء والصلة، نحو قوله: ﴿رَبَّنَا إِنِّفْتَحْ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، و﴿  
قَالُوا بِطَيْبِرْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿هَرُونَ أَخْلَفْنِي﴾ [الأعراف: ١٤٢]، فإن الصلة تُجْعَل في أعلى ويُبتدئ بأسفل، أو تجعل  
في الوسط ويُبتدئ بأسفل، أو تجعل في أعلى ويُبتدئ بالضم، فأجل ذلك يُحتاج في ألف الوصل علامة الابتداء، وأما النقل  
فإن الجرّة تُجْعَل في محل الابتداء، فاستغنى بالجرّة عن نقطة الابتداء). (حلة الأعيان: ورقة ١٩٠/و). وينظر: (الطرز: ٢٥٢).

(٥) وإذا كانت الهمزة منفصلة عن الساكن قبلها- كما في الأمثلة المتقدمة-، وأما إذا كانت الهمزة متصلة به، وذلك في:  
﴿رَدَاءً﴾، ولام التعريف نحو: ﴿عَادَا أَلْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١، وغيرها]، و﴿الْأَرْبَعَةَ﴾ [غافر:  
١٨، النجم: ٥٧]، فلا توضع الجرّة أصلاً - على مذهب التحيي-، وبه جرى العمل. ينظر: (الطرز: ٢٥٤)، (دليل الحيران:  
٤٠٢-٤٠٣)، (سفير العالمين: ٦٢٣/٢-٦٢٤)، (السيبيل: ٧٩).

أما إذا كانت الهمزة لا صورة لها، والألف إنما هو حرف مد، نحو: ﴿قَبَائِرَ - آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿وَبَيِّنَ حَمِيمٍ - اِنْ﴾ [الرحمن: ٤٤]، **فالحكم:** جعل الجرّة قبل الألف في المحلّ الذي فيه الهمزة، وهو السطر؛ لأنه موضع الهمزة التي لا صورة لها<sup>(١)</sup>.



(١) ينظر: (الطراز: ٢٥٦)، (إرشاد الطالبين: ٣٣)، (إيفاء الكيل: ١٠٦). وهذا الوجه الذي اقتصر عليه المؤلف تبعاً للخزّاز، هو أحد وجهين ذكرهما الشيخان، والوجه الثاني كالأول، إلا أنّك تجعل دائرة على الألف؛ إشعاراً بأنه ساكن، واستحسن الداني الوجهين في: (المحكم: ٨٩)، وحكاها أبو داود في: (أصول الضبط: ٦٤)، وصحّحهما الرجراجي في: (حلة الأعيان: ١٩١/و- ١٩٢/ظ)، واختار الشيخان الوجه الأول وهو تعرية الألف من الدارة، وبه جرى العمل في المصاحف. وينظر: (الدرّة الجلية: الأبيات ٥٥٠-٥٥٣، ص ٤٩)، (دليل الحيران: ٤٠٤).

## الفصل الخامس: في بيان حكم الألف والياء والواو الزائدات في الهجاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبد الله التَّنْسِي: (خَصُّوا هذه الحروف بالزيادة دون غيرها؛ لأنهم رأوا ذلك كالجِبْرِ لِمَا كَانَ يعترِبها من الحذف الذي كَثُرَ فيها)<sup>(٢)</sup> هـ.

والمراد بالهجاء: هجاء المصاحف، المعبر عنه عندهم بالرسم<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن زيادة الألف التي تلزمها الدَّارَةُ، كما يأتي، تتنوع إلى ثمانية أنواع<sup>(٤)</sup> / و: ٥٢:

الأول: ما زيدت فيه بعد همزة مفتوحة مُعَانِقَةً لِلَّامِ، وهو: ﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾ [النمل: ٢١].

الثاني: ما زيدت فيه بين كسرة وفتحة، نحو: ﴿مَائِيَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩، وغيرها].

الثالث: ما زيدت فيه بين فتحة وياء ساكنة، نحو: ﴿تَأْيَسُوا﴾ [يوسف: ٨٧].

الرابع: ما زيدت فيه بعد واو متطرفة دال على الجمع، نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩، وغيرها]، و﴿

أَشْتَرُوا﴾ [البقرة: ١٦، وغيرها].

الخامس: ما زيدت فيه بعد واو الفرد، نحو: ﴿وَأَدْعُوا رَبِّي﴾ [مرم: ٤٨].

السادس: ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جُعِلَ صورةً للهمز، على خلاف الأصل، نحو:

﴿تَفْتَتُوا﴾ [يوسف: ٨٥].

(١) المقصود بهذا الفصل: علامة ما زيد في الهجاء من ألف، أو واو، أو ياء، وسيُنصُّ عليها المؤلف؛ لأنها هي التي من فن الضبط، وأما الحروف التي تزداد في الهجاء، من الألف والواو والياء، وتوجيه زيادتها فذلك من فن الرسم، وقد قَدَّمَ الكلام عنها في باب الرسم، في الفصل الثامن والتاسع والعاشر، ينظر: (المخطوط: النسخة (ز) ٣٩/و-٤٢/و)، وإنما ذكرها هنا ببعض اختصار؛ توطئةً لذكر الدَّارَةِ المقصودة في هذا الفصل. ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٢٣٩)، (دليل الحيران: ٤٢٣).

(٢) (الطراز: ٣٣٥). وينظر: (حلة الأعيان: ٢٣٨/ظ)، (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤٣٤-٤٣٥).

(٣) (الطراز: ٣٣٤)، (دليل الحيران: ٤٢٣).

(٤) وهي في الأصل عشرة أنواع، أعرض المؤلف -رحمه الله- عن نوعين منها؛ وذلك للعمل على رسمهما بغير الألف في مصاحف المغاربة، النوع الأول: ما زيدت فيه الألف بعد همزة مكسورة معانقة للام، وهو: ﴿لَيْلَى﴾ [آل عمران: ١٥٨، والصفات: ٦٨]، والنوع الآخر هو: ما زيدت فيه الألف بين كسرة وياء متولدة عنها، وذلك في: ﴿وَجِجَاءٍ﴾ [الزمر: ٦٩، والفجر: ٢٣]. تنظر الأنواع العشرة في: (الطراز: ٣٣٦-٣٣٧)، (دليل الحيران: ٤٢٣)، (سمير الطالبين: ١٢٤-١٢٥)، (السيبيل: ٨٩-٩١). وقسم الداني الكلمات التي تُزاد فيها الألف إلى أصل مطرد، وخمسة أحرف متفرقة. ينظر: (المحكم: ١٧٤)، وعدّها الرجراجي خمسة وعشرين لفظاً. تنظر في: (حلة الأعيان: ٢٣٨/و).

## الزائدات في الهجاء

السابع: ما زيدت فيه بعد الواو المَعْوِضَة عن الألف في الطرف، نحو: ﴿الرَّبَّوْا﴾ [البقرة: ٢٧٥، وغيرها].

الثامن: ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جُعِلت صورة للهمز<sup>(١)</sup>، على القياس، نحو: ﴿إِمْرُؤًا﴾ [النساء: ١٧٦].

أما النوع الأول: وهو ﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> بالنمل [٢١]: اختلف النُّقَاطُ في أيِّ أَلْفِيهِ الزائد، والراجح عندهم هو الثاني، والمُعَانِقُ للام هو الصورة<sup>(٣)</sup>، وقيل: بالعكس<sup>(٤)</sup>. ونقطة على الأول: يجعل الهمزة معها حركتها على الألف المعانقة للام، وعلى الألف المنفصلة دارة حمراء، ونقطة على الثاني: يجعل الهمزة وحركتها على المنفصل، والدَّارَةُ على المعانق<sup>(٥)</sup>، ومثله: ﴿لَا وَضَعُوا﴾ [التوبة: ٤٧]، عند من يزيد فيه الألف<sup>(٦)</sup>، لكن العمل بتركه.

(١) في (م): (الهمز).

(٢) أجمعت المصاحف على رسمه بألف بعد اللام ألف. ينظر: (المقنع: ٣٦٤، ٥٢٥)، (مختصر التبيين: ٣٨٠/٢)، (أصول الضبط: ٢٢١).

(٣) ينظر: (الطراز: ٣٣٨-٤٣٤، ٤٣٠، ٣٣٩-٤٣٩)، (دليل الحيران: ٤٢٤). والراجح هو: مذهب أصحاب المصاحف، والثاني: مذهب أصحاب النحو، وقدم قول أصحاب المصاحف؛ لاعتنائه في هذا الكتاب بمذهب أصحاب المصاحف. ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ٢٤٠/ظ).

(٤) وهو قول الفراء، وأحمد بن يحيى، وغيرهما من النحاة. (الحكم: ١٧٨)، واختاره أيضاً أبو العباس المهدي في: (هجاء المصاحف: ص ٦٦).

(٥) وصورة نقطه على الأول هكذا: ﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾ على مذهب المغاربة، وصورته على مذهب المشاركة هكذا: ﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾، وعليه العمل في مصاحفهما. وصورة نقطه على الثاني هكذا: ﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾. وذكر العلماء توجيهات لزيادة الألف في هذا النوع، وبنوا عليها وجوهاً أخرى في الضبط. ينظر: (الحكم: ١٧٦-١٧٩)، (أصول الضبط: ٢٢٠-٢٢١)، (الطراز: ٣٣٩-٣٤٢)، (دليل الحيران: ٤٢٤-٤٢٥).

(٦) عند الأكثرين، وكذلك: ﴿لَأَنْتُمْ﴾ [الحشر: ١٣]، و﴿لَأَتَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤]، على بعض الأقوال فيهما بزيادة الألف، وقرأ ﴿لَأَتَوْهَا﴾ بقصر الهمزة: نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وابن ذكوان بخلفه، والباقون بالمد، ومثلها: ﴿لَأَلَى﴾ [آل عمران: ١٥٨]، والصافات: [٦٨]، على قول من يزيد الألف فيها، واختار أبو داود ترك الزيادة في الألفاظ الأربعة، وعليه العمل في مصاحف المشاركة والمغاربة. ينظر: (المقنع: ٢٩١، ٣٦٤، ٥٤٤)، (مختصر التبيين: ٣٧٩/٢ - ٣٨١)، (أصول الضبط: ٢٢٠-٢٢٢)، (حلة الأعيان: ورقة ٢٤٢/و-٢٤٣/ظ)، (دليل الحيران: ٢٦٩-٢٧٠، ٤٢٤-٤٢٥)، (إرشاد الطالبين: ٤٠). وتنظر القراءات في: (التيسير: ٤١٧)، (النشر: ٢/٣٤٨).

## الزائدات في الهجاء

والنوع الثاني: وهو ما زيد<sup>(١)</sup> فيه الألف بين كسرة وفتحة، نحو: ﴿مَائِيَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩، وغيرها]، ومُثَنَّاةُ<sup>(٢)</sup>: ﴿مَائِيَّتَيْسٍ﴾ [الأنفال: ٦٥، ٦٦]، ونَقَطُهُ: يجعل الدّارة على الألف، والهمزة مع حركتها على الياء<sup>(٣)</sup>.

والنوع الثالث: وهو ما زيد فيه الألف بين فتحة وياء ساكنة، نحو: ﴿تَائِيَسُوا﴾ [يوسف: ٨٧]، والمراد بنحوه: ﴿يَائِيَسٍ﴾ [الرعد: ٣١، ويوسف: ٨٧]، و﴿لِشَائِيَةٍ﴾ في الكهف [٢٣]، وكذلك: ﴿إِسْتِيَسُوا مِنْهُ﴾، و﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ﴾<sup>(٤)</sup> كلاهما بيوسف [٨٠]، و[١١٠]، على قول-كما

(١) في (م): تصحّفت إلى (ما ريد).

(٢) في (م): (مثنّاة).

(٣) ينظر: (الحكم: ١٧٥-١٧٦)، (أصول الضبط: ٢١٩-٢٢٠)، (الجامع لابن وثيق: ١٧٥)، (الطراز: ٣٤٣-٣٤٨)، (حلة الأعيان: ٢٤٣/٢-٢٤٥).

\*\* تنبيه: وأما النوع الذي لم يذكره المؤلف-رحمه الله-، وهو: ما زيدت فيه الألف بين كسرة وياء متولّدة عنها، وذلك في: ﴿وَجِيءَ﴾ [الزمر: ٦٩، والفجر: ٢٣]، فعلى القول بزيادة الألف فيه، فإن ضبطه يكون بجعل دارة على الألف، والمد على الياء، وجعل الهمزة نقطة صفراء بعد الياء في السطر، والعمل على رسمه بغير ألف في مصاحف المغاربة، وعلى رسمه بالألف في مصاحف المشاركة، هكذا: ﴿وَجَائِيَةٍ﴾. ينظر: (الحكم: ١٧٤-١٧٥)، (مختصر التبيين: ٩٣/٢، ١٢٩٥/٥)، (أصول الضبط: ٢٢٢-٢٢٣)، (الدرة الجليلة: الأبيات ١٢٣٠-١٢٣٥، ص ٩١)، (دليل الحيران: ٢٦٩-٤٢٥، ٢٧٠)، (سفير العالمين: ٦٤٣/٢).

(٤) قرأ البيزي عن ابن كثير بخلفٍ عنه في المواضع الخمسة المشتقة من (اليأس) بتقديم الهمزة، وجعلها في موضع الياء، مع إبدالها ألفًا، وتأخير الياء، وجعلها في موضع الهمزة، وقرأ الباكون من غير ألف في اللفظ، مع إسكان الياء، وهمزة بينها، وبين السين. ينظر: (التيسير: ٣٢٣، ٣٢٩)، (النشر: ٤٠٥/١-٤٠٦، ٤٤٩، ٢/٢٩٦).

## الزائدات في الهجاء

سبق في الرسم<sup>(١)</sup>، -، وضبطها: يجعل الدّارة على الألف، والهمزة على السطر بعد الياء، وفي ﴿لَشَأَى﴾ في السطر بعد الياء أيضاً<sup>(٢)</sup>.

**والنوع الرابع:** وهو ما زيد فيه الألف بعد واو متطرف، دالّ على الجمع، سواء كان مُجَانِسًا لما قبله، أم لا؟، كان ضميراً، أم لا؟، نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩، وغيرها]، و﴿إِشْتَرَوْا﴾ [البقرة: ١٦، وغيرها]، و﴿إِنَّا كَاشِفُو﴾ [الدخان: ١٥]<sup>(٣)</sup>، وضبطها: يجعل الدّارة على الألف<sup>(٤)</sup>.

**والنوع الخامس:** وهو ما زيد فيه الألف بعد واو الفرد / ظ: ٥٣ / وهو ما كانت واؤه من نفس الكلمة، وهي آخرها<sup>(٥)</sup>، إما ساكنة على الأصل، نحو: ﴿وَأَدْعُوا رَبِّي﴾ [مريم: ٤٨]، أو متحركة لعارض، نحو: ﴿وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: (المخطوط: نسخة (ز)، الفصل الثامن: في بيان الألفات الزائدة في بعض الكلمات، ورقة ٤٠/ظ). وقد ذكر الداني أنه وجدها في بعض مصاحف أهل العراق في الموضوعين بالألف، وفي بعضها بغير ألف، وذلك الأكثر. (المقنع: ٥١٧). وأما أبو داود فقد ذكر إثبات الألف بين التاء والياء في ﴿أَسْتَيْسُوا﴾، ولم يذكر اختلاف المصاحف فيها، وذكر في ﴿أَسْتَيْسَس﴾ اختلاف المصاحف في كتابتها، وحسن الوجهين، ثم قال: (إلا أنه إن كان ضبط المصحف لابن كثير، فأستحب له كتب ذلك بألف لا غير؛ موافقةً للمرسوم في بعض المصاحف، ولقراءة البري ذلك كذلك بألف من غير همز). ينظر: (مختصر التبيين: ٧٢٥-٧٢٦). وجرى العمل بترك الزيادة فيهما، وشهّره المحاصي. ينظر: (الخلاص والتشهير: ٦٦)، (دليل الحيران: ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٠، ٤٢٥)، (إرشاد الطالبين: ٤١).

(٢) ينظر: (المحكم: ١٧٤)، (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤١٤-٤١٨)، (أصول الضبط: ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٣)، (حلة الأعيان: ورقة ٢٤٦-٢٤٧)، (الطراز: ٣٥٠-٣٥٥).

(٣) وهو من باب الألف والنشر المرتب، فالأول: مثال للمجانيس، والثاني: لغير المجانيس، والثالث: لغير الضمير. (حاشية تحقيق الطراز: ٣٥٦).

(٤) ينظر: (المقنع: ٣٤٦، ٣٤٠)، (مختصر التبيين: ٧٨/٢-٨١)، (جميلة الأرباب: ٤٩٥-٤٩٩)، (الطراز: ٣٥٥-٣٥٩)، (إرشاد القراء: ٨٢١/٢).

(٥) وقال ابن عاشر: هي الواو التي هي لام الفعل المُسْتَد إلى المفرد، نحو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي﴾ [يوسف: ٨٦]، أو ما في معنى المفرد من الجمع الظاهر، نحو: ﴿وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾، وقيل: معنى واو الفرد أنها من لفظ مفرد، أي: غير مرّكب مع غيره، ويكون ذلك احترازاً من نحو: ﴿أَدْعُوهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. ينظر: (فتح المنان: ١٠٢/ظ)، (دليل الحيران: ٢٧٤-٢٧٥)، (ضمير الطالبين: ٥٥).

(٦) واستثنى من زيادة الألف بعد واو الجمع، وكذا بعد واو الفرد ثلاثة أصول مطّردة، وسبعة مواضع متفرقة، جمعها الحُزَار بقوله:

لَكِنَّ مِنْ بَاءٍ وَتَبْوُهُ وَرَوْأ  
فِي سَيِّ، وَمِثْلَهَا: إِنَّ فَأْءُ  
وَبَعْدَ وَأوَ الْفَرْدِ أَيْضًا تَبَّتْ  
إِسْقَاطَهَا، وَبَعْدَ وَأوَ مِنْ سَعْو  
عَتَوْ عُنْتَوْ وَكَذَلِكَ جَاءُوا  
وَبَعْدَ أَنْ يَعْفُو مَعْ ذُو خَدِفَتْ =

## الزائدات في الهجاء

قال أبو عبد الله التَّنْسِي: واعلم أن التُّحَاة لا يزيدون هذه الألف، ويخصُّون الزيادة بواو الجمع؛ فَرَقًا بينها وبين واو الفرد، وإنما يزيد هذه الرُّسَام، وسبب زيادتها عندهم: للفصل، فيستدلُّ بها على أن الكلمة تَمَّت، والوقف عليها ممكن، ويكون ذلك احترازًا من اتِّصال الضمير، نحو: ﴿أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١، ٤٢] <sup>(١)</sup>، ونَقَطُهُ: بجعل الدَّارَةَ على الألف. هـ. مُلَخَّصًا <sup>(٢)</sup>.

**والنوع السادس:** وهو ما زيد فيه الألف بعد واو متطرِّفٍ جُعِلَ صورةً للهمز، على خلاف الأصل <sup>(٣)</sup>، وهو ينقسم عند النُّقَاطِ إلى قسمين:

**قسم:** قبل همزته أَلْفٌ، كـ ﴿عَلَّمَآؤًا﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وقسم: لا أَلْفٌ قبل همزته، كـ ﴿تَبَتَّؤًا﴾ [يوسف: ٨٥].

١. أما الأول: فقياسه: أن يُكْتَبَ بغير صورة؛ لأنه بعد سكون، لكن كُتِبَ في المصاحف بواو، وألف بعدها، ونَقَطُهُ: بجعل الهمزة على الواو مع حركتها، وعلى الألف دارة حمراء.

٢. وأما القسم الثاني: وهو ما ليس قبل الهمزة فيه أَلْفٌ، كـ ﴿تَبَتَّؤًا﴾، فقياسه: أن يُكْتَبَ بألف، صورةً للهمزة، لكن كُتِبَ في المصاحف بواو، بعدها أَلْفٌ، ونَقَطُهُ: بجعل الهمزة على الواو مع حركتها، والدَّارَةَ على الألف <sup>(٤)</sup>.

**والنوع السابع <sup>(٥)</sup>:** ﴿الرَّبَّؤًا﴾ [البقرة: ٢٧٥، وغيرها]، ويجري مجراه: ﴿مِن رَّبَّؤًا﴾ [الروم: ٣٩]، على قول،

= (مورد الظمان: الأبيات: ٣٤٦-٣٤٨، ص ٢٩). وينظر: (مختصر التبيين: ٨١/٢-٨٣)، (الوسيلة: ٣١٢-٣١٤)، (دليل الحيران: ٢٧٣-٢٧٥).

(١) على حاشية (ز)، و(م): (أي: من نحو قوله تعالى: ﴿وَيَلْقَوْنَ مَالِيَّ أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١]) هـ.

(٢) ينظر: (الطراز: ٣٦٣-٣٦٤). وينظر أيضًا: (مختصر التبيين: ٧٩/٢-٨٠)، (الدرة الصقيلة: ٤٢٣-٤٢٥)، (تنبيه العطشان: ورقة ٣١٢/و-٣١٤/ظ)، (فتح المنان: ورقة ١٠٢/ظ)، (دليل الحيران: ٤٢٦).

(٣) المراد: على غير قياس. (حاشية تحقيق الطراز: ٣٦٤).

(٤) ينظر النوع السادس بقسميه، وتوجيه رسمهما، وكيفية ضبطهما في: (هجاء المصاحف: ٥٦-٦٢)، (المقنع: ٤٠٤-٤١٢، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٧، ٤١٧، ٥٦٧)، (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤١٨-٤١٩)، (مختصر التبيين: ٨٣/٢-٨٤)، (أصول الضبط: ٢٢٣، ٢٣٧-٢٤٤)، (الوسيلة: ٣٧٧-٣٨٨)، (الطراز: ٣٦٤-٣٦٩).

(٥) وهو ما زيدت فيه الألف بعد الواو المُعَوَّضَةَ عن الألف في الطرف.

## الزائدات في الهجاء

وهو كما سبق في الرسم<sup>(١)</sup>، و**ضبطه**: بجعل الدارة على الألف، وسبق في الرسم أن الواو تُلحق عليها ألف حمراء، هكذا: ﴿الرَّبَّوْا﴾<sup>(٢)</sup>.

**والنوع الثامن**: وهو ما زيد فيه الألف بعد واو<sup>(٣)</sup>، جُعِلت صورة للهمز<sup>(٤)</sup> على القياس<sup>(٥)</sup>، نحو: ﴿إمْرُؤًا﴾ [النساء: ١٧٦]، و**نقطه**: بجعل همزه<sup>(٦)</sup> على الواو، معها الحركتان<sup>(٧)</sup>، وجعل الدارة على الألف<sup>(٨)</sup>. الألف<sup>(٨)</sup>.

• **تنبيه: من هذا النوع**: ﴿لَوْلُؤًا﴾<sup>(٩)</sup> في الطور [٢٤]، عند من زاد الألف، واختار في (التنزيل)<sup>(١٠)</sup> (التنزيل)<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: (المخطوط: نسخة (ز)، فصل الألف المنقلبة عن واو ورقة: ٣٠/و).

(٢) ينظر: (المخطوط: نسخة (ز)، فصل حذف الواو، ورقة: ٣٢/و).

(٣) متطرفة.

(٤) في (م): (الهمز).

(٥) أي على قياس الهمزة المتطرفة بعد حركة، وهو أن تُصوّر من جنس حركة ما قبلها، وهنا جاء قبلها ضم فلذلك رُسمت واوًا. ينظر: (المقنع: ٣٥٢، ٥٦٣)، (مختصر التبيين: ٥٠/٢-٥١، ٨٣، ٨٥، ٤٢٩-٤٣٠)، (الوسيلة: ٣٦٣)، (سمير الطالبين: ٥٣-٥٤، ٥٨، ١٢٥).

(٦) في (م): (همزة).

(٧) أي: التنوين المضموم.

(٨) ينظر: (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤١٨-٤١٩)، (الطراز: ٣٧٢-٣٧٣)، (إرشاد القراء: ٨٢٤/٢)، (دليل الحيران: ٣١٠).

(٩) المرفوع، ومثله المخفوض ﴿اللُّؤُلُؤًا﴾ في [الواقعة: ٢٣]. ينظر: (المقنع: ٣٤٥-٣٤٨)، (مختصر التبيين: ٥١/٢، ٥٨، ٨٢٤/٢).

وأما ﴿لَوْلُؤًا﴾ المنصوب، في: [الإنسان: ١٩، والحج: ٢٣، وفاطر: ٣٣]، فإنه يُرسم فيه ألف بعد واوه الثانية التي هي صورة للهمزة، وذلك الألف هو المُبدَل من تنوينه وقفًا، فلا بُدَّ حينئذٍ من إثباته لفظًا وخطًا، وليس هو زائدًا من هذا الفصل، ولذلك لم يذكره المؤلف هنا، وقرأ موضعي الحج، وفاطر القراء العشرة ما عدا نافع وعاصم وأبي جعفر بالخفض، ووافقهم يعقوب بالخفض في موضع فاطر فقط. ينظر: (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤١٩-٤٢٠)، (دليل الحيران: ٢٧٦)، (الوسيلة: ٢٥٨-٢٦٢)، (التبيان شرح مورد الظمان: ت: الثويني: ص ٣١٢). وتنظر القراءات في: (التيسير: ٣٧٢، ٤٢٥)، (النشر: ٣٢٦/٢).

(١٠) أبو داود، ينظر قوله واختياره في: (مختصر التبيين: ٤/١١٤٩، ١١٧٧). وينظر أيضًا: (الخلاف والتشهير: ٨١).

## الزائدات في الهجاء

تركها، وبه العمل<sup>(١)</sup>، و﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ في الرحمن [٢٢]، وفيه وجهان<sup>(٢)</sup>، والعمل بزيادة الألف، وجعل الدّارة الدّارة عليها<sup>(٣)</sup> (٤).

وأما زيادة الياء، فتتبع إلى ثلاثة أنواع<sup>(٥)</sup>:

نوعان تلزمهما الدّارة، ونوع لا تلزمه.

أولها: ما زيدت فيه بعد همزة مكسورة، نحو: ﴿أَفَإِيسَ مَاتَ﴾ / و: ٥٣ / في آل عمران [١٤٤]،

﴿مِنَ نَّبَايَ﴾ في الأنعام [٣٤]، ﴿مِنَ تِلْفَاءِ﴾ في يونس [١٥].

(١) باتفاق المشاركة والمغاربة. ينظر: (دليل الحيران: ٢٧٦-٢٧٧، ٤٢٧)، (سمير الطالبين: ٥٥).

(٢) ذكرهما أبو داود وحسنهما بقوله: (وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ بألف بعد الواو المهموزة المضمومة، وفي بعضها: بغير ألف، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما أحبّ من ذلك). (مختصر التبيين: ١١٦٧/٤). وأما الداني فقد اكتفى بنقل نصوص أئمة الرسم في الكلمة، وحكى الخلاف عنهم فيها مطلقاً، ولم يرجح شيئاً. ينظر: (المقنع: ٣٤٧-٣٤٨)، (تنبيه العطشان: ورقة ٣١٤/و)، (الخلاف والتشهير: ٨١)، (فتح المنان: ورقة ١٠٣/و).

(٣) في مصاحف المغاربة، وأما المشاركة فقد جرى العمل في مصاحفهم على حذف الألف فيها. ينظر: (دليل الحيران: ٢٧٦-٢٧٧، ٤٢٧)، (سمير الطالبين: ٥٥).

(٤) تنبيه: بقي من أنواع زيادة الألف أربعة أنواع، لم يذكرها المؤلف -رحمه الله- هنا؛ لأن الزيادة فيها غير حقيقية، ولعدم وضع الدّارة عليها، باستثناء النوع الرابع الذي توضع فيه، وهذه الأنواع هي: أولها: ﴿لَا هَبَ﴾ [مریم: ١٩]، على قراءة الياء بدل الهمزة لورش، وأبي عمرو، ويعقوب، وقالون بخلفه، وثانيها: ﴿أَبْنُ﴾ [البقرة: ٨٧]، وغيرها، وثالثها: ﴿إِذَا﴾ [البقرة: ١٤٥]، وغيرها، ورابعها: ﴿لَنْسَبَعَا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]، ورابعها: ﴿لَيَكُنَا﴾ [الكهف: ٣٨]، و﴿أَنَا﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وغيرها، و﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، وأخواتها، وقد اتفق الشيخان على إثبات الألف فيها جميعها، ولكن اختلفا في وضع علامة للزيادة أو عدم وضعها، والذي عليه العمل: تجريد الثلاثة الأول من العلامة، ورسم الياء فوق الألف في ﴿لَا هَبَ﴾، وتخلية الرابع بدارة مستطيلة هكذا: (O)، إلا إذا كان بعد الألف ساكن، نحو: ﴿أَنَا اللَّذِيرُ﴾ [الحجر: ٨٩]، فإنها تُحمل مطلقاً. ينظر: (المقنع: ٣٤١-٣٤٤، ٣٥٤، ٣٥٧، ٥٦٩-٥٧٠)، (مختصر التبيين: ١٧٩-١٨٠، ٢١٨، ٢١٨٣-٢١٨٤، ٢٨٤، ٧١٥، ٨٠٨، ٩٩٩، ٨٢٨، ١٠٠٧)، (حلة الأعيان: ٢٤٧-٢٥١/و)، (دليل الحيران: ٢٦٦-٢٦٨، ٢٧٠-٢٧٢، ٤٢٨)، (سفير العالمين: ٦٤٥-٦٤٦). وتُنظر القراءات في: (التيسير: ٣٥٧) (النشر: ٣١٧/٢).

(٥) تنظر الأنواع الثلاثة في: (مختصر التبيين: ٣٦٩-٣٧١)، (الطراز: ٣٧٥)، (دليل الحيران: ٢٧٧-٢٨٢، ٤٢٩)، (سمير الطالبين: ١٢٥). وقسم الداني الكلمات التي تُزاد فيها الياء إلى أصل مطّرد، وسبعة أحرف متفرقة. ينظر: (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤٢٠). وعدّها الرجراجي خمسة عشر لفظاً. تنظر في: (حلة الأعيان: ٢٥١/و).

## الزائدات في الهجاء

وثانيها: ما زيدت فيه بعد ياء ساكنة، وهو: ﴿بِأَيِّدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وهما<sup>(١)</sup> محلّ الدّارة.  
 وثالثها: ما زيدت فيه قبل ياء مشددة، وهو: ﴿بِأَيِّكُمْ﴾ [القلم: ٦]، وهذا لا دارة فيه.  
 أما الأول: وهو ما زيدت فيه بعد همزة مكسورة، فهو عند التَّنْقَاط ينقسم إلى قسمين:  
 قسمٌ ليس قبل الهمزة فيه ألف، نحو: ﴿أَقْبَائِسَ مَاتَ﴾، ﴿مِسَ نَبَائِسَ﴾.  
 وقسمٌ قبل الهمزة فيه ألف، نحو: ﴿مِسَ تَلْفَاءِمْ﴾، من المتَّفَق عليه<sup>(٢)</sup>، ومنه: ﴿يَلْقَائِي﴾<sup>(٣)</sup> في  
 الروم [٨]، عند الغازي ابن قيس<sup>(٤)</sup>، على ما سبق في الرسم<sup>(٥)</sup>.  
 ونقُط الأول: يجعل الهمزة مع حركتها تحت الألف، والدّارة على الياء<sup>(٦)</sup>.

## ● تنبيه:

قال أبو عبد الله التَّنَسِي: ظاهر كلام القدماء: أَنَّ ﴿مَلَائِيَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> [الأعراف: ١٠٣، وغيرها]، من هذا القسم، وأنكر ذلك بعضهم، وقال: لا يصحّ فيه إلا جَعَلَ الياء صورة للهمزة، والألف زائدة<sup>(٨)</sup>؛ لأن ما اتَّصَلَ به الضمير يصير متوسطاً حقيقة، فيلزم تصويره من جنس حركته<sup>(٩)</sup>، وإلا لَرَمَ تصوير

(١) أي: النوع الأول، والثاني.

(٢) أي: في زيادة الياء فيه.

(٣) ومثله: ﴿وَلِقَائِي﴾ [الروم: ١٦].

(٤) هو أبو محمد الغازي بن قيس، الأندلسي، الأمويّ (ت: ١٩٩ هـ)، إمامٌ جليل، وثقّة ضابط، وعالمٌ بالحديث والفقه، ورأسٌ في علم القرآن، قرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم المدني، وسَمِعَ (المُوطَّأً) من مالك بن أنس، وهو أول من أدخل قراءة نافع، وموطَّأً مالك إلى الأندلس، روى عنه: عبد الملك بن حبيب، وأصْبَغ بن خليل، وغيرهما، وله كتاب مفقود في الرسم ذكره المؤلفون، ونقلوا عنه كثيراً، يسمى: (كتاب هجاء السنة). ينظر: (تاريخ علماء الأندلس: ٣٨٧/١)، (ترتيب المدارك: ١١٤/٣-١١٥)، (غاية النهاية: ٢/٢).

(٥) ينظر: (المخطوط: نسخة (ز)، فصل زيادة الياء، ورقة: ٤١/و).

(٦) وقَدَّمَ الداني هذا الوجه، واقتصر عليه أبو داود، وعليه العمل عند المشاركة والمغاربة، وهناك وجوه أخرى في ضبطه ذكرها العلماء، ولهم فيها توجيهات مطوّلة مفصّلة. ينظر: (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤٢٠-٤٢٤)، (أصول الضبط، وحاشية تحقيقه: ٢٢٥-٢٢٦)، (الدرّة الصقيلة: ٤٦٦-٤٧٠)، (حلة الأعيان: ورقة ٢٥١/و-٢٥٤/و)، (الطراز: ٣٧٥-٣٨٠).

(٧) وهو معيّد بكونه مجروراً، مضافاً إلى الضمير، ومثله: ﴿مَلَائِيَهُمْ﴾ [يونس: ٨٣].

(٨) وقطع بذلك ابن الجزري، وقال: (والعَجَبُ من الداني والشاطبي، ومن قَلَّدَهُمَا كيف قطعوا بزيادة الياء في ﴿وَمَلَائِيَهُمْ﴾، و ﴿وَمَلَائِيَهُمْ﴾ بعد الهمزة؟!!. (النشر: ٤٥٥/١)، وأطلق الداني في (المتنع: ٣٧٣-٣٧٤) جواز الوجهين، وينظر: (الوسيلة: ٣٥٠-٣٥٢)، (دليل الحيران: ٢٧٩، ٢٧٧).

(٩) كما تقرّر ذلك في الرسم. وأشار إليه الخراز بقوله:

## الزائدات في الهجاء

نحو<sup>(١)</sup>: ﴿يَكَلُّوكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٢] بالألف، ولا قائل به. قلتُ [أي: التَّنْسِي] <sup>(٢)</sup>: وما قاله مُتَّجِهٌ، إلا أن يُجَابَ عنه: بأنَّ إجراء ما اتصل به الضمير يُجْرَى الوسط حقيقة إنما هو في الأكثر لا دائماً، ألا ترى أنهم حذفوا الصورة في ﴿أُولِيَاءٍ﴾ المضاف رفَعًا وجرًّا<sup>(٣)</sup>، وفي ﴿جَزَاؤُهُ﴾ في يوسف [٧٤، وموضعان في: ٧٥]، مع كونهما مضافين لضمير؛ وإنما ذلك نظر<sup>(٤)</sup> للأصل قبل الإضافة، إذ هو طرفٌ حينئذٍ، وشأن الطرف مما بعد الألف لا يُصَوَّر، فلا يَبْعُد حينئذٍ ما قاله القدماء؛ نظرًا للأصل قبل الإضافة<sup>(٥)</sup>. هـ. باختصار<sup>(٦)</sup>.

قوله: (حذفوا الصورة في ﴿أُولِيَاءٍ﴾... إلخ)، أي: بعض أهل الرسم<sup>(٧)</sup>، كما أشار إليه الشيخ الخزاز بقوله:

وَحَدَفَ الْبَعْضُ مِنْ أُولِيَاءٍ      مَعَ مُضْمَرٍ وَأَلْفِ الْبِنَاءِ  
رَفَعًا وَجَرًّا، وَجَزَاؤُ يُوسُفَا      فِي (الْمَقْنَعِ) الْهَمْزُ قَلِيلًا حَذَفَا<sup>(١)</sup>

فِي غَيْرِ هَذِهِ فَلَا حِطَّ شَكْلَهَا

وَسَأَلُوا بَارِيكُمْ يَكَلُّوكُمْ

وَكَيْفَمَا حُرِّكَتْ أَوْ مَا قَبْلَهَا

كَيْسُوا وَسَلَّتْ يَدْرُوكُمْ

(مورد الظمان: البيتان ٣٢٧-٣٢٨، ص ٢٨). وينظر: (تنبيه العطشان: ورقة ٣٠٤)، (فتح المنان: ورقة ٩٤/و-٩٥/ظ).

(١) على حاشية (ز)، و(م): (أدخل نحو: ﴿كَيْسُوا وَنَفَرُوا﴾ [الإسراء: ٩٣] هـ.

(٢) رجعت للطراز، فوجدته تكملة لقول التنسي؛ مُعلِّقًا على كلام بعض القدماء في المسألة.

(٣) أي: المضاف إلى الضمير، وقد وقع في ستة مواضع، المرفوع نحو: ﴿أُولِيَاءُهُمُ أَطْعَمُوهُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، والجرور نحو: ﴿يَكَلُّوكُمْ

إِلَى أُولِيَاءِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(٤) كذا في النسختين، وفي (الطراز: ٣٨٢): (نظرًا إلى الأصل).

(٥) ينظر: (الطراز: ٣٨٠-٣٨٢)، وحكى ابن عاشر جواب التنسي، ثم أورد بعده جوابًا آخر لبعض علماء الرسم، وهو شبيهه

بجواب التنسي، حاصله: أن الياء المزيدة صيرت الضمير أجنبيًا، فصارت الهمزة متطرفة، فيكون حكم تصوير الهمزة في

﴿مَلَأِيهَ﴾، وشبهه، كالاتثناء من القاعدة السابقة للخزاز في قوله: (وكيفما حُرِّكَتْ... إلخ) البيت ٣٢٧، ص ٢٨،

فتكون الهمزة فيه متطرفة وليس قبلها ألف، فقياسها: أن تُصَوَّر من جنس حركة ما قبلها-وهي هنا الفتحة- فتصوَّر بالألف،

وتدخل في قول الخزاز:

...وَمِمَّا قَبْلَهَا قَدْ صُوِّرَتْ      سَاكِنَةً وَطَرَفًا إِنْ حُرِّكَتْ.

(مورد الظمان: البيت: ٣٠٧، ص ٢٦). وينظر: (فتح المنان: ورقة ١٠٣)، (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤٢٠-٤٢٢)،

(الوسيلة: ٣٥١-٣٥٢). وجرى العمل في مصاحف المغاربة والمشاركة على جعل دارة على الياء؛ دلالة على زيادتها، والألف

صورة للهمزة. ينظر: (دليل الحيران: ٢٧٩)، (إرشاد الطالبين: ٤٢).

(٦) على حاشية (ز)، و(م): (وفيه بعدد؛ لا يخفى؛ لأن الأصل هنا موجود، فلا يَعدِل عنه لغيره مع وجوده) هـ. مؤلف.

(٧) ذُكر في: (التبيان شرح المورد: ت: الثويني: ٣٠٦): أي: بعض الرواة الناقلين عن المصاحف، وكذا في (تنبيه العطشان: ورقة

٢٩٩)، وفي (فتح المنان: ورقة ٨٩): (بعض كُتَّاب المصاحف، وكذا في (دليل الحيران: ٢٤١)).

## الزائدات في الهجاء

ونقطة القسم الثاني: وهو ما قبل الهمزة فيه ألف: يجعل الهمزة في السطر، وحركتها تحتها، والدّارة على الياء<sup>(٢)</sup>.

وأما النوع الثاني: وهو ما زيدت فيه الياء بعد ياء ساكنة، وهو / ظ: ٥٤ / ﴿بِأَيِّدٍ﴾ في الذاريات [٤٧]: فاتّفتت المصاحف على كُتِبِه بِيَاءَيْنِ<sup>(٣)</sup>، ونقطه: يجعل الهمزة مع حركتها على الألف، وجعل الدّارة على الياء الثانية؛ علامة على زيادتها، ولم يبيّن الشيخ الخزاز حكم الياء الأولى<sup>(١)</sup>.

(١) (البيتان رقم ٣٠٤-٣٠٥، ص ٢٦)، من (متن مورد الظمان). قال أبو داود في رسم ﴿أُولِيَاءٍ﴾: (فُرُونًا بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة، مع إثبات الألف قبلها، ورُونًا بحذف الألف وحذف صورة الهمزة في الحالتين من الضم والكسر، والأول أختار في هذه الستة؛ إذ لم تختلف فيما يضاهاها، ولا أمتنع من الوجه الثاني المحذوف). (مختصر = التبيين: ٣٠١/٢ - ٣٠٢)، والعمل في مصاحف المشاركة والمغاربة على ما اختاره أبو داود. وينظر أيضًا المختصر له: (٥١٢/٣، ٥١٤، ٥٩٨-٥٩٩، ١٠٨٤/٤). وظاهر كلام الداني أنه بحذف الألف وصورة الهمزة، وقال: (وإن صُوِّرَت الواو والياء، وجعلت الهمزة فيهما فَحَسَنَ). (المحكم: ١٨٤-١٨٥)، وينظر: (المقنع: ٣٣٦-٣٣٨).

وأما مواضع ﴿جَزَأُوهُ﴾ بيوسف: فقد نصّ أبو داود على حذف الألف بين الزاي وصورة الهمزة فيهنّ، ولم يتعرض للخلاف في صورة الهمزة؛ مجيئها عنده على القياس، والعمل في مصاحف المشاركة والمغاربة على ما ذكره أبو داود. ينظر: (مختصر التبيين: ٧٢٤/٣). وأما الداني فقد روى الخلاف فيهنّ: أنها ترسم بالواو (صورة للهمزة)، أو بغير واو؛ قياسًا على نظائرها، ولم يتعرض لحذف الألف. ينظر: (المقنع: ٣٣٦-٣٣٩). وينظر: (التبيان شرح المورد: ت: الثويني: ٣٠٦ - ٣١٠)، (الطراز: ٣٢٠-٣٢٤)، (دليل الحيران: ٢٤١ - ٢٤٢، ٤١٩-٤٢١)، (سمير الطالبين: ٥٩).

وقال الخزاز أيضًا في حكم نقط ﴿أُولِيَاءٍ﴾ المضاف رفعًا وجرًا، و﴿جَزَأُوهُ﴾:

وَأَلْحَقَ أُولِيَاءَ وَأَوَا أَوْ يَا .....  
 إِنَّ شِئْتَ فِي اتِّصَالِهِ بِمُضْمَرٍ  
 وَهَمْزُهُ فِي الْخَطِّ لَمْ يُصَوِّرْ  
 قِيَاسُهُ: جَزَأُوهُ فِي يُوسُفَا  
 لَكِنَّ فِي نُصُوصِهِمْ مَا أَلْفَا.

(ذيل الضبط: الأبيات: ٥٦٠-٥٦٢، ص ٤٣).

(٢) وعليه عمل المغاربة المتأخرين، وهذا الوجه مخالف لسلف علمائهم. ينظر: (دليل الحيران: ٢٧٩، ٤٢٩)، وقد ذكر الداني جميع الوجوه التي تحتلها زيادة الياء، ثم اختار الوجه الأول، وهو أن تكون الياء صورة للهمزة المكسورة، وضبطه: يجعل الهمزة تحت الياء بدون وضع الدّارة عليها. ينظر: (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤٢٤-٤٢٥)، و(كتاب النقط: ١٤٤). وأما أبو داود فقد اقتصر على هذا الوجه، فكأنه عنده المشهور، والمعمول به، وأضرب عن بقية الوجوه. ينظر: (مختصر التبيين: ٦٥٢/٣، ٧٧٨، ٨٥٥/٤، ٨٢٦، ١٠٩٦)، و(أصول الضبط: ٢٢٦-٢٢٧)، وصوّبه التنسي. ينظر: (الطراز: ٣٨٤-٣٨٥). وقال د. شرشال: وبه جرى عمل المشاركة في مصاحفهم، وهو الصواب؛ لاختيار الشيخين له، ولأن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها، فحمله على عدم الزيادة أولى، والله أعلم. ينظر: (حاشية مختصر التبيين: ٦٥٢/٣)، (حاشية أصول الضبط: ٢٢٧). وذكر د. محمد محيسن أيضًا بأن العمل على هذا الوجه، ووجهه بقوله: (لتوافق قراءة هشام وهمزة في وجهه وقفهما عليها بالياء للرسم). (إرشاد الطالبين: ٤٢).

(٣) ينظر: (المقنع: ٣٧٢، ٥٣١)، (مختصر التبيين: ٣٦٩/٢، ١١٤٢/٤)، (الوسيلة: ٤٠، ٣٤٩-٣٥٠).

## الزائدات في الهجاء

قال التَّنْسِي: (واختار القدماء أن يُجْعَلَ على الأولى جرّة تكون علامة للسكون؛ ليظهر الزائد من غيره، هكذا: ﴿بِأَيْدِي﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما زيادة الواو: فهي نوع واحد، وهو ما زيدت فيه بعد همزة مضمومة، وهو: ﴿أُولَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩، وطه: ٨٤]، كيف وقع، أي: سواء اتّصل به حرف خطاب<sup>(٣)</sup>، أم لا، وبأبّه، وهو: ﴿أُولَآءِ﴾ [البقرة: ٢٦٩، وغيرها]، و﴿أُولَى﴾ [النساء: ٨٣، وغيرها]، و﴿أُولَتْ﴾ [الطلاق: ٤، ٦]، وكذا: ﴿سَاءُورِيكُمْ﴾ في الأعراف [١٤٥]، والأنبياء [٣٧]، ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ﴾ في طه [٧١]، والشعراء [٤٩]، على قول، كما سبق في الرسم<sup>(٤)</sup>. ونقّطها: بجعل الهمزة في وسط الألف مع حركتها، والدّارة على الواو،

(١) وإنما اقتصر على بيان حكم الثانية الزائدة -على المختار-، والمقصودة في هذا الفصل، بقوله:

وَأَخْرَجُ الْيَاءَيْنِ مِنْ بَأْيِدٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَيْدِي

(ذيل الضبط: البيت ٥٧٠، ص ٤٤). وينظر: (الطراز: ٤٠٢-٤٠٣).

(٢) (الطراز: ٤٠٣). وقد ذكر الداني، وأبو داود، وجهين في تعليل زيادة الياء فيها، وضبطها على الوجهين، وقدّم الداني وجه أن تكون الياء الثانية هي الزائدة؛ للفرق بين (الأيد) التي هي القوة، وبين (الأيدي) التي هي الجارحة، وهو الذي بُني عليه الضبط المذكور هنا، واختاره أبو داود. ينظر: (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤٢٥-٤٢٧)، (أصول الضبط: ٢٢٧-٢٢٩)، (حلة الأعيان: ٢٥٥-٢٥٧/ظ)، (الخلاف والتشهير: ٨٠). وجرى عمل المغاربة في مصاحفهم بالوجه المختار عند الشيخين في نقط الياءين، وعند المؤلف هنا. ينظر: (دليل الحيران: ٢٨٢، ٤٣٢)، وأما المصحف برواية قالون طبعة تونس، فقد جعلت فيه على الياءين دارة بدون تفريق، هكذا: ﴿بِأَيْدِي﴾ (حاشية تحقيق الطراز: ٤٠٣). وخالفهم المشاركة في ضبط الياء الأولى، فجعلوا عليها علامة السكون رأس الحاء، هكذا: ﴿بِأَيْدِي﴾، وهو الصحيح الصواب. وللباحث د. شرشال تعليق جيد في ضبط كلٍّ من المشاركة والمغاربة للياءين في هذه الكلمة، وما يترتب على كل ضبط. ينظر في: (حاشية أصول الضبط: ٢٢٨)، (حاشية الطراز: ٤٠٣).

(٣) وهو: ﴿أُولَيْكَ﴾ [البقرة: ٥، وغيرها]، و﴿أُولَيْكَ﴾ [النساء: ٩١، والقمر: ٤٣].

(٤) ينظر: (المخطوط: نسخة (ز)، فصل زيادة الواو، ورقة: ٤١/ظ-٤٢/و).

## الزائدات في الهجاء

هكذا: ﴿اَوْوُوا﴾<sup>(١)</sup>.

• **تنبيه:** إنما حَكَمَ النُّقَاطُ يجعل هذه الدَّارَةَ في الأنواع المتقدمة؛ لتدلَّ على سقوط تلك الأحرف<sup>(٢)</sup> من اللفظ، أخذوها من (الصُّفْر) عند أهل الحساب، الدَّال على خُلُوهِ المنزلة<sup>(٣)</sup>.

وأما النوع الثالث الباقي من زيادة الياء: وهو ما زيدت فيه قبل ياء مشددة، وهو:

﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَقُتُونَ﴾ في القلم [٦]، فإنه يُعَرِّى من الدَّارَةِ<sup>(٤)</sup>، ولذا أُخِّرَتْهُ عن هذه الأنواع.

قال العلامة التَّنَسِي: ولمَّا كان الشَّانُ في كل مشدّد من كلمة أن يُكْتَبَ بحرف واحد؛ لِعَمَلِ اللِّسَانِ فيه عملاً واحداً، وجاء هذا اللفظ مكتوباً في جميع المصاحف بياءين، نَبَّه الأئمة على ذلك<sup>(٥)</sup>، لكن كَتَبَهُ عند المحققين ليس على الزيادة؛ وإنما هو مراعاة للأصل، إذ أصل المشدّد حرفان، وإن كان هذا الأصل تُرِكَ<sup>(٦)</sup> في أكثر المواضع، فقد نَبَّهوا عليه في بعض المواضع، منها هذا، ومنها: ﴿بِأَيِّمِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]، على قول<sup>(٧)</sup>، فلِذَا كان نُقْطُهُ جَارٍ على ما تَقَرَّرَ في الإدغام، وهو: أنك تُعَرِّى الأول، وتُشَدِّد الثاني<sup>(٨)</sup>،

(١) وعليه العمل عند المغاربة، وخالفهم المشاركة في موضع الهزمة فقط، فجعلوها على رأس الألف. ينظر: (حاشية أصول الضبط: ٢٣٠)، (دليل الحيران: ٤٣١). وقد قَسَمَ الداني الكلمات التي تُزاد فيها الواو إلى أصليين مطّردين، وحرفين متفرّقين، وعدّها الجرجاني عشرة ألفاظ، وذكر شيوخ الرسم توجيهات لزيادة الواو، وبنوا عليها أوجهاً في ضبطها. ينظر: (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤٢٦، ٤٢٨-٤٣٠)، (حلة الأعيان: ورقة ٢٦٠/و)، (أصول الضبط: ٢٣٠-٢٣٦)، (الدرة الصقيلة: ٤٧٣-٤٧٥)، (الطرارز: ٣٩٠-٣٩٧).

(٢) في (م): تصحّفت إلى (الأجري).

(٣) ينظر: (المحكم: ١٩٥-١٩٦)، (النقط: ١٤٤)، (أصول الضبط: ٢٤٦)، (الجميلة: ٧٦٢-٧٦٣)، (الطرارز: ٤٠٦-٤٠٧).  
(٤) ينظر: (الطرارز: ٤١٧، ٤٠٧)، (إرشاد القراء: ٨٣٣/٢)، (دليل الحيران: ٤٣٣-٤٣٤)، (إرشاد الطالبين: ٤٢)، (إيفاء الكيل: ١١٦).

(٥) الداني وأبو داود، وغيرهما. ينظر: (هجاء المصاحف: ٦٧)، (المقنع: ٣٧٣، ٥٣١)، (مختصر التبيين: ٣٦٩/٢، ١١٤٣/٤، ١٢١٨/٥-١٢١٩)، (الجميلة: ٥٥١، ٥٥٧)، (تنبيه العطشان: ورقة ٣١٥/و).

(٦) في (م): تصحّفت إلى (ثري).

(٧) اتفق الشيخان على نقل اختلاف المصاحف في هذا الكلمة، ففي بعض المصاحف بياءين من غير ألف، وفي بعضها بياء واحدة وألف ثابتة بعدها، وحسّن أبو داود الوجهين، واختار الأول. ينظر: (المقنع: ٥٤٥)، (مختصر التبيين: ٧٤٥-٧٤٦/٣)، (الدرة الصقيلة: ٣٠١-٣٠٢)، (إرشاد القراء والكتّابين: ٢/٤٨١-٤٨٢).

(٨) وقَدَّمَ الداني هذا الوجه، واختاره أبو داود، غير أنه قال يجعل الجزّة علامة السكون على الياء الأولى، والصواب تعريضها، كما جَوَّز جَوَّز الشيخان وجهاً آخر في تعليل رسمها، وبنوا عليه وجهاً آخر في ضبطها. ينظر: (أوراق غير منشورة من المحكم: ٤٢٥-٤٢٧)، (أصول الضبط، وحاشية تحقيقه: ٢٢٧-٢٢٩)، (حلة الأعيان: ٢٦٩/و-٢٧٠/ظ). وجرى العمل في مصاحف المشاركة والمغاربة على ما قدّمه الداني، واختاره أبو داود، وهو الصحيح. ينظر: (دليل الحيران: ٤٣٤)، (السبيل: ٩٢).

## الزائدات في الهجاء

وَحُكْمُ ﴿بِأَيِّمِ اللَّهِ﴾: على كَتْبِهِ بِيَاءَيْنِ، وحذف الألف<sup>(١)</sup>، كَحُكْمِ ﴿بِأَيِّكُمْ﴾، فَتُعْرَى الياء الأولى، وتُشَدُّ الثانية، وتُلْحَق بعدها أَلْفًا<sup>(٢)</sup>. هـ. باختصار.

وهذا معنى قول الشيخ الخزاز: <sup>(٣)</sup> / و: ٥٤ /

وَشَدِّدِ الثَّانِي مِنْ: بِأَيِّكُمْ وَعَرِّ أَوْلَا لِمَا قَدْ يُدَعَّمُ<sup>(٤)</sup>.

## ● تَمَمَّة:

اعلم أن كل ما ذكرت في هذا الباب<sup>(٥)</sup> من الأنواع، فَلَوْثُهُ يكون في المصاحف بالحمر، أو لها: الحركات، وثانيها: التنوين، وثالثها: السكون، ورابعها: القلب للباء، سواء صُوِّرَ من علامة التنوين، أو صُوِّرَ من سكون النون، وخامسها: الشَّد، وسادسها: علامة المدِّ، وسابعها: نقطة المُشَمِّمِ، وثامنها: نقطة المختلِّسِ، وتاسعها: نقطة المُمَالِ، وعاشرها: نُقْطُ ﴿تَامَنَّا﴾ سواء اجتمع مع النون الملحقَّة، أو انفرد عنها، وحادي عشرها: صلة ألف الوصل، وثاني عشرها: جَرَّةُ التَّقْلِ، وثالث عشرها: صلة هاء الضمير، سواء كانت ياءً، أو واوًا، ورابع عشرها: الياءات الزائدة في اللفظ، الساقطة من الخط، نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِيَهُمْ﴾ في هود [١٠٥]، و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ في القمر [٨]، عند بعض القراء<sup>(٦)</sup>، وخامس عشرها: ذَاوَةُ المَزِيدِ، المذكورة في هذا الفصل. وأشار إلى ذلك الشيخ محمد الخزاز بقوله:

(١) على حاشية (ز) و(م): تقدّم توضيحه في الرسم، في حرف الباء) هـ. وينظر: (المخطوط: نسخة (ز)، حذف الألف بعد الياء: ورقة: ٢٣/و).

(٢) ينظر: (الطراز: ٤١٨-٤٢٠). وهو الوجه الراجح والصواب، وعليه العمل في مصاحف المغاربة، قال ابن القاضي: (العمل ببياءين، وتشديد الثانية، وإلحاق ألف حمراء بعدها). ينظر: (الخلاف والتشهير: ٦٧)، وقد ذكر العلماء في ﴿بِأَيِّمِ اللَّهِ﴾ وجهًا آخر لضبطها بناءً على رسمها ببياءين، وهو تشديد الياء الأولى، وإلحاق الألف على الياء الثانية. ينظر: (التبيان شرح المورد، ت: الهندي: ٣٩٥/٢-٣٩٦)، (دليل الحيران: ١٦٦)، وعلى هذا الوجه الثاني جرى العمل في بعض مصاحف المشاركة، وفي بعضها بياء واحدة وألف ثابتة، هكذا: ﴿بِأَيِّامِ اللَّهِ﴾، وهو الوجه المرجوح. ينظر: (حاشية مختصر التبيين: ٧٤٦/٣)، (حاشية تحقيق الطراز: ٤٢١)، (سمير الطالبين: ٤٧).

(٣) في (م): زيادة بعدها: (بقوله)، وهي مُقَحَّمَةٌ لا داعي لها.

(٤) (البيت رقم ٥٧٢، ص ٤٤) من متن (ذيل الضبط، للخرزاز).

(٥) يقصد: كل ما ذكره في باب الضبط والشكل من علامات الضبط.

(٦) تقدّم تحريج القراءات في ﴿يَوْمَ يَأْتِيَهُمْ﴾ في الفصل الثاني: عند الكلام على حكم حروف المد المخدوفة (ص ١٢١)، وأما

﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ فقد أثبت الياء فيها وصلًا نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأثبتها في الحاليين ابن كثير، ويعقوب.

ينظر: (التيسير: ٤٧٥)، (النشر: ٣٨٠/٢).

## الزائدات في الهجاء

وَكُلُّ<sup>(١)</sup> مَا ذَكَرْتُ مِنْ تَنْوِينِ  
وَالْقَلْبِ لِلْبَاءِ، وَمَا لِلْهَاءِ  
وَنَحْوِ: يَدْعُ الدَّاعِ، وَالتَّشْدِيدِ  
وَنَقَطِ تَأْمَنًا، وَمَا يُشَمُّ  
أَنْ تَجْعَلَ الْجَمِيعَ بِالْحَمْرَاءِ  
أَوْ حَرَكَاتٍ، وَمِنْ السُّكُونِ  
مِنْ صِلَةٍ مِنْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءٍ  
وَمَطَّةٍ، وَدَارَةَ الْمَزِيدِ  
مَعَ الَّذِي اخْتَلَسَتْهُ، فَالْحُكْمُ  
.....<sup>(٢)</sup> أ. هـ.

قوله: (أو حركاتٍ): هو، وجميع ما بعده مجرورٌ؛ عطفاً على (تنوين)<sup>(٣)</sup>.



(١) على حاشية (ز): (كُلُّ: مبتدأ، خبره: الجملة المصدّرة بالفاء، في قوله: (فالحكم أن تجعل... إلخ) هـ. قاله التنسي في: (الطراز: ٤٤٧).

(٢) (الأبيات: ٥٧٩-٥٨٣، ص: ٤٤-٤٥)، من متن: (ذيل الضبط، للخراز)، وعجز البيت الأخير: (هَذَا تَمَامُ الضَّبْطِ وَالْهَجَاءِ).

(٣) ينظر: (الطراز: ٤٤٤-٤٤٨)، (دليل الحيران: ٤٣٩-٤٤٠)، (المحكم: ١٩، ٢١٠)، (أصول الضبط: ٧-٨). وما ذكره المؤلف - رحمه الله - من كتابة علامات الضبط بمدادٍ أحمر كان معمولاً به في المصاحف في الصدر الأول، وفي عصره؛ للتعريف بأنها محدثة بعد الصحابة، وأن علماء الضبط أحدثوها لمزيد الضبط والإتقان، واكتفى أهل هذا العصر في تمييزها برسمها بقلمٍ أسودٍ دقيق، وضبط علامة الإشمام، والاختلاس، والإمالة بنقطٍ أسودٍ مدور عند المغاربة، وبنقطٍ مربعٍ أسودٍ خالي الوسط عند المشاركة. ينظر: (سفير العالمين: ٦٥٧/٢). وينظر أيضاً في هذا الباب: (استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف عند علماء الأندلس والمغرب، بين التأصيل الفقهي، والتطبيق المنهجي)، للدكتور: مولاي محمد الإدريسي، وهي رسالة لطيفة ومفيدة.

## خاتمة فيما يتعلّق بنقطة الإعجام.

اعلم أن الخط ممّا كان دليلاً على العبارة، وهي منحصرة في تسعة وعشرين حرفاً، اقتضت<sup>(١)</sup> الدلالة أن يكون لكل حرفٍ منها شكلاً يخصّه، ولا مدخل للام ألف؛ لأنه حرف تركيب<sup>(٢)</sup>، لكن أُهملت الهمزة من الشكل؛ لكثرة خروجها عن حالها، إما بالإبدال المحض، وإما بالامتزاج بينها وبين أحد حروف العلة<sup>(٣)</sup>، وإما بالحذف، فاستُغني<sup>(٤)</sup> / ظ: ٥٥ / عنها بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف<sup>(٥)</sup>، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسّموا المبتدأة ألفاً، وإلى هذا أشار ابن مُعطي<sup>(٦)</sup> بقوله:

وَكُتِبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ وَأَوَّلًا بِالْأَلْفِ الْمَعْرُوفِ<sup>(٧)</sup>.

(١) في (م): تحرّفت إلى (انقضت).

(٢) هو عبارة عن حرف مركّب من حرفين متعاقبين: لام، وألف، وفي أعلاه طرفان، وفي أسفله دارة صغيرة. قال الشيخ الضبياع: (وهي ليست من حروف الهجاء على التحقيق، وإن اتّفقت على كتابتها معها، وجرت بكثرة على الألسنة). (سفير العالمين: ٥٢٠/٢). وقد ذكر الداني وأبو داود وغيرهما أن الخليل بن أحمد والأخفش الأوسط اختلفا في أيّ الطرفين هو الألف، فذهب الخليل إلى أنه الأول، وذهب الأخفش إلى أنه الثاني، وجرى عمل المغاربة بمذهب الخليل، وعمل المشارقة بمذهب الأخفش. قال د. شرشال: (ويظهر أن الأولى اتباع مذهب الأخفش؛ موافقة للأصل، واللفظ، والترتيب). (حاشية تحقيق الطراز: ٤٣٧). وتنظر أحكام اللام ألف المظفّرة بالتفصيل في: (الحكم: ٣٦، ١٩٧-٢٠٣، ٢٥٥-٢٥٩)، (أصول الضبط: ٢٥٢-٢٦١)، (الطراز: ٤٢٩-٤٤٣)، (دليل الحيران: ٤٣٥-٤٣٩)، (سفير العالمين: ٦٥٤/٢-٦٥٦).

(٣) يقصد بذلك: التسهيل. وقد سبق تعريفه في آخر الفصل الأول: عند الكلام على حكم حركة الهمزة. ينظر: (ص: ١٠٩ حاشية: ١).

(٤) قوله: (بينها، وبين أحد حروف العلة، وإما بالحذف، فاستُغني): سقط من (م).

(٥) هذا قول ابن عاشر في: (فتح المنان: ورقة ٤/ظ)، ببعض تصرف واختصار من المؤلف هنا.

(٦) هو أبو الحسين، يحيى بن معطي، وقيل: بن عبد المعطي، بن عبد النور زين الدين المغربي، الزواوي (ولد سنة: ٥٦٤ هـ - ت: ٦٢٨ هـ)، شيخ النحو، وإمام العربية، فقيه، من شيوخه: القاسم بن عساكر، وعيسى بن يلبّحت الجزولي، وغيرهما، وتخرّج به أئمة بمصر ودمشق، منهم: رضيّ الدّين أبو بكر الفسّطيني، وإبراهيم بن طرخان الأنصاري، وآخرون، ومن تصانيفه: (الفصول الخمسون في النحو)، و(ألفيّة في النحو) وغيرهما. ينظر: (إرشاد الأريب: ٢٨٣١/٦)، (إنباه الرواة: ٤٤/٤-٤٥)، (تاريخ الإسلام: ٨٧٢/١٣)، (المنهل الصافي: ١٤٢/١-١٤٤).

(٧) (البيت رقم ٩١٨، ص ٦٧، من الدّرة الألفية). قال النّيلي في شرحه على الألفية: الهمزة إذا انفتحت ما قبلها صوّرت على لفظها مخفّفة؛ لأنها إذا خُفّفت صارت ألفاً إذا انفتحت ما قبلها، وسكّنت، نحو: (رأس)، و(يأكل)، أو قريبة من الألف إذا تحرّكت، نحو: (سأل)، وإن وقعت الهمزة أولاً صوّرت في الخط ألفاً بأيّ حركة كانت في الاسم والفعل والحرف، وإنما صوّرت ألفاً؛ لأنها لا صورة لها تختصّ بها، فاستعاروا لها صورة الألف؛ لقلبها إذا خُفّفت إلى الألف، وقلب الألف إذا حُرّكت إليها، وجعل الخليل لها صورة دائرة العين. ينظر: (الصفوة الصفية: ٢ / ٥١٣-٥١٥). وخرج من الهمز الواقع أولاً كلمات لم تُصوّر الهمزة فيه ألفاً، بل صوّرت بحسب ما تُخفّف به حالة وصلها بما قبلها؛ إجراءً للمبتدأ في ذلك مجرى المتوسط، وتبنيهاً على جواز التخفيف جمعاً بين اللّغتين. (النشر: ٤٥٥/١). وقد فصلّ الداني القول في أحكام رسم الهمزة، وما جاء منها على القياس مجموعة في: =

ثم شَرَكُوا في بعض الصور حرفين، وفي بعضٍ ثلاثة، وفي بعضٍ خمسة، فرجع العدد إلى خمسة عشر شكلاً، واحتاجت للتمييز، والنقط أقلُّه، فالمتوحِّد غنيٌّ عن النقط، والمشترك محتاجٌ إلى ما يميِّز أحد المشتركين، أو المشتركات، فزيد في أحد المشتركين؛ فَرَقًا بينه، وبين الآخر، فالذي له نظير واحد يميِّز بنقطة، والمتعدِّد يميِّز بتعدُّد النَّقَط إلى أقلِّ الجمع، لكن حُوِّلَ ذلك في الشين، فزيد في أعلاه ثلاث نقط؛ مناسبة لشكله، وفي الفاء والقاف، فنقطوهما معًا، أوَّلهما عند أهل المغرب: واحدة من أسفل، وثانيهما: واحدة من أعلى، وعند أهل المشرق<sup>(١)</sup> أوَّلهما: واحدة من فوق، وثانيهما: اثنان<sup>(٢)</sup> كذلك<sup>(٣)</sup>، وزيد في إحدى المشتركات الثلاث، وهو الجيم: واحدة من أسفل، وفي الأخرى وهو الخاء: واحدة من فوق، وعُرِّيَ الثالث وهو الحاء، وزيد في إحدى المشتركات<sup>(٤)</sup> الخمس، وهو الباء: واحدة من أسفل، وفي الأخرى وهو النون: واحدة من فوق، ثم زيد على الواحدة في الثالث وهو التاء: أخرى من فوق، وفي الرابع وهو الياء: أخرى من أسفل، وفي الخامس<sup>(٥)</sup> ثلاثة من فوق، ولم يكتفوا بالتعرية في حرف من هذا الشكل؛ لصغره، وكثرة المشتركات، فاحتيج لمزيد تمييز<sup>(٦)</sup>.

= (المقنع: ٤١٩-٤٣٥)، وأما الحروف التي خرجت عن القياس، فقد ذكرها مفترقة في مواضعها من أبواب الكتاب، وجمعها الشاطبي في: باب حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير قياس. ينظر: (جميلة الأرباب: ٥٧٠-٦١٣)، وفعل أبو داود مثل ما فعل شيخه الداني. ينظر: (مختصر التبيين: ٤٢/٢-٥٥)، (فتح المنان: ٨٤/٨-٩٧/٩ظ)، (دليل الحيران: ٢٣٢-٢٦٣).

(١) في (م): تصحَّفت إلى (المشرف).

(٢) في (م): تصحَّفت إلى (اتنان).

(٣) والعمل في مصاحف المشاركة والمغاربة، وكذا كتاباتهم، على ما ذكره المؤلف عند كلِّ منهم. ينظر: (سمير الطالبين: ٨٤)، (رسم المصحف ونقطه، للفرماوي: ٣٠٤). وقد ذكر العلماء تعليقات لطيفة لاختلاف المشاركة والمغاربة في نقطتهما. تنظر في: (الحكم: ٣٧-٣٨، ٤١)، (حلة الأعيان: ورقة ١٢)، كما أن للأستاذ محمد طاهر الكردي تعليلاً وجيهاً لذلك الخلاف، وقال بعد تعليله: وكلٌّ من مذهب المشاركة والمغاربة لا وَجْه له؛ لأن القياس إهمال الأول وهو الفاء، وإعجام الآخر وهو القاف، وإذا اعترض بلزوم نقطتهما معاً فإن الإمامين الداني وأبي داود أصابا في الوضع، حيث أنهما أعجما الفاء بنقطة من أسفل، والقاف بنقطتين من أعلى، لكن المشاركة والمغاربة أخطأوا في الصنع، وقد ركبت كل فرقة رأياً، ومضت في غلوائها، فلنتفق الفرقتان على الصواب، أو بالأقل على أحد الخطأين. ينظر: (تاريخ الخط العربي وآدابه: ص ٨٥). بتصرّف يسير، مع الاختصار.

(٤) في (م): تصحَّفت إلى (المشركات).

(٥) وهو التاء.

(٦) نقل المؤلف - رحمه الله - تقسيم الحروف بالنقط وعدمه من: (فتح المنان: ورقة ٤)، بتصرّف منه بالاختصار في بعض الكلام، والزيادة في بعضه للإيضاح. وينظر أيضاً: (الحكم: ٣٥-٤١)، (الجميلة: ٧٦٤-٧٦٥)، (كشف الغمام: ٧٢-٧٦)، (صبح الأعشى: ١٥٠/٣-١٥٤).

ثم إن عَرَض في الحرف البيان، باختصاص الصورة المتطرفة به، وذلك في حروف (يُنْفِقُ)، فوجهان: النقطة، وعدمه، وعليه اقتصر أبو عمرو الداني في (المحكم) <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>. قال الشيخ الشَّوْشَاوي <sup>(٣)</sup>: **فإن قيل: لِمَاذَا لم تُنْقَط النون والقاف إذا وقعتا طرفاً، مع أن صورة النون تشبه صورة الراء والزاي <sup>(٤)</sup>، وصورة القاف تشبه صورة الواو؟!، قلنا [أي: الشوشاوي]: لأن صورة النون أعظم / و: ٥٥ / من صورة الراء والزاي، وصورة القاف أعظم من صورة الواو، فاستغني بعظم الصورة عن النقطة <sup>(٥)</sup> هـ.**

(١) اسمه: (المُحكَّم في نقط المصاحف)، لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، وهو أكبر كتاب في موضوع نقط المصاحف، وكيفية ضبطها في صيغة التلاوة، ومذاهب أئمة القراء، ومنهاج الناقلين، وسنن النحويين، مع بيان علله، وشرح وجوهه، وإيضاح مُشكِله، وتلخيص معانيه، وقد أُوعِب فيه الداني كل ما عُرف في موضوع النقطة إلى زمانه، فكتابه ذو قيمة عظيمة؛ لأنه يفسح أمام الدارسين والباحثين مجالاً رحباً في موضوعات اللغة، وكتابتها، ونحوها، كما يُعدُّ عوناً وذخراً للمشتغلين بموضوع القراءات، طبع طبعات عديدة منها: طبعة بتحقيق: د. عزة حسن، على نسخة خطية واحدة، ونشر بوزارة الأوقاف والإرشاد القومي بدمشق، عام ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م، وأعدت طبعه دار الفكر بدمشق، ط ٢: عام ١٩٩٧ م = ١٤١٨ هـ، وقام الدكتور: غانم قدوري الحمد، بتحقيق الجزء الساقط من (المحكم)، وهو الأوراق العشر الأخيرة، ضمن بحث: (أوراق غير منشورة من المحكم)، ونشرها في مجلة كلية الإمام الأعظم ببغداد، العدد: ٤، عام ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م، كما طبع بتحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ببيروت، ط ١: ١٤٢٥ هـ، وقد ذكر أبو داود في كتابه (أصول الضبط) نصوص شيخه الداني من كتابه (المحكم)، فلو جُمعت هذه النصوص لكُونت لنا نسخة أخرى تامة من (المحكم). ينظر: (مقدمة كتاب المحكم: ١ / ١، ومقدمة تحقيقه: ص ٢٠-٢١)، (مقدمة أوراق غير منشورة من المحكم: ٣٨٥-٣٨٧، ٣٩٢-٣٩٣)، (مقدمة دراسة الطراز: حاشية: ٨٣)، (كشف الظنون: ١٦١٧/٢)، (هدية العارفين: ١ / ٦٥٣).

(٢) ينظر: (المحكم: ٣٥-٣٦)، (فتح المنان: ورقة ٤/و). ونقل الداني عن غير الخليل -وهو يُصنّف حروف المعجم إلى أصناف- أنه قال: (وُصِّفَ منها أربعة أحرف، تُخْلِى إذا لم يُوصَل بها شيء، وتُنْقَط إذا وُصِلَ بها غيرُها: (ف، ق، ن، ي)). (المحكم: ٣٦). وينظر: (الدرة الجلية: البيتان: ١٥٥-١٥٦، ص ٢٥). قال المارغني: (ووجهه: أن حروف (ينفق) إذا تطرقت لا تلتبس صورتها بصورة غيرها، وأما إذا لم تتطرف فإنها تُنْقَط كلها). (دليل الخيران: ٤٣٥). وينظر: (المطالع النصرية، للهوريني: ٤١٥).

(٣) هو حسين: وقيل حسن بن علي بن طلحة الرّجراجي الشَّوْشَاوي، وكنيته: أبو علي، وقيل: أبو عبد الله، (وُلد في مستهلّ القرن ٨٩ هـ - ت: ٨٩٩ هـ)، وقد أشارت بعض كتب التراجم إلى اثنين من أقرانه، قد يكونان استفادا منه، واستفاد منهما، وهما: عبد الواحد بن حسين الرّجراجي، و يحيى بن مخلوف الشُّوسِي، ومن تلاميذه: داود بن محمد التّاملي، ومن مصنفاته: (شرح على مورد الظمان)، و(شرح تنقيح القرائي)، وغيرهما. ينظر: (درة الحجال: ١/٢٤٤)، (نيل الابتهاج: ص: ١٦٣)، (الإعلام بمن حل مراکش: ٣/١٤٨)، (خلال جزولة، ٤/١٦١)، (المعسول: ٦/١٦٩).

(٤) في (م): تصحّفت إلى (الزاي).

(٥) ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ١٢)، وينظر أيضاً: (المحكم: ص ٣٥-٣٦)، (كشف الغمام: ٧٢-٧٣).

وإن استُعير شكل الياء للهمزة. قال في (كشف الغمام)<sup>(١)</sup> ما حاصله: أن مذهب القراء نقط الياء التي هي صورة للهمزة<sup>(٢)</sup>، وللنُّحَاة في عدم نقطها مطلقاً، أو إلّا أن يُنَوَى بها البدل<sup>(٣)</sup>، كما إذا انفتحت بعد كسرة، قولان، فالمجموع ثلاثة أقوال<sup>(٤)</sup> هـ. بإيضاح.

قال العلامة ابن عاشر في (فتح المنان): وأظهرها النقط؛ لأنها ما لم تُنْقَط مُرَاجِمَةٌ لمشارِكاتها في الصورة،... إلى أن قال: والظاهر: أن الياء العيوض من الألف<sup>(٥)</sup>، والمزيدة<sup>(٦)</sup> كذلك، لِمَا تقدّم<sup>(٧)</sup> هـ. والذي جرى به العمل، كما قاله بعض شُرّاح (مورد الظمان)<sup>(٨)</sup>: النقط في الياء مطلقاً، ما لم تكن

تكن

(١) اسمه الكامل: (كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام، أو حروف المصحف الإمام)، لأبي علي الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي، الشهير بالشباني، الإمام، المقرئ، (ت: ق ٩٥هـ)، وهو من أقدم وأهم الشروح على ضبط أبي عبد الله الخراز، المسمى بـ(عمدة البيان)، والكتاب في الجملة من أحفل الكتب في مباحث فنّ الضبط، وقد اشتمل على نصوص كثيرة مهمة، كأقوال الداني، وأبي داود، ونصوص أبي إسحاق التَّجِيبِي - الذي يعتبر كتابه (التبيان في الرسم) مفقوداً-، وهو إلى جانب ذلك من المصادر القيّمة التي اعتمدها أبو زيد ابن القاضي، في عاقة كتبه في هذا الشأن، وقد حقّق الكتاب: د. حسن عبد الهادي حميتو، في رسالة الدكتوراة، بمؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمغرب، عام ٢٠٠٨م، بإشراف: د. عبد الله البخاري، ويقوم على طباعتها حالياً الباحث: أنس الكندري، وقد حصلْتُ على جزء من المطبوع (٣٢٤ صفحة فقط، من أول النَّص المحقّق)، بواسطة الدكتور الفاضل: مدثر الأمين خيري-وفّقهُ اللهُ، وجزاه عنّا خيراً-. ينظر: (مقدمة تحقيق مختصر التبيين: ٣٢٦/١)، (الإعلام بمن حلّ مراكش: ١٦٧/٣)، (قراءة الإمام نافع عند المغاربة: ٤٨٤/٢ - ٤٨٨، ٩٧٥/٣).

(٢) نحو: ﴿وَلْيَكْ عَلَيَّ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

(٣) وهو قول المرادي النحوي في شرحه على ألفية ابن مالك، حيث قال: صورة الهمزة لا تُنْقَط إلّا حيث يكون قياس تخفيفها البدل، كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو: ﴿مَائِيَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩، وغيرها]، و﴿لَيْبَلًا﴾ [البقرة: ١٥٠، وغيرها]، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نُقِطَتْ. ينظر: (توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٦٩/٣).

(٤) لم يتوقّر لديّ الجزء من الكتاب، الذي فيه هذا القول للمنبهي، ولكن وجدتُ نصّ هذا القول منسوّباً لـ(صاحب كشف الغمام)، في (فتح المنان: ورقة: ٤/و)، والظاهر أن المؤلف -رحمه اللهُ- نقله منه، ولم يزد شيئاً على النَّص للإيضاح. وينظر: (حلة الأعيان: ورقة ١٤/و).

(٥) على حاشية (ز): (نحو): ﴿بَسُوْا يَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]. هـ، وفي (م) كذلك، بدون قوله: (نحو). ويقصد بها: الياء الممالة.

(٦) على حاشية (ز): (أي: على خط المصحف الإمام، نحو: ﴿فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً﴾ [بلدّة] [الفرقان: ٤٩]، على ما سبق في الرسم) هـ. ينظر: (المخطوط: (ز): فصل حذف الياء، ورقة ٣٠/ظ).

(٧) ينظر: (ورقة ٤/و).

(٨) ينظر: (حلة الأعيان: ورقة ١٤/و)، (فتح المنان: ورقة ٤/و)، (دليل الحيران: ٤٣٥).

طرفاً، سواء كانت مزيدة، أو عوضاً من الألف، أو أصلية<sup>(١)</sup>.

وإلى حكم حروف (يُنْفِقُ) وما بعدها، أشار الشيخ عبد الرحمن بن القاضي، في هذه الأبيات بقوله:

وَفِي حُرُوفٍ يُنْفِقُ الْوَجْهَانِ  
وَصَرَاحِ الدَّانِي فِي (مُحْكَمِهِ)  
فَمَذْهَبُ الْقُرَّاءِ نَقَطُ الْيَاءِ  
وَعَكْسُهُ عِنْدَ النَّحَاةِ شَائِعٌ  
وَالظَّاهِرُ النَّقْطُ لَدَى الْمَمَالِ  
لَكِنْ جَرَى عَمَلُهُمْ فِي الطَّرْفِ  
إِذَا تَطَرَّفَتْ فَخُدُّ بَيَانِي  
بِعَدَمِ النَّقْطِ فَنَقَّ بِقَوْلِهِ  
إِنَّ صُورَتَ هَمَزًا بِلَا امْتِرَاءٍ  
وَقِيلَ فِي نَحْوِ لَيْلًا وَقِعُ  
مَعَ زَائِدٍ قُلُّهُ وَلَا تَبَالِي<sup>(٢)</sup>  
بِكُلِّهَا مِنْ غَيْرِ نَقْطٍ فَاعْرِفِ<sup>(٣)</sup>.

انتهى. بزيادة البيت الأخير؛ تكميلاً للفائدة.

وفروع علم الضبط كثيرة، وقد أتيتُ بِجُلِّ المَهْمَاتِ منها، ومن خَفِيَّاتِهَا ما فيه كفاية.

(١) العمل بذلك في مصاحف المغاربة المتأخرين. ينظر: (دليل الحيران: ٤٣٥). وأما المتقدمون منهم فقد نصَّ ابن القاضي على أن العمل عندهم على عدم النقط، ثم قال: (وهو خلاف الأولى والنص). ينظر: (الجامع المفيد: ١٢٠)، (الخلاف والتشهير: ٤١)، فالظاهر أن المتأخرين استدركوا الخطأ، وعملوا بالصواب. وأما المشاركة فقد جرى العمل في مصاحفهم على عدم نطق الياء في خمسة أحوال-وافقوا المغاربة في الأولى والخامسة، وخالفوهم في الأخرى-، وهي:

١- إذا كانت متطرفة، نحو: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٦].

٢- إذا كانت صورة للهمزة، نحو: ﴿إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١٥٠، والنساء: ١٦٥، وغيرها].

٣- إذا كانت عوضاً عن حرف، سواء كانت متوسطة، نحو: ﴿هُدَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢، والنحل: ٣٧]، أم متطرفة، نحو:

﴿تَهَوَّيْ﴾ [المائدة: ٧٠، والنجم: ٢٣].

٤- إذا كانت محذوفة لاجتماع مثلين، وأريد إلحاقها، سواء أكانت متوسطة، نحو: ﴿الَّتِي بَيْنَ﴾ [البقرة: ٦١، وغيرها]، أم متطرفة،

نحو: ﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦، والأحزاب: ٥٣].

٥- إذا ألحقت للدلالة على الصلة، نحو: ﴿يَوْمَ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦، موضعان]، و﴿فِيهِ مَهَكَانًا﴾ [الفرقان: ٦]. (إرشاد

الطالبين: ص ٧)، (إيفاء الكيل: ١٨).

(٢) (الجامع المفيد: ١٢١)، (الخلاف والتشهير: ص ٤١).

(٣) لم أقف على مصدر البيت الأخير، ولعله من نظم المؤلف -رحمه الله-.

والعمل بذلك في مصاحف المغاربة، وهو المشهور. ينظر: (الخلاف والتشهير: ٤١)، (دليل الحيران: ٤٣٥). ووافقهم المشاركة في مصاحفهم على عدم نطق الياء المتطرفة، وخالفوهم في النون، والفاء، والقاف، فنقطوها جميعاً. قال الشيخ الضباع: (ولكن المعول عليه أن النون، والفاء، والقاف، إذا تطرقت أو انفردت جاز فيها النقط وعدمه، وأن الياء إذا تطرقت، أو انفردت لا يجوز نطقها). (سفير العالمين: ٢/٥٢٠).

وبالله تعالى التوفيق، وله الحمد على إنعامه الجليلي والدقيق، اللهم اجعله خالصًا لذاتك، وسببًا لا ابتغاء مرضاتك، ولنتخلّصَ للختام، بالصلاة والسلام على خير الأنام، ختمَ الله لنا بالشهادة، وجعلنا من أهل السعادة.

تمّ تبييض هذه الرسالة يوم الثلاثاء، لثمان ليال، بقين من ربيع الثاني، سنة ١٢٧٧هـ، ألف ومائتين وسبع وسبعين. انتهى<sup>(١)</sup>.

(١) انتهى الكتاب-بعون الله وتوفيقه-. وفي آخر نسخة (م): لم يكتب (انتهى)، وإنما: كتبه الفقير علي حسن الطخطاوي، في يوم الخميس، أربعة وعشرون خلت من ربيع الثاني، سنة ١٢٨٥هـ، غفر الله له، ولوالديه، ولجميع المسلمين، آمين. تمّ.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على نبيِّه المبعوث بالهدى والرحمات، وعلى آله وصحبه والتابعين وأتباعهم، وبعد:

فهذا ما يسره الله ﷻ بمرمه، من دراسة وتحقيق الجزء المخصص لي من كتاب (عمدة العرفان في مرسوم القرآن)، وهو من أول الفصل الثاني عشر: (في هاء التأنيث التي رسمت تاءً)، إلى آخر الكتاب: (خاتمة فيما يتعلق بنقط الإعجام)، سافرتُ من خلاله في رحلة عبر التاريخ، والتنقيث بالعلماء الأجلاء، والأئمة الفضلاء، واستفدتُ منهم استفادة بالغة، وقد وجدتُ فيها المتعة، رغم ما اعترض طريقي في أثنائها من العقبات والصعوبات، وما حلَّ بي من التعب والمشقة والفتور، لكني -بحمد الله- عدتُ من رحلتي ظافراً بنتائج عديدة، وتوصياتٍ مفيدة.

### ❖ فمن نتائج وثمرات البحث:

- ١- أنَّ عِلْمِي رسم كلمات القرآن، وضبط حروفه، من العلوم المهمة والوثيقة الصلة بالنسبة للقرآن الكريم.
- ٢- اكتشاف العالم الجليل: محمد بن عبد الرحمن النابلي، الذي لم يرد ذكره إلا في كتب قليلة، ومحاولة التعريف به، من خلال ما وجدناه من المعلومات الضئيلة في الكتب، ودراسة أحوال عصره، وآثاره العلمية.
- ٣- سعة علم المؤلف وإطلاعه، حيث جمع في كتابه بين علوم الرسم والضبط والقراءات، مسترشداً بأقوال العلماء، ومستشهداً بالمنظومات العلمية.
- ٤- شمول الكتاب للجانب النظري في الرسم والضبط (بذكر القواعد والأحكام)، والجانب العملي (بمحصر المواضع، أو إيراد الأمثلة)، وذلك ممَّا ييسر الإدراك والاستحضار لمسائل علمي الرسم والضبط.
- ٥- تميُّز الكتاب بذكر ما عليه العمل في مصاحف المغاربة عند وجود الخلاف في رسم الكلمة وضبطها، حيث لم يسبقه في هذا المسلك -بحسب علمي- سوى العلامة عبد الرحمن بن القاضي، في كتابيه: (الجامع المفيد)، و(الخلاف والتشهير)، وتبعهما الإمام المارغني، في كتابه: (دليل الخيران).

٦- خلاصة ما حدث في المصاحف ومراحل نقطتها وشكلها: أن القرآن الكريم كان في أول الأمر مجرداً من النقط والشكل، ثم جاء أبو الأسود الدؤلي، فوضع (نقط الإعراب)، أو (الضبط)، في زمن زياد بن أبيه، وكان له بذلك فضل سبق وشرف التقدم في وضعه-على الصحيح-، وكان نقطه نقطاً مدوّراً، ثم وصل ذلك التّألُون لأبي الأسود، والآخذون عنه، وهما: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، فوضعا النقط على الحروف المتشابهة، وهو (نقط الإعجام)، في زمن الحجاج بن يوسف، ثم في زمن العباسيين طوّر الخليل بن أحمد الفراهيدي نقط أبي الأسود، وأدخل عليه تحسينات كثيرة، وسمي بـ(النقط المطوّل)، وهو المعروف عندنا اليوم بـ(الشكل)، والمعمول به في عصرنا الحاضر.

٧- الصحابة رضي الله عنهم هم المبتدئون بنقط القرآن وشكله، ولكنهم جرّدوا المصاحف منهما؛ ليحتمل الرسم القراءات المتواترة، ولا يتعارض هذا مع ثبوت الروايات بكون أول من نقط المصاحف من التابعين؛ لأن نظام نقط أبي الأسود الدؤلي يختلف عن النظام قبله<sup>(١)</sup>.

٨- علامات الضبط واستعمال الألوان من الأمور الحادثة بعد الإسلام، ولذلك كان لعلماء السلف في هذا الأمر ثلاثة أقوال: الأول: الكراهة مطلقاً؛ حفاظاً على القرآن من الابتداع، أو الخلط بين الضبط والمرسوم. والثاني: الجواز مطلقاً؛ للحاجة العملية والبيان للمتعلّمين. والثالث: الجواز في المصاحف التي يتعلّم فيها العُلَمَان ومن في حكمهم، دون المصاحف الأُمّهات؛ فالكراهة في الأُمّهات مخافة الابتداع، والجواز في مصاحف وألواح التعليم لأجل البيان في حقّ المتعلّمين.

أما علماء الخلف، فكانوا كلهم يميلون إلى القول باستحباب نقط المصاحف، وما يتبع ذلك من استعمال الألوان؛ وذلك لأنهم صنّفوه من قبيل ما رجحت مصلحته، وتلقّته الأمة بالقبول جيلاً بعد جيل، ولم يروا فيه ما يخالف أصلاً من أصول الشريعة، أو قاعدة من قواعدها<sup>(٢)</sup>.

٩- عناية الأمة الفاتقة برسم القرآن الكريم وضبطه، منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم وحتى عصرنا الحاضر، كما ظهر ذلك جلياً في كتابة المصاحف، وتأليف المؤلفات فيه، وإيجاد اللّجان العلمية المتخصصة في رسم القرآن وضبطه؛ لمراجعة المصاحف المطبوعة في مختلف البلدان الإسلامية، وكذلك إنشاء المطابع

(١) ينظر: (خاتمة الطراز: ٤٨١).

(٢) ينظر: (استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف: ٧١).

المتخصّصة - بإشراف العلماء المتخصصين - لطباعة المصحف الشريف بغاية الدقة والإتقان في الرسم والضبط، فضلاً عن حسن الخط، واستعمال الألوان، وجودة الورق والتجليد.

١٠- من خلال تتبّع المؤلفات في علمي الرسم والضبط ظهر جلياً اهتمام أهل المغرب، وأهل شنقيط خصوصاً بالتأليف في هذين العلمين، وفي المقابل قلة تأليف أهل المشرق فيهما.

### ❖ ومن التوصيات:

١- كشف لنا البحث والتحقيق وجود كنز كبير من المخطوطات في علمي رسم القرآن الكريم وضبطه، والتي تنتظر من ينقب عنها، ويحققها، وييسر الوصول إليها وقراءتها.

٢- سلوك منهج الجمع في التأليف بين عدّة علوم متعلقة ببعضها، كالقراءات، والتجويد، والرسم، والضبط؛ لما في ذلك من الربط القوي بين هذه العلوم، وتسهيل استحضار قواعد كل علم ومسائله وأحكامه.

٣- تأليف البحوث التي تتركز محاورها على موضوعات رسم القرآن الكريم وضبطه من النواحي التي لم تُخدّم كثيراً، مثل: توجيه رسم كلمات القرآن الكريم وضبطها، ودراسة ما جرى به العمل في مصاحف أهل المشرق، وأهل المغرب قديماً وحديثاً.

وختاماً أرجو من الله العليّ القدير أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبّله مني بقبولٍ حسن، وأن يختم لنا بالخاتمة الحسنة، وأن يجعل القرآن العظيم ربيع قلوبنا ونور صدورنا وجلاء أحزاننا وهمونا وشفاء أسقامنا، وأن يرزقنا حسن العلم والعمل.

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾

[الصفات: ١٨٠ - ١٨٢].

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليماً كثيراً،،

## الفهارس العلمية:

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس القراءات .
- ٣- فهرس الأبيات الشعرية .
- ٤- فهرس الأعلام .
- ٥- فهرس المصطلحات .
- ٦- فهرس الكتب .
- ٧- فهرس المصادر والمراجع .
- ٨- فهرس الموضوعات .

## فهرس الآيات القرآنية

م	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة			
١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٢	١١٣، ١١٥، ١٣١
٢	﴿إِهْدِنَا﴾	٦	١٣٢
سورة البقرة			
٣	﴿الْم﴾	١	١١٩
٤	﴿هُدًى لِّلْمُتَّفِينَ﴾	٢	٩٦
٥	﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾	٥	٩٦
٦	﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	٦	١١٧، ١٠٩
٧	﴿ءَامَنُوا﴾	٩	١٣٨، ١٣٥
٨	﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١٠	١٣٢
٩	﴿قِيلَ﴾	١١	١٠٣
١٠	﴿أَشْتَرُوا﴾	١٦	١٣٨، ١٣٥
١١	﴿لَا يَسْتَحْيَ أَن يَضْرِبَ﴾	٢٦	١٢٣، ١١٨

١٢٩	٢٦	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	١٢
١١٨	٢٦	﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾	١٣
١٢١	٢٧	﴿مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾	١٤
١١٨	٢٨	﴿كُنْتُمْ ءَأَمْوَاتًا﴾	١٥
١٠٥	٣٤	﴿الْكَافِرِينَ﴾	١٦
١١٨	٣٧	﴿فَنَلَقَى ءَادَمُ﴾	١٧
١٢١	٣٧	﴿إِنَّهُ هُوَ﴾	١٨
١٢٩	٤٢	﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ﴾	١٩
١٢٥	٦٠	﴿أَضْرِبَ بَعْصَاكَ﴾	٢٠
٩٩	٦٠	﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾	٢١
٩٨	٨٥	﴿الدُّنْيَا﴾	٢٢
٧٣	٨٩	﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾	٢٣
١٣٤	١٣٧	﴿فَبِإِنِّ-ءَامَنُوا﴾	٢٤
١١٠	١٥٠	﴿لَيْلًا﴾	٢٥
٧٠	١٥٧	﴿عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾	٢٦

١٠٥	١٦٤	﴿وَالنَّهَارِ﴾	٢٧
١١٧	١٦٤	﴿دَابَّةٍ﴾	٢٨
١١٨	١٦٨	﴿الْدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾	٢٩
١٢١	١٦٨	﴿إِذَا دَعَا﴾	٣٠
٩٦	١٧٣	﴿عَبُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٣١
٧١	٢١١	﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾	٣٢
٧٠	٢١٨	﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾	٣٣
١١٧	٢٢٨	﴿فُرُوءٍ﴾	٣٤
٧١	٢٣١	﴿وَأذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾	٣٥
١٢٣	٢٥٨	﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾	٣٦
١٣٧، ١٣٥	٢٥٩	﴿مَائِيَّةٌ﴾	٣٧
١٤٦-١٤٥	٢٦٩	﴿أُولَؤَا﴾	٣٨
١٠٢	٢٧١	﴿نَجْمًا﴾	٣٩
١٤٠-١٣٩، ١٣٦	٢٧٥	﴿الرَّبَّؤَا﴾	٤٠
سورة آل عمران			

١٣٠	١	﴿ اَللّٰهُمَّ اَللّٰهُ ﴾	٤١
١١٨	٧	﴿ تَاوِيْلُهُ اِلَّا اللّٰهُ ﴾	٤٢
١١٠	١٣	﴿ وَاللّٰهُ يُؤَيِّدُ ﴾	٤٣
٧٣	٣٥	﴿ قَالَتْ اَمْرًا تَعْمَرَنَ ﴾	٤٤
١٣٠	٥٥	﴿ قَالَ اللّٰهُ ﴾	٤٥
٧٣	٦١	﴿ فَتَجْعَلُ لَعْنَتَ اللّٰهِ عَلٰى الْكٰذِبِيْنَ ﴾	٤٦
٧١	١٠٣	﴿ وَاذْكُرُوْا نِعْمَتَ اللّٰهِ عَلَيْكُمْ اِذْ كُنْتُمْ ﴾	٤٧
٧١	١٠٧	﴿ فِى رَحْمَةِ اللّٰهِ هُمْ فِيْهَا خٰلِدُوْنَ ﴾	٤٨
١٤٥	١١٩	﴿ اَوْلَآءِ ﴾	٤٩
١٤٢-١٤١	١٤٤	﴿ اَقْبَابِ مَّاتَ ﴾	٥٠
سورة النساء			
٩٩	٤٠	﴿ مِنْ لَدُنْهُ ﴾	٥١
١١٧	٤٣	﴿ جَاءَ ﴾	٥٢
١٠٢	٥٨	﴿ نِعْمًا ﴾	٥٣
١٤٥	٨٣	﴿ اَوْلٰٓئِ ﴾	٥٤

١٠٢	١٥٤	﴿وتَعَدُّوا﴾	٥٥
١٤٠، ١٣٦	١٧٦	﴿إِمْرُؤًا﴾	٥٦
سورة المائدة			
٧١	٧	﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ﴾	٥٧
٧١	١١	﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ﴾	٥٨
٧١	٢٠	﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ﴾	٥٩
سورة الأنعام			
١٤٢-١٤١	٣٤	﴿مِنْ نَبَائِي﴾	٦٠
١١٥	٧٣	﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ <sup>٨</sup> ﴾	٦١
٩٨	٩٩	﴿فِتْوَانٌ﴾	٦٢
٧٦	١١٥	﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾	٦٣
١١٧	١٦٤	﴿وَمُحِبَّائِي﴾	٦٤
سورة الأعراف			
٧٠	٥٦	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٦٥
١٤٢	١٠٣	﴿مَلَأِيهٖ﴾	٦٦

٧٤	١٣٧	﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ﴾	٦٧
١٤٥	١٤٥	﴿سَاءَ وَرِيقُكُمْ﴾	٦٨
سورة الأنفال			
٧٢	٣٨	﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾	٦٩
١٣٧	٦٥ و ٦٦	﴿مَا يَتَّبِعُونَ﴾	٧٠
سورة التوبة			
١٣٦	٤٧	﴿لَا وُضِعُوا﴾	٧١
سورة يونس			
١٤٢-١٤١	١٥	﴿مِنْ تَلْقَاءِ نَارٍ﴾	٧٢
٧٦	٣٣	﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾	٧٣
١٠٢	٣٥	﴿يَهْدِي﴾	٧٤
٧٧	٩٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	٧٥
سورة هود			
١٠٥	٤١	﴿مُجْرِبِهَا﴾	٧٦

١١٠	٤٤	﴿يَلْسَمَاءُ أَقْلِعِصَّ﴾	٧٧
١٠٣	٤٤	﴿وَعِضَّ﴾	٧٨
٧٠	٧٣	﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ﴾	٧٩
١١٧، ١٠٣	٧٧	﴿سَعَاءُ﴾	٨٠
٧٤	٨٦	﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	٨١
١٤٧، ١٢١	١٠٥	﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾	٨٢
سورة يوسف			
٧٦	٧	﴿ءَايَاتُ اللَّسَّانِينَ﴾	٨٣
٧٦	١٥ و ١٠	﴿فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾	٨٤
١٤٧، ١٠٧-١٠٦	١١	﴿تَأْمَنَّا﴾	٨٥
٧٣	٣٠	﴿أَمْرَاتُ الْعَزِيزِ تَرْوُدُ﴾	٨٦
٧٣	٥١	﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾	٨٧
١٤٣	٧٥ و ٧٤	﴿جَزَاءُ وَهْمٍ﴾	٨٨
١١٠	٧٦	﴿وَعَاءِ أَخِيهِ﴾	٨٩
١٣٧	٨٠	﴿إِسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾	٩٠

١٣٩ ، ١٣٥	٨٥	﴿ تَفْتَوًا ﴾	٩١
١٣٧ ، ١٣٥	٨٧	﴿ تَأْيِسُوا ﴾	٩٢
١٣٧	٨٧	﴿ يَايَسِّ ﴾	٩٣
١٢٣	١٠١	﴿ أَنْتَ وَلِيٌّ ﴾	٩٤
١٣٧	١١٠	﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ ﴾	٩٥
سورة الرعد			
١٢١	٢٥	﴿ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾	٩٦
١٣٧	٣١	﴿ يَايَسِّ ﴾	٩٧
سورة إبراهيم			
١٤٧-١٤٦	٥	﴿ يَايَسِّمُ اللَّهُ ﴾	٩٨
٧٢	٦	﴿ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ ﴾	٩٩
٧١	٢٨	﴿ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾	١٠٠
٧٢	٣٤	﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾	١٠١
سورة النحل			
١١٩	٢٧	﴿ تَشَقُّوتُ فِيهِمْ ﴾	١٠٢

٧٢	٥٣	﴿ وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾	١٠٣
٩٩	٥٣	﴿ مِّن نِّعْمَةٍ ﴾	١٠٤
٧٢	٧٢	﴿ وَنِعْمَتِ اللَّهِ هُم يَكْفُرُونَ ﴾	١٠٥
٧٢	٨٣	﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾	١٠٦
٧٢	١١٤	﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾	١٠٧
سورة الإسراء			
١١٨	٧	﴿ لِسْتَعُوا ﴾	١٠٨
١٣١-١٣٠، ٩٤	٢١ و ٢٠	﴿ مَحْطُورًا ﴿٢٠﴾ أَنْظِرْ ﴾	١٠٩
١٣٣	٧١	﴿ فَمَنْ أوتِيَ ﴾	١١٠
١٢٢	٩٧	﴿ الْمُهْتَدِيَّ ﴾	١١١
سورة الكهف			
٩٩	٢	﴿ مِّن لَّدُنْهُ ﴾	١١٢
١١٨	١٦	﴿ فَأَوْدَأَ إِلَى الْكَهْفِ ﴾	١١٣
١٠٦	١٧	﴿ وَتَرَى السَّمَاسَ ﴾	١١٤
١٢٢	١٧	﴿ الْمُهْتَدِيَّ ﴾	١١٥

١٣٨-١٣٧	٢٣	﴿لِشَاءِ﴾	١١٦
١٢٢	٢٤	﴿عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾	١١٧
سورة مريم			
٧٠	٢	﴿ذَكَرَ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾	١١٨
١٣١	٧	﴿بِعَلْمِ إِسْمِهِ﴾	١١٩
١٣٨ ، ١٣٥	٤٨	﴿وَأَدْعُوا رَبِّي﴾	١٢٠
سورة طه			
١٠٥	١	﴿طه﴾	١٢١
١٤٥	٧١	﴿وَلَا صَلَّيْتَكُمْ﴾	١٢٢
١٤٥	٨٤	﴿أَوْلَاءِ﴾	١٢٣
سورة الأنبياء			
١٤٥	٣٧	﴿سَاءَ وَرِيكُمْ﴾	١٢٤
١٤٣	٤٢	﴿يَكَلُّوكُمْ﴾	١٢٥
سورة المؤمنون			
١٣٢	١	﴿فَدَأْفَلَحَ﴾	١٢٦

١٢٥	٩٣	﴿ قُلْ رَبِّ ﴾	١٢٧
سورة النور			
٧٣	٧	﴿ وَالْخَمِيسَةَ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾	١٢٨
٩٩	٣٣	﴿ مِنْ مَالِ اللَّهِ ﴾	١٢٩
سورة النمل			
١٣٦-١٣٥	٢١	﴿ لَا أذْبَحَنَّهُ ﴾	١٣٠
١٢٦	٢٢	﴿ فَقَالَ أَحَطْتُ ﴾	١٣١
١٢٢	٣٦	﴿ فَمَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ ﴾	١٣٢
سورة الشعراء			
١٤٥	٤٩	﴿ وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ ﴾	١٣٤
١٣٩	١٩٧	﴿ عَلِمُوا ﴾	١٣٥
سورة القصص			
٧٣	٩	﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾	١٣٦
٧٤	٩	﴿ فَرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ ﴾	١٣٧
١٠٦	٣٦	﴿ مُفْتَرَى ﴾	١٣٨
سورة العنكبوت			

١٣٢	١	﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ﴾	١٣٩
١١٧،١٠٣	٣٣	﴿سَعَاءٍ﴾	١٤٠
٧٦	٥٠	﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾	١٤١
سورة الروم			
١٤٢	٨	﴿بَلِقَائِ﴾	١٤٢
١١٨	١٣	﴿شَفَعْتُمْ﴾	١٤٣
٧٤	٣٠	﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾	١٤٤
١٣٩	٣٩	﴿مِنْ رَبِّوًا﴾	١٤٥
٧٠	٥٠	﴿إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾	١٤٦
سورة لقمان			
٩٦	٥	﴿هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾	١٤٧
٧٢	٣١	﴿تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾	١٤٨
سورة الأحزاب			
٩٤	٦ و ٥	﴿رَحِيمًا ﴿٥﴾ النَّبِيِّ﴾	١٤٩
٧٢	٦٢ و ٣٨	﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾	١٥٠
١٢٣	٥٣	﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾	١٥١

سورة سبأ			
٧٦	٣٧	﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفِ عَامُونَ﴾	١٥٢
١٠٦	٤٣	﴿مُفْتَرَى﴾	١٥٣
١٠٣	٥٤	﴿وَحِيل﴾	١٥٤
سورة فاطر			
٧٢	٣	﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾	١٥٥
٧٦	٤٠	﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَاتٍ مِّنْهُ﴾	١٥٦
١٣٠	٤٢ و ٤٣	﴿نُفُورًا ﴿١٥٦﴾ اِسْتِكْبَارًا﴾	١٥٧
٧٢	٤٣	﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿	١٥٨
٧٢	٤٣	﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾	١٥٩
سورة يس			
١١٧ ، ١٠٩	١٠	﴿ءَا نذَرْتَهُمْ﴾	١٦٠
١٠٢	٤٩	﴿يَخْضِبُونَ﴾	١٦١
سورة الصافات			

١١٩	١	﴿ وَالصَّفَّاتِ ﴾	١٦٢
١٣٣	٣ و ٤	﴿ ذِكْرًا ۝ لَّانِ إِلَهَكُمْ ﴾	١٦٣
٧٤	٦٢	﴿ أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ ﴾	١٦٤
سورة الزمر			
١٠٣	٦٩	﴿ وَجَنَىءِ ﴾	١٦٥
١٠٣	٧١ و ٧٣	﴿ وَسَيْقِ ﴾	١٦٦
سورة غافر			
٧٧	٦	﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ﴿	١٦٧
١٣٩	٤١ و ٤٢	﴿ أَدْعُوكُمْ ﴾	١٦٨
٧٢	٨٥	﴿ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ﴾	١٦٩
سورة فصلت			
٧٦	٤٧	﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾	١٧٠
سورة الزخرف			
٧٠	٣٢	﴿ أَهْرٍ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾	١٧١

٧٠	٢٣	﴿وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾	١٧٢
سورة الدخان			
١٣٨	١٥	﴿إِنَّا كَاشِفُوهُمْ﴾	١٧٣
٧٤	٤٣	﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾	١٧٤
سورة محمد ﷺ			
١٣٨	٣١	﴿وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾	١٧٥
سورة الذاريات			
١٢٩	٢٢	﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾	١٧٦
١٤٥-١٤٤، ١٤٢	٤٧	﴿بِأَيْدِي﴾	١٧٧
سورة الطور			
١٤٠	٢٤	﴿لَوْلَا﴾	١٧٨
٧٢	٢٩	﴿فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾	١٧٩
سورة النجم			
٩٥	٥٠	﴿عَادَا الْأُولَى﴾	١٨٠
سورة القمر			

١٤٧	٨	﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾	١٨١
سورة الرحمن			
١٤١	٢٢	﴿اللُّؤْلُؤُا﴾	١٨٢
١٣٤	٤٤	﴿بَيْنَ حَمِيمٍ - اِ﴾	١٨٣
١٣٣	٥٤	﴿مِنِ اسْتَبْرَقٍ﴾	١٨٤
سورة الواقعة			
٧٤	٨٩	﴿وَحَنَّتْ نَعِيمٍ﴾	١٨٥
سورة المجادلة			
٧٤	٨	﴿وَيَنْتَجِبُونَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾	١٨٦
٧٤	٩	﴿فَلَا تَنْجُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾	١٨٧
سورة الطلاق			
١٤٥	٤ و ٦	﴿اَوْثَتْ﴾	١٨٨
سورة التحريم			
٧٣	١٠	﴿أَمْرَاتِ نُوحٍ﴾	١٨٩

٧٣	١٠	﴿وَأَمْرَاتٍ لُّوطٍ﴾	١٩٠
٧٣	١١	﴿أَمْرَاتٍ فِرْعَوْنَ﴾	١٩١
٧٤	١٢	﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾	١٩٢
سورة الملك			
١٠٣	٢٧	﴿سَيِّئَاتٍ﴾	١٩٣
سورة القلم			
١٤٧-١٤٦، ١٤٢	٦	﴿بِأَيِّكُمْ﴾	١٩٤
سورة المرسلات			
١٣٣	١٢	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا يَوْمَ اجْتَلَتْ﴾	١٩٥
١٢٧	٢٠	﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾	١٩٦
٧٧	٣٣	﴿كَأَنَّهُ جُمِلَتِ صُفْرًا﴾	١٩٧
سورة الغاشية			
٩٦	٨	﴿يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾	١٩٨
سورة الفجر			
١٠٣	٢٣	﴿وَجَنَىءٍ﴾	١٩٩

سورة الليل			
٩٩	١٩	﴿مِنْ نَعْمَةٍ﴾	٢٠٠
سورة الناس			
١١٥	١	﴿يَرْبِّ النَّاسِ﴾	٢٠١

## فهرس القراءات القرآنية

الصفحة	القارئ	السورة	رقمها	الآية
١٠٩، ١١٧	ورش	البقرة	٦	﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾
١٣٢	ورش	البقرة	١٠	﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
١٠٣	الكسائي وهشام ورويس	البقرة	١١	﴿قِيلَ﴾
١١٨	نافع	البقرة	٢٨	﴿كُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾
١٠٥	أبو عمرو والصورى ودورى الكسائى والأزرق وروح ورويس	البقرة	٣٤	﴿الْجَبْرِيسِ﴾
١٣٤	ورش	البقرة	١٣٧	﴿بِإِنِّ-أَمْنُوا﴾

١١٠	ورش	البقرة	١٥٠	﴿لَيْلًا﴾
١٠٥	الأزرق ودوري الكسائي والصوري وأبو عمرو	البقرة	١٦٤	﴿وَالنَّهَارِ﴾
١١٨، ١٢١	المدنيان والبصريان	البقرة	١٨٦	﴿أَلَدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾
١٠٢	قالون وأبو عمرو وشعبة	البقرة النساء	٢٧١ ٥٨	﴿نَجْمًا﴾
١١٠	ورش وأبو جعفر	آل عمران	١٣	﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ﴾
١٠٢	قالون	النساء	١٥٤	﴿وَتَعَدُّوا﴾
١١٧	المدنيان	الأنعام	١٦٤	﴿وَمَحْيَا﴾
١٠٢	قالون وأبو عمرو	يونس	٣٥	﴿يَهْدِي﴾
١٠٥	حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو وحفص وورش	هود	٤١	﴿مُجْرِيهَا﴾
١١٠	نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس	هود	٤٤	﴿يَلْسَمَاءُ أَقْلِعِ﴾

١٠٣	الكسائي وهشام ورويس	هود	٤٤	﴿وَغِيضَ﴾
١٠٣، ١١٧	المدنيان والكسائي وابن عامر ورويس	هود العنكبوت	٧٧ ٣٣	﴿سَعَاءَ﴾
١٢١، ١٤٧	المدنيان والبصريان والكسائي وابن كثير	هود	١٠٥	﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾
-١٠٦ ١٠٧، -١٤٧ ١٤٨	جميع القراء	يوسف	١١	﴿تَأْمَنَّا﴾
١٣٣	ورش	الإسراء	٧١	﴿بِمَنْ أوتِيَ﴾
١٢٢	المدنيان والبصريان	الإسراء الكهف	٩٧ ١٧	﴿الْمُهْتَدِ﴾
١١٠	نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس	يوسف	٧٦	﴿وَعَاءِ أَخِيهِ﴾
١٢٢	المدنيان والبصريان وابن كثير	الكهف	٢٤	﴿عَبَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾

١٠٥	شعبة وحمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو وورش	طه	١	﴿ طه ﴾
١٢٢	المدنيان وأبو عمرو وحفص ورويس	النمل	٣٦	﴿ فَمَاءَاتِنِ ٱللَّهُ ﴾
١٠٦	حمزة والكسائي وخلف والأزرق وأبو عمرو	القصص سبأ	٣٦ ٤٣	﴿ مُفْتَرَى ﴾
١٣٢	ورش	العنكبوت	١	﴿ ٱلَّذِينَ أَحْسَبَ ٱلنَّاسُ ﴾
١٠٣	الكسائي وابن عامر ورويس	سبأ	٥٤	﴿ وَحِيلَ ﴾
١٠٢	قالون وأبو عمرو	يس	٤٩	﴿ يَخْضِبُونَ ﴾
١٣٣	ورش	الصفات	٤	﴿ ذِكْرًا ۝ إِنَّ إِلَهَكُمْ ﴾
١٠٣	الكسائي وهشام ورويس	الزمر الفجر	٦٩ ٢٣	﴿ وَجَنَى ﴾
١٠٣	الكسائي وابن عامر ورويس	الزمر	٧١ ٧٣	﴿ وَسَيْقَ ﴾
٩٥	المدنيان والبصريان	النجم	٥٠	﴿ عَادًا ٱلأُولَى ﴾

١٣٤	ورش	الرحمن	٤٤	﴿ وَبَيِّنَ حَمِيمٍ - اِنْ ﴾
١٣٣	ورش	الرحمن	٥٤	﴿ مِيسِ اسْتَبْرَقٍ ﴾
١٣٣	ورش	المرسلات	١٧	﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ اجَّالَتْ ﴾
١٢٧	جميع القراء	المرسلات	٢٠	﴿ اَلَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾
١٠٣	المدنيان والكسائي وابن عامر ورويس	الملك	٢٧	﴿ سَيِّئَتْ ﴾

### فهرس الأبيات الشعرية

م	البيت	القائل	الصفحة
<b>قافية الهمزة</b>			
١	فمذهب القراء نقط الياء إن صورت همزا بلا امتراء	ابن القاضي	١٥٣
٢	أن تجعل الجميع بالحمراء هذا تمام الضبط والهجاء	الخراز	١٤٨
٣	وحذف البعض من أولياء مع مضمرة وألف البناء	الخراز	١٤٣
٤	فرجح التنزيل فيها الهاء ومقنع حكاها سواء	الخراز	٧٤
٥	والقلب للباء وماللهاء من صلة من واو او من ياء	الخراز	١٤٨
<b>قافية الألف</b>			
٦	والواو والياء إذا أبقينا غنتها عندهما أثبتنا	الخراز	١٠٠

٩١	الخرّاز	واوا كذا أمامه أو فوقاً وتحتة الكسرة ياء تلقى	٧
٩٤	الخرّاز	وقبل حرف الحلق ركبتهما وقبل ما سواه أتبعتهما	٨
١٠٠	الخرّاز	علامة التشديد والسكونا إن شئت أو عرّهما والنونا	٩
٨٣	الشاطبي	فجردوه كما يهوى كتابته مافيه شكل ولا نقط فيحتجرا	١٠
٩٥	الخرّاز	وعوضن إن شئت ميما صغرى منه لباء إذ بذاك يُقرأ	١١
١١٨	أبو عبد الله القيسي	واجعل لورش الإمام مطا من فوقها إن أبدلت أو خطأ	١٢
١٣٣	الخرّاز	ففوقه أو تحتة أو وسطا في موضع الهمز الذي قد سقطا	١٣
١٤٣	الخرّاز	رفعاً وجرّاً، وجزاء يوسفاً في المقنع الهمز قليلاً حذفاً	١٤
<b>قافية الحاء</b>			
١٢٠	ميمون المصمودي	وفي نزول المد في الفواتح وجهان خذ تعليله عن راجح	١٤
<b>قافية الدال</b>			
١٤٨	الخرّاز	ونحو: يدع الداع والتشديد ومطة ودارة المزيد	١٥
<b>قافية الراء</b>			
٩٧	الخرّاز	القول في المدغم أو ما يظهر فمظهر سكونه مصور	١٦
<b>قافية الطاء</b>			
١٢٠	ميمون المصمودي	فعدم النزول يني الخط واللفظ بالنزول وهو القسط	١٧
٨١	أبو عبد الله القيسي	فالأول الذي بدأ بالنقط الدوّلي ذو الحجا والقسط	١٨

١١٩، ١٢٤	الخرّاز	وإن تكن ساقطة في الخطّ ألحقها حمرا لجعل المطّ	١٩
<b>قافية العين</b>			
١٥٣	ابن القاضي	وعكسه عند النحاة شائع وقيل في نحو: ليلاً واقع	٢٠
<b>قافية الفاء</b>			
٧٧	ابن الجزري	.....وكل ما اختلف جمعا وفردا فيه بالتاء عُرِفَ	٢١
١٥٣	ابن القاضي	لكن جرى عملهم في الطرف بكلها من غير نقط فاعرف	٢٢
٩١	الخرّاز	ففتحة أعلاه وهي ألف مبطوحة صغرى وضم يعرف	٢٣
١٤٩	ابن معطي	وكتبوا الهمز على التخفيف وأولا بالألف المعروف	٢٤
<b>قافية اللام</b>			
١٣٣	الخرّاز	وحكمها لورشهم في النقل كحكمها في ألفات الوصل	٢٥
<b>قافية الميم</b>			
١٠٤	الخرّاز	وكل ما اختلسن أو يشم فالشكل نقط والتعري حكّم	٢٦
١٤٨	الخرّاز	ونقط تأمنا وما يشم مع الذي اختلسته فالحكّم	٢٧
١٤٧	الخرّاز	وشدد الثاني من بأييكم وعرّأولا لما قد يدغم	٢٨
٨٢	أبو عبد الله القيسي	وقيل ذاك نصر نجل عاصم طوبى لذي التقوى الرّكي العالم	٢٩
<b>قافية النون</b>			

١١٥	الخرّاز	وطرفاه فوق قائمان وفي سوى الأعلى منكسان	٣٠
١٤٨	الخرّاز	وكل ما ذكرت من تنوين أو حركات ومن السكون	٣١
<b>قافية الهاء</b>			
١٠٧	الخرّاز	ونون تأمنا إذا ألحقته فانقط أماما أو به عوّضته	٣٢
١٠٤	الخرّاز	وعوضنّ الفتحة المماله بالنقط تحت الحرف للإماله	٣٣
١١٥	الخرّاز	وبعض أهل الضبط دالا جعله يكون إن كان بكسر أسفله	٣٤
١٥٣	ابن القاضي	وصرح الداني في محكمه بعدم النقط فثق بقوله	٣٥
١١٥	الخرّاز	وفوقه فتحا وفي انضمامه يكون لا امتراء من أمامه	٣٦
<b>قافية الياء</b>			
٨٢	أبو عبد الله القيسي	وقيل نجل يعمر التقيّ وذاك يحيى العالم الرّكبيّ	٣٧
١٥٣	ابن القاضي	والظاهر النقط لدى الممال مع زائد قله ولا تبالي	٣٨
١٥٣	ابن القاضي	وفي حروف ينفق الوجهان إذا تطرفت فخذ بياني	٣٩
١٢٣	الخرّاز	كذا قياس نحو: لا يستحيي كقوله: أنت وليي، يُحيي	٤٠

### فهرس الأعلام.

م	اسم العلم	الصفحة
١	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، الجعبري، أبو إسحاق أو أبو	٨٥

	محمد.	
٨٧	الحجاج بن يوسف بن الحكم ابن أبي عقيل، الثقفي، أبو محمد.	٢
١٥١	حسين: وقيل حسن بن علي بن طلحة الرجزاجي الشوشاوي، أبو علي، أو أبو عبد الله.	٣
١٢٢	حفص بن سليمان بن المغيرة، الدوري مولاهم، الأسدي، الكوفي، البزاز، المقرئ، الإمام، أبو عمر.	٤
٨٧، ٨٩، ٩٠، ١٠١، ١١٣، ١١٤	الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن، الفراهيدي، ويقال: الفرهودي، الأزدي، النحوي، البصري، أبو عبد الرحمن.	٥
١٢٢	زبان بن العلاء بن عمار بن العريان، التميمي، المازني، المقرئ، النحوي، البصري، أبو عمرو.	٦
٩٨، ١١٢، ١١٤	سليمان بن نجاح، بن أبي القاسم، الأموي، أبو داود.	٧
٧٧	شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، الدمشقي الشافعي، أبو الخير.	٨
٨٠، ٨١، ١٠١	ظالم بن عمرو بن سفيان، أبو الأسود الدؤلي.	٩
٨٦	عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، الغرناطي، الحافظ، القاضي، أبو محمد.	١٠
١٠٨، ١٥٣	عبد الرحمن بن أبي القاسم ابن القاضي، المكناسي، الفاسي، المالكي، أبو زيد.	١١
٨٧	عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، القرشي، الدمشقي، أبو الوليد.	١٢

١٥٢، ٨٥	عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري، الأندلسي، الفاصي، المالكي، أبو محمد.	١٣
١٠٩، ١١٠، ١١٧، ١١٨، ١٣٢، ١٣٣	عثمان بن سعيد، بن عبد الله بن عمرو بن سليمان، وقيل: بن عديّ بن غزوان، الملقب بورش، المصري المقرئ، أبو سعيد أو أبو القاسم.	١٤
٨٢، ٩٢، ١٠٣، ١٠٤، ١١٤، ١٢٧، ١٥١، ١٥٣	عثمان بن سعيد بن عثمان، الدّاني، الأموي، مولا هم القرطي، ابن الصيرفي، أبو عمرو.	١٥
٨٩	عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسبيوئيه، الفارسي، ثم البصري.	١٦
١٤٢	الغازي بن قيس، الأندلسي، الأمويّ، أبو محمد.	١٧
٨٣	القاسم بن فيرّه بن خلف بن أحمد، الرّعيني الشاطبي، المقرئ، الضرير، الإمام أبو محمد، وأبو القاسم.	١٨
١١٨، ٨١	محمد بن أبي الربيع سليمان بن موسى القيسي الضرير، أبو عبد الله.	١٩
٨٠، ٨٩، ٩١، ٩٤، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٧، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨	محمد بن عبد الجليل التّنسي، التّلمساني، المغربي، المالكي، أبو عبد الله.	٢٠
٧٤، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٧، ١١٢، ١١٥	محمد بن محمد بن إبراهيم، الأموي الشّريشي، المغربي، الشهير بالحرّاز، أبو عبد الله.	٢١

١١٦، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧		
٩١	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عَمَيْر، الأزدي، ثم الثمالي، المعروف بالمبرّد، أبو العباس.	٢٢
١٢٧	مَكِّي بن أبي طالب (حُمُوش) بن محمد بن مختار، القيسي، المغربي، القيرواني، القرطبي، أبو محمد.	٢٣
١٢١، ١٢٢، ١٣١	نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم، الليثي مولاهم، المقرئ، المدني، أبو رُوَيْم.	٢٤
٨٧، ٧٩	نَصْر بن عاصم الليثي، ويقال: الدُّوَيْلي البصري النحوي.	٢٥
١٤٩	يحيى بن معطي، وقيل: بن عبد المعطي، بن عبد النور زين الدين المغربي، الزواوي، أبو الحسين.	٢٦
٨٧، ٧٩	يَحْيَى بن يَعْمَر العُدَواني البصري، أبو سليمان.	٢٧

### فهرس المصطلحات

#### لأول ورود لها

رقم الصفحة	المصطلح	م
١٠٩	الإبدال	١
٩٤	الإتباع	٢

١٠٠	الاختلاس = الإخفاء	٣
١٢٥	الإدغام التام (الخالص)	٤
١٢٦	الإدغام الناقص	٥
٨٨	الإشمام	٦
٨٢	الإعجام	٧
٨٣	الإعراب	٨
١٢٨	ألف الوصل	٩
١٠٤	الإمالة	١٠
٩٣	التركيب	١١
١٠٩	التسهيل	١٢
١٢٨	الجرة = الصلة	١٣
١١٢	الدَّارَة	١٤
١٠١	الروم	١٥
٨٣	الشكل	١٦
١٢٣	القياس	١٧
١٠٧	الكخلاء	١٨
١١٦	المد = المط	١٩

١١٨	المد المتصل	٢٠
١١٨	المد المنفصل	٢١
٨٢	النقط	٢٢
٩٥	النقل	٢٣
١٢١	هاء الضمير	٢٤
٨٨	الهمز	٢٥
١٣٨	واو الفرد	٢٦
١٤٧	ياءات الزوائد	٢٧

## فهرس أسماء الكتب

رقم الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب	م
١٢٠	أبو وكيل، ميمون المصمودي	تحفة المنافع	١
٨٦	أبو محمد، عبد الحق ابن عطية	تفسير ابن عطية (القول الوجيز)	٢
١٤٠، ٧٤	أبو داود، سليمان ابن نجاح	التنزيل	٣
٨٥	أبو إسحاق، برهان الدين الجعبري	جميلة أرباب المراصد	٤
١١٥، ١٠٦، ١١٦	أبو عبد الله، محمد التنسي	الطراز في شرح ضبط الخراز	٥
٨٣	القاسم بن فيرّه الشاطبي	العقيلة	٦
١٥٢، ٨٥	عبد الواحد ابن عاشر الأنصاري	فتح المنان	٧
٨٤	مجد الدين الفيروز آبادي	القاموس	٨
١٥٢	أبو علي، الحسن المنبهي	كشف الغمام	٩
١٥٣، ١٥١	أبو عمرو، عثمان الداني	المحكم	١٠
٧٧	أبو الخير، محمد الجزري	المقدمة الجزرية	١١
١٤٣، ٧٤	أبو عمرو، عثمان الداني	المقنع	١٢
١٥٢، ٨٦	أبو عبد الله، محمد الخراز	مورد الظمان	١٣
١١٨، ٨١	أبو عبد الله، محمد القيسي	الميمونة الفريدة	١٤

## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً: المصاحف الشريفة.

١. المصحف الشريف الحسنيّ المسبّع، برواية ورش عن نافع، طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، عام ١٤١٧هـ.
٢. مصحف المدينة النبوية برواية قالون عن نافع، طبع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، عام ١٤٢٨ هـ.
٣. مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع، طبع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، عام ١٤٢٨ هـ.
٤. مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي برواية حفص عن عاصم، إصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة، عام ١٤٢٦هـ.

### ثانياً: المخطوطات.

١. تنبيه العطشان على مورد الظمان، لحسين بن علي بن طلحة الرجرجي الشوشاوي (ت ٨٩٩هـ)، مخطوط في مكتبة الملك عبدالعزيز بالرياض، برقم (٤/١٧١).
٢. حُلَّة الأعيان على عمدة البيان (شرح ضبط الخراز)، لحسين أوحسن بن علي بن طلحة الرجرجي الشوشاوي (ت: ٨٩٩هـ)، نسخة الكترونية من موقع المحجة، مصورة عن نسخة الخزنة الملكية الحسنية، بالرباط، رقم الحفظ (٦٧٤).
٣. فتح المنان المروي بمورد الظمان، لعبد الواحد بن عاشر الأنصاري (ت ١٠٤٠هـ)، مكتبة الحرم النبوي الشريف برقم (٨/١٠٧)، نسخة الكترونية مصورة من موقع مكتبة المحجة.

- ٤ . كشف الحجاب عن مرشد الطلاب، محمد بن عبد الرحمن النابلي، المكتبة الأزهرية ، الرقم العام (٤٢٧٦)، الرقم الخاص: ٣٨٦.
- ٥ . الكواكب الدرّيّة فيما تثبت به أوائل الشهور العربية، محمد بن عبدالرحمن النابلي، المكتبة الأزهرية رقمها (١٢٩٧٦).
- ٦ . نتيجة موقع عقرب الساعات على قدر حصص أوائل أوقات الصلوات في الشهور القبطية، لجامعها محمد بن عبدالرحمن النابلي، المكتبة الأزهرية رقمها (٢٨٨٩٨).

### ثالثًا: الكتب المطبوعة.

- ١ . أبجد العلوم، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢ . إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لعبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: الشيخ جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط: الأولى ١٤٢٩هـ.
- ٣ . إتحاف أهل الزمان بملوك تونس وعهد الأمان، لأحمد ابن أبي الضيّف، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، طبع عام ١٩٧٩ م.
- ٤ . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ويسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القرآت" ، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت ١١١٧هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ م .
- ٥ . الإتيقان في علوم القرآن، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، دار النشر : مجمع الملك فهد، ط: الأولى ١٤٢٦هـ.

٦. الإحاطة في أخبار غرناطة، لمحمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
٧. إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، دار المعرفة ببيروت.
٨. أخبار النحويين البصريين، للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، ط: ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.
٩. إرشاد الطلاب والباحثين إلى بعض الكتب المطبوعة في علوم قراءات الكتاب المبين، إعداد: سعد عبد الحكيم سعد، مُدرّس القراءات بكلية المعلمين بمكة المكرمة، عام ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
١٠. إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين، للدكتور: محمد محمد محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، دار محيسن بالقاهرة، ط ٢: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١١. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
١٢. إرشاد القراء والكتّابين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، لأبي عبيد رضوان بن محمد بن سليمان الشهير بالمخلّاتي (ت: ١٣١١هـ)، طبع بدارسة وتحقيق: أبي الخير عمر بن مالم أبة بن حسن المراطي، في جزأين، مكتبة الإمام البخاري بمصر، ط ١: عام ٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ.
١٣. الأزهر في ألف عام، أحمد محمد عوف، مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
١٤. أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٥. استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف عند علماء الأندلس والمغرب، بين التأصيل الفقهي والتطبيق المنهجي، للدكتور: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، ط١: عام ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٦. أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت.

١٧. أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، للإمام أبي داود سليمان بن نجاح (ت: ٤٩٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة الطبع: ١٤٢٧هـ.

١٨. الإضاءة في بيان أصول القراءة، لمحمد علي الضباع، مراجعة: جمال الدين شرف، وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٩. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.

٢٠. الإعلام بمن حل مراكز وأعمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم السملالي، راجعه: عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢١. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٢٢. الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش (ت: ٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث.

٢٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)،

المكتبة العنصرية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٢٤. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)،

تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط:

الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

٢٥. أوراق غير منشورة من المحكم، أ. د. غانم قدوري الحمد، بحث منشور في مجلة كلية الإمام الأعظم

بيغداد، العدد: ٤، عام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

٢٦. إيثار الإنصاف في آثار الخلاف، ليوسف بن قزأوغلي - أو قزغلي - ابن عبد الله، أبو المظفر، شمس

الدين، سبط أبي الفرج ابن الجوزي (ت: ٦٥٤هـ)، تحقيق: ناصر العلي الناصر الخليلي، دار السلام

- القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٨.

٢٧. إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد

الرحمن رمضان، دمشق، ١٣٩١هـ.

٢٨. إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في فن الضبط، لعبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، دار غراس للنشر

بالكويت، ط: الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٢٩. البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت:

٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

٣٠. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من

لغة العرب، لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي،

بيروت - لبنان.

٣١. البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان رضي الله عنه، لابن معاذ الجهني الأندلسي (ت ٤٤٢هـ)،

تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمّار، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٣٢. برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي، شمس الدين، أبو عبد الله الوادي

آشي الأندلسي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الاسلامي - أثينا - بيروت، ط:

الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠.

٣٣. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط:

الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٣٤. بغية الطلب في تاريخ حلب، لعمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن

العلم (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.

٣٥. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت

٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة، ١٩٦٧ م.

٣٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق:

محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ببلنجان / صيدا.

٣٧. بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، وما أغفله مورد الظمان، وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان،

وما جرى عليه العمل من خلافيات الرسم في القرآن، وربما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح

بيان، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد المكناسي، المعروف بابن القاضي (ت: ١٠٨٢هـ)، قام بدراسته

وتحقيقه الدكتور: عبد الله بن بو شعيب البخاري، في رسالة الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة

المنورة، عام ١٤٠٨هـ.

٣٨. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.

٣٩. تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت ١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي.

٤٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٤١. تاريخ بغداد وذيوله، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٤٢. تاريخ بني زيان، ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان لمحمد بن عبد الله التنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب والمكتبة الوطنية الجزائرية، ١٩٨٥ م.

٤٣. تاريخ تونس المعاصر ١٨٨١-١٩٥٦ م، لحمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط: الأولى.

٤٤. تاريخ الخط العربي وآدابه، لمحمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكّي، طبع بمكتبة الهلال، ط: ١: سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

٤٥. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٤٦. تاريخ علماء الأندلس، لعبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ)، عنى بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٧. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلوة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط: الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٤٨. تاريخ القرآن الكريم، لمحمد طاهر الكردي، ملتزم طبعه ونشره مصطفى محمد يغمور بمكة، طبع للمرة الاولى، بمطبعة الفتح بجدة عام ١٣٦٥ هـ .
٤٩. تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، لمحمد صبري، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، عام ١٩٢٦ م.
٥٠. تاريخ مصر الحديث والمعاصر، عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢ هـ.
٥١. تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، محمد رفعت بك، المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٣٤ م.
٥٢. التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، حققه وعلق عليه: محمد الحجار، ط: الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
٥٣. تجبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان - الأردن / عمان، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٤. التحديد في الإتقان والتجويد، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)،

تحقيق: الدكتور غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار - بغداد / ساعدت جامعة بغداد على طبعه،

ط: الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٥. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)،

تحقيق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ -

١٩٧٠ م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣ م، مطبعة

فضالة - المحمدية، المغرب، ط: الأولى.

٥٦. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي -

بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥ هـ.

٥٧. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،

تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

٥٨. التمهيد في علم التجويد، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت

٨٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ -

١٩٨٥ م.

٥٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن

الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة

الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

٦٠. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار

النشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط: الأولى ٢٠٠١ م.

٦١. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣م.
٦٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٦٣. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة بالإمارات - الشارقة، ط: الأولى ١٤٢٩هـ.
٦٤. الجامع المفيد لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد المكناسي، المعروف بابن القاضي (ت: ١٠٨٢هـ)، دراسة وتحقيق: أنس بن عبد الله بن محمد بن أحمد الكندري، رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٣١هـ - ١٤٣٢هـ.
٦٥. الجامع لما يُحتاج إليه من رسم المصحف، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن وثيق الأندلسي (ت: ٦٥٤هـ)، طبع بتحقيق: أ. د. غانم قدوري الحمد، في دار عمّار بعمّان، ط ١: ٢٠٠٩م - ١٤٢٩هـ.
٦٦. جمال القراء وكمال الإقراء، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. مروان العطية - د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦٧. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٧م.

٦٨. جملة أرباب المرصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري

(ت ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: محمد خضير مضحي الزويجي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط:

الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٦٩. حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع = متن الشاطبية، للقاسم بن فيرّه بن خلف الرعيني

الشاطبي (ت ٥٩٥هـ)، ضبط: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري، ط ٦، عام ١٤٣٣ هـ.

٧٠. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني (ت:

١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط ٢، عام

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٧١. الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، سمير عمر إبراهيم،

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢ م.

٧٢. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي

الحموي الأصل، الدمشقي (ت: ١١١١هـ)، دار صادر - بيروت.

٧٣. خلاصة تاريخ تونس، لحسن حسني عبد الوهاب، الدار التونسية للنشر، مؤسسة الوحدة.

٧٤. خلال جزولة، لمحمد المختار السوسي، تطوان - المغرب.

٧٥. دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، صلاح أحمد هريدي، ١٩٩٩ م.

٧٦. دراسات في علوم القرآن الكريم، ل. أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط: الثانية عشرة

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٧٧. دراسات في علوم القرآن، لمحمد بكر إسماعيل (ت: ١٤٢٦هـ)، دار المنار، ط: الثانية ١٤١٩ هـ -

١٩٩٩ م.

٧٨. الدرة الجلية في رسم وضبط المصاحف العثمانية، أرجوزة طويلة، لميمون بن مساعد المصمودي، المعروف بـ غلام الفخار (ت: ٨١٦ هـ)، حققها الدكتور: ياسر إبراهيم المزروعى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط: ١: عام ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٧٩. درة المجال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بالقاضي (ت ٩٦٠ هـ - ١٠٢٥ م)، تحقيق: محمد الأحدي أبو النور، مكتبة دار التراث - القاهرة، المكتبة العريقة - تونس.
٨٠. الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، لأبي بكر عبد الغني المشتهر بالليبي، تحقيق: د/ عبد العلي أيت زعبول، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: الأولى ١٤٣٢ هـ.
٨١. دستور العلماء - جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢ هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٨٢. الدليل إلى المتون العلمية، لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٨٣. دليل الحيران على مورد الظمان في فني الرسم والضبط، للإمام إبراهيم المارغني التونسي (ت ١٣٤٩ هـ)، دراسة وتقديم د. عبدالسلام محمد البكاري، مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار الحديث بالقاهرة، عام ١٤٢٦ هـ.
٨٤. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: ٨٠٨ هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٨٥. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، لغاتم قدوري الحمد، دار عمار - الأردن، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٨٦. رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، للدكتور: شعبان بن محمد إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط: ١: عام ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٨٧. رسم المصحف ونقطه، للدكتور: عبد الحي حسين الفرماوي، طبع بالمكتبة المكيّة بمكة المكرمة، ودار نور المكتبات بجدة، ط: ١: عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٨٨. الرّعاية لتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة، لأبي محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، طبع بتحقيق: أ. د. أحمد حسن فرحات، دار عمّار بالأردن، ط: ٦: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٨٩. الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد بن عبد المنعم الحميري (ت: ٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة ببيروت، طبع على مطابع دار السراج، ط: الثانية ١٩٨٠ م.
٩٠. الروض النضير في أوجه الكتاب المنير، شرح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، لمحمد المتولي، تحقيق ومراجعة: محمد إبراهيم سالم، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ٢٠٠٦ م.
٩١. السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، لأحمد بن محمد أبو زيتحار (ت ١٤١٣هـ)، تحقيق: وتعليق د. ياسر إبراهيم المزروعى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٩٢. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٩٣. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطي)، لأبي القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (ت ٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط: الثالثة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
٩٤. سفير العالمين في إيضاح وتحرير وتجبير سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للدكتور: أشرف محمد فؤاد طلعت، طبع في جزأين، مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية، ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ.
٩٥. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، حققها ووضع فهارسها حفيد المؤلف د. الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني.
٩٦. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للشيخ علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠هـ) قرأه ونقحه: الشيخ محمد علي خلف الحسيني، وطبع في المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ١٩٩٩م - ١٤٢٠هـ.
٩٧. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الدهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: غير متوفر.
٩٨. شجرة النور الزاكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد بن محمد مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة الطبع ١٣٤٩هـ.
٩٩. شرح المقدمة الجزرية المسمى: الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، لأحمد بن محمد بن الجزري الدمشقي (طبعة قديمة).

١٠٠. شرح الجزرية المسمى الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تقديم وتعليق: عبد السلام عبد المعين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠١. شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد في علم الرسم، لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد القاصح العذري (ت ٨٠١هـ)، مراجعة: عامر السيد عثمان، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٠٢. شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفاف - محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٠٣. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: الأولى، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٠٤. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى - ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.

١٠٥. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، لأحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (ت ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٦. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ.

١٠٧. صفحات من تاريخ تونس، لمحمد بن الخوجة (ت ١٩٤٢م)، تقديم وتحقيق: حمادي السّاحلي، والجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط: الأولى ١٩٨٦م.
١٠٨. الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق: محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية، مركز البحوث العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٠٩. صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، لمحمد بن الحاج بن محمد الصغير الإفرائي، تقديم وتحقيق: عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء - المغرب، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١١٠. صلة الخلف بموصول السلف، لشمس الدين، أبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الرّوداني السوسني المكيّ المالكي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١١١. الضبط المصحفي، نشأته وتطوّره، للدكتور: عبد التواب مرسي حسن الأكرت، طبع بمكتبة الآداب بالقاهرة، ط: ١: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١١٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
١١٣. طبقات الشعراء، لعبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة، ط: الثالثة.

١١٤. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١١٥. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية، دار المعارف - مصر.
١١٦. الطراز في شرح ضبط الخراز، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله التَّنَسِي (ت ٨٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن أحمد شرشال، طبع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط: الثانية، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
١١٧. العبر في خبر من غبر، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
١١٨. عصر محمد علي، عبد الرحمن الراجعي، دار المعارف - القاهرة، ط: ٥، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١١٩. عقيلة أتراب القصائد في أسنى القصائد في علم رسم المصحف العثماني، لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت ٥٩٠هـ)، ١- تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات - جدة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ٢- تحقيق: فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠١٠ هـ.
١٢٠. غاية النهاية في طبقات القراء، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري الدمشقي (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: الشيخ جمال الدين شرف، والشيخ مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط: الأولى ١٤٢٩ هـ.

١٢١. غريب الحديث، لأبي عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق:

د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط: الأولى، ١٣٨٤

هـ - ١٩٦٤م.

١٢٢. فتح المنان على المنظومة المسماة " تحفة الأخوان " للاستاذ الشيخ أحمد قاسم في علم الميقات، شرح

محمد بن عبد الرحمن النابلي، المطبعة الميمنية بمصر، طبع سنة ١٣٢٥هـ.

١٢٣. فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق

ودراسة: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٢٣هـ.

١٢٤. فضائل القرآن للقاسم بن سلام، لأبي عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت:

٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)،

ط: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٢٥. فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، لصالح محمد الخيمي، مجمع اللغة

العربية - دمشق، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٢٦. فهرس ابن غازي " التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد، لابن غازي المكناسي

(ت ٩١٩هـ)، تحقيق: محمد الزاهي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالدار البيضاء، ١٣٩٩هـ.

١٢٧. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب

بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: الأولى.

١٢٨. القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق:

مكتب تحقيق: التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقشوسي، مؤسسة الرسالة

للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٢٩. قراءة الإمام نافع عند المغاربة دراسة في تاريخها ومقوماتها الأدائية من القرن الرابع الهجري إلى القرن العاشر، ل. د. عبد الهادي حميتو، طبع بوزارة الأوقاف المغربية.

١٣٠. قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت:

٨٢١هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ

- ١٩٨٢م.

١٣١. القواعد والإشارات في أصول القراءات، المؤلف: أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، الحموي

الخليبي (ت ٧٩١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط:

الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٣٢. القول السديد في علم التجويد، لعلي الله بن علي أبو الوفاء، دار الوفاء - المنصورة، ط: الثالثة،

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٣٣. كتاب المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود السجستاني عبدالله بن سليمان بن الأشعث (ت ٣١٦هـ)،

تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة بمصر، ط: ١: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٣٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور

باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور

لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب

العلمية)، ١٩٤١م.

١٣٥. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، للإمام أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي

(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالرحيم الطرهوني، دار الحديث، سنة الطبع: ١٤٢٨هـ.

١٣٦. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
١٣٧. لب اللباب في تحرير الأنساب، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار صادر - بيروت.
١٣٨. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر بدمشق، ط: الأولى ١٩٩٥م.
١٣٩. لسان العرب، لابن منظور (ت ٧٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف بالقاهرة.
١٤٠. لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق وتعليق: عامر السيد عثمان، عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر - القاهرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٤١. لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمان، لأحمد محمد زيتحار (ت ١٤١٣هـ)، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ٢٠٠٩م.
١٤٢. لقط الفوائد من لفاظة حقق الفوائد، لأحمد بن محمد أبي العافية المكناسي الشهير بابن القاضي (ت ١٠٢٥هـ)، ضمن موسوعة أعلام المغرب، الجزء الثاني، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي.
١٤٣. ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، لمحمد الهادي الشريف، تقريب: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط: الثالثة، دار سراس للنشر.
١٤٤. مباحث في علوم القرآن، للشيخ مناع القطان، مكتبة المعارف بالرياض، ط: الثالثة ١٤٢١هـ.

١٤٥. المبسوط في القراءات العشر، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابوري

(ت٣٨١هـ)، تحقيق: الشيخ جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة الطبع: ١٤٢٧هـ.

١٤٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي

(ت٥٤١هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - لبنان - ، ط:

الأولى ١٤١٣هـ.

١٤٧. المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر

بدمشق - سوريا، ط: الثانية ١٤١٨هـ.

١٤٨. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد

الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

١٤٩. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، ويسمى اختصاراً (التنزيل)، لأبي داود سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ)،

دراسة وتحقيق: د. أحمد بن أحمد بن مُعَمَّر شرشال، وطبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف

الشريف بالمدينة المنورة، في (خمسة أجزاء)، سنة: ٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ.

١٥٠. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، لإبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة

للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

١٥١. مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، لابن الطحان السماتي (ت ٥٦١هـ)، تحقيق: د. حاتم

الضامن، مكتبة الصحابة - الإمارات - الشارقة، مكتبة التابعين - عين شمس - القاهرة، ط:

الأولى، ٢٠٠٧م.

١٥٢. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.
١٥٣. المطالع النصري للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لنصر (أبو الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الفوائى الهوريني الأحمدى الأزهرى الأشعري الحنفى الشافعى (ت ١٢٩١هـ)، تحقيق: وتعليق: الدكتور طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٥٤. معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومى الحموى (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١٥٥. معجم الأعلام " معجم تراجم لأشهر الرجال ووالنساء من العرب والمستعربين المستشرقين، لبسام عبد الوهاب الجابى، الجفان والجاي للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.
١٥٦. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموى أبو عبد الله (ت ٦٢٢هـ)، دار الفكر ببيروت.
١٥٧. معجم الشعراء، للإمام أبى عبىد الله محمد بن عمران المرزبانى (ت ٣٨٤ هـ)، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
١٥٨. معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعه ورثبه يوسف إلبان سركيس، مطبعة سركيس بمصر، طبع سنة ١٣٤٦هـ.
١٥٩. معجم الموضوعات المطروقة فى التأليف الإسلامى، وبيان ما ألف فىها، لعبدالله محمد الحبشى، هيئة أبو ظبى للثقافة والتراث "الجمع الثقافى"، ط: الأولى ١٤٣٠هـ.

١٦٠. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى دار إحياء التراث العربي بيروت.
١٦١. معجم النحو، لعبد الغني الدقر (ت ١٤٢٣هـ)، بإشراف: أحمد عبّيد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
١٦٢. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
١٦٣. معجم علوم القرآن، لإبراهيم محمد الجرمي، دار القلم - دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
١٦٤. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة بيروت، ط: السابعة ١٤١٤هـ.
١٦٥. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٦٦. معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١٦٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

١٦٨. المعسول، تاريخ سوس وعلمائها، لمحمد المختار السوسي، مكتبة الطالب، الرباط - المغرب، ١٩٦٠م.
١٦٩. المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، صلاح العقاد، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة.
١٧٠. المغرب الكبير، لجلال يحيى، دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٨١م.
١٧١. مقدمات في علم القراءات، لمحمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور (معاصر)، دار عمار - عمان (الأردن)، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
١٧٢. المنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: نورة بنت حسن بن فهد الحميد، دار التدمرية، ط: ١: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.
١٧٣. مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: الثالثة.
١٧٤. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملا بن سلطان بن محمد القارئ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨م.
١٧٥. المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي (ت ٤٠٣هـ)، الجزء الثاني، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، ط: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
١٧٦. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد أمين، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧٧. مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، ومتمن الذليل في الضبط، منظومة للإمام محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز(ت٧١٨هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري بمصر، ط: ١: عام ٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ، وط ٢: ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
١٧٨. الموضح في التجويد، لعبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٦١هـ)، تقديم وتحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار - الأردن.
١٧٩. الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، لغانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
١٨٠. نتائج الفكر في النحو للسّهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
١٨١. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٨٢. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، لمحمد بن الطيب القادري (ت ١١٨٧هـ)، ضمن موسوعة أعلام المغرب، الجزء الثالث، والرابع، والخامس، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي.
١٨٣. النشر في القراءات العشر، للإمام شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتب العلمية.

١٨٤. النَّقَط (ذيل المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار)، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
١٨٥. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي زيد القيرواني (ت: ٣٨٦هـ)، تحقيق: الأستاذ محمد عبد العزيز الدبّاغ، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط الأولى: ١٩٩٩م.
١٨٦. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٦هـ)، إشراف وتقديم: عبد الحيد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس- ليبيا، ط الأولى: ١٣٩٨هـ.
١٨٧. هجاء مصاحف الأمصار، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، ط: الأولى ١٤٣٠هـ.
١٨٨. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، مكتبة دار الفجر الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: الثانية ١٤٢٦هـ.
١٨٩. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
١٩٠. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر دار إحياء التراث ببيروت، ١٤٢٠هـ.
١٩١. الوسيلة إلى كشف العقيلة، للشيخ علم الدين أبي الحسن بن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: وتقديم د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، ط: الثالثة ١٤٢٦هـ.

١٩٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان

(ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: الأولى ١٩٩٤م.

١٩٣. وفيات الونشريسي، لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤هـ)، ضمن موسوعة أعلام المغرب الجزء

الثاني، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي.

### رابعاً: الرسائل العلمية.

١. التبيان في شرح مورد الظمان، لأبي محمد عبدالله بن عمر الصُّنْهَاجِيّ ابن آجَطَّأ (ت ٧٥٠هـ)، وقد

حقق في رسالتين علميتين، الأولى: دراسة وتحقيق: عبد الحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي، (من

أول الكتاب إلى نهاية مباحث الحذف في الرسم)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

كلية القرآن الكريم، عام ١٤٢١-١٤٢٢هـ، والرسالة الثانية: دراسة وتحقيق: عمر بن عبدالله بن علي

الثويني، (من أول باب حكم رسم الممز إلى نهاية الكتاب)، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، قسم

الكتاب والسنة، عام ١٤٢٨-١٤٢٩هـ.

٢. تنبيه العطشان على مورد الظمان في الرسم القرآني، لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي

الشوشاوي (ت ٨٩٩هـ)، (من أول المخطوط إلى باب حذف الياء في القرآن الكريم)، دراسة

وتحقيق: محمد سالم حرشة، رسالة ماجستير، بجامعة المرقب، بمدينة تهرونة بليبيا، عام ٢٠٠٥-

٢٠٠٦م.

٣. كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام، أو حروف المصحف الإمام (شرح عمدة البيان للخزاز)، لأبي

علي الحسن بن علي بن أبي بكر المنهبي الشهير بالشباني (من أهل المائتين الثامنة والتاسعة)، وحقّقه:

د. حسن عبد الهادي حميتو، في رسالة الدكتوراة، بمؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمغرب، عام

١٤٢٧-١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، ويقوم على طباعتها حالياً الأستاذ: أنس الكندري، وقد

حصلت على جزء من المطبوع (٣٢٤ صفحة فقط، من أول النص المحقق)، بواسطة الدكتور الفاضل: مدثر الأمين خيرى-وقَّقه الله، وجزاه عنَّا خيرًا-.

### خامسًا: البحوث العلمية المحكَّمة.

١. جهود الأمة الإسلامية في رسم القرآن الكريم، ل.أ. د. عبد الهادي حميتو، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه، بمدينة فاس بالمغرب، في الفترة ١٠-١١-١٢ جمادى الأول ١٤٣٢هـ - ١٤-١٥-١٦ أبريل ٢٠١١م.

٢. جهود الأمة في رسم القرآن الكريم، ل.أ. د. غانم قُدوري الحمد، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه، بمدينة فاس بالمغرب، في الفترة ١٠-١١-١٢ جمادى الأول ١٤٣٢هـ - ١٤-١٥-١٦ أبريل ٢٠١١م.

٣. ضبط القرآن الكريم، نشأته، وتطوره، وعناية العلماء به، للدكتور: سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه، بمدينة فاس بالمغرب، في الفترة ١٠-١١-١٢ جمادى الأول ١٤٣٢هـ - ١٤-١٥-١٦ إبريل ٢٠١١م.

٤. القراءات القرآنية ورسم المصحف، دراسة إحصائية بيبيولوجرافية، للدكتور: عبد الله محمد الجيوسي، بحث مقدم لمؤتمر القراءات القرآنية والإعجاز، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب الجديدة، المغرب.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	شكر وتقدير
٣	مُلخَّص البحث
٤	المقَدِّمة
٥	أهمية الموضوع
٥	بواعث اختيار الموضوع
٦	خطة البحث
٩-٧	منهجي في تحقيق الكتاب
١٠	التمهيد : مُقَدِّمة في علم الضبط:
١٤-١١	المبحث الأول : تعريف علم الضبط، وموضوعه، وفائدته.
٢٠-١٥	المبحث الثاني : حكم ضبط المصاحف.
٢٩-٢١	المبحث الثالث : أشهر المصنفات المطبوعة في علم الضبط.
٣١-٣٠	المبحث الرابع : الفرق بين علمي الرسم والضبط.
٣٢	الباب الأول: قسم الدراسة:
٣٣	الفصل الأول : دراسة حياة المؤلَّف:
٣٤	المبحث الأول : العصر الذي عاش فيه، والأحوال السياسية، والاجتماعية، والعلمية.
٣٨-٣٤	المطلب الأول: تونس في عصر المؤلَّف.
٤١-٣٨	المطلب الثاني: مصر في عصر المؤلَّف.
٤٣-٤٢	المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، وبلده، ومولده.
٤٤	المبحث الثالث: المجالات التي برز فيها المؤلَّف، ومؤلَّفاته.
٤٥	المبحث الرابع: وفاته.
٤٦	الفصل الثاني : دراسة الكتاب:
٤٧	المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى مؤلِّفه.
٤٩-٤٨	المبحث الثاني : التعريف بالكتاب، وبيان قيمته العلمية .
٥١-٥٠	المبحث الثالث : منهج المؤلَّف في الكتاب.

٥٦-٥٢	المبحث الرابع: مصادر الكتاب .
٥٨-٥٧	المبحث الخامس: أبرز الملحوظات على الكتاب.
٦٠-٥٩	المبحث السادس : وصف النسخ الخطية للكتاب.
٦٨-٦١	نماذج من نسخ المخطوط.
٦٩	الباب الثاني: قسم التحقيق:
٧٠	الفصل الثاني عشر: في هاء التانيث التي رسمت تاءً.
٧١-٧٠	النوع الأول: كلمة ﴿رَحِمَتْ﴾.
٧٢-٧١	النوع الثاني: ﴿بَعَثَ﴾.
٧٢	النوع الثالث: كلمة ﴿سُنَّتْ﴾.
٧٣	النوع الرابع: ﴿أَمْرَاتُ﴾.
٧٣	النوع الخامس: ﴿لَعْنَتَ﴾.
٧٤-٧٣	النوع السادس: ﴿وَمَعْصِيَتِ﴾.
٧٤	النوع السابع: في كلمات مفردة.
٧٨-٧٥	النوع الثامن: فيما رسم بالتاء من المفردات، والمضافات المختلف في قراءتهما بالجمع والإفراد.
٧٩	الباب الرابع: في بيان الضبط والشكل.
٧٩	مقدمة يحسن ذكرها على سبيل الاختصار.
٨٢-٧٩	أول من نقط المصاحف نقط الإعراب
٨٣-٨٢	إطلاق النقط والشكل على نقط الإعجام ونقط الإعراب.
٨٤-٨٣	التفريق بين النقط، والشكل.
٨٧-٨٥	تنبيه : في أول من نقط المصاحف نقط الإعجام.
٨٩-٨٧	الخليل، واختراعه للنقط المطول وعلاماته.
٩٠	الفصل الأول: في حكم وضع الحركة على الحرف.
٩٢-٩٠	صفة الفتحة، والضممة، والكسرة.
٩٢	إن أتبعَتْ هذه الحركات تنوينًا.
٩٣	محل علامة التنوين من الحركة: إن كان بعده حرف من حروف الخلق.

٩٥-٩٣	إن كان بعد التنوين حرف غير حلقي .
٩٦-٩٥	إن لقي التنوين باء .
٩٦	إذا وقع بعد التنوين أحد الحروف (اللام والراء والميم والنون).
٩٧	حكم النون الساكنة إن لقيها أحد حروف الحلق الستة .
٩٨-٩٧	حكمها إن لقيها حرف غير حلقي .
٩٨	حكمها إن لقيها الباء .
٩٩	حكم تشديد ما بعدها إن كان من الحروف (اللام والراء والميم والنون).
١٠٠-٩٩	حكم الواو والياء إذا أدغمت فيهما النون إدغامًا ناقصًا .
١٠١-١٠٠	حكم الحركة غير الخالصة، وقسميها .
١٠٣-١٠٢	حكم المختلس .
١٠٣	حكم المشتم .
١٠٤	حكم الفتحة الممالة، وحقيقة الإمالة .
١٠٦-١٠٥	تنبيه: حكم ضبط ما أميل من فواتح السور، وما أميل وصلًا ووقفًا، وما أميل وقفًا فقط .
١٠٨-١٠٦	فرع ﴿ تَأْمَنَّا ﴾ في يوسف .
١٠٩	تنبيه: حكم حركة الهمزة المحققة .
١٠٩	حكم حركة الهمزة المخففة بالتسهيل، والمبدلة حرف مد .
١١٠	حكم حركة الهمزة المخففة بالإبدال حرفًا متحررًا .
١١٢	الفصل الثاني: في بيان حكم السكون، والشّد، وموضع المد .
١١٣-١١٢	علامة السكون، والمذاهب فيها .
١١٥-١١٤	في بيان صورة الشّد، والمذاهب فيها .
١١٦	موضع مطة الممدود .
١١٧	تنبيه: حكم وضع المطّة في كلمة ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾، وما في حكمها لورش .
١١٩-١١٨	حكم حروف المد المحذوفة .
١٢١-١١٩	تنبيه: في ضبط فواتح السور، وحكم وضع المطّة عليها .
١٢٢-١٢١	حكم المواضع المحذوف منها حرف المد وليس بعدها همز ولا سكون .
١٢٤-١٢٣	تنبيه : فيما اجتمع فيه ياءان، وحذفت ثانيتهما .

١٢٥	الفصل الثالث: في حكم الإظهار والإدغام.
١٢٥	الإدغام التام، وحكم ضبط الحرف المدغم وما بعده.
١٢٦	الإدغام الناقص، وحكم ضبط الحرف المدغم وما بعده.
١٢٧	تنبيه: حكم ضبط ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ﴾.
١٢٨	الفصل الرابع: حكم ألف الوصل، وحكم الابتداء بها، وحكم النقل.
١٢٨	علامة ضبط همز الوصل.
١٢٨	حكم ضبط الابتداء بهمز الوصل.
١٢٩	علامة ضبط الهمزة المنقولة الحركة.
١٢٩	موضع (صلة) ألف الوصل.
١٣١-١٣٠	الحكم إن كان قبل ألف الوصل تنوين.
١٣١	تنبيه: موضع (صلة) ألف الوصل في لفظ ﴿إِلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.
١٣٢-١٣١	علامة الابتداء-عند المغاربة-، ومحلها.
١٣٣-١٣٢	حكم جرّة الهمزة المنقولة الحركة لورش، ومحلها.
١٣٤	محلّ جرّة الهمزة المنقولة الحركة إن لم تُرسم لها صورة.
١٣٥	الفصل الخامس: حكم الألف والياء والواو الزائدات في الهجاء.
١٣٦-١٣٥	أنواع زيادة الألف التي تلزمها الدّارة.
١٣٦	الأول: ما زيدت فيه بعد همزة مفتوحة مُعَانِقَةٌ لِلَّامِ، وهو: ﴿لَا أَدْبَحْتَهُ﴾.
١٣٧	الثاني: ما زيدت فيه بين كسرة وفتحة، نحو: ﴿مَائِيَّةٌ﴾.
١٣٨-١٣٧	الثالث: ما زيدت فيه بين فتحة وياء ساكنة، نحو: ﴿تَأَيَّسُوا﴾.
١٣٨	الرابع: ما زيدت فيه بعد واو متطرّف دالّ على الجمع، نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾، و﴿أَشْتَرُوا﴾.
١٣٩-١٣٨	الخامس: ما زيدت فيه بعد واو الفرد، نحو: ﴿وَأَدْعُوا رَبِّي﴾.
١٣٩	السادس: ما زيدت فيه بعد واو متطرّف لجعل صورة للهمز، على خلاف الأصل، نحو: ﴿تَقْبَتُوا﴾، وأقسامه.
١٤٠-١٣٩	السابع: ما زيدت فيه بعد الواو المُعَوِّضَةُ عن الألف في الطرف، نحو: ﴿الرَّبُّوْا﴾.

١٤٠	الثامن: ما زيدت فيه بعد واو متطرّفة جُعِلت صورة للهمز على القياس، نحو: ﴿إِمْرُؤًا﴾.
١٤٠-١٤١	تنبيه: حكم زيادة الألف في كلمة ﴿لَوْلُؤًا﴾ بالطور، و﴿اللَّوْلُؤُا﴾ في الرحمن.
١٤١-١٤٢	أنواع زيادة الياء التي تلزمها الدّارة، والتي لا تلزمها.
١٤٢	النوع الأول: ما زيدت فيه بعد همزة مكسورة، وقسميه.
١٤٢-١٤٣	تنبيه: حكم زيادة الياء في كلمة ﴿مَلَأَيْهٖ﴾.
١٤٤-١٤٥	النوع الثاني: ما زيدت فيه بعد ياء ساكنة، وهو: ﴿بِأَيِّدِي﴾.
١٤٥	زيادة الواو التي تلزمها الدّارة، ونوعه.
١٤٦	تنبيه: توجيه لزوم الدّارة في أنواع زيادة الألف، وزيادة الياء، وزيادة الواو.
١٤٦	النوع الثالث من الياء الزائدة: ما زيدت فيه قبل ياء مشددة، وهو ﴿بِأَيِّكُمْ﴾.
١٤٧	حكم ضبط الياءين والألف بعدهما في: ﴿بِأَيِّمَ لِلَّهِ﴾.
١٤٧-١٤٨	تنمة: في لون علامات النقط، وذكر أبواب النقط السابقة إجمالاً.
١٤٩	خاتمة الباب: فيما يتعلق بنقط الإعجام.
١٤٩	ذكر بعض أحوال الهمز إجمالاً.
١٥٠	توزيع النُّقْط على الحروف، وتمييز كل حرف بما يخصّه.
١٥٠	الاختلاف بين المشاركة والمغاربة في نقط الفاء والقاف.
١٥١	حكم ضبط حروف (ينفق).
١٥٢-١٥٣	حكم نقط الياء التي هي صورة الهمزة.
١٥٥-١٥٧	خاتمة البحث، وأبرز النتائج والتوصيات.
١٥٨	الفهارس العلمية:
١٥٩-١٧٦	فهرس الآيات القرآنية .
١٧٦-١٨٠	فهرس القراءات.
١٨٠-١٨٣	فهرس الأبيات الشعرية.
١٨٣-١٨٦	فهرس الأعلام .

١٨٨-١٨٦	فهرس المصطلحات.
١٨٩	فهرس الكتب.
٢١٧-١٩٠	فهرس المصادر والمراجع .
٢٢٣-٢١٨	فهرس الموضوعات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ